

مَوْسِعَةٌ

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء الثامن

ذِكْرُ الشَّيْعَةِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ٤



المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات و پژوهش علوم اسلامی

موسوعة الشهيد الأوّل

الجزء الثامن

ذكرى الشيعة



في أحكام الشريعة / ٤

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

معداري اموال

درکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

۵۱۹۳۹

ش - اموال

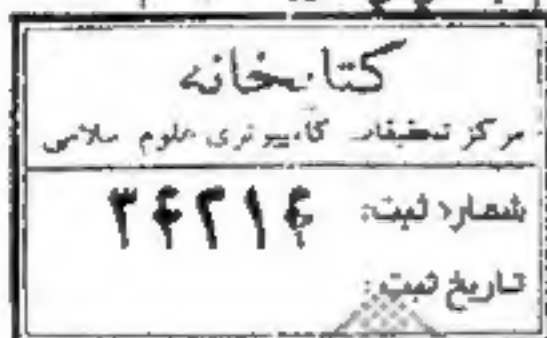


مرکز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول
الجزء الثامن (ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة / ٤)
مجموعة من المحققين
إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة



الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي
الطبعة: مطبعة نگارش
الطبعة الأولى: ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م

الكتيبة: ١٠٠٠ نسخة
سعر الدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان
العنوان: ١٠٠ التسلسل: ١٥٧

حقوق الطبع محفوظة للناشر

العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، زقاق آمار، الرقم ٤٢

التلفون والفاكس: ٧٨٢٢٨٣٣، التوزيع: قم، ٧٨٢٢٨٣٤ طهران ٧٨٩٤٠٣٠٣

ص. ب: ٢٧١٨٥/٢٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٤٣٩ - ٣٧١٥٦

وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: isca@ica.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الثامن، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة / ٤) / مجموعة من المحققين؛ إشراف علي أوسط الناطقي؛
الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي.. قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية، ١٤٣٠ ق. = ٢٠٠٩ م. = ١٣٨٨ هـ.

ISBN: 978-600-5570-11-3 (دوره)
ISBN: 978-600-5570-13-7 (ج ١)
ISBN: 978-600-5570-15-1 (ج ٢)
ISBN: 978-600-5570-17-5 (ج ٣)
ISBN: 978-600-5570-19-9 (ج ٤)
ISBN: 978-600-5570-21-2 (ج ٥)
ISBN: 978-600-5570-23-6 (ج ٦)
ISBN: 978-600-5570-25-0 (ج ٧)
ISBN: 978-600-5570-27-4 (ج ٨)
ISBN: 978-600-5570-29-8 (ج ٩)
ISBN: 978-600-5570-31-1 (ج ١٠)

ISBN: 978-600-5570-12-0 (مدخل)
ISBN: 978-600-5570-14-4 (ج ٢)
ISBN: 978-600-5570-16-8 (ج ١)
ISBN: 978-600-5570-18-2 (ج ١)
ISBN: 978-600-5570-20-5 (ج ٨)
ISBN: 978-600-5570-22-9 (ج ١٠)
ISBN: 978-600-5570-24-3 (ج ١٢)
ISBN: 978-600-5570-26-7 (ج ١٤)
ISBN: 978-600-5570-28-1 (ج ١٦)
ISBN: 978-600-5570-30-4 (ج ١٨)
ISBN: 978-600-5570-32-8 (ج ٢٠)

٢٠٠٠/٠٠٠/٢ ريال (دوره)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما
کتابخانه

١. اسلام - مجموعه ٢. فقه جعفری - قرن ٨ ق. - مجموعه ٣. شهید اول، محمد بن مکی، ٧٢١ - ٧٨٦ ق. - سرگزشتنامه الفد
ناطق، علی أوسط، ب. مكتب الإعلام الإسلامي. مركز العلوم والثقافة الإسلامية. مركز إحياء التراث الإسلامي.

دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وآثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

| الرسائل الكلامية | الرسائل الفقهية |
|------------------------------------|--------------------------------------|
| ٩. المقالة التكميلية | ١٤. أحكام الميت |
| ١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية | ١٥. الرسالة الألفية |
| ١١. العقيدة الكافية | ١٦. الرسالة النفاية |
| ١٢. الطلاعية | ١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباراً |
| ١٣. تفسير الباقيات الصالحات | ١٨. المنسك الصغير |
| | ١٩. المنسك الكبير |
| | ٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد |
| | ٢١. المسائل الفقهية |

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

| المزار | ٢٨. الوصية (٣) |
|-------------------------|-------------------------------|
| ٢٣. الأربعون حديثاً (١) | ٢٩. الإجازة لابن نجدة |
| ٢٤. الأربعون حديثاً (٢) | ٣٠. الإجازة لابن الخازن |
| ٢٥. الأربعون حديثاً (٣) | ٣١. الإجازة لجماعة من العلماء |
| ٢٦. الوصية (١) | ٣٢. الأشعار |
| ٢٧. الوصية (٢) | |

الجزء العشرون = الفهارس

فهرس الموضوعات

الركن الثالث في بقیة الصلوات الواجبة

| | |
|----|---|
| ١٩ | الفصل الأول في صلاة الجمعة |
| ١٩ | المطلب الأول في الشرائط: |
| ٢٠ | الشرط الأول: السلطان العادل أو نائبه |
| ٢٠ | ما يشترط في النائب |
| ٢٥ | الشرط الثاني: العدد |
| ٢٩ | الشرط الثالث: كمال المخاطب بها |
| ٤١ | الشرط الرابع: الجماعة |
| ٤٢ | مسائل: |
| ٤٢ | الأولى: يدرك المأموم الجمعة بإدراك الركوع |
| ٤٣ | الثانية: لو ركع مع الإمام في الأولى وزوجم عن السجود |
| ٤٥ | المسألة الثالثة: لا يشترط في الصحة إدراك المأموم الخطبة |
| ٤٥ | الشرط الخامس: وحدة الجمعة |
| ٤٧ | الشرط السادس: الوقت، وفيه مسائل: |
| ٤٧ | الأولى: أوله زوال الشمس يوم الجمعة |
| ٤٨ | الثانية: آخره إذا صار الظل مثله |
| ٤٩ | الثالثة: لو خرج الوقت وهو مثلبس بها أتمها جمعة |
| ٤٩ | الرابعة: إذا تحقق فوات الجمعة صليت الظهر |

- الخامسة: لا يشترط في صحة صلاة المؤتم إدراك الخطبتين ٤٩
- الشرط السابع: الخطبتان، وفيه مسائل: ٥٠
- الأولى: أن الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة ٥٠
- الثانية: يجب فيهما القيام إلا مع العذر ٥٠
- الثالثة: تجب فيهما الطهارة من الحدث على الأصح ٥١
- الرابعة: الأولى إيقاعهما بعد الزوال ٥١
- الخامسة: ما يجب في الخطبة ٥٢
- السادسة: يستحب في الخطيب أمور: ٥٣
- السابعة: حضور العدد شرط في صحة الخطبة ٥٤
- الثامنة: السامع يجب عليه الإنصات للخطبة ٥٥
- التاسعة: أن يكون أذان المؤذن بعد حضور الإمام على المنبر والإمام جالس ٥٧
- المطلب الثاني في الآداب، وفيه مسائل: ٥٨
- المطلب الثالث في الأحكام، وفيه مسائل: ٦٣
- الأولى: يحرم البيع بعد الأذان للجمعة ٦٣
- الثانية: ليس من شرط الجمعة المصر ٦٥
- الثالثة: من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به ٦٥
- الرابعة: يجوز إقامة الجمعة خارج المصر ٦٦
- الخامسة: من سقطت الجمعة عنه ٦٦
- السادسة: لو لم يكن الإمام مرضياً ٦٦
- الفصل الثاني في صلاة العيدين ٦٧
- المطلب الأول في وجوبها وشرائطها ٦٧
- مسائل: ٧٠
- الأولى: يستحب لمن كان له عذر عن الخروج ... أن يصلّيها في بيته ٧٠
- الثانية: لا بأس بخروج المعانز ومن لا هيئة لهم من النساء ٧٠

| | |
|----|---|
| ٧١ | الثالثة: لوفاتت هذه الصلاة بخروج وقتها |
| ٧٢ | الرابعة: وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال |
| ٧٣ | الخامسة: وقت الخروج بعد طلوع الشمس |
| ٧٣ | السادسة: لو ثبتت الرؤية من الغد |
| ٧٤ | السابعة: يحرم السفر على المخاطب بها بعد طلوع الشمس |
| ٧٤ | الثامنة: يستحب الإصحار بها إلا بمكة |
| ٧٥ | التاسعة: على الإمام أن يخرج المحبين في الدين... إلى الجمعة وإلى العيد |
| ٧٥ | العاشر: يكره التنقل قبلها وبعدها إلى الزوال |
| ٧٦ | الحادية عشرة: لا يجوز للإمام أن يخلف من يصلي بضمعة الناس في البلد |
| ٧٧ | الثانية عشرة: يستحب مباشرة الأرض في صلاة العيد بلا حائل |
| ٧٧ | الثالثة عشرة: يستحب أن يطعم قبل خروجه في الفطر |
| ٧٨ | الرابعة عشرة: يستحب خروج المصلي بعد غسله والدعاء متطهراً |
| ٧٨ | الخامسة عشرة: يستحب خروج الإمام ماشياً حافياً |
| ٧٩ | السادسة عشرة: لا أذان لصلاة العيدين |
| ٧٩ | السابعة عشرة: يستحب تأخر صلاة عيد الفطر شيئاً عن صلاة الأضحي |
| ٨٠ | الثامنة عشرة: الوحدة المعتبرة في الجمعة معتبرة هنا بطريق الأولى |
| ٨٠ | التاسعة عشرة: استحباب الخطبتين فيها |
| ٨٢ | المسألة الموقفة العشرين: الخطبتان هنا كخطبتي الجمعة |
| ٨٢ | الحادية والعشرون: يستحب الإفطار يوم الفطر على العلو |
| ٨٣ | الثانية والعشرون: لا يُنقل المنبر من الجامع |
| ٨٣ | الثالثة والعشرون: يكره الخروج بالسلاح |
| ٨٣ | الرابعة والعشرون: يستحب إحياء ليلتي العيدين بالصلاة والدعاء والذكر |
| ٨٤ | الخامسة والعشرون: يستحب التكبير في العيدين |
| ٨٧ | المطلب الثاني في الكيفية، وفيه مسائل: |

- الأولى: صلاة العيد ركعتان ٨٧
- الثانية: التكبير في الركعتين معاً بعد القراءة ٨٨
- الثالثة: هل التكبير واجب أو مستحب؟ ٨٩
- الرابعة: وجوب الصوت بين التكبيرات. ٩٠
- الخامسة: لا يتعين في القنوت لفظ مخصوص ٩٠
- السادسة: يستحب رفع اليدين مع كل تكبيرة ٩٢
- المسألة السابعة: تجب قراءة الحمد وسورة معها كسائر الفرائض. ٩٥
- المطلب الثالث في اللواحق، وفيه مسائل: ٩٦
- الفصل الثالث في صلاة الآيات ١٠١
- النظر الأول في الآيات ١٠١
- النظر الثاني في كيفية الصلاة ١٠٨
- النظر الثالث في اللواحق، وفيه مسائل ١١٧
- الأولى: لا حطية لصلاة الآيات وجوباً ولا استحباباً ١١٧
- الثانية: لا يجوز أن تصلى هذه الصلاة على الراحلة إلا مع الضرورة. ١١٨
- الثالثة: لو شرع في صلاة الكسوف فتبين في أثناء صيق وقت الحاضرة ١١٨
- الرابعة: لو اجتمعت مع صلاة أخرى ١٢١
- المسألة الخامسة: يستحب إطالة صلاة كسوف الشمس على صلاة كسوف ١٢٤
- السادسة: لو كُسفت بعض الكواكب أو كُسفت الشمس ببعض الكواكب ١٢٥
- السابعة: ليس المقام شرطاً في وجوب صلاة الكسوف وباقي الآيات ١٢٥
- الثامنة: لو أدرك المأموم الإمام في الركوع ١٢٥
- الفصل الرابع في صلاة النذر وشبهه من العهد واليمين ١٢٨
- الركن الرابع في نفل الصلوات
- صلاة جعفر بن أبي طالب عليه السلام ١٣٥

| | | |
|-----|-------|--|
| ١٣٩ | | صلاة رسول الله ﷺ، ركعتان .. |
| ١٣٩ | .. . | صلاة عليّ ؑ يوم الجمعة، أربع ركعات |
| ١٣٩ | . | صلاة فاطمة ؑ = صلاة الأوابين .. |
| ١٤٠ | ... | صلاة الحسين ؑ يوم الجمعة، أربع ركعات |
| ١٤٠ | | صلاة الأعرابي يوم الجمعة. |
| ١٤٠ | . | صلاة الاستسقاء، وهنا مسائل في كيفيتها .. |
| ١٥٤ | . | صلاة الاستغارة .. |
| ١٥٦ | | في الاستحارات |
| ١٥٩ | | ومن الصلوات المستحبة صلاة الهدية |
| ١٦٠ | | صلوات الحاجة يوم الجمعة |
| ١٦٣ | | صلاة شهر رمضان |
| ١٦٨ | . | صلاة يوم الندير |
| ١٦٩ | | صلاة يوم المباهلة |
| ١٦٩ | . | صلاة أول ذي الحجة |
| ١٧٠ | ... | صلاة يوم المبعث .. |
| ١٧٠ | . | صلاة ليلة المبعث |
| ١٧٠ | ... | صلاة النصف من شعبان |
| ١٧٠ | | صلاة طلب الرزق .. |
| ١٧١ | . | صلاة الاستطعام |
| ١٧١ | . | صلاة الحَبَل .. |
| ١٧١ | | صلاة الدخول بالزوجة |
| ١٧٢ | | صلاة الاهتمام بالتزويج |
| ١٧٢ | . | صلاة السفر .. . |
| ١٧٢ | .. . | صلاة مَنْ خاف شيئاً |
| ١٧٢ | .. . | الصلاة للعافية |

١٧٣

صلاة الزهارة

الركن الخامس في اللواحق

١٧٧

الفصل الأول في صلاة السفر

١٧٧

المطلب الأول في محله

١٨٦

المطلب الثاني في شروط القصر

١٨٦

الشرط الأول: ربط القصد بمقصد معلوم

١٨٧

الشرط الثاني: استمرار القصد

١٩٣

الشرط الثالث: كون المقصود مسافة

١٩٦

الشرط الرابع: كون السفر مباحاً

١٩٧

الشرط الخامس: أن لا يكون سفره أكثر من حصره

٢٠١

الشرط السادس: أن يصرب في الأرض

٢٠٥

المطلب الثالث في الأحكام، وفيه مسائل:

٢٠٥

الأولى لو أتم المقصر عامداً

٢٠٦

الثانية: لو أتم الصلاة ناسياً

٢٠٨

الثالثة: لو صام المسافر الذي يجب عليه العطر

٢٠٩

الرابعة: لا فرق بين الصوم والصلاة في الشرائط والأحكام

٢٠٩

الخامسة: فرض السفر لا يستثنى قصره

٢٠٩

السادسة: إذا خرج حاجاً إلى مكة ...

٢١٠

السابعة: الحادية عشرة: فروع لبعض الأصحاب

٢١٣

الثانية عشرة: لو قصر المسافر اتفاقاً

٢١٤

الثالثة عشرة: لو صلى المسافر قصره ثم تبيّن أنه في موضع سماع الأذان

٢١٤

الرابعة عشرة: تستحب صلاة النوافل المفصورة في الأماكن الأربعة

٢١٤

الخامسة عشرة: ما يستحب أن يقول المسافر عقب كل صلاة مفصورة

٢١٥

السادسة عشرة: يجوز الجمع بين الصلاتين المشتركين في الوقت للحاضر

| | |
|-------|--|
| ٢١٥ | السابعة عشرة: حد المسافة |
| ٢١٦ | الثامنة عشرة: يكره السفر في البحر، وخصوصاً للتجارة.. |
| ٢١٧ | التاسعة عشرة: استحباب التحنك بطرف العمامة في السفر. |
| ٢١٨ | الفصل الثاني في صلاة الخوف |
| ٢١٨ | المطلب الأول: صلاة ذات الرقاع |
| ٢١٩ | مسائل: |
| ٢١٩ | الأولى: صلاة الخوف مفصورة سراً - إجماعاً - إذا كانت رباعية |
| ٢٢٠ | الثانية: هذا القصر كفصر المسافر برة الرباعية إلى ركعتين |
| ٢٢١ | الثالثة: شروط هذه الصلاة أربعة |
| ٢٢٢ | الرابعة: صفة صلاة ذات الرقاع |
| ٢٢٣ | الخامسة والسادسة: كيفيتها في صلاة المغرب |
| ٢٢٥ | السابعة: بقاء اقتداء الثانية في الركعة الثانية حكماً |
| ٢٢٦ | الثامنة: يستحب بحفيف الإمام القراءة في الأولى |
| ٢٢٦ | التاسعة: مبدأ أفراد الأولى بعد التهجود الثاني من الركعة الأولى |
| ٢٢٦ | العاشرة: يستحب تطويل الإمام القراءة في انتظار الثانية |
| ٢٢٧ | الحادية عشرة: إذا صلى في المغرب بالأولى ركعتين انتظر الثانية |
| ٢٢٧ | الثانية عشرة: يجب أخذ السلاح على الطائفتين |
| ٢٢٨ | الثالثة عشرة: لو كان السلاح نجساً |
| ٢٢٨ | الرابعة عشرة: يجوز في أثناء الصلاة القصيرة والقصرتان والطمعة والطمعتان |
| ٢٢٨ | الخامسة عشرة: لو ترك أخذ السلاح في موضع وجوبه لم تبطل صلاته |
| ٢٢٨ | السادسة عشرة: لا تجب التسوية بين الطائفتين في العدد |
| ٢٢٩ | السابعة عشرة: لو عرض الخوف في أثناء صلاة الأمن |
| ٢٢٩.. | الثامنة عشرة: لا فرق في جوار القصر مع الخوف بين الرجال والنساء |
| ٢٢٩ | التاسعة عشرة: لو رأى سواها مقبلاً فظنه عدواً |
| ٢٣٠ | المطلب الثاني: صلاة بطن النخل |

| | |
|-----------|---|
| ٢٣١.. | المطلب الثالث: صلاة عُسْفَان . |
| ٢٣٢ | المطلب الرابع: صلاة شِدَّة الخوف |
| ٢٣٤ | المطلب الخامس في الأحكام، وفيه مسائل |
| ٢٣٤ | الأولى: لا فرق في أسباب الخوف |
| ٢٣٥ | الثانية: يجوز للموتعل والعرق قصر كميّة لصلاة |
| ٢٣٥ | الثالثة: لو كان المحرم يخاف موت الوقوف بإتمام الصلاة |
| ٢٣٦ | الرابعة: كلّ سهو يلحق المأمومين حال المتابعة لا حكم له |
| ٢٣٦ | الخامسة: تجوز صلاة بطن النحل في الأس |
| ٢٣٧ | الفصل الثالث في صلاة الجماعة |
| ٢٤١ | المطلب الأول في محلّها، وفيه مسائل. |
| ٢٤١ | الأولى: محلّها الصلوات الخمس المفروضة و .. |
| ٢٤٢ | الثانية: لا فرق بين الرجال والنساء في استحباب الجماعة |
| ٢٤٤ | الثالثة: الجماعة مفروضة في غير المساجد |
| ٢٤٥ | الرابعة: إذا صَلَّى في مسجد جماعة كره أن يُصَلِّيَ فيه جماعة أخرى |
| ٢٤٦ | الخامسة: يباح ترك الجماعة للمعذور |
| ٢٤٧ | السادسة: يجوز اقتداء المفترض بالمفترض |
| ٢٤٧ | السابعة: يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل |
| ٢٤٧ | الثامنة: يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض |
| ٢٤٨ | التاسعة: يجوز اقتداء المتنفل بمثله |
| ٢٤٨ . | العاشرة: فعل الجمعة فرحاً خلف متنفل بها |
| ٢٤٨ | الحادية عشرة: لو نقص عدد صلاة المأموم عن صلاة الإمام |
| ٢٤٩ | الثانية عشرة: الظاهر أن هذه الفروض إنما تنأى في صورة الإعادة |
| ٢٤٩ | الثالثة عشرة: إذا أعاد مَنْ صَلَّى صلاته جماعة نوى البدب |
| ٢٥٠ | الرابعة عشرة: لو اقتدى مَنْ صَلَّى الظهر بمن صَلَّى العصر ... |
| ٢٥٠ | المطلب الثاني في شروط الاقتداء |

| | |
|-----|--|
| ٢٥٠ | الشرط الأول: أهلية الإمام للإمامة وبيان أوصافه |
| ٢٥٠ | القسم الأول في الأوصاف العامة |
| ٢٥٧ | القسم الثاني في الأوصاف الخاصة |
| ٢٧١ | تنمّة في ترجيح الأنفة |
| ٢٨١ | الشرط الثاني: نية الاقتداء |
| ٢٨٦ | الشرط الثالث: العدد |
| ٢٨٦ | الشرط الرابع: اعتبار الموقف، وفيه مسائل: |
| ٢٨٦ | الأولى: يجب أن لا يتقدّم المأموم على إمام في الابتداء والاستدامة |
| ٢٨٧ | الثانية: لا يجوز تباعد المأموم عن الإمام بما لم تجز به العادة |
| ٢٨٨ | الثالثة: لا تجوز العيولة بين الإمام والمأموم بما يمنع المشاهدة |
| ٢٩١ | الرابعة: يشترط أن يكون موقف الإمام مساوياً لموقف المأموم أو أحفض منه |
| ٢٩٣ | الخامسة: في سعة الموقف، وهي في صُور: |
| ٢٩٩ | الشرط الخامس: توافق نظم الصلّاتين في الأفعال لا في عدد الركعات |
| ٣٠٠ | الشرط السادس: المناهضة للإمام، وفيه مسائل |
| ٣١٧ | المطلب الثالث في اللواحق، وفيه مسائل: |
| ٣١٧ | الأولى: يجوز الاستخلاف للإمام إذا أحدث أو عرّض له مانع |
| ٣١٧ | الثانية: يكره أن يستخلف المسبوق |
| ٣١٧ | الثالثة: لو جُنّ الإمام أو أعْمِيَ عليه أو مات |
| ٣١٨ | الرابعة: لو حضر الإمام الصالح للإمامة ومكّنّف في صلاة |
| ٣١٩ | الخامسة: يجوز في الجماعة المستحبّة التصميم قبل الإمام بيّنة الانفراد |
| ٣١٩ | السادسة: لو صلّى أمّي بقارئ |
| ٣٢٠ | السابعة: لا يجوز الاقتداء في المائلة، إلّا |
| ٣٢٠ | الثامنة: إذا خطر إلى الصلاة خلف المخالف يظهر المناهضة |
| ٣٢١ | التاسعة: يجوز التشهد للمسبوق مع الإمام |
| ٣٢٢ | العاشرة: يستحبّ للإمام تخفيف الصلاة، والافتصار على السُور القصار |
| ٣٢٢ | الحادية عشرة: لا يصلّي بالناس قرأ في وجهه آثار |
| ٣٢٣ | الثانية عشرة: وقت القيام إلى الصلاة عند قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» |
| ٣٢٣ | الثالثة عشرة: يكره أن يصلّي ناهلة بعد الإقامة |

- ٣٢٤ الرابعة عشرة: هل الإمام يصم القراءة وتركوع والسجود؟
- ٣٢٤ الخامسة عشرة: يفتح المأموم على الإمام إذا ارتجّ عليه
- ٣٢٤ السادسة عشرة: يلزم إمام الصلاة تقديم دخول المسجد.
- ٣٢٥ السابعة عشرة: جواز الانتماء بمن يُسمع
- ٣٢٥ الثامنة عشرة: من لا صلاة له من المأمومين
- ٣٢٦ التاسعة عشرة: فتاوا لابن حمزة
- ٣٢٦ العشرون: لا تبطل الصلاة بتقدّم سعة المأموم على سعة الإمام

الركن الثالث

في بقية الصلوات الواجبة



وفصوله أربعة:



الفصل الأول في صلاة الجمعة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول في الشرائط

مقدمة: تجب صلاة الجمعة - بالنص والإجماع - ركعتان بدلاً عن الظهر.
قال الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^١.
وفال النبي ﷺ: «الجمعة حق على كل مسلم إلا أرسعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض»^٢.

وقال ﷺ: «اعلموا أن الله قد افترس عليكم الجمعة، فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله إمام عادل استعفاً بها أو جعوداً لها فلا جمع الله له شمله، ولا بارك له في أمره، ألا ولا صلاة له، ألا ولا زكاة له، ألا ولا حج له، ألا ولا صوم له، ألا ولا بر له حتى يتوب»^٣.

وقال الصادق ﷺ - برواية أبي بصير ومحمد بن مسلم -: «إن الله تعالى فرض في كل أسبوع خمساً وثلاثين صلاة، منها صلاة واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة: المريض، والمملوك، والمسافر، ولمرأة، والصبي»^٤.

١. الجمعة (٦٢): ٩.

٢. سنن أبي داود ج ١، ص ٢٨٠، ح ١١٠٦٧ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٥٥٧٨؛ المصنفه
عبد الرزاق، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٥٢٠٠.

٣. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٤٢، ح ١٠٨١ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٥٥٧٠.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٤١٨، باب وجوب الجمعة وعلى كم تجب، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩، ح ٦٩.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام، قال: «فرض الله تعالى على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاةً، منها صلاة واحدة فرضها الله تعالى في جماعة، وهي الجمعة، ووضعها عن تسعة: عن الصغير، والكبير، والمجنون، والمسافر، والعبد، والمرأة، والمريض، والأعمى، ومن كان عسى رأس فرسخين»^١.

وشروطها سبعة:

الشرط الأول: السلطان العادل

وهو الإمام أو نائبه إجماعاً متاً؛ لما مرّ، ولأن النبي صلى الله عليه وآله كان معين لإمامة الجمعة وبشروط في النائب أمور تسعة:

الأول: البلوغ، فلا تعدد إمامة الصبي؛ لانتصافه بما يرفع القلم، فلا يؤمن ترك واجب أو فعل محرم منه إذا كان مميزاً، ومن لم يكن مميزاً فلا اعتبار لأفعاله الثاني: للعقل، فلا تنعقد إمامة المجنون؛ لعدم الاعتداد بفعله ولو كان يعتوره أدواراً فالأقرب الكراهة وقت إقامته وحرمة العاقل، لأنه لا يؤمن بعروضة له في أثناء الصلاة، ولحواز احتلامه في حنته بغير شعوره^٢.

قلت تجوز العروض لا يرفع تحقيق لأهلية، والتكليف يتبع العلم.

الثالث: أن لا يكون امرأة ولا خنثى؛ لعدم تكليفهما بهذه الصلاة، وعدم جوار إمامتهما بالرجال.

الرابع: الحرّية، وأحوط القوسين اعتبارها؛ لعدم تكليفه بها، ولقصه عن مرتبة الإمامة.

ولرواية السكوني عن الصادق، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنه قال «لا يؤم العبد إلا أهله»^٣.

١ الكافي، ج ٣، ص ١١٩، باب وجوب الجمعة وعلى من يجب، ج ٦، الفقيه، ج ١، ص ٥٠٩، ح ١٢٢٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٧.

٢ تنكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢١، ضمن المسألة ٣٨٣.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩، ح ١٠٢؛ لا يستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٦٣٦.

وهو اختيار الشيخ في النهاية^١؛ تبعاً لشيخه الحميد^٢.

وقال في المبسوط: يجوز^٣، واختاره المتأخرون؛ لما رواه محمد بن مسلم - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام في العبد يؤم القوم إذا رضوا به وكان أكثرهم قراءة، قال: «لا بأس به»^٤.

ويجوز أن تكون محمولة على الجماعة لمستحبة.

الخامس: العدالة - وهي هيئة راسخة في النفس تبث على ملازمة التقوى والمروءة، بحيث لا يواقع الكبائر ولا يُبصر عى الصغائر - وعليه إجماع الأصحاب هنا. وفي الجماعة المطلقة؛ لظاهر قوله تعالى: «وَلَا تَزْكُمُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا»^٥ وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - بطريق جابر - «لا تؤمن امرأة رجلاً، ولا فاجر مؤمناً، إلا أن يقهره سلطان أو يخاف سيفه أو سوطه»^٦.

وروى سعد بن إسماعيل عن أبيه، عن الرضا عليه السلام: منع إمامة من يقارف الذنوب^٧. وفي خبر آخر: «إمامك شيعتك إلى الله، فلا تجعل شيعتك سفهاء ولا فاسقاً». رواه الصدوق عن أبي ذر عليه السلام^٨ والظاهر أنه عليه السلام هو المقصود. وأولى بالاشتراط الإيمار والإسلام، ولو ظن إيمانه أو إسلامه فظهر خلافه صحت الصلاة؛ لأنه متعبد بظنه.

ولا فرق بين ظهور الكفر الذي لا يخفى - كاليهودية والنصرانية - أو غيره، كالزندقة

ولو شك في إسلام الإمام، أو في عدالته لم تصح الصلاة خلفه.

١ النهاية، ص ١٠٥.

٢ المقنعة، ص ١٦٣.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٤٩.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩، ح ١٠٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٦٢٩.

٥ هود (١١): ١١٣.

٦ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٠٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٥٥٧٠.

٧ التقي، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١١١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١، ح ١١٠.

٨ التقي، ج ١، ص ٣٧٨، فيل للحديث ١١٠٣.

فرع: الاختلاف في الفروع الشرعية لا يقدح في العدالة؛ للإجماع على ذلك نعم، لو اعتقد شيئاً ففعل خلافه قدح، وكذا المقلد لو ترك تقليد العالم أو الأعلام.

السادس طهارة المولد، فلا تصح إمامة ولد الرني المعلوم حاله إجماعاً متناً. ولا عبرة بمن تناله الألس، ولا تقدح ولادة الشبهة، ولا كونه مجهول الأب. وفي كراهة الائتمام بهؤلاء قول لا بأس به^١، لنقصهم، وعدم كمال الانقياد إلي متابعيهم.

السامع للسلامة من الجذام والبرص - في قول مشهور - في الجماعة مطلقاً؛ لصحيفة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «خمس لا يؤمنون الناس على كل حال: المجذوم، والأبرص، والمجنون، وولد الرني، والأعرابي»^٢. وكرهه المرتضى في أحد قوله^٣: للأصل.

ولرواية عبد الله بن يزيد قال سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المجذوم والأبرص هل يؤمن المسلم؟ قال «نعم»، قلب هل يتلى الله بهما المؤمن؟ قال «نعم، وهل كس البلاء إلا على المؤمن»^٤.

والجمع بينهما بالحمل على انكراهية، ولكن يلزم منه استعمال المشترك في معنييه؛ لأن النهي في ولد الرني والمجنون محمول على الصع من النقيض قطعاً، ولو حمل على المنع لا من النقيض في غيرهما لزم المحذور. ويمكن أن يقال: لا مانع من استعمال المشترك، وإن سلم فهو مجاز لا مانع من ارتكابه.

الثامن: السلامة من العمى في احتمال ولم تعد به شاهداً. لكن في رواية السكوني عن الصادق، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يؤم

١ قال به السلامة في تذكره الفقهاء، ج ٤، ص ٢٨٤، ضمن المسألة ١٥٦٥ ونهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٤٣.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٥، باب من تكره الصلاة حمله. ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦ - ٢٧، ج ١٩٢ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٦٢٦.

٣ الاستبصار، ص ١٥٨، المسألة ٥٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧، ح ١٩٣ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢ - ٤٢٣، ح ١٦٢٧.

الأعمى في الصحراء إلا أن يوجه إلى القبلة»^١
 وظاهره أنه غير مانع من الإمامة، فإن علل بكونه ممن لا تجب عليه الجمعة، قلنا،
 مع الحضور تجب عليه وتعتقد به.

وفي التذكرة نقل:

أن أكثر علمائنا قائلون باشتراط سلامة الإمام من العمى، لأنه لا يتمكن من
 الاحترار عن النجاسات غالباً^٢.

واختاره في النهاية^٣؛ لأنه ناقص، فلا يصلح لهذا المنصب الجليل.
 والنقل مجهول، والتعليقان ضعيفان، مع قضية الأصل المقتضية للجواز، وأن
 الاعتماد على الإيمان والعدالة.

للقاسم إذن الإمام له، كما كان النبي ﷺ يأذن لأئمة الجععات، وأمير المؤمنين
 بعده، وعليه إطباق الإمامة

هذا مع حضور الإمام ﷺ. وأما مع غيبته - كهذا الزمان - ففي انعقادها قولان،
 أصحهما - وبه قال معظم الأصحاب - الحواز إذا أمكن الاجتماع والخطبتان.
 ويعطل بأمرين:

أحدهما: أن الإذن حاصل من الأئمة الماضين، فهو كالإذن من إمام الوقت، وإليه
 أشار الشيخ في الخلاف^٤.

ويؤيده صحيح زرارة قال: حدثنا أبو عبد الله ﷺ على صلاة الجمعة حتى ظننت
 أنه يريد أن تأتيه، فقلت: نغدو عليك، فقال: «لا، إنما عنيت عندكم»^٥.
 ولأن الفقهاء حال الغيبة يباشرون ما هو أعظم من ذلك بالإذن - كالحكم والإفتاء -
 فهذا أولى.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧، ح ٩٤

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٦، المسألة ٢٨٧.

٣. نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٥.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٦٢٦، المسألة ٣٩٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٦٣٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٦١٥.

والتعليل الثاني: أن الإذن إنما يعتبر مع إمكانه، أما مع عدمه فيسقط اعتباره، ويبقى عموم القرآن والأخبار خالياً عن لمعارض.

وقد روى عمر بن يزيد - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام: «إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة»^١

وفي الصحيح عن منصور، عن الصادق عليه السلام: «يجتمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زاد، والجمعة واجبة على كل أحد، لا يعذر الناس فيها إلا خمسة: المرأة، والمملوك، والمسافر، والمريض، والصبي»^٢.

وفي الموثق عن زرارة عن عبد الملك عن الباقر عليه السلام، قال، قال: «مثلك بهلك ولم يصل فريضة فرضها الله»، قال، قلت: كيف أصنع؟ قال: «صلوا جماعة»، يعني صلاة الجمعة^٣، في أخبار كثيرة مطلقة.

والتعليلان حسنان، والاعتماد على الثاني.

إذا عرفت ذلك، فقد قال الفاضل: يسقط وجوب الجمعة حال الغيبة، ولم يسقط الاستحباب^٤، وظاهرهما أنه لو أنى بها كانت واجبة مجزية عن الطهر فالاستحباب إنما هو في الاجتماع، أو بمعنى أنه أفضل لأمرين الواحدين على التخير.

وربما يقال بالوجوب المضيّق حال لغيبة؛ لأن قصّة التعليلين ذلك، فما الذي اقتضى سقوط الوجوب؟ إلا أن عمل الطائفة على عدم الوجوب الصني في سائر الأعصار والأمصار، ونقل الفاضل فيه الإجماع^٥.

وبالغ بعضهم نفى الشرعية أصلاً ورأساً - وهو ظاهر كلام المرتضى وصريح سلار وابن إدريس^٦، وهو القول الثاني من لقولين - بناءً على أن إذن الإمام شرط الصحة، وهو مفقود

١- تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ١٦٦٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٨، ح ١٦٠٧.

٢- تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ١٦٣٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٦١٠.

٣- تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ١٦٣٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٦١٦.

٤- المعتمد، ج ٢، ص ٢٩٧؛ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٧، المسألة ٣٨٩.

٥- تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٨، ذيل المسألة ٣٨٩.

٦- رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٧٢، المرئسي، ص ٣٦١، للمرائي، ج ١، ص ٣٠٣.

وهؤلاء يسندون التعليل إلى إذن الإمام، ويمنعون وجود الإذن، ويحملون الإذن الموجود في عصر الأئمة عليهم السلام على من سمع ذلك الإذن، وليس حجة على من يأتي من المكلفين، والإذن في الحكم والإفتاء أمر خارج عن الصلاة، ولأنّ المعلوم وجوب الظهر، فلا يزول إلا بمعلوم.

وهذا القول متوخّه، وإلا لزم الوجوب العيني، وأصحاب القول الأول لا يقولون به. ثم اعلم أنّه لا خلاف أنّه لو حضر الإمام، لأعظم مصراً وتمكّن من الإمامة لم يؤمّ غيره؛ تأتياً بفعل النبي صلى الله عليه وآله والأئمة بعده. ولرواية حماد بن عيسى عن الصادق، عن أبيه، عن علي عليه السلام: «إذا قدم الحليفة مصراً من الأمصار جتمع بالناس، ليس ذلك لأحدٍ غيره»^١.

نعم، لو كان له مانع استتاب، ولا يجوز التقدّم بغير إذنه.

الشرط الثاني: العدد

ولا خلاف في اعتباره في الجملة في الصلاة ولا خلاف في أقله روايتاً، أشهرهما والأظهر في الفتوى أنّه خمسة، أحدهم الإمام، رواه زرارة عن الباقر عليه السلام^٢، ورواه منصور - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام^٣. وروى محمد بن مسلم عنه عليه السلام «سبعة، ولا يجب على أقلّ منهم الإمام، وقاضيه، والمدّعي حقاً، والمدّعي عليه، والشاهدان، والذي يضرب الحدود بين يدي الإمام»^٤.

وفيه إشارة إلى أنّ الاجتماع المدني لا يتمّ إلاّ هؤلاء، والجمعة تتبع التمدّن؛ لأنّها إنما تجب على المستوطنين.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢ - ٢٤، ح ٨١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤١٩، باب وجوب الجمعة وعلى كمّ تبعه ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٠، ح ١٦٤٠ الاستبصار، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٦١٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٦٣٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٦١٠.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٢٢٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠ - ٢١، ح ٧٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤١٨ - ٤١٩، ح ١٦٠٨.

وهذان الخبران كالمعارضين، فجمع الشيخ أبو جعفر بن بابويه والشيخ أبو جعفر الطوسي (رضي الله عنهما) بالحمل على لوجوب العيني في السبعة، والوجوب التخيري في الخمسة^١.

وهو حمل حسن، ويكون معنى قوله ﷺ: «و لا تجب على أقلّ منهم» نفي الوجوب الخاص، أي العيني، لا مطلق لوجوب، لئلا يتناقض الخبران المرويان بعدة أسانيد

والمحقق في المعبر لحظ هذا، ثم قال.

هذا وإن كان مرجحاً لكن روايتنا دنة على الجواز. ومع الجواز تجب، لقوله تعالى: «فَاسْتَوْأَىٰ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ»^٢ فهو عمل برواية محمد بن مسلم لزم تقييد الأمر المطلق المتيقن بحير الواحد. ولا كذا مع العمل بالأخبار التي احترامها، مع أنها أكثر وروداً ونقله

على أنه لا يمكن العمل برواية محمد بن مسلم؛ لأنه أحصى السبعة بمن ليس حضورهم شرطاً، فسقط اعتبارها

قلت: الحواز لا يستلزم الوجوب، وإلا لوجب عينا حال الغيبة، والاحتجاج بعموم القرآن وارد فيه، والأمر المطلق مسلم، ولكن الإجماع على تقييده بعدد مخصوص، حتى قال الشافعي وأحمد أربعون^٣، وأبو حنيفة أربعة، أحدهم: الإمام^٤، ومصير الأصحاب إلى ذلك العدد مستند إلى الخبر، وهو من الطرفين في

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١، ديل الحديث ٧٦: الاستبصار، ج ١، ص ٤١٩، ذيل الحديث ١٦٠٩

٢ الجمعة (٦٢): ٩.

٣ المعبر، ج ٢، ص ٢٨٢

٤. المهذب، الشيرازي، ج ١، ص ١١٧، المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٥٠٢ و ٥٠٣ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٧٠، العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٥٥، المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٧٢، المسألة ١٢٣٧ الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ١٧٤

٥. مختصر القدوري، ص ٣٩ - ٤٠، بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٦٨، المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ٢٤، الهداية، المرغباني، ج ١، ص ٨٣، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٧١، العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٥٥، المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٥٠٤، المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٧٢، المسألة ١٢٣٧، الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ١٧٥.

حيث الآحاد، فلا بد من التقييد به.

فإن قال: صاحب السبعة موافق على الخمسة، فاتفقا على التقييد بها، فيؤخذ المتفق عليه.

قلنا: هذا من باب الأخذ بأقل ما قيل، وقد توهم بعض الأصوليين أنه حجة بل إجماع^١، وقد يثبت ضعفه في الأصول.

وأما إحصاء العدد بالسبعة فليبان الحكمة في اعتبار الاستيطان في الجمعة، لا لأنه شرط في انعقادها.

وقال الفاضل^٢ في المختلف

في طريق رواية محمد بن مسلم لعنكم بن مسكين. ولا يحضرني الآن حاله، فنحن نمنع صحة السند، ونعارضه بما تقدم من الأخبار، ويبقى عموم القرآن سالماً عن المعارض^٣.

قلت: العنكم ذكره الكشي^٤، ولم يعرض له يهذم، والرواية مشهورة جداً بين الأصحاب، لا يطلع فيها كون الراوي مجهولاً عند بعض الناس، والمعارضة منتفية بما ذكرناه من الحمل.

وقال في التذكرة:

الرواية ليست ناصئة على المطلوب؛ لأن الأقل من السبعة قد يكون أقل من الخمسة، فيحمل عليه جمعاً بين الأدلة^٥

قلت: فيه بُعد؛ لأنه خلاف الظاهر؛ لأنه إذا قيل: هذا العدد أقل من كذا، كان صادقاً على كل ما نقص عنه حقيقةً بواحد أو أكثر، فتخصيصه خلاف الظاهر، ولأن «أقل» نكرة في سياق النفي فتعم، فهو في قوة: لا تجب على كل عدد ينقص عن السبعة.

١ راجع الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٢٥٧

٢ مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٢٢٧، ذيل المسألة ١٢٧.

٣. اختيار معرفة الرجال، ص ٤٥٧، ح ٨٦٦

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٥، ضمن المسألة ٣٩٢.

فروع أربعة:

أحدها: العدد إنما هو شرط في الابتداء لا في الاستدامة، فلو تحرّموا بها ثم انقضوا إلا الإمام أتمها جمعة؛ للنهي عن إبطال العمل^١، واشتراط الاستدامة منفي بالأصل، ولا يلزم من اشتراطه في الابتداء اشتراطه في الدوام، كعدم الماء في حق المتيمّم. وهو فتوى الشيخ في كتبه^٢ مع قوّته في الخلاف:

إنه لا نص لأصحابنا فيه، لكنّه فصيحة المذهب؛ لأنّه دخل في جمعة وانقضت

بطريقة معدومة، فلا يجوز إبطالها إلا بيقين^٣

وأما اعتبار بقاء واحد مع الإمام أو اثنين، أو انقضاءهم بعد صلاة ركعة تامة في وجوب الإتمام، أو اعتبار بقاء جميع العدد - كما تُنسب هذه الأمور إلى الشافعي^٤ - فتحكّم، وإن كان الفاصل قد رُخّح اعتبار الركعة في وجوب الإتمام؛ لقول النبي ﷺ:

«مَنْ أدرك ركعة من الجمعة فليُضف إليها أخرى»^٥

وجوابه: منع الدلالة على المطلوب

نعم، لا عسرة بانقضاء الزائد على العدد مع بقاء العدد، سواء شرعوا في الصلاة أو لا إجماعاً.

الثاني لو حصر عدد آخر بعد التحريمة فتحرّموا ثم انقضّ الأولون لم يضر؛ لأنّ الاعتقاد قد تمّ بالواردين، قاله في التذكرة^٦.

ويشكل بأن من جملة الأولين الإمام، فكيف تعتقد بدونه؟ إلا أن يقال: ينصبون الآن إماماً، أو يكون قد انقضّ من عدا الإمام، ويكون ذلك على القول باعتبار

١ سورة محمد (٤٧): ٣٣

٢ منها الميسوط، ج ١، ص ١٤٤

٣ الخلاف، ج ١، ص ٦٠٠-٦٠١، المسألة ٣٦٠

٤ المهذّب، الشيرازي، ج ١، ص ١١٧، المجموع شرح المهذّب، ج ٤، ص ٥٠٦ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٧١ -

٢٧٢ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٥٩ - ٢٦١

٥ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٠، ضمن المسألة ٣٩٥، والرواية في سنن السارق، ج ٢، ص ١١٩، ح ١/١٥٧٧

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٠، الفرع «ب» من المسألة ٣٩٥

الركعة؛ لأنه لو لم تعتبر الركعة في بقاء لصحة كان بقاء الإمام وحده كافياً في الصحة، ولا يكون في حضور العدد الآخر فائدة تصحح الصلاة.

الثالث: لو انقضوا قبل الصلاة سقطت، وكذا لو انقض ما ينقص به العدد. ولو انقضوا في أثناء الخطبة فكذلك، فلو عادوا أعادها من رأس إن كانوا لم يسمعوها أركانها، ولو سمعوا بنى، سواء طال الفصل أم لا؛ لحصول معنى الخطبة، ولم يثبت اشتراط الموالاة، إلا أن نقول: هي كالصلاة، فيعيدها. ويشكل بأنه لا يأمن انقضاضهم ثانياً لو اشتغل بالإعادة، فيصير ذلك عذراً في ترك الجمعة.

الرابع: لو كان الإمام هو الذي فارق في أثناء الصلاة فكثيره عند الفاضل^١؛ لأن الباقيين مخاطبون بالإكمال، وحيث ينصبون إماماً منهم؛ لعدم انعقادها فرادى، كما يأتي.

الشرط الثالث: كمال المخاطب بها

وإنما يكمل بأمر عشرة: الأول: البلوغ، فلا تجب على الصبي؛ لعدم التكليف، ولا تعتقد به وإن كان مميزاً نعم، تجوز صلاته تمريناً وتجزئة عن الظهر. ولو صلى الظهر ثم بلغ سعى إلى الجمعة، فإن أدرك وإلا أعاد ظهره؛ لعدم إجزاء ما وقع في الصبا عن الواجب.

الثاني: العقل، فلا تجب على المجنون، ولا تعتقد به بمثل ما قلناه في الصبي. ولو كان جنونه أدواراً فاتفق مقيماً حالة الإقامة وجبت إن استمرت الإفاقة إلى آخرها، وإلا سقطت، ولو زال جنونه ووقتها باقي وجبت. الثالث: الذكورة، فلا تجب على المرأة، ولا تعتقد بها على الأشهر؛ لما مر من قول الباقر والصادق عليهما السلام.

١ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤١، الفرع ٥ ج ٥ من المسألة ٣٩٥.

٢ في ص ١٩ و ٢٠.

وفي حكمها الخشى المشكل؛ للشك في السبب، أمّا لو التحق بالرجال فإنّها تجب عليه

وخالف ابن إدريس هنا، فزعم أنّه لو حصرت المرأة وجبت عليها، وأجزأتها عن الظاهر، غير أنّها لا تُحسب من العدد^١.

ويظهر من كلام الشيخ في النهاية؛ حيث عدّ مَنْ تسقط عنه وعدّ المرأة، ثمّ قال:

فإن حصروا الجمعة وجب عليهم بدخول فيها، وأجزأتهم الصلاة ركعتين، ولم يستثن سوى غير المكلف^٢

وكذا في التهذيب^٣، وظاهره صحّتها من المرأة.

وقد روى حفص بن غياث عن بعض مولى لهم عليه السلام، عن الصادق عليه السلام؛ «أنّ الله تعالى فرض الجمعة على المؤمنين والمؤمنات، ورخص للمرأة والمسافر والعبد أن لا يأتوها، فإذا حضروها سقطت الرخصة ونزّهم العرض الأول»^٤

فإن تمسك ابن إدريس به لم يتمّ، أمّا على معقده في خبر الواحد فظاهراً، وأمّا على قول غيره؛ فلضعف حفص، وجهالة الوسطة، وخرق إجماع العلماء من عدم وجوبها على المرأة، قاله في المحتر^٥.

وقد صرح الشيخ بذلك في المبسوط، حيث جعل الناس في باب الجمعة على خمسة أضرب:

مَنْ تجب عليه وتتعدّ به، وهو جامع شرائط العشرة، الذكورة، والعزّة، والبلوغ، والعقل، والصحة من المرض، وعدم العس، والمرج، والشيخوخة، والسفر، والريادة على فرسخين.

١. البراقر، ج ١، ص ٢٩٣

٢. النهاية، ص ١٠٣

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١، دليل الحديث ٧٧

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١-٢٢، ح ٧٨

٥. المحتر، ج ٢، ص ٢٨٩ و ٢٩٣

ومن لا تجب عليه ولا تعتقد به، وهو الصبي، والمجنون، والعبد، والمسافر، والمرأة. فهؤلاء لا تجب عليهم، ولا تعتقد بهم، ويجوز لهم فعلها تبعاً لغيرهم. ومن تعتقد به ولا تجب عليه، وهو مريض، والأعمى، والأعرج، والبعد بأن يد من فرسخين؛ فإنهم لا يجب عليهم الحضور، ولو حضروا تم بهم العدد، ووجبت عليهم، واعتقدت بهم.

ومن تجب عليه ولا تعتقد به، وهو الكافر. ومختلف فيه، وهو من كان مقيماً في بلد من بلاد العلم والتجارة ولنا يستوطنه، بل متى قصى وطره خرج؛ فإنها تجب عليه وتعتقد به عندنا، وعندهم خلاف^١. وهذا تصريح بعدم الوجوب عليها مطلقاً، وهو الأصح؛ للأصل، وتيقن تكليفها بالظهر، فلا تخرج عنه إلا بيقين.

وفي قول الشيخ بجواز فعلها تبعاً لغيرها إجماعاً ياجزائها عن الظهر - وهو ظاهر الأخبار - وإن لم تجب، كما يأتي في المسافر والعبد. وقد روى أبو همام عن أبي الحسن عليه السلام إذا صلت المرأة مع الإمام ركعتين الجمعة فقد نقصت صلاتها، وإن صلت في مسجد أربعاً فقد نقصت صلاتها، لتصل في بيتها أربعاً أفضل^٢.

والعامة حكموا بالإجزاء؛ لأنها تجزئ الذين لا عذر لهم لكمالها فلأن تجزئ أصحاب العذر أولى، ولم يستثنوا سوى المجنون، وجوزوا للنساء والعبيد والمسافرين الانصراف بعد الحضور، فيصلون الظهر، بخلاف المريض؛ لأن المانع في حقه المشقة وقد زالت بحضوره، ومشقة العود لازمة له على تقدير صلاة الجمعة والظهر، اللهم إلا أن يكون في إقامة الجمعة انتظار زائد تزيد به مشقته، وألحقوا به أصحاب المعاذير المدحقة بالمرض، كالمرض والوحل الشديد والتمريض^٣.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٤٣-١٤٤

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤١، ج ٦٤٤

٣. العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٥٦ و ٢٩٨-٢٩٩

أقول: الخلاف الذي أشار إليه في المنسوخ في الطلاب والتجار لأبي إسحاق من الشافعية^١، كان يقول:

لا تمتد بي الجمعة؛ لأنني ما استوطنت بغداد، فإني على عزم الخروج متى اتفق لي إلى مصر والشام^٢.

وخالفه ابن أبي هريرة وزعم انعقادها به^٣، كمذهبنا، مع أنهم متفقون على وجوبها عليهما، وإنما الخلاف في تمام عدد الجمعة بهم، والذي صحتوه مذهب أبي إسحاق؛ لأن النبي ﷺ لم يجمع في حجة الوداع وقد وافق يوم عرفة يوم الجمعة، وإنما لم يجمع؛ لأنه ومن معه لم يكونوا متوطنين وإن كانوا قد عزموا على الإقامة أياماً^٤ قلت. هذا كله إذا كان المقيم قد خرج عن التفصيل في السفر بنيتة المقام عشرة عدداً، أو مضي ثلاثين يوماً في مصر، وبنيتة إقامة أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج عندهم.

لرابع الحضر، فلا تمتد على المسافر ^٥ - عندنا وعند أكثر العلماء، وأوجبها عليه النخعي والزهري^٦.

ويستمرّ عدم الوجوب حتى يفرغه لإتمام بيل في كبرناه، أو بغيره من أسباب الإتمام، ككون السفر معصية وكون المسافر كثير السفر. ويحرم إنشاء السفر بعد الزوال، لأنها قد وجبت عليه، فلا يجوز الاشتغال بما

١ المذهب، الشيرازي، ج ١ ص ١١٧، بحر المذهب، ج ٣ ص ٩٣ حلية العلماء، ج ٢ ص ٢٧١، المرير شرح الوجيز، ج ٢ ص ٣٠١

٢ كما في الخلاف، ج ١ ص ٥٩٣، المسألة ٣٥٥

٣ المذهب، الشيرازي، ج ١ ص ١١٧، بحر المذهب، ج ٣ ص ٩٣ حلية العلماء، ج ٢ ص ٢٧١، المرير شرح الوجيز، ج ٢ ص ٣٠١

٤ المذهب، الشيرازي، ج ١ ص ١١٧، المجموع شرح المذهب، ج ٤ ص ٥٠٣، المرير شرح الوجيز، ج ٢ ص ٣٠١

٥ في ص ٣١

٦ بحر المذهب، ج ٢ ص ١١٥؛ حلية العلماء، ج ٢ ص ٢٦٢، البين، ج ٢ ص ٥٢٥؛ المجموع شرح المذهب، ج ٤ ص ٤٨٥؛ المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢ ص ١٩٣، المسألة ١٣٤٩، الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢ ص ١٥١

يؤدّي إلى تركها، كالتجارة واللهو.

وهذا إلزام لأبي حنيفة حيث قال: يحوز^١ لّا أن يضيق الوقت^٢ بناءً على قوله: إنّ الصلاة تجب بآخر الوقت^٣.

فإن قلت: الصلاة وإن وحيّت بأزّنه إلّا أنّها موسعة، فلم يمنع السفر ولما يتضيق الوقت.

قلت: لأنّه مانع من إقامتها في دوامه، فعليه إسقاط الواجب بعد حصول سببه، ولأنّ التضيق غير معلوم، فإنّ الناس تابعون للإمام ووقت فعله غير معلوم. ويكره السفر بعد الفجر قبل الزوال؛ لعدم حصول السبب الموجب، وإضافة الصلاة إلى الجمعة لا تقتضي كون اليوم بأسره سبباً، وإنّما كره لما فيه من منع نفسه من أفضل الفرضين.

تنبيهات:

الأول: لو كان السفر واحباً - كالحنج والفرو^٤ - مضطراً إليه، فلا كراهه فيه. والأقرب انتفاء التحريم أيضاً لو كان بعد الزوال إذا كان التخلف يؤدّي إلى فوت الغرض أو صعوبة الالتحاق بالرفقة، أمّا لو حافّ الانقطاع عن الرفقة في غير السفر الواجب أو الضروري فإنّه ليس عذراً.

الثاني: لو خرج بعد الزوال فيما منعه منه فهو عاصٍ بسفره، فلا يترخص حتى تفوت الجمعة، فيبتدئ سفره من موضع تحقق الفوات.

الثالث: لو كان بين يدي المسافر جمعة أخرى يعلم إدراكها ففي جواز السفر بعد الزوال وانتفاء كراهته قبله نظر؛ من إطلاق النهي وأنّه مخاطب بهذه الجمعة، ومن حصول الغرض.

١. بحر المذهب، ج ٣، ص ١٢٢، البيان، ج ٢، ص ٥٢٥؛ تقرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣٠٤؛ المجموع شرح

المهذب، ج ٤، ص ٤٩٩؛ المفتي المطبوع مع الشرح بكسر، ج ٢، ص ٢١٧، المسألة ١٣٨٦؛ الشرح الكبير

المطبوع مع المفتي، ج ٢، ص ١٦١

٢. حلية الصلوات، ج ٢، ص ٢٢٠؛ البيان، ج ٢، ص ٢٣؛ التقرير شرح الوجيز، ج ١، ص ١٢٦؛ المجموع شرح

المهذب، ج ٣، ص ٤٧

ويحتمل أن يقال: إن كانت الجمعة في محلّ الترخّص لم يجز؛ لأنّ فيه إسقاطاً لوجوب الجمعة، وحضوره فيما بغد تجديد للوجوب، إلّا أن يقال: يتعيّن عليه الحضور وإن كان مسافراً؛ لأنّ إباحة سفره مشروط بفعل الجمعة. ومثله لو كان بعيداً بمرسخين فما دون عن الجمعة فخرج مسافراً في صوب الجمعة، فإنّه يمكن أن يقال: يجب عليه حضوره عيناً وإن صار في محلّ الترخّص؛ لأنّه لو لاه لحرم عليه السفر.

ويلزم من هذين تخصيص قاعدة عدم الوجوب العيني على المسافر. ويحتمل عدم كون هذا القدر محسوباً من المسافة، لوجوب قطعه على كلّ تقدير، إمّا عيماً، كما في هذه الصورة، أو تغييراً، كما في الصورة الأولى، ويجري مجرى الملك في أثناء المسافة، ويلزم من هذا خروج قطعة من السفر عن اسمه بغير موجب مشهور.

وإن كانت قبل محلّ الترخّص - كموضع يرى الحدار أو يسمع الأذان إن أمكن هذا الفرض - جاز.

الرابع قال ابن الحنيد لو توى المسافر المقام خمساً أيام في البلد لزمه حضورها؛ لأنّه يصير بحكم المقيم عنده.

وهو في رواية محمد بن مسلم عن لصادق عليه السلام لما سأله عن المسافر يحدث نفسه بإقامة عشرة أيام، قال: «فلستم الصلاة»، فقال له: بلغني أنّك قلت: خمساً، قال: «قد قلت ذلك»، فقال له أبو أيوب: أ يكون أقل من خمس؟ قال: «لا»^٢.

وهو معارض بصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إذا دخلت أرضاً، فأيقنت أنّك بها مقام عشرة أيام، فأتم الصلاة»^١. وهي «دا» معنى لشرط، والمشرط عدم عدم الشرط.

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٤، المسألة ١٣٧

٢ في تهذيب الأحكام عن الباقر عليه السلام

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٣٦، باب المسافر يقدم البلدة، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٩ - ٢٢٠، ح ١٥٤٨ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٨، ح ٨٤٩

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٣٥، باب المسافر يقدم البلدة، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٩، ح ١٥٤٦ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٨٤٧

وحمل الشيخ الرواية الأولى على أنه من خصوصيات مكة والمدينة^١، والفاضل على الاستحباب^٢.

وفيهما نظر.

أما الأول: فلاَّه يجوز التمام فيهما، نوى المقام مطلقاً أو لم ينو على الأصح - وهو مذهب الشيخ^٣ - فلا معنى للتقييد بالخمسة، فإن التزم الشيخ بتوقف التمام على مقام الخمسة - كما وقفه ابن بابويه على عشرة^٤ - فهو مردود، وإن قال الشيخ: إذا أقام خمسة تأكد له التمام في الحرمين، فهو محتمل، ولكن ظاهر الرواية أنه يصير حتماً؛ ولهذا منع من التمام لأقل من خمس.

وأما حمل الفاضل ذلك على الاستحباب، فإن أراد به استحباب إتمام الصلاة بمقام خمسة فلم يضر إليه أحد من الأصحاب، وإن أراد به استحباب حضور الجمعة بذلك فلا بأس به، إلا أن الرواية ليس فيها تمرص للجمعة، وإنما صلاة الجمعة فرد من أفراد توابع الإقامة، فإن صح أن ذلك القدر محصل للإقامة وجبت الجمعة، وإلا فلا والأصح اعتبار العشرة لأن الرواية به أصح لسداً، والفائل به أكثر عدداً، بل لا نعلم فيه خلافاً لغير ابن الجنييد، ولو عُدَّت المسألة من الإجماع لم يكن بعيداً

الخامس لو حضر المسافر موضع إقامة الجمعة وجبت عليه، وانعقدت به على أحد القولين، لصحتها منه، فتعقد به وتحب عليه، والرواية الضعيفة عن [حفص بن] غياث^٥ تضمنت ذلك، وهو فتوى الشيخ في الخلاف^٦، وتبعه ابن إدريس والمحقق^٧. ومنع في المبسوط من الوجوب والانعقاد وإن جاز فعلها^٨، والفائدة أنه لا يتم به

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٠، ديل الحديث ١٥٤٨؛ لا شهاب، ج ١، ص ٢٢٨، ديل الحديث ٨٤٩.

٢ مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٢٤٤، ضمن المسألة ١٣٧.

٣ النهاية، ص ١٢٤، الخلاف، ج ١، ص ٥٧٩، المسألة ٣٣٠.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٢، ديل الحديث ١٢٨٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١ - ٢٢، ج ٧٨، وما بين المقوفين أثبتناه منه.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٦١٠، المسألة ٣٧٥.

٧ السرار، ج ١، ص ٢٩٢، المحرر، ج ٢، ص ٢٩٢.

٨ المبسوط، ج ١، ص ١٤٢.

العدد، وتبعه ابن حمزة والفاضل^١؛ لأنه ليس من أهل فرض الجمعة، فهو كالصبي، ولأن الجمعة إنما تتعقد بالمسافر تبعاً لغيره، فكيف يكون متبوعاً؟ ولأنه لو جاز ذلك جاز انعقادها بجماعة المسافرين وإن لم يكن معهم حاضرون وأجيب بأن الفرق بينه وبين الصبي عدم التكليف، فإنه لا يتصور في حق الصبي الوجوب، بخلاف المسافر، ونمنع التبعة للحاضر، والالتزام بانعقادها بجماعتهم. والظاهر أن الاتفاق واقع على صحتها بها وإحرائها عن الطهر للسادس. الأفضل للمسافر حضور الجمعة؛ لينوز بصفة الكمال. أمّا المرأة فالأفضل لها ترك السعي إلى الجمعة؛ لما مرّ^٢ في رواية أبي همام. ولا فرق بين المسنة والشابة، لظاهر الخبر، ولعموم الأمر لهنّ بالستر الأمر الخامس. الحرّية، فلا تعب على لعبد بإجماعنا، وهو قول أكثر العامة^٣. وأوحىها داود عليه مطلقاً^٤. وعن أحمد روايتان^٥ وقال الحسن البصري ومادة. نجب عمى المخارج - وهو الذي يؤدي الضريبة - وعلى المكاتب^٦.

١ الوسيلة، ص ١٠٣، مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٦، المسألة ١٣٩

٢ لمي ص ٢٦

٣ بحر المذهب، ج ٣، ص ١١٥، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٦٢، البيان، ج ٢، ص ٥٢٥، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٨٥، المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٩٤، المسألة ١٣٥٠، الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ١٥٢

٤ بحر المذهب، ج ٣، ص ١١٥، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٦٢، البيان، ج ٢، ص ٥٢٥، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٨٥

٥ بحر المذهب، ج ٣، ص ١١٥، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٦٢، البيان، ج ٢، ص ٥٢٥، العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٩٧، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٨٥، المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٩٤، المسألة ١٣٥٠، الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ١٥٢

٦ بحر المذهب، ج ٣، ص ١١٥، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٦٢، البيان، ج ٢، ص ٥٢٤، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٨٥، المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٩٤، المسألة ١٣٥٠، الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ١٥٢

لنا: ما سبق^١، وانعقاد الإجماع قبل هؤلاء وبعدهم
ولا فرق بين أم الولد وغيرها، ولا بين المديّر وغيره، وكذا من تحرّر بعضه.
ولو هابأه المولى فاتفقت في نوبته لم تجب؛ لبقاء الرقّ المانع، واستصحاب
الواقع.

وأوجبه في المبسوط^٢ - وهو وجه للشافعية^٣ - لانقطاع سلطنة السيّد عن
استخدامه، ويلزم مثله في المكاتب وخصوصاً المطلق.
وهو بعيد؛ لأنّ مثله في شغل شاغل، إذ هو مدفوع في يوم نفسه إلى الجِدّ في
الكسب لنصفه الحرّ، فالزامه بالجمعة حرج عليه.

فرع: لو قلنا بوجوبها على قول الشيخ ففي انعقادها به الوجهان السالفان^٤،
ولا يكون للتشبيث بالحرّية أثر في الانعقاد.

ولو ألزمه المولى بالحضور أحمل وجوب طاعته فيما ليس عباداً،
ففيها أولى، وعدمه، لأنّه لا يملك إيجاب عباد عليه.

ولو حضر صحّت منه، وفي انعقادها به القولان المذكوران في المسافر والقائلان^٥،
واحتجّ في المختلف على مع انعقادها به بأنّ وجوبها عليه يستلزم أنّ التكليف
لا ينفكّ عن وجه قبح؛ لأنّ العبد لا يجب عليه الحضور ولا يجوز إلا بإذن مولاه،
فلو اعتدّ بحضوره في تكميل العدد لم ينفكّ هذا التكليف عن القبيح، وهو الحضور
المستلزم للتصرّف في مال الغير بغير إذنه ظاهراً^٦

وجوابه، اعتباره في العدد من قبيل الواجب المشروط، فإنّه إن حصر تمّ به العدد،

١ في ص ٣٦

٢، المبسوط، ج ١، ص ١٤٥.

٣ بحر المذهب، ج ٢، ص ١١٦؛ البيان، ج ٢، ص ٥٢٧؛ شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣٠١؛ المجموع شرح
المذهب، ج ٤، ص ١٨٥.

٤ في ص ٢٥-٣٦.

٥ راجع ص ٢٥-٣٦.

٦ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٥، المسألة ١٣٨.

وإلا سقط الوجوب إذا توقف الحضور عليه، كما في حق الأعمى والمريض والبعيد إجماعاً، وكما يقوله الفاضل وغيره في «تجمعة حال الغيبة»^١.
واحتج الشيخ في الخلاف بعموم دليل الدال على اعتبار العدد في العبد وغيره^٢.

ولا يخلو قوله فيه وفي المسافر من قوة.

السادس، ارتفاع العمى. فلا تحب عسى الأعمى عند الأصحاب، سواء كان قريباً من المسجد أو لا، وسواء وجد قائداً أو لا؛ لما سلف^٣، وعموم: «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى خَرَجٌ»^٤، وهو حاصل في الجملة.

وأوجب عليه الشافعي وأحمد مع امكنة^٥، لأن عتاب بن مالك^٦ قال يا رسول الله، إنني رجل محجوب النور، وإن السبيل تحول بيني وبين المسجد، فهل لي من عذر؟ فقال ﷺ: «أتسمع النداء؟» فقال: نعم، فقال: «ما أجدر لك عذراً إذا سمعت النداء»^٧.

والجواب، الحمل على الاستحباب المؤكد.

ولا خلاف في سقوطها عند لو لم يجد قائداً، أو وجده بأجرة غير مقدورة له ولو قدر عليها وجبت عندهما^٨، وهو ممنوع.

ولو حضر وحسب عليه وانعقدت به الروال الضرورة حيث.

السابع، ارتفاع العرج للبالغ حد الإقعاد، للآية^٩، وانتفاء العرج.

١ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٢، المسألة ١١٤٧، المصدر، ج ٢، ص ٢٩٧.

٢ الخلاف، ج ١، ص ٦١١، «دليل المسألة ٣٧٥».

٣ في ص ٢٢-٢٣.

٤ النور (٢٤)، ٦٦، الفتح (٤٨)، ١٧.

٥ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣٠، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٨٦، المفاتيح المطبوع مع الشرح.

الكبير، ج ٢، ص ١٩٥، المسألة ١٢٥٤، الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ١٥٠.

٦ في المصدر، «عتبان بن مالك».

٧ معرفة السنن والآثار، ج ٤، ص ١٢٠-١٢١، ج ٦٥٣٧.

٨ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣٠، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٨٦.

٩ النور (٢٤)، ٦٦، الفتح (٤٨)، ١٧.

ولو لم يبلغ حد الإقعاد وانتفت المشقة وجب الحضور، ولو حصلت فالظاهر السقوط إذا لم يتحمل مثلها عادةً، وعلى هذا وعلى المقعد يُحمل إطلاق الشيخ^١. ولم يذكر المفيد^٢ العرج، ولا المرتضى في الحمل، وقال في المصباح: وقد روي أنَّ العرج عذر^٣، وهو يشعر بتوقفه.

الثامن: ارتفاع الشيخوخة البالغة حد العجز أو المشقة الكثيرة، لا مطلق الشيخوخة، وعليه تُحمل رواية زرارة عن الباقر^٤: «فرض الله الجمعة» الخبر^٥. التاسع ارتفاع المطر؛ لقول الصادق^٦: «لا بأس أن تدع الجمعة في المطر»^٧. وفي معناه الوحل والحر الشديد والبرد لشديد إذا خاف الضرر معها وفي معناه مَنْ عنده مريض يخاف فوته بخروجه إلى الجمعة، أو تضرره به، ومَنْ له خبز يخاف احتراقه، وشبه ذلك. قال المرتضى:

وروي أنَّ مَنْ يخاف على نفسه ظمأً أو ماله فهو معذور، وكذا مَنْ كان متشاغلاً بحمار ميت، أو حليل والد، أو مَنْ يجري مجراه من ذوي الحرمات الوكيد^٨. ولا ريب في سقوطها عن المحبوس والممنوع عنها. نعم، لو حبس بحق وهو قادر عليه وجب عليه الخروج منه والسعي إليها، فيأثم بتركه.

العاشر: ارتفاع البُعد عن محل الجمعة، ويختلف في تقديره على أربعة أقوال: الأول: أن يكون أزيد من فرسخين، وهو المشهور؛ لقول الصادق^٩: «تجب على مَنْ كان منها على فرسخين، فإن زاد فليس عليه شيء»^{١٠}، رواه محمد بن مسلم وحريز^{١١}

١. النهاية، ص ١٠٣؛ المبسوط، ج ١، ص ١٤٣.

٢. حكاة عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٩٠.

٣. تقدّم تخريجه في ص ٢٠، الهامش ١.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٢٢٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٥.

٥. حكاة عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٩١.

٦. كما في المعتمد، ج ٢، ص ٢٩١؛ وفي الكافي، ج ٣، ص ٤١٩، باب وجوب الجمعة وعلى كم تجب، ح ١٣.

٧. وتهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٠، ح ٦٤١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٦١٩ عن حرير عن ابن مسلم.

الثاني أن قدر البغد فرسخان، فلا تجب على من بُعد بهما، وهو قول الصدوق وابن حمزة^١؛ لما مر من خبر زرارة السابق^٢ ويعارصه خبره هذا.

ويجمع بينهما بأن المراد بمن كان على رأس فرسخين أن يكون أزيد منهما، فإنه قد يفهم منه ذلك، وإلا لتناقض مع أن لروى واحد الثالث: قول ابن أبي عقيل:

إنها تجب على كل من إذا عدا من أهله بعد ما صلى العداة أدرك الجمعة، لا على من لم يكن كذلك^٣

الرابع: أنها تجب على من إذا راح منها وصل إلى مرله قبل خروج يومه^٤. ويشهد لهما صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام «الجمعة واجبة على من إذا صلى العداة في أهله إدراك الجمعة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إنما يصلي العصر في وقت الظهر في سائر الأيام؛ كي إذا فضا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا إلى رحالهم قبل الليل، وذلك سنة إلى يوم القيامة»^٥.
والجواب: حمل ذلك على الفرسخين.

تنبيه: لو زاد البغد على فرسخين وحصلت عنده الشرائط، تخير بين فعلها في بلده وبين السعي إلى الجمعة الأخرى، ولا يجوز الإحلال بهما، ولو لم تحصل عنده الشرائط سقط الوجوب

ولو بعد بفرسخين إلى فرسخ فإن اجتمعت الشرائط عنده تخير، وإلا وجب الحضور، ولو نقص عن فرسخ فالحضور ليس إلا. وكل هؤلاء في الحضور كالأعمى.

١ الهداية، ص ١٤٤، الوسيلة، ص ١٠٣

٢. في ص ٢٠، الهامش ١.

٣ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤١، المسألة ١٣٦

٤. قال به ابن الجبيل على ما في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٢٤١، المسألة ١٣٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٨، ج ١٢١ الاستبصار ج ١، ص ٤٢١، ج ١٦٢١

الشرط الرابع: الجماعة

فلا يكفي العدد من دون ارتباط القدوة بينهم إجماعاً، ولقول الباقر عليه السلام: «في جماعة»^١ فتجب نية القدوة.
وفي وجوب نية الإمام للإمامة هنا نظر؛ من وجوب نية كل واجب، ومن حصول الإمامة إذا اقتدي به، والأقرب الأول.

فروع:

الأول: لو كان الإمام عبداً ولم نقل بالانعقاد به اشترط كمال العدد بغيره، وكذا المسافر؛ لأنّ جمعهما صحيحة، فنصح لاقتداء فيها.
أما الصبي فيحيى على قول الشيخ بجواز الاقتداء به^٢ الصحة.
والأحود المسع، لارتفاع القلم عنه، ونقصه ونقص صلاته؛ إذ لا يسقط بها فرض عن نفسه، بخلاف العبد والمسافر
أما لو كان الإمام متنعلاً - كمسافر - صلى الظهر - ففي جوازه نظر؛ من نقص صلاته، فهو كالصبي، ومن صحة لاقتداء المفترض بالمتنفل.
ولو كان مفترصاً إلا أن الفرض غير الجمعة - كالصبح، والظهر لمسافر شرع فيها قبل كمال الشرائط - فوجهان مرتبان، وأولى بالجواز؛ لأنّ صلاته فرض لا نقص فيها.

الثاني: لو غاير الإمام الخطيب ففي الجواز نظر؛ من مخالفته لما عليه السلف، ومن انفصال كل عن الأخرى، ولأنّ غاية الخطبتين أن تكونا كركعتين، ويجوز الاقتداء بإمامين في صلاة واحدة.

وذهب الراوندي رحمته الله في أحكام القرآن إلى الأول^٣؛ ولعله الأقرب إلا لضرورة.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤١٩، باب وجوب الجمعة وعلى كم تجب، ح ١٦؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٢٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٧.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٢، المسألة ٢٩٥، المبسوط، ج ١، ص ١٥٤.

٣. فقه القرآن، ج ١، ص ١٣٥.

الثالث: لو عرض للإمام حدث أو غيره مما يخرج من الصلاة صحَّ استخلافه عندنا، ولا يشترط أن يكون الخليفة ممن سمع الخطبة وإن كان ذلك أفضل.

وفي اشتراط استئناف ثبوت القدوة وجه: لتغاير الإمامين ويحتمل المنع؛ لأنَّ خليفته قائم مقامه ولو لم يستخلف الإمام قدَّموا مَنْ يُتَمَّ بهم، سواء كان في الركعة الأولى أو الثانية، وليس لهم الانفراد لو كان في الثانية مهما أمكن الاتِّتمام.

الرابع: لو بان أنَّ الإمام محدث فإن كان لعدد لا يتم بدونه فالأقرب أنَّه لا جمعة لهم؛ لانقضاء الشرط، وإن كان العدد حاصلًا من غيره صحَّت صلاتهم عندنا؛ لما يأتي - إن شاء الله - في باب الجماعة^١.

وربما اُتُرق الحكم هنا وهناك؛ لأنَّ الجماعة شرط في الجمعة ولم تحصل في نفس الأمر، بخلاف باقي الصلوات، فإنَّ القدوة إذا فاتت فيها يكون قد صلى منفردًا، وصلاحه المنفرد هناك صحيحة، بخلاف الجمعة.

أمَّا لو ظهر فسق الإمام فهو أسهل، لأنَّ صلاته صحيحة في نفسها، بخلاف المحدث. ووجه المساواة ارتباط صلاح كلِّ منهم بالإمام، فإنما لم يكن أهلاً فلا ارتباط فلا جمعة؛ ولا نسلم أنَّ صلاته هنا صحيحة، فقد شرط الصحة.

مسائل:

الأولى: يدرك المأموم الجمعة بإدراك الركوع إجماعاً، وبإدراكه في الركوع على الأصح، سواء أَدَّى واجب الذكر أم لا؛ لرواية بحلي عن أبي عبد الله عليه السلام^٢، وغيرها^٣.

وشرط الشيخ في الهامة إدراك تكبيرة الركوع^٤؛ لرواية محمد بن مسلم عن

١. يأتي في ص ٢٥٧.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٧، باب من فاتته الجمعة مع الإمام، ح ١١ الفقيه، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٢٣٦، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٠، ح ٣٤٣، وص ٢٤٢، ح ٦٥٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٦٢٢.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤١٨، ح ١٢٣٥، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٢، ح ٦٥٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٦٢٣.

٤ النهاية، ص ١٠٥.

الباقر رحمته: «لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرتها مع الإمام»^١.
 وجوابه: الرواية هناك أشهر، والقول به ظهر، وتعمل هذه الرواية على الأفضلية.

فروع: لو شك هل كان الإمام راكعاً أو رافعاً لم يعتد بها، عملاً بالاحتياط، واشتغال الذمة باليقين، فلا يزول بدونه، فإن كان قد بقي ركعة أخرى وإلا صلى ظهراً.

الثانية: لو ركع مع الإمام في الأولى وزوجم عن السجود فليس له السجود على ظهر غيره، فإن أمكن السجود بعد قيام الصفوف واللمحاق في الركوع الثاني وحب وأجزاً.

وإن لم يمكن حتى ركع ثانياً فليس له الركوع معه، فإذا سجد سجد معه ونوى بهما للركعة الأولى، ثم أتم صلاته بعد التسميم وأجرأته إجماعاً.

وإن نوى بهما الثانية أولم ينوشبناً ففي رواية حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن لم ينوشب تلك السجدة للركعة الأولى لم يهزئ عنه الأولى ولا الثانية، وعليه أن يسجد سجدتين وينوي أنهما للركعة الأولى»^٢، وعليه بعد ذلك ركعة بآمة يسجد فيها»^٣.

وعليها الشيخ في المبسوط والخلاف^٤، قال: وقد روي بطلان الصلاة^٥.
 والمرضى في المصباح قائل بالصحة^٦.

وفي النهاية: تبطل الصلاة؛ لعدم نية أنهما للأولى^٧؛ نظراً إلى زيادة السجود المبطل على ما مر.

وابن إدريس إنما تبطل إذا نوى أنهما لثانية، لا بترك نية أنهما للأولى^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٥٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٦٧٧.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤١٩-٤٢٠، ح ١١٢٣٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١-٢٢، ح ٧٨.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٤٥؛ الخلاصة، ج ١، ص ٦٠٣، المسألة ٣٦٣.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٤٥.

٥ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٩٩.

٦ النهاية، ص ١٠٧.

٧ الررائر، ج ١، ص ٢٩٩ و٣٠٠.

ورده الفاضل بأن أفعال المأموم تابعة لإمامه، فالإطلاق ينصرف إلى ما سواه الإمام وقد نوى للأولى، فينصرف فعل المأموم إليه^١ وفي المعتبر لم يعرض لاشتراط نية أنهما للأولى، بل أطلق البطلان متى زاد السجدة^٢؛ أخذاً بالأخبار الدالة على ذلك، واستضعافاً للرواية المشار إليها^٣، فإن حفصاً عامي تولى القضاء من قتل الرشيد شرقي بغداد ثم بالكوفة^٤، قلت: ليس ببعيد العمل بهذه الرواية؛ لاشتهارها بين الأصحاب، وعدم وجود ما ينافيها، وزيادة السجود مغتفرة في المأموم، كما لو سجد قبل إمامه، وهذا التخصيص يُخرج الروايات الدالة على الإبطال عن دلالة. وأما ضعف الراوي فلا يضّر مع الاشتهار، على أن الشيخ قال في الفهرست: إن كتاب حفص يعتمد عليه^٥.

فروع

الأول: لو لم يمكنه السجود في انشائية فاتتم الجمعة على قول^٦، وهل يتمها ظهراً أو يسأنف؟ وجهان مبتنيان على أن الجمعة ظهراً مقصورة أو صلاة مستقلة فعلى الأول يتمها ظهراً بغير نية العدول، وعلى الثاني هل هي مخالفة للطهر في الحصعة أو لا؟ فعلى الأول يستأنف، وعلى الثاني يعدل بها إليها، وهو أقوى.

الثاني: لو زوحم عن سجود الأولى فقضاء قبل الركوع الثاني، ثم ركع مع الإمام فزوحم عن السجود فقضاء بعد جئوس الإمام للنشهد تبع الإمام فيه وتمت الجمعة.

الثالث: لو زوحم عن الركوع في الأولى حتى سجد الإمام فإن تمكن من الركوع والسجود بعد ذلك قبل ركوع الإمام للثانية أجزأ، ثم ركع مع الإمام في الثانية، وعليه

١. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٤، المسألة ١١٨.

٢. المعتبر، ج ٢، ص ٢٩٩.

٣. رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٤١٥، الرقم ٧٢٥.

٤. فهرست كتب الشيعة وأصولهم، ص ١٥٨، الرقم ٢٤٢، باب حفص.

٥. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٨.

دلت رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام ^١.

ولو لحقه بعد رفعه من الثانية فالأقرب الاجتزاء؛ لأنه أدرك ركعة مع الإمام حكماً وإن لم يكن فعلاً، والرواية تشملها. ووجه المنع أنه لم يلحق ركوعاً مع الإمام الرابع؛ لو أدرك ركوع الثانية فزوجه عن سجودها حتى تشهد الإمام سجد وتبعه في التشهد، وقوى العاضل إدراك الجمعة ^٢. أمّا لو استمر الزحام حتى سلّم الإمام فهي كالفرع الأول.

المسألة الثالثة: لا يشترط في الصلّة إدراك المأموم الخطبة؛ لأنّ حقيقة الصلاة هي الركعتان، وعليه أكثر العامة ^٣.

وقد روي عن الصادق عليه السلام: «مَنْ لَمْ يَدْرِكِ الْخُطْبَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ» ^٤.

الشرط الخامس: وحدة الجمعة

فلا تعوز إقامة جمعتين بهما **أَوَّلُ مَنْ قَرَأَ بِإِجْمَاعِ الْأَصْحَابِ**، وقول الباقر عليه السلام: «لَا يَكُونُ بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسَالٍ» ^٥. ولا فرق بين أن تكونا في مصر أو مصرين، ولا بين أن يكون بينهما نهر عظيم كدجلة، أو لا.

فإن صليّ جمعتان فهنا صور:

الأولى: أن تسبق إحداها وتعلم، فتصح وتعيد اللاحقة الظهر إذا كان الإمامان مأذوناً لهما في الصلاة.

ولو اختصّ أحدهما بالإذن فالظاهر اختصاصه بالانعقاد وإن تأخر؛ لأنّ تعيّن

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٧٠، ح ١٢٣٤ عن أبي الحسن عليه السلام؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٦٨٠.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٥٤، الفرع «ب» من المسألة ٤٠٠.

٣. المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٥٥٨؛ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٥٨، المسألة ١٣٦٠.

الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ١٧٧.

٤. تقدّم تحريره في ص ١٢، الهامش ٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣، ح ٨٠.

يقتضي إيجاب الحضور معه على الجميع، فاشتغالهم بالصلاة قبله منهي عنه فيكون فاسداً.

نعم، لو لم تشر بصبه أو بوحوده، لفرقة الأولى وجوزناها مع تعذر الإمام للأحاد فالحكم بصحة الأولى.

ولا فرق بين قصة البلد وأقصاء عندنا

الصورة الثانية أن يعلم اقترانهما، فتبطلان إحداهما مآذونين؛ لامتناع صحتها معاً، ولا أولوية في أحدهما.

ثم إن كان الوقت باقياً صلوا الجمعة، ولا فالظهر

الثالثة: علم السابق عيماً ثم نسي.

الرابعة: علم السبق في الجملة ولم تعمى السابقة، وفيه قولان

أحدهما: قول الشيخ إنهم يصنون جمعة مع السعة^١؛ لأنه مع الحكم بوجوب الإعادة كأن المصر لم تصل فيه جمعة. ولأن الصحة مشروطة بعلم السبق، وهو مفقود، فانتفت الصحة.

والثاني قول الفاضل إنهم يصلون الظهر ثلاثاً قاطعون بجمعة صحيحة، فكيف تعاد؟^٢

ولبعض العامة وجه بالصحة فيهما؛ لأن كل واحدة منهما عقدت على الصحة، فلا يفسدها الشك الطارئ^٣

ويضعف بقدر شرط الصحة؛ إذ هو عدم السبق، وهو معدوم بالنظر إلى عين كل واحدة منهما.

الصورة الخامسة أن يشتبه السبق ولاقتران، وفيه أيضاً قولان.

أحدهما قول الشيخ^٤، وهو وجوب إعادة الجمعة عليهما مع السعة^٥؛ لأن

١. المبسوط، ج ١، ص ١٤٩

٢. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٩، المسألة ٨٤٥

٣. راجع المزيد شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٢٥٤ والمجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٥٨٩

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٤٩

الجمعة متيقنة في الذمة ولم يعلم الخروج عن عهدها؛ إذ من الصُّور الممكنة اقترانهما.

والقول الثاني للعاضل:

إنهم يجمعون بين إعادة الجمعة وظهر؛ أحداً بمعامح الاحتياط؛ لأنه إن كان الواقع الاقتران فالجمعة واجبة، وإن كان السبق فالظهر واجبة، وحينئذٍ يجتمعون على جمعة، أو يتباعدون بفرسخ^١ والأقرب قول الشيخ؛ لأن اجتماع الفرصين خلاف الأصل، والأمر بالجمعة قائم حتى يعلم الفعل.

والمعتبر بتقدم التكبير، لا التسليم؛ لأنها إذا سبقت انعقدت، فتبطل الطارئة عليها. ولو أخبر بعد عقده من عدلين بسبق أخرى سعى إليها، وإن علم عدم الإدراك صلى الظهر.



الشرط السادس: الوقت

وفيه مسائل:

الأولى: أوله زوال الشمس يوم الجمعة.

وقال المرتضى: يجوز أن يصلي عند قيام الشمس^٢

وجوز ابن حبل فعلها قبل زوال الشمس، فتذره بعض الحنابلة بوقت صلاة العيد، وبعضهم بالساعة السادسة؛ لأن أبا بكر كان يخطب ويصلي قبل نصف النهار^٣.

لنا: ما رواه أنس: كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة إذا زالت الشمس^٤.

١. تذكرة اللغاة، ج ٤، ص ٥٩، ضمن المسألة ١٠٢.

٢. حكاه عنه الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٦٢٠، المسألة ٣٩٠.

٣. سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٦٠٥/١١، المصنفه عبد الرزاق، ج ٣، ص ١٧٥، ح ٥٢١٠، المصنف،

ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ١٧، ح ١٢، وراجع المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٠٩-٢١١، المسألة

١٢٨٠، الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ١٦٣ و١٦٥.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٠٨٤، وفيه «إذا مال الشمس».

وقال أبو عبد الله عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك، ويخطب في الظل الأول»^١.

وفعل الصحابي لا يعارض فعل النبي صلى الله عليه وآله.

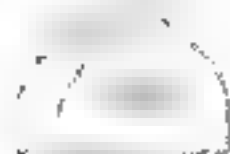
الثانية: آخره إذا صار الظل مثله، عند شيخ والفاضلين^٢.

ولم نقف لهم على حجة، إلا أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي دائماً في هذا الوقت، ولا دلالة فيه؛ لأن الوقت الذي كان يصلي فيه ينقص عن هذا القدر غالباً، ولم يقل أحد بالتوقيت بذلك الناقص.

نعم، لو قيل باختصاص الظهر بذلك انقدر - كما هو مذهب العامة - توجه توقيت الجمعة به؛ لأنها بدل منها.

وقال أبو الصلاح:

يخرج وقتها بأن يمضي من الرول ما يسمع الأذان والحطبتين والصلاة، فيصلّي الظهر حينئذ^٣



وقال الجمعي:

وقتها ساعه من النهار لما روي عن أبي حمزة عليه السلام أنه قال: «وقت الجمعة إذا زالت الشمس وبعده بساعة»^٤، وإجماع المسلمين على المبادرة بها كما تزول الشمس، وهو دليل التصحيح

وروي زرارة عن الباقر عليه السلام: «أن صلاة الجمعة من الأمر المضيق، إنما لها وقت واحد حين تزول الشمس، ووقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الأيام»^٥

وقال ابن إدريس: يمتد وقتها بامتداد ظهر^٦؛ لتحقيق البدلية، ولأصالة البقاء، وتحميل الروايات على الأفضلية.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢، ح ٤٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٤٧؛ المعتمد، ج ٢، ص ٢٧٥؛ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٩ - ١٠، المسألة ٣٧٥.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٣.

٤. مصباح المتعبد، ص ٣٦٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣، ح ٤٦.

٦. السرائر، ج ١، ص ٣٠١.

الثالثة: لو خرج الوقت وهو متلبس بها أتمها جمعة إذا أدرك ركعة في الوقت، سواء كان إماماً أو مأموماً.

واعتبر بعض الأصحاب إدراك تكبيرة الإحرام^١، والأول أنسب بأصولنا؛ لأننا لا نكتفي بالتكبير في غير هذه الصلاة بخلاف العامة، مع أن بعضهم يقول بطلان الجمعة بخروج الوقت ويصلي ظهراً^٢، وبعضهم يبطلانها من رأس؛ بناءً على أن بقاء الوقت شرط في صحة الجمعة^٣، ويدفعه عموم: «وَلَا تُبْطَلُوا أَعْمَلَكُمْ»^٤، ولا من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت^٥.

الرابعة: إذا تحقق فوات الجمعة صليت الظهر، ولا تكون قضاء للجمعة؛ لعدم السماواة في العدد.

ومن عثر من الأصحاب بأنها تفتي ظهراً^٦ أراد به معناه اللغوي، وهو الإبان، كما في قوله تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ أَلْفُ يَوْمٍ عَافَى الْمَوْلَى مِنْ أَلَمِهِ»^٧ وأراد بالمأتي به وظلقة الوقت، فإن الوظيفة بالأصالة الجمعة، وعند تعذرهما تصير الوظيفة الظهر.

الخامسة: لا يشترط في صحة صلاة المؤتم إدراك الخطبتين إذا كان قد حطب الإمام للمعد وإن لم يحضر سواهم؛ لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام فيمن لم يدرك الخطبة يوم الجمعة: «يصلّي ركعتين»^٨.

١ منهم العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٠ المسألة ١٣٦، وبهية الأحكام، ج ٢، ص ١١

٢ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٧٢، المرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٤٩، المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٥١٠، و٥١٣، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ١٣١٩

٣ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٧٢، المرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٤٩، المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٥١٣، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ١٣١٩

٤ سورة محمد (٤٧): ٢٣.

٥ أورده المحقق في المختار، ج ٢، ص ٤٧

٦ راجع المبسوط، ج ١، ص ١٤٥

٧ البقرة (٢): ٢٠٠.

٨ تقدم تخريجها في ص ١٢، الهامش ٢

نعم، يكون المأموم مخطئاً لو فرط في إدراك الخطبة؛ لوجوب الحضور عندها، وخصوصاً على جعلها بدلاً من الركعتين

الشرط السابع: الخطبتان

وفيه مسائل:

الأولى: أجمع الأصحاب على أن الحصبين شرط في انعقاد الجمعة، وعليه العامة، إلا الحسن البصري؛ فإنه نفى اشتراطهما^١، وإلا فريقاً من العامة فإنهم اكتفوا بالواحدة^٢، لما روي أن النبي ﷺ كتب إلى مصعب بن عمير «أن أجمع من قبلك، وذكّرهم بالله، وازدلف إليه بركعتين»^٣، ون عثمان في أول ولايته لما ارتج عليه اكتفى بالواحدة القصيرة^٤

وحوايه معارضته بفعل النبي ﷺ^٥، وهو أدل من القول، والتذكير بالله لا تصرح به بأنه مرة أو أكثر، وفعل عثمان ليس حجة، وبعض العامة يقول هذا رخصة؛ لتعذر الخطبة^٦.

الثانية: يجب فيهما القيام إلا مع العذر؛ تأخيراً بالنبي ﷺ والخلاء بعده^٧ وروى معاوية بن وهب عن الصادق ﷺ: أن ابتداء الجلوس في الخطبتين من معاوية؛ لوجع كان بركبتيه^٨.

ويجب الجلوس بينهما جلسه لا كلام فيها؛ بفصل بينهما؛ للتأني، وروايه

١ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٧٦؛ المجموع شرح المذهب ج ٤، ص ١٥١٤ المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٥٠، المسألة ١٢٩٨؛ الشرح الكبير المطبوع مع معني، ج ٢، ص ١٨١

٢ المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٥١، المسألة ١٢٩٨؛ الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ١٨١

٣ و٤. أوردته المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٨٣ والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٦٣، المسألة ١٠٥

٥ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢١٤، ح ٨٨٦

٦ لم يتحققه

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٩، ح ٣٣/٨٦١

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠، ح ٧٤

معاوية أيضاً عن الصادق عليه السلام^١.

الثالثة: تجب فيهما الطهارة من الحدث على الأصح؛ للتأسي، ويقين البراءة، وصحيفة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «وإنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين، فهي صلاة حتى ينزل الإمام»^٢، والاتحاد معال، فالمراد المماثلة في الشرائط والأحكام، إلا ما وقع الإجماع عليه.

وقال الحلبيون الثلاثة: لا تشترط الطهارة^٣؛ للأصل، وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب؛ فإنه كان يحافظ على المندوبات كمحافظته على الواجبات، ولأنه قد تقرّر في الأصول أنه لا يجب التأسي فيما لم يعلم وجهه.

والجواب: الأصل يصار إلى خلافه، لدليل، والرواية الصحيحة ناهضة به، وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبين بقول الصادق عليه السلام.

الرواية الأولى إبقاعهما بعد الزوال؛ لقوله عليه السلام: «هي صلاة»^٤.

ولأنّ معه يقين البراءة

وروى محمد بن مسلم في حديث مضمّر المسؤول طاهره أنه الإمام: «يخرج الإمام بعد الأذان فيصعد المنبر فيخطب»^٥.

وهو قول معظم الأصحاب^٦

وقال الشيخ: يجوز قبل الزوال، ونقل فيه الإجماع^٧، واختاره في المعتمد^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠، ح ٧٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢-١٣، ح ١٢

٣ السرائر، ج ١، ص ٢٩١؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٨٥؛ المستدرج، ج ٢، ص ٢٨٥؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٧، المسألة ١٢٨

٤ راجع الهامش ٢

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٤، باب تهينة الإمام للجمعة ... ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٨

٦ كالحلي في الكافي في التفتة، ص ١٥١، والحلي في السرائر - وقد حكاه عن السيد المرتضى - ج ١، ص ٢٩٦ والعلامة في مختلف الشيعة - وقد حكاه عن أبي عبيد - ج ٢، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، المسألة ١٣٠.

٧ الخلاف، ج ١، ص ٦٢٠ - ٦٢١، المسألة ٣٩٠.

٨ المستدرج، ج ٢، ص ٢٨٧

وروى العامة عن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ^١، وظاهره أَنَّ الخطبة وقعت قبل ميلها.

وروى الأصحاب بسند صحيح إلى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَزُولُ شَمْسٌ قَدَرِ شَرَاكٍ، وَيَخْطُبُ فِي الظِّلِّ الْأَوَّلِ، وَيَقُولُ جِبْرِيلُ يَا مُحَمَّدُ، فَذَالَتْ شَمْسٌ فَانْزِلْ فَصَلِّ»^٢

وهذه الرواية قوية إسناداً ومتناً، وتأويلها بأن المراد بـ«الظلَّ الأول» هو الفيء الزائد على ظلِّ المقياس، فإذا انتهى في لربادة إلى معاداة الظلَّ الأول - وهو أن يصير ظلَّ كلِّ شيءٍ مثله - صلى الظهر - كما أوله العاضل^٣ - بعيد؛ لأنه خلاف الظاهر من وجهين:

أحدهما: أَنَّ الظلَّ لَعَمَّا قَبْلُ الرِّوَالِ، وَأَصْلُ عَدَمِ النُّقْلِ، وَتَفْهِيمُهُ بـ«الْأَوَّلِ» رَفْعٌ لِلتَّحْوِزِ بِهِ عَنِ الْمِيءِ.

والثاني أَنَّ رِوَالَ الشَّمْسِ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ فِي مِثْلِهَا عِنْدَ مُنْتَصَفِ النَّهَارِ، وَالتَّفْهِيمُ بـ«قَدَرِ الشَّرَاكِ» قَرِينَةٌ لَهُ أَيْضاً.

على أَنَّ التَّأْوِيلَ يُلْزِمُ مِنْهُ ظَاهِراً إِبْقَاعَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ حُرُوجِ وَقْفِهَا عِنْدَ صَاحِبِ التَّأْوِيلِ.

الخامسة يجب في الخطبة حمد الله تعالى بصيغة «الحمد لله»، والصلاة على النبي وآله (صلى الله عليهم) والوعظ، وقرءة ما يسر من القرآن.

وأوجب الشيخ في أحد قوليه سورة^٤، لما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام^٥ وهو بصيغة «ينبغي»، وليس فيه تصريح بالوجوب

١. تقدّم الحديث مع تخريجها في ص ٤٧ باختلاف بعض هاتكنا في سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨٤، ج ١٠٨٤

٢. تقدّم تخريجها في ص ٥١، الهامش ٢

٣. محتلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٦، ديل المسألة ١٣٠

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٤٧

٥. الكافي، ج ٢، ص ٤٢١، باب تهيئة الإمام للجمعة ... ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٣، ج ٦٥٥

وقال ابن الجنيّد والمرتضى: ليكن في الأخيرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ الآية^١، وأورده البزنطي في جامع^٢، ورواه ابن يعقوب عن محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام^٣.

وأبو الصلاح عليه السلام لم يذكر القراءة في الخطبتين، ولا يدلّ على فتواه بعدم الوجوب. ويجب الترتيب بين أجزاء الخطبة - أعني الحمد وما بعده - وإيقاعها بالعربية، كلّ ذلك للتأسي.

وظاهر كلام المرتضى وجوب الاستعداد للمؤمنين فيها، وأنّه يجب التلطف بالشهادة بالرسالة في الأولى، والصلاة على النبي في الثانية^٤.

فرع. لو لم يفهم العدد العربيّة احتُمل قوياً جوازه بالعجبة التي يفهمونها، تحصيلاً للفرض.

السادسة. يستحب في الخطيب أمور:

أحدها: استقبال الناس في خطبته؛ عملاً بالمأثور عن النبي عليه السلام^٥ والسلف.

وروى السكوني عن الصادق عليه السلام «قال رسول الله عليه السلام: كلّ واعظ قبله^٦».

وثانيها: أن يسلم على الناس أوّل ما يصعد على المنبر، وبه أفتى المرتضى^٧؛ لما

روي عن عمرو بن جميع يرفعه عن عليّ عليه السلام، أنّه قال: «من السنّة إذا صعد الإمام المنبر أن يسلم إذا استقبل الناس^٨»، وعليه عمل الناس.

١. حكاه عن ابن الجنيّد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٥، المسألة ١١٣٣، وعن السيّد المرتضى المحقّق

في المعتمد، ج ٢، ص ٢٨٨، والآية في النحل (١٦) ٩٠.

٢. حكاه عنه المحقّق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٨٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٢٢-٤٢٤، باب تهيئة الإمام للجمعة، ج ٦.

٤. حكاه عنه المحقّق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٨٤.

٥. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٦٠، ج ١١٣٦ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٨٣، ج ١٥٠٩ السنن الكبرى، البيهقي.

ج ٢، ص ٢٨١، ج ٥٧١١.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٢٤، باب تهيئة الإمام للجمعة، ج ٩.

٧. حكاه عنه المحقّق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٨٨.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٤، ج ٦٦٢.

وقال في الخلاف: لا يستحب لتسليم^١، وكأنه لم يثبت عنده سند الحديث.
وثالثها: الاعتماد على قوس أو سيف أو قضيب؛ تأتسأ بالنسي^٢؛ فإنه روي أنه
كان يخطب وفي يده قضيب^٣

وروي عمر بن يزيد عن الصادق^٤، «وسوكتاً على قوس أو عصا»^٥
وراعها التعقم، شتاءً كان أو قطعاً، ولا رتداء يرد يمسى أو عدي، رواه سماعة
عن الصادق^٦؛ لأنه أنسب بالوقار، ولتأسي
وفي رواية عمر بن يزيد: «ليلبس البرد والعمامة»^٧

وخامسها القيام على مرتفع، بذلك أياً، ورفع صوته بحيث يكثر الإسماع.
والأقرب وجوب إسماع العدد؛ للتأسي، وحصول الفائدة.
وسادسها كونه بليغاً، بمعنى جمعه بين الفصاحة التي هي خلوص الكلام من
التعبد، وبين البلاغة وهي بلوغه بصارته كنه ما هي نفسه، مع الإصرار عن الإيجاز
المحل، والتطويل الممل.

وسابعها مواظبته على الصلوات في أول أوقاتها، واتصافه بما يأمر به، وانزجاره
عما ينهى عنه، ليكون وعظه أبلغ في القلوب.

السادسة: الأقرب أن حضور العدد شرط في صحة الخطبة، كما هو شرط في صحة
الصلاة، ولم أقف فيه على محالف مآ، وعليه عمل الناس في سائر الأعصار والأمصار.
وخلاف أبي حنيفة^٨ هنا مسبوق بالإجماع ومنعوق به، أعني الإجماع الفعلي
من المسلمين.

١. الخلاف، ج ١، ص ٦٢٤، المسألة ٢٩٤.

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٥٦-٢٥٧، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٠٩٦، السنن الكبرى،
البيهقي، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٥٧٥١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ٦٦٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٢١، باب تهئية الإمام للجمعة... ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٦٥٥.

٥. تقدم تخریجها في الهامش ٣.

٦. حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٨٠، الفرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٥٧، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٥١٤؛

المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٧٨، المسألة ١٢٤٣، الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ١٨٣.

الثامنة. المشهور أنَّ السامع يجب عليه الإنصات للخطبة، ويحرم عليه الكلام. أفتى به الأكثر^١، وحديث عبد الله بن سنان^٢ - الصحيح - يدلُّ عليه؛ تسويةً بين المثليين في الأحكام.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلا ينبغي لأحد أن يتكلم حتى يفرغ الإمام من خطبته، فإذا فرغ الإمام من خطبته تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة»^٣. ولأنَّ الشيخ نقل فيه الإجماع^٤.

وقيل بالكراهية واستحباب الإنصات، وهو قول الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف^٥؛ لقضية الأصل. ويدعمه الدليل.

فروع

الأول. لا تطل الصلاة ولا الخطبة بالكلام ولو قلنا بتحريمه؛ لأنه أمر خارج عن الخطبة

الثاني. الظاهر أنَّ تحريم الكلام مشترك بين الخطيب والسامعين - أو الكراهية - إلا لضرورة.

وقد روى العامة أنَّ رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله عن الساعة وهو يخطب، فقال: «ما أعددت لها؟» فقال: حُبَّ الله ورسوله، فقال: «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحَبَّبتُ»^٦. وهذا إن صحَّ دليلٌ على الجواز للخطيب، والظاهر أنَّه يدلُّ على السامع بطريق الأولى.

١ منهم. الشيخ في النهاية، ص ١٠٥ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٩٥.

٢ تقدم تخريجه في ص ٥١، الهامش ٢.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٢١، باب تهيئة الإمام للجمعة...، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠، ج ٧١ و٧٢.

٤ الخلاف، ج ١، ص ٦١٥-٦١٦، المسألة ٣٨٣.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٤٢، الخلاف، ج ١، ص ٦٢٥، المسألة ٣٩٦.

٦ مستند أحمد، ج ٣، ص ٦٤٧، ح ١٢٢٩٢، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٦٦، المسألة ١٣٢٣،

الشرح الكبير المطبوع مع المفني، ج ٢، ص ٢١٦.

وقد روى العامة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَسَتْ لَصَاحِبُكَ: أَنْصَتَ، فَقَدْ لَفَوْتَ»^١.
 وسأل أبو الدرداء أبي بن كعب عن سورة «تبارك» متى أنزلت؟ والنبي يعطب، فلم يُجِبْهُ،
 ثم قال له: ليس لك من صلاتك إلا ما لفوت، فأخبر النبي ﷺ بذلك، فقال: «صدق أبي»^٢.
 الثالث: قال المرتضى ﷺ يحرم أيضاً من الأفعال ما لا يجوز مثله في الصلاة^٣؛
 نظراً إلى الحديث السالف^٤، وأنهما يدل من لركعتين.
 الرابع: قيل: الخلاف في التحريم والكره إنما هو فيمن يمكن في حقه السماع،
 أمّا مَنْ لا يمكن - كالبعيد والأصم - فلا^٥.
 ويجوز الكلام عند الضرورة، كتعذير عَمِي من التردّي، وشبهه.
 الخامس: الظاهر أن حالة الجلوس بين الخطبتين في تحريم الكلام كحال
 الخطبتين؛ لأنه في حكم الخطبة.
 وجوزّه العاقل: لعدم سماع شيء يشتغل عنه الكلام^٦.
 تنبيه: روى الأصحاب عن الصادق ﷺ النهي عن الصلاة حال الخطبة^٧، وهو
 يتناول صلاة التحية وغيرها.
 وللعمامة فيها قولان^٨، وبهما روايتان عن النبي ﷺ^٩.

١ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٢، ح ١١١/٨٥١ - سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١١١٠ - سنن النسائي، ج ٣، ص ١٠، ح ١٢٩٨، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٣١١ - ٣١٠، ح ٥٨٣٠ - المصنف، عبدالرزاق، ج ٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٣، ح ٥٤١٤ و ٥٤١٦.

٢ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٥٢ - ٢٥٣، ح ١١١١.

٣ حكاة عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

٤ في ص ٥١.

٥ قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٧، الفرع ٥٥ من المسألة ٤٠٩.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٧، الفرع ٥٥ من المسألة ٤٠٩.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٤، باب تهئية الإمام للجمعة، ج ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٨.

٨ المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٥٥١ و ٥٥٢.

٩ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٩٦ - ٥٩٧، ح ٥٤/٨٧٥ ودينه: الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٥١٠؛ سنن

أبي داود، ج ١، ص ٢٩١ - ٢٩٢، ح ١١١٥ - ١١١٨، سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٢٩ - ١٣٤، ح ١/١٥٩٢ -

١١٢/١٦٠٤، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١١١٥.

التاسعة: ينبغي أن يكون أذان المؤذن بعد صعود الإمام على المنبر والإمام جالس؛ لقول الباقر عليه السلام فيما رواه عبد الله بن ميمون: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى الجمعة قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون»^١.
وبه أفتى ابن الجنيد وابن أبي عقيل^٢ والأكثر^٣.
وقال أبو الصلاح عليه السلام: إذا زالت الشمس أمر مؤذنيه بالأذان، فإذا فرغوا منه صعد المنبر فخطب^٤.

ورواه محمد بن مسلم قال: سألته عن الجمعة، فقال: «أذان وإقامة، يخرج الإمام بعد الأذان فيصعد المنبر»^٥.

ويتفرع على الخلاف أن الأذان الثاني الموصوف بالبدعة أو الكراهة ما هو؟ وابن إدريس يقول: الأذان المنهي عنه هو الأذان بعد نزوله مضافاً إلى الأذان الأول الذي عند الزوال^٦.

والشيخ في المبسوط أطلق كراهة الثاني، وروى أنه من فعل عثمان، وقال عطاء: هو من فعل معاوية^٧.

وستاء بعض الأصحاب ثالثاً بالنظر إلى الإقامة^٨.

وروى حفص بن غياث عن حمفر، عن أبيه عليه السلام، قال: «الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة»^٩.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٤ - ٢٤٥، ح ٦٦٣.

٢ حكاها عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٣ المسألة ١٣٢.

٣ منهم العلوي في السرائر، ج ١، ص ٢٩٥؛ وابن حمزة في الرسالة، ص ١٠٤؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٣ - ٢٣٤، المسألة ١٣٢.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٥١.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٤، باب تهئية الإمام للجمعة... ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٨.

٦ السرائر، ج ١، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

٧ المبسوط، ج ١، ص ١٤٩.

٨ كما في المعتمد، ج ٢، ص ٢٩٦.

٩ الكافي، ج ٣، ص ٤٢١ - ٤٢٢، باب تهئية الإمام للجمعة... ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩، ح ٦٧.

قال في المعتبر.

حفص ضعيف، والأذان ذكر مضمّن التعظيم، لكن من حيث لم يفعله السيّد عليه السلام ولم يأمر به كان أحق بوصف الكراهة^١

قلت: لا حاجة إلى الطعن في السند، مع قبول الرواية التأويل، وتلقّي الأصحاب لها بالقبول، بل الحق أن لفظ البدعة ليس تصريحاً في التحريم، فإنّ المراد بالبدعة ما لم يكن في عهد السيّد عليه السلام ثمّ تجدد بعده، وهو ينقسم إلى محرّم ومكروه، وقد بيّنا ذلك في القواعد^٢.

المطلب الثاني في الآداب

وفيه مسائل.

الأولى: قد سبق استحباب الجمعة و منافقين فيها^٣، والحجر، والقنوت، والتنفل بعشرين ركعة.

ويستحبّ التأهب لها بالعمل - لما سبق - وحنق الرأس، وطم الأظفار، وحرّ الشارب، والتطيّب، ولئس أفضل الثياب ولنكر بضاء، والسعي بالسكينة والوقار، بأسياً.

ولقول الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^٤ هو «في العيدين والجمعة»^٥.

وقال عليه السلام: «ليترن أحدكم يوم الجمعة (يغتسل) ويتطيّب، ويسرح لحيته، ويلبس أنظف ثيابه، وليتهيأ للجمعة، وتكون عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار»^٦.

١ المعتبر، ج ٢، ص ٢٩٦.

٢ القواعد والفوائد، القاعدة ١٧٥ (في الموسوعة، ج ١٥).

٣ تقدّم في ج ٣، ص ٢٦٥.

٤ الأعراف (٧)، ٣١.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٤، باب تهيئة الإمام للجمعة - ح ١٨ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٧.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤١٧، باب الترتيب يوم الجمعة - ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٠، ح ٣٢، ما بين المعقوفين أتيتهما.

وعن النبي ﷺ: «أُحِبَّ الثياب إلى الله تعالى البيض، يلبسها أحياءكم، ويكفن فيها موتاكم»^١.

ويتأكد التجمل في حق الإمام، والزيادة فيه عن غيره.

الثانية: يستحب الدعاء أمام توجهه بقوله «اللهم من تهياً وتعباً» إلى آخره، رواه أبو حمزة الثمالي عن الباقر ﷺ^٢.

والمباكرة إلى المسجد، فعن الباقر ﷺ: «نه كان يكر إلى المسجد يوم الجمعة حين تكون الشمس قيد رمح، فإذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك»^٣.

وروى عبد الله بن سنان، قال، قال الصادق ﷺ: «إن الجنان لتزخرف وتزين يوم الجمعة لمن أتاها، وإيكم تتسابقون إلى الجنة على قدر سبقكم إلى الجمعة»^٤.

وروى العامة - في الصحيح - عن النبي ﷺ أنه قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر»^٥.

وهذا حجة على مالك؛ حيث أكر استحباب السعي قبل النداء^٦.

وروى الكليني بإسناده إلى محمد بن مسلم عن الباقر ﷺ: تجلس الملائكة يوم الجمعة على باب المسجد، فيكتبون الناس على منازلهم الأول والثاني حتى يخرج الإمام^٧.

١. ورد نحوه في الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢١٩ - ٢٢٠، ج ٩٩٦، وسنن أبي داود، ج ٤، ص ٨، ج ٢٨٧٨، والسنن

الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٦٥، ج ٦٦٩١، ومسنّد أحمد، ج ١، ص ٥٤٠، ج ٣٠٢٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٢ - ١٤٣، ج ٣١٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٢٩، باب نوادر الجمعة، ج ١٨، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٤، ج ٦٦٠.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤١٥، باب فصل يوم الجمعة وليته، ج ١٩، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣ - ٤، ج ٦.

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٢، ج ٨٥٠ / ١، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٧٢، ج ٤٩٩، سنن أبي داود، ج ١،

ص ٩٦، ج ٢٥١.

٦. المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٤٧، المسألة ١٢٩٥، الشرح الكبير المطبوع مع المغني، ج ٢،

ص ٢٠٢.

٧. الكافي، ج ٢، ص ٤١٣، باب فصل يوم الجمعة وليته، ج ٢.

وقريب منه رواه العامة^١.

الثالثة: يستحب للخطيب الجلوس إذا صعد على المنبر قبل الخطبة بقدر قراءة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، رواه محمد بن مسلم^٢، وليكن ذلك بعد سلامه على الناس؛ لما مر^٣، ويجب عليهم الرد كفاية.

ويستحب تحري ساعة الإجابة في يوم الجمعة للدعاء

روى معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن الساعة التي يستجاب فيها الدعاء إذا خرج الإمام، فقال له: إن الإمام يعجل ويؤخر، فقال عليه السلام: «إذا راعت الشمس»^٤. وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ذكر يوم الجمعة فقال: «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه»^٥.

وفي رواية أخرى: «لا يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه»^٦، ولم يذكر الصلاة.

وعنه عليه السلام: «هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضى الصلاة»^٧.

وقال الشيخ في الخلاف: هي ما بين فراغ الإمام من الخطبة إلى أن يستوي الناس في الصفوف^٨.

وهو مروي أيضاً عن الصادق عليه السلام في الصحيح، قال عليه السلام: «و ساعة أخرى من آخر النهار إلى غروب الشمس»^٩.

وروي أنه إذا غاب عن الشمس نصفها، وأن فاطمة عليها السلام كانت تتحرى ذلك^{١٠}.

١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٤٧، ح ١٠٩٢ سنن النسائي، ج ٣، ص ٩٧، ح ١٢٨٢ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٤٧، المسألة ١٢٩٥

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٤، باب تهينة الإمام للجمعة، ح ٧: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٨، ج ٣، ص ٥٣.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤١٦، باب فضل يوم الجمعة وليلته، ح ١٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤، ح ٨.

٤ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٢-٥٨٤، ح ١٣/٨٥٢.

٥ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٤، ح ١٥/٨٥٢.

٦ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٤، ح ١٦/٨٥٢.

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٤، ح ١٧/٨٥٢.

٨ الخلاف، ج ١، ص ٦١٧، المسألة ٣٨٥.

٩ الكافي، ج ٣، ص ٤١٤، باب فصل يوم الجمعة وليلته، ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٥-٢٣٦، ح ٦١٩.

١٠ معاني الأخبار، ص ٢٩٩-٤٠٠، باب نوادر المعاني، ح ٥٩.

الرابعة: يستحبّ تحرّي المأثور عن النبي ﷺ في الخطبة من الألفاظ، وفي نهج البلاعة أي بلاغ.

ويستحبّ تقصير الخطبة؛ لما روي في لصاح أن عتاراً خطب فأوجز وأبلغ، فلمّا نزل قلنا: يا أبا اليقظان، قد أبدعت وأوحرت! فلو كنت تنفست، فقال: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ طولَ صلاةٍ لرجل وقصرَ خطبته مَثْنَةٌ من فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة»^١.

قلت المَثْنَةُ - بفتح الميم وكسر الهمزة وتشديد النون - معناها: المَخْلَقَةُ، والمجدرة، والعلامة^٢.

الخامسة: مكروه لغير الإمام أن يتخطى رقاب الناس قبل خروج الإمام وبعده، وسواء كان له موضع معتاد أم لا، لقول النبي ﷺ لمن تخطى رقاب الناس: «آذيت وآنت»^٣ أي أبطأت.

السادسة: يستحبّ زيادة العمل الصالح في يوم الجمعة، والصدقة، خصوصاً الإكثار من الصلاة على النبي وآله (صلى الله عليهم) يوم الجمعة.

روى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله ﷺ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ بِعَدَدِ الدَّرَجَاتِ فِي أَيْدِيهِمْ أَقْلَامُ الذَّهَبِ وَقَرَّاطِيصُ الْفِضَّةِ، لَا يَكْتُبُونَ إِلَّا لِسَلَةِ السَّبْتِ إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ) فَأَكْثَرُ مِنْهَا، يَا عَمْرُؤُا، إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ^٤ جُمُعَةٍ أَلْفَ مَرَّةٍ، وَفِي سَائِرِ الْأَيَّامِ مِائَةَ مَرَّةٍ»^٥.

وروى القُدّاح عن الصادق ﷺ، قال: «قُلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَكْثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيَّ

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٩٤، ح ٤٧/٨٦٩.

٢. راجع لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٨-٢٩، «أنت».

٣. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٥٤، ح ١١١٥، المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١١٠٠، مسند أحمد،

ج ٥، ص ٢٠٩، ح ١٧٢٤٤.

٤. في المصدر «يوم» بدل «ليلة».

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٦٤، باب فضل يوم الجمعة وليته، ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤، ح ٩.

في الليلة الغراء واليوم الأزهر ليلة الجمعة ويوم الجمعة، فسئل إلى كم الكثير؟ فقال: إلى مائة، وما زاد فهو أفضل^١.

وروى المفضل عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما من شيء يعبد الله به يوم الجمعة أحب إليّ من الصلاة على محمد وآل محمد»^٢.

ويستحب أن يتحرى الخارج من المنزل لحروج الشتاء، والداخل إليه بدخوله ليلة الجمعة، رواه عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يستحبّه»^٣.

السابعة: يستحب أن يقرأ في دير الغداة يوم الجمعة سورة الرحمن حلّ جلاله، ثم يقول كلما قال «قَبَائِرِ الْآلِ زَيْنُكُمَا تُكْذِبَانِ»: «لا شيء من آلائك رب أكذب»، رواه حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام^٤.

وقراءة الكهف ليلة الجمعة، فإنها كما قرأها بين الجمعة، رواه محمد بن أبي حمزة عنه عليه السلام^٥.

وروي من قرأها يوم الجمعة بعد الظهر أو العصر مثل ذلك^٦.

وسنحب قراءة التوحيد بعد الفجر مائة مرة، والاستعمار مائة مرة، وقراءة سورة النساء وهود والكهف والصافات، وزيارة النبي والأئمة عليهم السلام، وتتأكد زيارة الحسين عليه السلام.

ويكره فيه إنشاء الشعر والحجامة.

ويستحب أن يقول عقيب العصر يوم الجمعة ما رواه ناجية، قال، قال أبو جعفر عليه السلام: «إذا صليت العصر يوم الجمعة فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد»

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٨، باب موادر الجمعة، ح ٢.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٩، باب موادر الجمعة، ح ٢.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤١٣، باب فصل يوم الجمعة وليفته، ح ٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٩، باب موادر الجمعة، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٨ ح ٢٥.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٩، باب موادر الجمعة، ح ٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٨ ح ٢٦.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٩، باب موادر الجمعة، دليل الحديث ٧.

الأوصياء المرضيين بأفضل صلواتك، وبارك عليهم بأفضل بركاتك، وعليهم السلام وعلى أرواحهم وأجسادهم ورحمة الله وبركاته، فَإِنَّ مَنْ قَالَهَا فِي دَهْرِ الْعَصْرِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَى عَنْهُ مِائَةَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَقَضَى لَهُ مِائَةَ أَلْفِ حَاجَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ بِهَا مِائَةَ أَلْفِ دَرَجَةٍ^١.

وروى أيبان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَنْ لِلْجُمُعَةِ حَقًّا وَحَرَمَةً، فَبِإِيَّاكَ أَنْ تَضَيِّعَ أَوْ تَقْصُرَ فِي شَيْءٍ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، وَلِتُقَرَّبَ إِلَيْهِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَتَرْكَ الْمَعَاصِرِ كُلِّهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَضَاعِفُ فِيهِ لِحَسَنَاتِهِ، وَيَمْحُو فِيهِ السَّيِّئَاتِ، وَيَرْفَعُ فِيهِ الدَّرَجَاتِ»، قَالَ: وَذَكَرَ أَنَّ يَوْمَهُ مِثْلَ لَيْلَتِهِ «فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَحْيِيَهَا بِالصَّلَاةِ وَالِدُعَاءِ فَافْعَلْ»^٢.

وروى جابر عن الباقر عليه السلام: «مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَارِفًا بِحَقِّ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ كُتِبَ لَهُ بِرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبِرَاءَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، وَمَنْ مَاتَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَعْتِقَ مِنَ النَّارِ»^٣.

المطلب الثالث في الأحكام

وفيه مسائل

الأولى: يحرم البيع بعد الأذان للجمعة.

وقال الشيخ في الخلاف:

يحرم إذا جلس على المنبر بعد الأذان، ويكره بعد الزوال قبل الأذان لقوله تعالى:

﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^٤ أوجب تركه فيكون محله حراماً^٥.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩، ح ٦٨

٢ الكافي، ج ٢، ص ٤١٤، باب فضل يوم الجمعة وبيئته، ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣، ح ٢.

٣ في المصدر «كتب الله».

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤١٥، باب فضل يوم الجمعة وبيئته، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣، ح ٥.

٥ الجمعة (٦٢)، ٩.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٦٢٩ - ٦٣٠، المسألة ٤٠٢

فروع

الأول: لو فعل البيع هل ينمقذ؟ فيه قولان:

أحدهما: - وهو الأقوى - انعقاده، ونقله الشيخ عن بعض الأصحاب^١، وبه قال المتأخرون^٢.

والثاني: البطلان، وبه قال الشيخ^٣.

ومبنى المسألة على أن الهبة في غير العادة هل هو مفسد أم لا؟ وقد تقرّر في الأصول أنه غير مُفسد.

الثاني لو كان أحد المتبايعين ممن لا يخاطب بالسعي كان سائغاً بالنظر إليه، حراماً بالنظر إلى من يحب عليه السعي وقال الشيخ: ويكره للأول لأنه إعدنة على فعل محرم^٤ قال العاضل.

التعليل يقتضي التحريم، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^٥ ثم قوّى التحريم عليه أيضاً^٦ وهو قوّي.

الثالث: قال في المعتبر لا يحرم غير البيع من العقود، اقتصاراً على موضع النص، والقياس عندنا باطل^٧. وتوقف فيه الفاضل^٨.

١ المبسوط، ج ١، ص ١٥٠

٢ كالمحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٢٩٦ - ٢٩٧؛ ومعي بر سعيد في الجامع للشرائع ص ٩٦، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٠، المسألة ١١٦

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٥٠، الخلاف، ج ١، ص ٦٢٦، المسألة ٤

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٥

٥ المائدة (٥) ٢

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٠٩، الفرع ٥ من المسألة ٤٢٨

٧ المعتبر، ج ٢، ص ٢٩٧

٨ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١١٠، الفرع ٥ من المسألة ٤٢٨

ولو حملنا البيع على المعاوضة المطلقة - الذي هو معناه الأصلي - كان مستفاداً من الآية تحريم غيره.

ويمكن تعليل التحريم بأن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده، ولا ريب أن السعي مأمور به، فيتحقق النهي عن كل ما ينافيه من بيع وغيره، وهذا أولى، وعلى هذا يحرم غير العقود من الشواغل عن السعي.

[المسألة] الثانية: ليس من شرط الجمعة المصر على الأظهر في الفتاوى، والأشهر في الروايات حيث أطلقت.

وفي رواية طلحة بن ريد عن الصادق، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب قال: «لا الجمعة إلا في مصر تُقام فيه الحدود»^١.

وروى حفص بن غياث عن الصادق، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب: «ليس على أهل القرى الجمعة ولا خروج في العيدين»^٢.

وطلحة زبيدي بترى، وحفص بن عمر، وقال ابن أبي عقيل:

صلاه الجمعة فرص على المؤمنين حضورها مع الإمام في المصر الذي هو فيه، وحضورها مع أمرائه في الأمصار ولقرى النائية عنه^٣.

وهي المبسوط:

لا تجب على البادية والأكراد؛ لأنه لا دليل عليه، ثم قال: لو قلنا إنها تجب عليهم إذا حضر العدد لكان قولنا^٤.

والظاهر أنه يشترط فيهم الاستيطان أو حكمه؛ لعدم اجتماع الجمعة مع السفر. الثالثة: من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به، وإن استبق اثنان ولا يمكن الجمع أقرع بينهما، وكذا لو زادوا على الاثنين ولا يسع الجميع.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٦٢٩، الاستبصار ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٦١٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٦٧٩، الاستبصار ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٦١٨.

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٤٧، مسألة ١٤٠.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٤٤.

ولو فارق موضعه لحاجته فإن كان مصلاً باقياً فهو أولى به ما لم يُطلّ المَكث، وإن لم يكن باقياً فلا أولوية؛ لزوالها بزورها، قاله الفاضل^١ وأطلق في الميسوط أنه أولى^٢؛ لميس الحاجة إلى القيام وليس ببعيد عدد دعاء الحاجة، كمحذيد طهارة، وإزالة نجاسة، وشبههما من الضرورات. الرابعة، يجوز إقامة الجمعة خارج مصر؛ لصدق الامتثال، وإن كان إقامتها فيه وفي مسجده أفضل.

نعم، يشترط أن لا يبلغ المسافة بحيث يلزم الخارجين القصر؛ لعدم انعقاد الجمعة حثثاً، إلا أن يتفق خروجهم بغير قصد بمسافة، أو يكونوا ممن لا قصر عليهم. الخامسة، مَنْ سقطت الجمعة عنه يستحب أن يصلي الظهر في المسجد الأعظم؛ لما مر من فضيلة المساجد^٣

ولو صلاها ثم حضر الجمعة ثم تحب إذا كان من أهل وحبوب الظهر فالصبي لو صلاها ثم بلغ وحسب؛ لعدم سقوط الواجب بغيره، ولأنه لو صلى الظهر ثم بلغ بعدها وجبت إعادتها عبداً.

ولا يجب على مَنْ سقطت عنه تأخير الظهر إلى خروج الجمعة، بل لا يستحب؛ لأن المبادرة إلى أول الوقت أفضل ما لم يحصل معارض، ولا معارض هنا. السادسة؛ لو لم يكن الإمام مرضياً، سنحت تقديم الظهر على صلاة الجمعة معه، وإن صلى معه ركعتين وأتمهما بعد تسليمه جاز؛ لما روي أن الصادق عليه السلام قال: «في كتاب علي عليه السلام: إذا صلوا الجمعة في وقت فصل معهم، ولا تقوم من مقامك حتى تصلي ركعتين أخريين»^٤

وروي أن الباقر عليه السلام كان يصلي في منزله ثم يحضر الجمعة^٥

١. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٢٦؛ محتاج إلى الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٩، المسألة ١٤٤

٢. الميسوط، ج ١، ص ١٤٧

٣. في ج ٣، ص ١٠٨ وما بعدها

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ح ٩٦

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٦، ح ٦٧١

الفصل الثاني في صلاة العيدين

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول في وجوبها وشراطينها

وهي واجبة - بإجماعنا - وفرص.

وأنكر بعض العامة فرضها ووافق على وجوبها^١؛ بناءً على تمحل الفرق بين الواجب والفرض.

ومهم من ذهب إلى أنها فرص كفاية^٢

وآخرون ذهبوا إلى أنها سنة^٣

لنا. قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾^٤ قال بعض المفسرين: هي صلاة العيد، ونحر البدن للأصحية^٥

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْلَعَ مِنْ تَرَكَى﴾^٦ «وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى»^٧ قال كثير منهم: هي

١. بحر المذهب، ج ٣، ص ٢١١، البيان، ج ٢، ص ٥٩٨: تحرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٤٨، المعنى والشرح

الكبير، ج ٢، ص ٢٢٣، دليل المسألة ١٣٩٣

٢. بحر المذهب، ج ٣، ص ٢١١، المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ١٢٥: المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢ و ٣؛

حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٠٠، البيان، ج ٢، ص ٥٩٨: تحرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٤٧، المعنى والشرح

الكبير، ج ٢، ص ٢٢٣، دليل المسألة ١٣٩٣.

٣. بحر المذهب، ج ٢، ص ٢١١، المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ١٢٥: المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢ و ٣؛

حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٠٠، البيان، ج ٢، ص ٥٩٨: تحرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٤٧، المعنى المطبوع مع

الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٢٤، دليل المسألة ١٣٩٣: الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ٢٢٣

٤. الكونثر (١٠٨) ٢

٥. مجمع البيان، ج ٩ - ١، ص ٥٤٩، دليل الآية.

٦. الأعلى (٨٧): ١٤ - ١٥.

زكاة الفطر وصلاة العيد^١

ولأن النبي ﷺ والأئمة ع داوموا عليها، وقال ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^٢.

ورؤينا عن الصادق ع بطرق كثيرة أنه قال: «صلاة العيد فريضة»^٣.

فإن قلت: فقد روى زرارة عنه ع أنه قال: «صلاة العيدين مع الإمام سنة»^٤.

قلت: المراد أنها ثابتة بالسنة، قاله الشيخ في التهذيب^٥.

فإن قلت: فقد ذكرت أن الكتاب دال عليها.

قلت: ليست دلالة قطعية، بل طاهرة، وبأسنة معلية وقولاً علم القطع.

ولو امتنع قوم من فعلها فوكلوا عليها، كما يقاثلون على بقية الصلوات الواجبة.

نعم، لا يكفر مستحل تركها؛ لتحقق الخلاف من العامة^٦.

وشروطها شروط الجمعة السالفة؛ لأن فعلها من النبي ﷺ كان على تلك الشرائط.

وروى زرارة عن أحدهما ع أنه قال: «إنما صلاة العيدين على المقيم، ولا صلاة

إلا بإمام»^٧.

(١)

نعم، فرق ابن أبي عقيل ع في العدد بين العيدين والجمعة، فذهب إلى أن العيدين

يشترط فيه سعة، واكتفى في الجمعة بالخمسة، ولطاهر أنه رواه؛ لأنه قال: لو كان

إلى القياس لكانا جمعاً سواء، ولكنه تعدد من الخالق سبحانه^٨.

ولم نقف على روايته، فالاعتماد على مشهور المعتضد بعموم أدلة الوجوب.

١ راجع مجمع البيان، ج ٩، ص ١٠، ص ٤٧٦.

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٦٠٥؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٥٩٢-٥٩٣، ح ١٠٥٣ و ١٠٥٤/٢.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٥٠٤، ح ١٤٥٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٧-١٢٨، ح ٢٦٩ و ٢٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٣، ح ٧٧١٠ و ٧٧١١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٢٧٧.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٤، ذيل الحديث ٢٩٢.

٦ راجع المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ١٢٥؛ والمجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢، ويحر المذهب، ج ٣، ص ٢١١؛ والبيان، ج ٢، ص ٥٩٩؛ والعزير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٤٧.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ٨٦٢.

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٥، المسألة ١٥٣.

وتفارق الجمعة عند الأصحاب بأنها مع عدم الشرائط تصلى سنة، جماعة - وهو أفضل - وفردى، وكذلك يصلّيها من لم تجب عليه من المسافر والعبد والمرأة ندباً وإن أقيم في البلد فرضها مع الإمام.

وقال السيّد المرتضى (قدّس الله روحه): تصلى عند فقد الإمام، واحتلال بعض الشرائط فرادى^١.

وقال أبو الصلاح: يقبح الجمع فيها مع اختلال الشرائط^٢.
وصرح الأكثر بأنها تصلى جماعة.

وقال الشيخ محمد بن إدريس من قال: تصلى على الانفراد أراد به من الشرائط، لا صلاتها منفردة^٣.

وقال الشيخ قطب الدين الراوندي:

من أصحّها من تكرر الجماعة في صلاة العيد سنة بلا خطبتين. ولكن جمهور

الإمامية يصلّونها جماعة، وعملهم حجة^٤

وصى عليه الشيخ في الحائريات^٥

وقد روى عمار عن الصادق عليه السلام: قلت له: إمامة الرجل بأهله في صلاة العيدين في السطح أو بيت، قال: «لا يؤمّ بهم ولا يخرجون»^٦.
وربما يُفهم منه نفي الجماعة فيها.

وكذا في روايه سماعة عنه عليه السلام: «لا صلاة في العيدين إلّا مع الإمام، فإن صلّيت وحدك فلا بأس»^٧.

١ المسائل الناصريّة، ص ٢٦٥، المسألة ١١١؛ جمل التمام والمكمل، ص ٧٩

٢ الكافي في الفقه، ص ١٥٤.

٣ السرائر، ج ١، ص ٣١٥

٤ حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٧٤ و ٢٧٥، المسألة ١٦١

٥ نقله عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣١٦

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، ج ٨٧٢

٧ الفقيه، ج ١، ص ٥٠٦، ج ١٤٥٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٥، ج ٢٩٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٥

وقد يجاب عن روايه عمار بنعي تأكيد لجماعة بالنساء، وعن الثانية أن المراد أنها إذا كانت فريضة لا تكون إلا مع إمام، كما قاله في التهذيب^١.
وقد روى عبدالله بن المعيرة، قال: حدثني بعض أصحابنا، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صلاة الفطر والأضحى، فقال: «صلّهما ركعتين في جماعة وغير جماعة»^٢، وظاهر هذا عموم الجماعة.

ثم هنا مسائل:

الأولى: يستحب لمن كان له عذر عن الخروج مع الإمام أن يصلّيها في بيته.
فروى منصور عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنّ بقاء مرض يوم الأضحى فصلّي في بيته ركعتين ثم ضحّي»^٣.

وروى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام، قال: «مَنْ لم يشهد جماعة الناس في العيدين فليغتسل وليتطيّب بما وجد، وليصلّ وحده كما يصلّي في الجماعة»^٤.
الثانية: قال الشَّيْخُ:

لا بأس بخروج المعانر ومَنْ لا هَيْئَةَ هَيْئَةٍ مِنَ التَّيَّاءِ فِي صَلَاةِ الْأَعْيَادِ لِيَشْهَدَ الصَّلَاةَ، وَلَا يَحُورَ ذَلِكَ لِدَوَاتِ الْهَيْئَاتِ مَهْنٌ وَالْجَمَالُ^٥.

وفي هذا الكلام أمران:

أحدهما أن ظاهره عدم الوجوب عليهن؛ ولعلّه لما رواه ابن أبي عمير - في الصحيح - عن جماعة منهم حماد بن عثمان وهشام بن سالم، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «لا بأس بأن تخرج النساء بالعيدين للتعريض للرزق»، إلا أنه لم يخصّ فيه المعانر. وقد روى عبد الله بن سنان قال: «إنما رخص رسول الله ﷺ للنساء العواتق في

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٥، دليل الحديث ٢٩٦

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٥، ح ٢٩٤ الاستبصار، ج ١ ص ٤٤٦ ح ١٧٣٤

٣ الفقيه، ج ١، ص ٥٠٧، ح ١٤٦٠ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ١٣٦، ح ١٣ الاستبصار، ج ١ ص ٤٤٥، ح ١٧١٨

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٢٩٧ الاستبصار، ج ١ ص ٤٤٤، ح ١٧١٦

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٧١

الخروج في العيدين للتعريض للرزق»^١.

والعواتق: الجواري حين يدركن.

لكنه معارض بما رواه أبو إسحاق إبراهيم الثقفي في كتابه بإسناده إلى علي عليه السلام، أنه قال: «لا تحبسوا النساء عن الخروج في العيدين، فهو عليهن واجب»، ولأن الأدلة عامة للنساء.

الأمر الثاني: أن الشيخ منع خروج ذوات الهيئات والجمال، والحديث دال على جوازه للتعريض للرزق، اللهم إلا أن يريد به لمحضات أو المملكات، كما هو ظاهر كلام ابن العنيد، حيث قال وتخرج إليها النساء العواتق والعجائز^٢، ونقله الثقفي عن نوح بن دراج من قدماء علمائنا.

الثالثة: لو فاتت هذه الصلاة بخروج وقتها ففي قضائها خلاف.

فقال الشيخ في التهذيب.

من فاتته الصلاة يوم العيد لا يجب القضاء، ويجوز له أن يصلي إن شاء ركعتين، وإن شاء أربعاً، من غير أن يقصد بها القضاء.

وقال أبو الصلاح إذا فاتت لم يميز قضاؤها واجبة ولا مسنونة^٣

وقال ابن إدريس: يستحب قضاؤها^٤.

وقال ابن حمزة: إذا فاتت لا يلزم قضاؤها، إلا إذا وصل إلى الخطبة وجلس مستمعاً لها^٥.

وقال ابن الجنيد:

من فاتته ولحق الخطبتين صلاها أربعاً، كالجمعة^٦.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٧، ح ٨٥٨.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٢٨٣، المسألة ١٧٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٤ - ١٢٥، ديل الحديث ٢٩٢.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٥٥.

٥. الررائر، ج ١، ص ٣١٨.

٦. الوسيلة، ص ١١١.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٢٨١، المسألة ١٧١.

وقال أيضاً: تصلى مع الشرط ركعتين، ومع إحلالها أربعاً^١، وكذا قال علي بن بابويه^٢

وفي صحيح زرارة: «مَنْ لم يصل مع لإمام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له، ولا قضاء عليه»^٣.

ويؤيده ما تقرّر في الأصول أن الإحلال لا يستتبع القضاء في الموقت.

وحديث عبد الله بن المعيرة^٤ قد يلوح منه القضاء، لإطلاق الأمر.

وروى أبو البخري عن الصادق عليه السلام قال: «مَنْ فاتته العيد فليصل أربعاً»^٥

وربما يحتاج بمعوم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «مَنْ فاتته صلاة فليقصها كما فاتته»^٦.

والمشهور: عدم القضاء بالكسبة

تنبيه قال ابن العنبد: يصلى أربعاً مفصولات، يعني بتسليمتين^٧.

وقال علي بن بابويه: يصلها بتسليمتين^٨.

ولم نقف على مأخذهما: إذ رواية الأربع مع صنف سدها مطلقة

الرابعة، وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال وفي المبسوط، إذا طلعت الشمس

وابسطلت^٩. وقال ابن أبي عمير، بعد طلوع الشمس^{١٠}

وطما متقاربان، ويفهمان من رواية سماعة، قال سأله عن الغدو إلى المصلى في

الفطر والأضحى، فقال: «بعد طلوع الشمس»^{١١}

١ و٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٧ المسألة ١٦٥

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٨، ج ١٠٢٧٣ الاستبصار، ج ١، ص ٤١١، ج ١٧١٤.

٤ تقدّم خبره في ص ٧٠

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٥، ج ١٢٩٥ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٦، ج ١٧٢٥

٦ أورده المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٤٠٦

٧ و٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٨ المسألة ١٦٦

٩ راجع الهامش ٥.

١٠ المبسوط، ج ١، ص ١٦٩

١١ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٣١٠

١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٧، ج ٨٥٩

وفي رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «ليس في الفطر ولا الأضحى أذان ولا إقامة، أذانهما طلوع الشمس، فإذا طلعت خرجوا»^١
 الخامسة: وقت الخروج بعد طلوع الشمس؛ لأنه أول الوقت، ولرواية سماعة و زرارة المذكورتين^٢، وهو قول الشيخ^٣ وابن الجبيل^٤.
 وظاهر المفيد: أنه يخرج قبل طلوعها، وإذا طلعت صبر هنيئاً ثم صلى^٥؛ لعموم: «وَسَارِعُوا إِلَى مَعْرِزَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ»^٦.

وعارض الفاضل بأن التعقيب في الصباح في المساجد إلى طلوع الشمس أولى^٧.
 وفي قوله عليه السلام: «في المساجد» إشارة إلى دفع سؤال هو أن التعقيب ممكن في طريقه وجلوسه في مصلى العيد، فيكون جامعاً بين التكبير والتعقيب، فأجاب بأن ذلك وإن كان ممكناً إلا أن فعله في المساجد أفضل، وقد تقدم أن الأفضل للمعقب ملازمة مصلاه إلى فراغه، وأن تعقيب صلاة لصبح انتهاء مطلع الشمس^٨
 السادسة: لو ثبتت الرؤية من الفجر فإن كان قبل الروال صليت العيد، وإن كان بعده سقطت، إلا على القول بالقضاء^٩.
 وقال ابن الجنيد: إن تحققت الرؤية بعد الروال أفطروا وغدوا إلى العيد^{١٠}: لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «فطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وعرفتكم يوم تعرفون»^{١١}
 وروي: أن زكياً شهدوا عند عليه السلام أنهم رأوا الهلال، فأمرهم أن يفطروا، وإذا

١ الكافي، ج ٢، ص ٤٥٩، باب صلاة العيدين و ج ١: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٢٧٦

٢ أنصاً

٣ الخلاف، ج ١، ص ٦٧٥، المسألة ٤٤٩.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٢٧٦، المسألة ١٦٣

٥ المقبلة، ص ١٩٤.

٦ آل عمران (٣): ١٣٣

٧ مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٢٧٦، المسألة ١٦٣

٨ في ج ٢، ص ٣٦٤ و ٣٧٣.

٩ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٢٧٧، المسألة ١٦٤

١٠ الحسن الكبرى، الطهفي، ج ٥، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، ديل الحديث ح ٩٨٣٩

أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم^١.

وهذه الأخبار لم تثبت من طرقنا.

السابعة: يحرم السفر على المحاطب بها بعد طلوع الشمس؛ لاستلزام الإخلال بالواجب.

ويكره بعد الفجر؛ لعدم تعين الوجوب حيثئذ، ولكن فيه تفويت الوجوب. ولرواية عاصم بن حميد عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا أردت الشخص في يوم عيد فامحجر الصبح وأنت في البلد فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد»^٢؛ ولما لم تثبت الوجوب حمل الهي على الكراهة الثامنة: يستحب الإصغار بها، لا بمكة (زادها الله شرقاً) تأسيّاً بالنبي عليه السلام؛ فإنه كان يصلّيها خارج المدينة.

فروى عن الصادق عليه السلام معاوية بن عمار، «أن رسول الله عليه السلام كان يخرج حتى ينظر إلى آفاق السماء»^٣.

وروى أيضاً معاوية أنه كان يلحج إلى البقيع فيصلّي بالناس^٤.

وقال: «لا تصلّي يومئذ على سباط ولا مارية»^٥.

وفي مرفوعة محمد بن يحيى إلى لصادق عليه السلام: «السنة على أهل الأمصار أن يبرروا من أمصارهم في العيدين، إلا أهل مكة فإنهم يصلّون في المسجد الحرام»^٦.

وقال ابن الجنيد ذلك لحرمه البيت، وكذلك اسحب لأهل المدينة؛ لحرمه رسول الله عليه السلام^٧.

١ مس أبي داود، ج ١، ص ٣٠٠، ح ١١٥٧

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ٨٥٢

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٨٤٩

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٠، باب صلاة العيدين و ١٠ دليل لتحديث ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩ - ١٣٠، دليل الحديث ٢٧٨.

٥ راجع الهامش ٣.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٦١، باب صلاة العيدين والعطية فيهما، ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٨، ح ٢٠٧.

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٢، المسألة ١٧٢

وهو معجوج بما تقدّم^١، وبما رواه محمد بن الفضل الهاشمي عن الصادق عليه السلام قال: «ركعتان من السنّة ليس تصلّيان في موضع إلّا بالمدينة، يصلّي في مسجد رسول الله ﷺ في العيد قبل أن يخرج إني المصلّي؛ لأنّ رسول الله ﷺ فعله»^٢.

فرع: لو كان هناك عذر من مطر أو وحلٍ أو خوفٍ صلّيت في البلد؛ حذراً من المشقّة الشديدة المناهية لليسر في التكليف.

وروى هارون بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الخروج يوم المطر والأضحى إلى العبّانة حسن لمن استطاع الخروج إليها»^٣.

التاسعة: روى عبد الرحمن بن سيّابة عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «على الإمام أن يخرج المحبين في الدّين يوم الجمعة إلى الجمعة، ويوم العيد إلى العيد ويرسل معهم، فإذا قضاوا الصلاة ردّهم إلى السجس»^٤.

وفيه تنبيه على أنّ المحبوس في غير الدّين - كالدّم - لا يخرج، ولعلّه للتفليظ في الدماء، وعلى أنّ المحبوس لما هو أخفّ من الدّين يخرج؛ لأنّه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، وظاهره الوجوب؛ لأنّ لفظة «على» تشعر به.

العاشرة: يكره التنقل قبلها وبعدها إلى لروال، إلّا بمسجد المدينة، فإنّه يصلّي ركعتين؛ للرواية السالفة^٥.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام: «ليس قبلهما ولا بعدهما صلاة»^٦، والمطلق يُحمل على المقبّد.

١. أنفأ.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٦١، باب صلاة العيدين و...، ح ١١١، الفقيه، ج ١، ص ٥٠٩، ح ١١٤٧٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٨، ح ٣٠٨.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٧، ح ١٤٦٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١٨٦٤ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٧٢١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٥ - ٢٨٦، ح ٨٢٥.

٥. في الهامش ٢.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٩، باب صلاة العيدين و...، ح ١١١، الفقيه، ج ١، ص ٥٠٦، ح ١٤٥٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٢٧٦.

وأطلق ابن بابويه في المقنع كراهة تنقل^١، وكذا الشيخ في الخلاف^٢؛ لظاهر هذا الحديث.

وألحق ابن الجبجد المسجد الحرام، وكفى مكاره شريف يجناز به المصلّي، وأنه لا يحبّ إخلاؤه من ركعتين قبل الصلاة وبعدها، قال. وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك في البدّة والرحمة في مسجده»^٣.

وهذا كأنه قياس، وهو مردود

وقال أبو الصلاح: لا يجوز التطوّع ولا القضاء قبل صلاة العيد ولا بعدها حتّى ترول الشمس^٤.

وكأنه أراد به قضاء النافلة، كما قال الشيخ في المبسوط^٥؛ إذ من المعلوم أنّه لا منع من قضاء الفريضة.

والعاصِلان جَوْزاً صلاة النحيّة إذا صَلَّيت في مسجد؛ لعموم الأمر بالتحية^٦ قلنا: الخصوص معدّم على العلوم

وابن زهرة وابن حمزة قالوا: لا يجوز تنقل قلبها وبعدها^٧

ويدلّ على كراهة قضاء النافلة ما روه الصدوق والشيخ - في الصحيح - عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تقصر وتر ليلتك - يصي في العيدين - إن كان فأتك شيء، حتّى يصلّي الروال في ذلك اليوم»^٨

الحادية عشرة: مذهب الشيخ في الخلاف ومختار صاحب المعبر أنّ الإمام

١. المقنع، ص ١٤٨.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٦٦٥، المسألة ٤٢٨.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٩، المسألة ١٦٨.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٥٥.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٧٠.

٦. المعبر، ج ٢، ص ٣٢٤، تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٦٠، المسألة ٤٦٣.

٧. غية النزوع، ج ١، ص ٩٦، الوسيلة، ص ١١١.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٩، ١٤٧٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٤، ج ١٠٨٨.

لا يجوز له أن يخلف من يصلي بضعفة الناس في البلد؛ لما روى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال اناس لأمر المؤمنين عليهم السلام: ألا تخلف من يصلي العيدين بالناس؟ قال: لا أخالف السنة»^١.

ونقل في الخلاف عن العامة: أن علياً عليه السلام خف من يصلي بالضعفة^٢، وأهل البيت أعرف.

الثانية عشرة: قد روينا أنه يستحب مباشرة الأرض في صلاة العيد بلا حائل^٣. وقد روى الفضيل عن الصادق عليه السلام: «أنه أتني [أبي] بخمرة يوم الفطر فأمر بردها وقال: هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحب أن ينظر إلى آفاق السماء، ويضع جبهته على الأرض»^٤.

وهما دليلان على استحباب مباشرة الأرض بجميع أعضاء المصلي وإن كان في هذا الخير تخصص للجهة لمكان شرفها.

الثالثة عشرة: يستحب أن يطعم قبل خروجه في الفطر، وبعد عوده في الأضحية؛ لوجوب الإططار في يوم الفطر، ^{للقفل} ^{بينه وبين الصوم}، فيستحب المبادرة إليه.

وروى جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «اطعم يوم الفطر قبل أن تصلي، ولا تطعم يوم الأضحية حتى يتصرف الإمام»^٥.

وروى العامة عن بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر، ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلي^٦.

١. الخلاف، ج ١، ص ٦٦٦، المسألة ٤٠٤؛ المعتمد ج ٢، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٠٢.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٦٦٦، المسألة ٤٤٠.

٤. راجع الهامش ٤ من ص ٧٤.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٤٦١، باب صلاة العيدين، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٤، ح ٨٤٦ وما بين المعقوفين أثبتناه منهما.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٣-١٧٤، ح ٢٠٥٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٣١٠.

٧. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٥٤٢.

ولأن الأكل من الأضحية مستحب، وهي لا تكون إلا بعد الصلاة.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام قال «لا تأكل يوم الأضحية إلا من ضحيته إن قويت، وإن لم تقو فمعذور»^١.

الرابعة عشرة: يستحب خروج المصلي بعد غسله والدعاء متطياً لا بهساً أحسن ثيابه، منعماً، شتاءً كان أو قيطاً، لما سبق في الجمعة^٢

وروى العامة عن الحسن عليه السلام قال: «مرنا رسول الله صلى الله عليه وآله أن يتطيب بأجود ما نجد في العيد»^٣.

أما المحائز إذا حرحن فبنتطس بالماء ولا يتطس، لما روى أنه عليه السلام قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وليخرجن ثيقات»^٤، أي غير متطيئات، وهو بالتاء المثناة فوق والفاء المكسورة

وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال يحجر الإمام بالقراءة، ويعم شاتياً وقائظاً، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان يفعل ذلك^٥.

وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «ما على أحدكم أن يكون له ثوبان، سوى ثوبي مهنته، لجمعته وعيده»^٦.

الخامسة عشرة: يستحب خروج الإمام ماشياً حافياً، بالسكينة في الأعضاء، والوقار في النفس؛ لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله لم يركب في عيد ولا جنازة^٧، وأن علياً عليه السلام قال: «من السنة أن تأتي العيد ماشياً، وترجع ماشياً»^٨.

١ الفقيه، ج ١، ص ٥٠٨، ح ١٤٦٧

٢ في ص ٥٨.

٣ المعجم الكبير، الطبراني، ج ٢، ص ٩٢، ح ٢٧٥٦ تستدرك على الصحيح، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ٧٦٣٤

٤ المعجم الكبير، الطبراني، ج ٥، ص ٢٤٨، ح ٥٢٣٩ و ٥٢٤٠.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٠، ح ٢٨٢

٦ المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٢٨، مسألة ١٣٩٨؛ الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٧ أورده الشافعي في الأم، ج ١، ص ٢٣٢

٨ أورده المحقق في المستدرج، ج ٢، ص ٣٦٧، وكذا العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٤٣، المسألة ٤٥١.

ولما خرج الرضا عليه السلام لصلاة العبد في عهد المأمون خرج حافياً^١.
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «مَنْ عَظُرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»^٢.

ويستحب أن يكون مشغولاً بذكر الله تعالى في طريقه، كما نقل عن الرضا عليه السلام^٣،
وتبعه المأمون في المشي والحفا، والتواضع والذكر.

السادسة عشرة: لا أذان لصلاة العيدين، بل يقول المؤذن: «الصلاة»، ثلاثاً.
ويجوز رفعها بإضمار خبر أو مبتدأ، ونصبها بإضمار «احضروا» أو «اتنوا».
وقال ابن أبي عقيل: يقول: الصلاة جامعة^٤.

ودلّ على الأول رواية إسماعيل بن حابر عن أبي عبد الله عليه السلام، قال، قلت: أفها
أذان وإقامة؟ قال: «لا، ولكن ينادي الصلاة، ثلاث مرّات»^٥.

وقد سبق^٦ قول الصادق عليه السلام: «ذَا هُمَا صَلَّوْا الشَّمْسُ»، وهو لا ينهي قول
«الصلاة» ثلاثاً؛ لجواز الجمع بينهما.
وقد روت العامة أن حابر عليه السلام قال: لا أذان يوم الفطر، ولا إقامة، ولا نداء،
ولا شيء^٧.

وهو محمول على نفي الوحوب، أو نفي التأكيد في الاستحباب.
تنبيه: ظاهر الأصحاب أن هذا النداء يُعلم الناس بالخروج إلى المصلى؛ لأنه
أجري مجرى الأذان المُعلم بالوقت، وسيأتي كلام أبي الصلاح عليه السلام^٨
السابعة عشرة: يستحب تأخر صلاة عيد الفطر شيئاً عن صلاة الأضحى، قاله

١ الكافي، ج ١، ص ٤٨٨ - ٤٨٩، باب مولد أبي الحسن الرضا عليه السلام، ح ٢.

٢ مسند أحمد، ج ٤، ص ٥٢٧، ح ١٥٥٠٥.

٣ راجع الهامش ١.

٤ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢١٦.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٨، ح ١١٤٧١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ٨٧٣.

٦ في ص ٧٣، الهامش ١.

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٠٤، ح ٥/٨٨٦.

٨ في ص ٩٩.

الشيخ^١: لاستحباب الإفطار قبل خروجه هالك، ولاشتغاله بإخراج زكاة الفطرة قبل الصلاة، وليتسع الرمان للتضحية بتقديم صلاة الأضحى.

الثامنة عشرة: الظاهر أنَّ الوحدة، معتبرة في الجمعة معتبرة بها بطريق الأولى - وصرَّح به أبو الصلاح وابن رهرم^٢ - لأنَّ اجتماع الناس في موضع واحد في السنة مرتين يكون أكثر غالباً من الجُمُعات، وليتوفر اجتماع القلوب في المكان الواحد

ولما روَّيناه عن عليٍّ عليه السلام أنه لم يحلف أحداً ليصلي بالضعفة^٣.
ولأنَّه لم يُنفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زمانه عبدان في بلد، كما لم يُنقل أنه صُلِّيت جمعتان، فلا وجه للتوقف في هذا

نعم، لو لم تحنط الشرائط وصُلِّيت مستحباً جماعة لم يمتنع التعدد.
وكذا مَنْ كان له عذر عن الحروح يصلِّيها في منزله ولو جماعة، وإن أُقيمت فرضاً مع الإمام

التاسعة عشرة المشهور بين الأصحاب في ظاهر كلامهم استحباب الخطبتين فيها، وصرَّح به في المعبر^٤، وأوحيهما ابن إدريس والفاصل^٥.
والروايات مطلقة

مثل ما رواه إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس فيهما منبر، ولكن يصنع للإمام شيء شبه المنبر من صين، يقوم عليه فيخطب الناس ثم ينزل»^٦.

١ المبسوط، ج ١، ص ١٦٩

٢، الكافي في الفقه، ص ١٥٤؛ غية التروع، ج ١، ص ٩٦

٣ راجع الهامش ٣ ص ٧٧

٤ المعبر، ج ٢، ص ٣٢٤

٥ السرائر، ج ١، ص ٣١٧؛ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٣٦، المسألة ٤٤٧؛ مسهب المطلب، ج ٦، ص ٥٠؛ نهاية

الإحكام، ج ٢، ص ٦١

٦ الفقيه، ج ١، ص ٥٠٨-٥٠٩، ح ١٤٧١؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٨٧٣

وفي رواية معاوية: «والخطبة بعد الصلاة»^١. وكذا في رواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام^٢.

والعمل بالوجوب أحوط.

نعم، ليست شرطاً في صحة الصلاة، بخلاف الجمعة.

ويستحب الخطبة بما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام، وقد أوردتها الصدوق عليه السلام في كتابه لعيد الفطر خطبة، وللأضحى أخرى^٣ ومحلّهما بعد الصلاة إجماعاً.

وفي خبر معاوية: «إنما أحدث الخطبة قبل الصلاة عثمان»^٤

وروي محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أو أبي جعفر عليه السلام: «أن عثمان لما أحدث أحداثه كان إذا فرغ من الصلاة قام الناس، فلما رأى ذلك قدم الخطبتين واحتبس الناس للصلاة»^٥.

وقيل إن نبي أمية فعلوا ذلك، وكذلك ابن الربيع، ثم انعقد الإجماع من المسلمين على كونهما بعد الصلاة^٦.

وفي صحاح العامة عن ابن عباس قال: شهدت صلاة الفطر مع نبي الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر وعثمان وكلّهم يصلّونها قبل الخطبة ثم يخطب^٧. وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله صلى قبل الخطبة^٨.

وعن أبي سعيد الخدري أن مروان حرّره إلى الخطبة قبل الصلاة، فجزّاه أبو سعيد إلى الصلاة قبل الخطبة، فقال له مروان: قد ترك ما تعلم، قال: كلاً، والذي نفسي بيده

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٠، باب صلاة العيدين والخطبة بهما، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٢٧٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٠، ح ٢٨١

٣ الفقيه، ج ١، ص ٥١٤-٥١٨، ح ١٤٨٤ و١٤٨٥

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٠، باب صلاة العيدين والخطبة بهما، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٢٧٨

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٧، ح ٨٦٠

٦ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٣٩، المسألة ١٤١٩، الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ٢٤٢

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٠٢، ح ١/٨٨٤

٨ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٠٢، ح ٣/٨٨٥ و٤/٨٨٥

لا تأتون بخير مما أعلم، ثلاث مرّات^١.

وروا أيضاً أنّ مروان قدّم الخطبة، فقال له رجل: خالفت السنّة، فقال: ترك ذلك، فقال أبو سعيد الخدري: أمّا هذا فقد قصي ما عنده، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنكراً فَلْيَنكِرْهُ بِيَدِهِ، مِمَّنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَنكِرْهُ بِلِسَانِهِ، وَمِمَّنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَنكِرْهُ بقلبه، وذلك أصحّ الإيمان»^٢.

المسألة الموقّفة العشرين: الخطبتان هما كخطبتي الجمعة في جميع ما تقدّم، غير أنّ الإمام يذكر في خطبة الفطر ما يتعلّق بالفطرة من الشرائط والقدر والوقت، وفي الأضحى ما يتعلّق بالأضحية.

ولا يجب حضورهما ولا استماعهما جماعاً ونقل هذا الإجماع أيضاً العاضل، مع أنّه قائل بوجوب الخطبتين^٣.

الحادية والعشرون: قال كثير من لأصحاب بسعت الإفطار يوم الفطر على الحلوى^٤، لما روى، أنّ النبي ﷺ كان يأكل قبل حمّو حه في العطر تمرات ثلاثاً أو حمساً أو سبعة، أو أقلّ أو أكثر^٥.

ولو أفطر على التربة الحسينيّة (صلوات الله على مشرفها) لعليه به فحسن، وإلّا فالأقرب التحريم، وعلى الجواز لا يتجاوز قدر المحمّصة.

والأفضل الإفطار على الحلوة، وأفضلها السكّر، وروي من تربة الحسين ﷺ^٦. والأوّل أظهر؛ لشذوذ الرواية، وتحريم نطين على الإطلاق، إلّا ما خرج بالدليل من التربة للاستشفاء.

١. صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٠٥، ج ٧/٨٨٩.

٢. صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٩، ج ٤٩/٧٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٠٦، ج ١٢٧٥؛ المصنّف، عبدالرزاق، ج ٢، ص ٢٨٥، ج ٥٦٤٩.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٣٦ و ١٣٨، المسألة ٤٤٧ ونرى «هـ» منها.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٦٩، المهدّب، ابن البرّاج، ج ١، ص ١٢١، أنسرات، ج ١، ص ٣١٨، تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٤٥، المسألة ٤٥٣.

٥. المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٥٩٢، ج ١١٣٠.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٤، ج ٢٠٥٨.

الثانية والعشرون: لا يُعمل المنبر من نجامع إجماعاً، بل يُعمل شبهه من طين؛
لما سبق في الرواية^١.

ويستحب الذهاب بطريق والعود بأخرى، تأسيماً بالنبي ﷺ على ما روينا^٢، ورواه
عنه ﷺ^٣؛ ليشهد له الطريقان، ويتساوى بهما في التبرك به، أو للصدقة على أهل
الطريقين، أو لبسأله أهلها عن الأمور الشرعية.

وقيل: إنه ﷺ كان يسلك الطريق الأبعد في خروجه؛ ليكثر ثوابه بكثرة خطواته
إلى الصلاة، ويرجع بالأقرب؛ لأنه أسهل؛ إذ رجوعه إلى المنزل^٤.

الثالثة والعشرون: بكره الخروج بالسلاح، لمساافته الخضوع والاستكانة، ولو
خاف عدواً لم يكره؛ لما روي عن السكوني عن الصادق ﷺ، عن الباقر ﷺ أنه قال:
«نهى النبي ﷺ أن يخرج السلاح في العيدين، إلا أن يكون عدو ظاهر»^٥.

الرابعة والعشرون: يستحب إحناء يدي العبد بالصلاة والدعاء والذكر؛ لما
روى الشيخ عن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه ﷺ، عن علي ﷺ قال: «كان
يعجبه أن يفرغ نفسه أربع ليال من السنة، وهي أول ليلة من رجب، وليلة النصف من
شعبان، وليلة العطر، وليلة النحر»^٦.

وروي عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا لَيْلَتِي الْعِيدِ لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ»^٧
وموت القلب الكفر في الدنيا، والفرغ في الآخرة، وإضافة الموت إلى القلب
مبالغة، كقوله «فَإِنَّهُمْ قُلُوبُهُ»^٨.

١ في ص ٨٠، الهامش ٦.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٥١٠، ح ١٤٧٧.

٣ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٤٢٤، ح ٥٤١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٠، ح ١١٥٦.

٤ للمفني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٧٤٢، المسألة ١٤٢٤؛ الشرح الكبير المطبوع مع المفني، ج ٢، ص ٢٣٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٧، ح ٣٠٥.

٦ مصباح المتهجد، ص ٦٤٨.

٧ ثواب الأعمال، ص ١٠١، ثواب من أحب ليلة العيد، ح ١.

٨ البقرة (٢): ٢٨٣.

وقال بعض العامة:

لم يرد في شيء من العوائل مثل هذه الفصيلة؛ لأنها تقتضي نزع الكبر وأهوال
القيامة^١.

وقال الشافعي:

بلغنا أن الدعاء مستجاب في خمس ليال ليلة الجمعة، والعيدين، وأول رجب،
ونصف شعبان^٢.

فرع: تحصل فصيلة الإحياء بمعظم الليل؛ تنزيلاً لأكثر الشيء منزلة.
وعن ابن عباس: الإحياء أن تصلي العشاء في جماعة^٣.

الخامسة والعشرون: يستحب التكبير في العيدين، وفيه مباحث:
أحدها: الأشهر أنه مستحب، وعليه معظم الأصحاب^٤؛ للأصل، ولرواية سعيد
القنّاش عن أبي عبد الله عليه السلام: «أما أن في النظر تكبيراً ولكنه مسنون»، قال: قلت:
وأين هو؟ قال: «في ليلة العطر في المغرب والعشاء الآخرة، وفي صلاة العجر،
وصلاة العيد»^٥.

وقال المرتضى:

مما انعدت به الإمامية أن على المصلي التكبير في ليلة العطر، وابتدأه من دبر
صلاة المغرب إلى أن يرجع الإمام من صلاة العيد، وفي عيد الأضحى يحب
التكبير على من كان يسمى عقيب خمس عشرة صلاة، وعلى غيره عقيب عشر؛

١ المرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٥٣.

٢ الأم، ج ١، ص ٣٨٤، العبادة ليلة العيدين.

٣ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٤٢.

٤ كالشيخ في النهاية، ص ١٣٥؛ والميسوط، ج ١، ص ١٦٩ و ١٧٠؛ والخلاف، ج ١، ص ٦٥١، المسألة ٤٢٤؛
وابن إدريس في السرائر ج ١، ص ٣١٩؛ والمعقّق في كمثير، ج ٢، ص ٣١٩، والعلامة في مختلف الشيعة،
ج ٢، ص ٢٨٤، المسألة ١٧٥.

٥ الكافي، ج ٤، ص ١٦٦، باب التكبير ليلة العطر وبعده، ج ١، الفقيه ج ٢، ص ١٦٧، ح ٢٠٣٦؛ تهذيب الأحكام،
ج ٣، ص ١٢٨، ح ٣١١.

لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾^١، «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ»^٢، والأمر للوجوب، ونسب فيه الإجماع أيضاً^٣.

واختاره ابن الجنيدي^٤.

وأجيب بأن الأمر قد يرد للندب فيثبت مع اعتضاده بدليل آخر، والإجماع حجة على من عرفه.

فرع: هذا التكبير مستحب للمنفرد ولجماع، والحاضر والمساافر، والبلدي والقروي، والذكر والأنثى، والحر والعبد، للعموم.

وثانيها: في محله. وقد تضمنت رواية سعيد^٥ تكبير النضر.

وروى حريز عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله ع عن قول الله عز وجل: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾^٦ قال: «التكبير في أيام التشريق عقيب صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الفجر يوم الثالث، وفي الأمصار عشر صلوات»^٧. ومثله رواه زرارة عن الباقر ع^٨.

وقال ابن بابويه: يكبر في العطر عقيب الظهر والعصر يوم العطر أيضاً^٩.

ولم نقف الآن على مأخذه، مع أن الأصل عدم، والشهرة تؤيده.

وقال ابن الجنيدي: التكبير عقيب الفرائض واجب، وعقيب النوافل مستحب^{١٠}، لما

١ البقرة (٢): ١٨٥.

٢ البقرة (٢): ٢٠٣.

٣ الانتصار، ص ١٧١-١٧٣، المسألة ٧٢.

٤ حكاية عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٣١٩؛ وكلنا العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ١٧٥.

٥ تقدمت روايته في ص ٨٤.

٦ البقرة (٢): ٢٠٣.

٧ الكافي، ج ٤، ص ٥١٦، باب التكبير أيام التشريق، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٩، ح ٩٢٠.

٨ الكافي، ج ٤، ص ٥١٦، باب التكبير أيام التشريق، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٩، ح ٩٢١.

٩ الأمالي، الصدوق، ص ٥١٧، المجلس ٩٣، وراجع المقنع، ص ١٥٠.

١٠ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٥، المسألة ١٧٧.

رواه حفص بن عياث بإساده إلى عليٍّ عليه السلام قال: «على الرجال والنساء أن يكبروا أيام التشريق في دبر الصلوات، وعلى من صلى وحده، ومن صلى تطوعاً»^١.
ولو فاتته صلاة فقصاها كبر عقيبها ولو خرجت أيامه، لقوله عليه السلام: «فلقضها كما فاتته»^٢.

ولو تركه الإمام كبر المأموم
وثالثها: في كيفية فروى ابن بابويه أن علياً عليه السلام كان يقول في دبر كل صلاة في عيد الأضحى: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر^٣ والله الحمد»^٤.
وقال المفيد في تكبير العطر:

الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، وسه أكبر، والحمد لله على ما هدانا، وله الشكر
على ما أولانا، وفي الأضحى الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر،
والحمد لله على ما رزقنا من بهيمة الأنعام^٥
وفي النهاية

الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والحمد لله على ما هدانا،
وله الشكر على ما أولانا، وفي الأضحى كذلك إلا أنه يريد فيه ورزقنا من بهيمة
الأنعام^٦

وقال ابن عقيل في الأضحى
الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر (الله أكبر)^٧ والله الحمد على ما هدانا،
الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام، والحمد لله على ما أولانا^٨

١ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٨٩، ح ٨٦٩

٢ أورده المحقق في المعتمد ج ٢، ص ٤٠٦

٣ في المصدر زيادة: «الله أكبر»

٤ الفقيه ج ١، ص ٥١٧، ح ١٤٨٦

٥ المقنعة، ص ٢٠١

٦ النهاية، ص ١٢٥-١٣٦

٧ ما بين القوسين لم يرد في المصدر

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ١٧٨

وقال ابن الجنيّد:

في الفطر الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر^١، ولله الحمد على ما هدانا،
وفي الأصحى: الله أكبر، الله أكبر، لله أكبر، ثلاثاً، لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله
الحمد، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام^٢.

والروايات مختلفة:

ففي رواية زرارة - الحسنة - عن الباقر عليه السلام: في الأصحى: «الله أكبر، الله أكبر، لا
إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة
الأنعام»^٣.

وفي رواية سعيد في الفطر: «الله أكبر، ثلاثاً، لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله
الحمد، الله أكبر على ما هدانا»^٤.

وكذا قال البيهقي: يكبر ثلاثاً^٥
وكلّ حسن إن شاء الله.

المطلب الثاني في الكيفية

وفيه مسائل:

الأولى: صلاة العد ركعتان، ويزيد فيها على المعتاد في الصلوات خمس
تكبيرات في الركعة الأولى بعد القراءة، وأربع في الثانية، بعد كلّ تكبير دعاء وثناء.
وقال المفيد وجماعة يكبر للقيام إلى ثمانية قبل القراءة، ثم يكبر بعد القراءة
ثلاثاً، ويقنت ثلاثاً^٦.

١ في المصدر زيادة: «الله أكبر».

٢ حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ١٧٨.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٢١٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٨ - ١٣٩، ح ٢١١.

٥ قال المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٢٠ خلافاً عنه: يكبر في الأصحى ثلاثاً.

٦ المقنعة، ص ١٩٥؛ جمل العلم والعمل، ص ٨٠، المذهب، ج ١، ص ١٢٢، الكافي في الفقه، ص ١٥٤.

وصحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام^١، وصحيحة يعقوب بن يقطين عن
العبد الصالح^٢ تشهدان للأول.

الثانية: معظم الأصحاب على أن التكرار في الركعتين معاً بعد القراءة^٣، وهو في
صحيح يعقوب^٤، ورواه أبو بصير^٥ وغيره^٦.

وقال ابن الجنيد: يكثر في الأولى قبل القراءة، وهي الثانية بعدها^٧، ورواه عبدالله بن
ستان عن الصادق عليه السلام^٨، وإسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام^٩ في سندين
صحيحين، وكذلك رواه أبو الصاح عن الصادق عليه السلام^{١٠}.

وفي رواية هشام بن الحكم عنه عليه السلام: «تصل القراءة بالقراءة»^{١١}.

وحملها الشيخ على التفتة^{١٢}؛ لأنه مذهب أبي حنيفة^{١٣}.

قال في المختار:

ليس هذا التأويل بحسن، فإن ابن بابويه ذكر ذلك في كتابه^{١٤} بعد أن ذكر في

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٠، باب صلاة العيدين والخطبة فيها، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، ج ٢٧٨
الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٨، ج ١٧٣٣

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٢، ج ٢٨٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٩، ج ١٧٣٧

٣ التلويح في المبسوط، ج ١، ص ١٧٠، ودر حرمة في الوسيلة، ص ١١١، وابن إدريس في السرائر، ج ١،
ص ٢١٧

٤ راجع الهامش ٢

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣١-١٣٢، ج ١٢٨٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٩، ج ١٧٣٦

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٢، ج ٢٨٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٩-٤٥٠، ج ١٧٣٩

٧ حكاية عنه المحقق في المختار، ج ٢، ص ٣١٣؛ وكذا العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٦، المسألة ١٥٤.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣١، ج ١٢٨٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٠، ج ١٧٤٠

٩ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣١، ج ٢٨٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٠، ج ١٧٤١

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٢-١٣٣، ج ١٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٠، ج ١٧٤٣

١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٤، ج ٨٤٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٠، ج ١٧٤٤

١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣١، دليل الحديث ٢٨٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥١، دليل الحديث ١٧٤٥

١٣ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٧٧، المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ٣٨، الفريد شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٣٦٢، المعني

المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٣٥، المسألة ١٤١٢، الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٢٥٣.

١٤ الفقيه، ج ١، ص ٥١٢-٥١٣، ج ١٤٨٣

خطبته أنّه لا يودعه إلا ما هو حجة له^١ - قال: - فالأولى أن يقال: فيه روايتان، أشهرهما بين الأصحاب ما اختاره الشيخ^٢

الثالثة: ظاهر الأكثر وجوب هذا التكبير، وصرّح به ابن الجنيّد، واختاره الفاضل^٣، لأنّه وقع بياناً من صاحب الشرع وأهل بيته فعلاً وقولاً في رواية من سئناه آنفاً. وقال الشيخ - وتبعه صاحب المعبر^٤ -، إنّهُ مستحب^٥؛ لما رواه زرارة - في الصحيح - أنّ عبد الملك بن أعين سأل أبا جعفر عليه السلام عن الصلاة في العيدين، فقال: «يكبّر، يزيد في الركعة الأولى ثلاثاً، وفي الأخيرة ثلاثاً»، ثم قال: «إن شاء ثلاثاً وخمساً، وإن شاء خمساً وسبعاً بعد أن يدعق ذلك إلى وتر^٦». وظاهر التخيير عدم الوجوب.

ولأنّه لا قائل بوجوب الثلاث لا غير، ولا بوجوب الخمس والثلاث. ولما رواه هارون بن حمزة عن الصادق عليه السلام قال: سأله عن التكبير في الفطر والأضحى، فقال: «خمس وأربع، فلا يضرك إذا انصرف^٧». ولما رواه عيسى بن عبد الله عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ عليه السلام قال: «ما كان يكبّر النبي عليه السلام في العيدين إلا تكبيرة واحدة حتى أبطأ عليه لسان الحسين عليه السلام، فلما كان ذات يوم عنده كبر رسول الله عليه السلام فكبر الحسين فكبر النبي عليه السلام سبعاً، وفي الثانية كبر النبي عليه السلام وكبر الحسين حتى كبر خمساً، فجعلها رسول الله عليه السلام سنة، وثبتت السنة إلى اليوم^٨.

وهذا قوي أيضاً.

١. الفقيه، ج ١، ص ٣.

٢. المختبر، ج ٢، ص ٣١٣.

٣. مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٢٦٩ - ٢٧٠، المسألة ١٥٧، وفيه حكاية قول ابن الجنيّد أيضاً.

٤. المختبر، ج ٢، ص ٣١٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٤، ذيل الحديث ٢٩٠.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٤، ح ٢٩١ الاستبصار ج ١، ص ٤٤٧ - ٤٤٨، ح ١٧٣٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٦، ح ٨٥٤، لاستبصار، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٧٣١.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٦، ح ٨٥٥.

الرابعة: الأظهر أيضاً وجوب اقنوت بين التكبيرات، نص عليه المرتضى وأنه انفراد الإمامية^١، وهو في خبر يعقوب وغيره^٢.

وصرح الشيخ باستحبابه^٣ للأصل.

ولما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما، قال: سأته عن الكلام الذي يتكلم به بين التكبيرتين في العبد، فقال «ما شئت من كلام الحسن»^٤.

وهذا ليس بصريح في الاستحباب.

الخامسة: لا يتعين في القنوت لفظ مخصوص؛ لقضية الأصل، وهذه الرواية، واختلاف الروايات في تعيينه.

فروى أبو الصباح عن الصادق عليه السلام «نكبر وتقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم أنت أهل الكبرياء والعظمة، وأهل الحود والحجرات والقدرة والسلطان والعزة، أسألك في هذا اليوم الذي جعله للمسلمين عداً، ولمحمد عليه السلام ذخراً ومزيداً، أسألك أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تصلي على ملائكتك المقربين وأنبيائك المرسلين، وأن تغفر لنا ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، الأخياء منهم والأموات، اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبادك المرسلون، وأعوذ بك من شر ما عاد به عبادك المخلصون، الله أكبر، أول كل شيء وآخره، وبديع كل شيء ومنتهاه، وعالم كل شيء ومعاده، ومصير كل شيء إليه ومردّه، ومدبر الأمور، وباعث من في القبور، قابل الأعمال، مبدئ الخفيات، مُعلن السرر، الله أكبر، عظيم الملكوت، شديد الجبروت، حي لا يموت، دائم لا يروى، إذ قضى أمراً فإنما يقول له كُنْ فيكون، الله أكبر، خشعت لك الأصوات، وعنت لك الوجوه، وحارت دونك الأبصار، وكذبت الألسن عن عظمتك، والتواصي كلها بيدك، ومقادير الأمور كلها إليك، لا يقضي فيها

١. الانتصار، ص ١٧١، المسألة ٧١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢، ج ٢٨٧ و ٢٨٨، الانتصار، ج ١، ص ٤٤٩، ج ١٧٣٧ و ١٧٣٨.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٦٦١، المسألة ٤٢٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٨، ج ٨٦٣.

غيرك، ولا يتمّ معها شيء دونك، الله أكبر، أحاط بكل شيء حفظك، وقهر كل شيء عرك، ونفذ كل شيء أمرك، وقام كل شيء بك، وتواضع كل شيء لعظمتك، وذلل كل شيء لعزتك، واستسلم كل شيء لقدرتك، وخضع كل شيء لملكك»، وكذا تصنع في الركعة الثانية^١.

وروى علي بن حاتم بإسناده إلى أبي عبد الله عليه السلام: «نقول بين كل تكبيرتين اللهم أهل الكبرياء والعظمة، وأهل الحود والجبروت، وأهل المغفرة^٢ والرحمة، وأهل التقوى والمغفرة، أسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً، ولمحمد ﷺ ذخراً ومزيداً، أن تصلي على محمد وآل محمد، كفضل ما صليت على عبد من عبادك، وصل على ملائكتك^٣ ورسلك، واعفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبادك المرسلون، وأعوذ بك من شر ما عاد بك منه عبادك المرسلون»^٤.

وروى حابر عن الباقر عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا كبر قال بين كل تكبيرتين: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، اللهم أهل الكبرياء»، وذكر الدعاء إلى آخره^٥.

وروى بشر بن سعد عن أبي عبد الله عليه السلام قال «نقول في دعاء العيدين بين كل تكبيرتين: الله ربّي أبداً، والإسلام ديني أبداً، ومحمد نبيّي أبداً، والكمبة قبلتي أبداً، وعليّ وليّي أبداً، والأوصياء أئمتي أبداً - وتسبّحهم إلى آخرهم - ولا أحد إلا الله»^٦. وأكثر الأخبار فيها لفظ القنوت لا غير.

والشيخ أبو الصلاح قال: ويلزمه أن يقرأ بين كل تكبيرتين، فيقول: اللهم أهل

١. الفقيه، ج ١، ص ٥١٢-٥١٤، ح ١٤٨٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٢-١٢٣، ح ٢٩٠

٢. في المصدر «المعروف» بدل «المغفرة».

٣. في المصدر زيادة: «المقرّنين».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩-١٤٠، ح ٣١٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٣١٥، وفيه: «يذكر بين كل تكبيرتين قال».

٦. في المصدر زيادة: «والقرآن كتابي أبداً».

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٦، ح ٨٥٦.

الكبرياء والعظمة، إلى آخره^١، فإن أراد به الوجوب تخييراً والأفضلية فحق، وإن أراد به الوجوب عيناً فممنوع.

السادسة: يستحب رفع اليدين مع كل تكبيرة كما قلناه في تكبير الصلاة اليومية. وروى يونس قال: سألته عن تكبير العيدين، أيرفع يده مع كل تكبيرة، أم يجرئه أن يرفع في أول تكبيرة؟ فقال «يرفع مع كل تكبيرة»^٢.

وروى العامة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن»، وذكر من جملتها تكبيرات العيد^٣.

وكذا يستحب رفع اليدين بالقنوت كقنوت اليومية.

فروع.

الأول لو نسي التكبيرات أو بعضها حتى يركع مضى في صلاته، ولا شيء عليه؛ إذ ليست أركاناً.

والثاني وهل تقضى بعد الصلاة؟ أنه الشيعي^٤.

ولعله لما سبق من الرواية في باب السهو^٥ المستضمنة لقضاء الفائت من الصلاة بعدها.

وتفاه في المعتبر - وتبعه الفاضل^٦ - لأنه ذكر تجاوز محله، فيسقط بالناهي السليم عن المعارض^٧.

١. الكافي في الفقه، ص ٦٥٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ٨٦٦.

٣. أورده المرغيناني في الهدية، ج ١، ص ٨٦؛ والرحسي في المبسوط، ج ١، ص ٦٥؛ وج ٢، ص ١٣٩؛ وج ٤، ص ٢٣.

٤. نسب إليه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ١٣١٥، وكذا العلامة في منتهى المطلب، ج ٦، ص ٤٠، والموجود في الخلاف، ج ١، ص ٦٦٢، المسألة ٤٢٥؛ والمبسوط، ج ١، ص ١٧١ هكذا «إذ نسي التكبيرات حتى ركع مضى في صلاته ولا شيء عليه».

٥. في ج ٣، ص ٤١٤.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٣١، دليل التهذيب، منتهى المطلب، ج ٦، ص ٤٠؛ نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٦١.

٧. المعتبر، ج ٢، ص ٣١٥.

وكأنه عني بالنافي دلالة الأصل على عدم القضاء، وأنَّ الفأنت لا يجب قضاؤه، وعني بالمعارض الأمر الحديد الدالَّ على قضاءه فإنه منفيٌّ، وللشيخ أن يبدي وجود المعارض، وهي الرواية المشار إليها.

ولو تذكر وهو آخذ في الركوع ولما ينته إلى حدِّ الراكع، رجع إليه قطعاً، ولو قلنا بتقديم التكبير على القراءة في الأولى فنسيه حتى قرأ لم يعد إليه، قاله في المعتبر؛ لفوات محله^١.

وليس بعيدٌ وجوب استدراكه أو نديه على اختلاف القولين؛ لأنَّه محلٌّ في الحملة؛ ولهذا كان التكبير في الثانية واقعاً فيه، ولأنَّ الروايات المتضمنة لتأخُّره عن القراءة في الركعتين أقلُّ أحوالها أن تقتضي استدراكه إذا نسي. وفي التذكرة أوجب استدراكه، وتوقف في إعادة القراءة؛ من حيث عدم وقوعها في محلها، وصدق القراءة^٢.

والأولى إعادتها.

ولو ذكر في أثناءها قطعها وأتى به ثمَّ استأنف القراءة.

ولا يقضي التكبير عندنا في الركوع؛ لما فيه من تغيير هيئة الصلاة.

وإذا قلنا بقضاء التكبير أو استدراكه فالتنوت تابع له.

والظاهر وجوب الاستقبال فيهما؛ لأنَّهما حرَّان متى يجب فيه الاستقبال، وكذا تعتبر بقية شرائط الصلاة.

ويحتمل أيضاً وجوب سجدة السهو، بناءً على تناول أدلة الوجوب في اليومية لهذه الصورة، وهو قول ابن الجنيْد^٣.

الثاني: لو شكَّ في عدده، بنى على الأقل؛ لأنَّه لمتيقن

وفي انسحاب الخلاف في الشكَّ في الأوليِّ المبطل للصلاة هنا احتمال إن قيل

بوجوبه

١ المعتبر، ج ٢، ص ٣١٥.

٢ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٢١، ديل «تسبب».

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٣، المسألة ١٧٣.

ولو تدكر بعد فعله أنه كان قد كبر به بصرًا؛ لعدم ركنيته.

وكذا الشك في القنوت

الثالث: لو قَدَّمه على القراءة في الركعة الثانية ساهياً أعاده بعدها قطعاً، وسعد للسهو على الاحتمال.

ولو قَدَّمه في الركعة الأولى فكذلك عند مَنْ يوجب تأخيرَه

ولو تعمَّد التقديم ففي بطلان الصلاة مع استدراكه في محلّه عندي وجهان:

البطلان؛ لتعبّر نظم الصلاة، وعدم رُفَاعها على الوجه المأمور به، ولأنّه ارتكب منهيّاً عنه في الصلاة؛ إذ الأمر بشيء نهى عن صدّه، والنهي في العبادة مفسد.

والصحة؛ لما تقدّم في الرواية «أَنْ كُرُ ما ذكر الله عزّ وجلّ به أو رسوله فهو من الصلاة»^١

ويحتمل ثالثاً، وهو البطلان إن اعتقد شرعيّته؛ لأنّه يكون مُبدِعاً، فيحقق النهي. وإن لم يعتد شرعيّته هبّالك كان ذكراً محرّداً في الصلاة فلا ينافيها.

الرابع لو أدرك بعض التكبيرات مع الإمام دخل معه، فإذا ركع الإمام ركع معه على القول بالندب؛ لأنّه لا يترك المتابعة لواحية لأجل الندب.

هذا إذا لم يمكنه الإتيان بالقدر الفائت قبل رفع الإمام من الركوع، وإلا أتى به. ولو أمكده التكبير المجزّء عن القنوت فعَله، ولو لم يمكنه ذلك قضاء عند الشيخ بعد التسليم^٢.

أمّا على القول بوجوبه فيحتمل منعه من الاقتداء إذا علم التحلّف عن الإمام، فلو اقتدى ولمّا يعلم ولم يمكنه الجمع بين استنابة وبين التكبير فإنه يبوي الانفراد. ويحتمل بجواز الاقتداء، ويسقط القنوت، ويأتي بالتكبير ولأه؛ لتحقيق الخلاف في وجوبه، بخلاف المتابعة.

١ في ج ٢، ص ٣٠٥ و ٣٥٠

٢، المبسوط، ج ١، ص ١٧١

ويشكل بأننا بنينا على الوجوب، والمتابعة وإن كانت واجبة فوجوبها ليس جزءاً من الصلاة من حيث هي صلاة. بخلاف التكبير والقنوت.
والفاضل مع قوله بوجوبه أسقطه مع عدم إمكان الإتيان به، ولم يوجب قضاءه بعد التسليم، حتى لو أدرك الإمام راعياً كثيراً ودخل معه، واجتزأ بالركعة عنده، ولا يجب القضاء^١.

الخامس: لا يتحمل الإمام هذا التكبير ولا القنوت، وإنما يتحمل القراءة، ويحتمل تحمّل الدعاء، ويكفي عن دعاء المأمومين.
وهذا لم أقف فيه على نص ولو قلنا بالتحمل فيه فدعا المأموم فلا بأس، سواء كان بدعاء الإمام أو غيره. وعدم تحمّل الإمام القنوت في اليوميّة يدلّ بطريق أولى على عدم تحمّله هنا.

المسألة السابعة. تجب قراءة الحمد وسورة معها كسائر الفرائض.
ولا خلاف في عدم تعيين سورته. وإنما الخلاف في الأفضل فذهب جماعة إلى أنه يقرأ الأعلى في الأولى والشمس في الثانية^٢ وقال آخرون الشمس في الأولى والفاشة في الثانية^٣.
وهذا القولان مشهوران.

وقال عليّ بن بابويه: يقرأ في الأولى العاشية، والثانية الأعلى^٤.
وقال ابن أبي عقيل يقرأ في الأولى العاشية، وفي الثانية الشمس^٥.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٣٢، الفرع «ج» من المسألة ١٤٤٤: نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٦١.

٢. منهم: الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٥١١-٥١٢، دين الحديث ١٤٨٢، والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٧٠ وسائر في المراسم، ص ٧٨؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣١٧ والكهذري في إصباح الشيعة، ص ١٠٢؛ وابن حمزة في الوسيلة، ص ١١١.

٣. منهم: الشيخ المفيد في المقنعة، ص ١٩٤-١٩٥ والسيد المرتضى في جمل المسام والمصل، ص ٧٩-٨٠؛ وابن الزنج في المهذب، ج ١، ص ١٢٢؛ والحلي في التكملي في الفقه، ص ١٥٣-١٥٤؛ وابن زهرة في غنية

النزوع، ج ١، ص ٩٥؛ ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ١٠٧.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٧ لمسألة ١٥٥.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٧ لمسألة ١٥٥.

[وروايتاً] ^١ أبي الصباح عن الصادق عليه السلام، وإسماعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام ^٢ تشهدان للأول.

وصحيفتا جميل ومعاوية عن الصادق عليه السلام ^٣ تشهدان للثاني، مع أن في رواية جميل: «الشمس والغاشية وأشباههما»
والكل حسن وإن كان العمل بالمشهور أولى.
ويستحب الجهر بالقراءة، والظاهر استحبابه بالقنوت أيضاً، إلا المأموم فإنه يُسر به.

المطلب الثالث في اللواحق

وفيه مسائل:

الأولى. لو واقع العبد الجمعة تحيّر من صلى العيد في حضور الجمعة وعدمه، ذهب إليه الأكثر ^٤. وعلى الإمام الحضور والإعلام بذلك؛ لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «احتمتنا في زمان علي عليه السلام، فقال: من شاء أن يأتي الجمعة فليأت، ومن فقد فلا يضره، وليصل الظهر، وخطب عليه خطيب، جمع فيهما خطبة العيد وخطبة الجمعة» ^٥.

وبعوه رواه سلمة عنه عليه السلام، إلا أنه لم يذكر الخطبتين ^٦
وروى العامة عن زيد بن أرقم، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العيد ورخص في الجمعة ^٧.

١ يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحجيرية «ورواية»، والظاهر ما أنشأه.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٥١٢ - ٥١٣، ح ١١٨٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٢ - ١٢٣، ح ٢٨٨ و ٢٩٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٧٣٨.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٠، باب صلاة العيد، والخطبة فيهما، ح ٣، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٧ - ١٢٨، ح ٢٧٠، وص ١٢٩، ح ٢٧٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٨، ح ١٧٣٣.

٤ منهم: الشيخ المفيد في المقفعة، ص ٢٠١، والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٧٠، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣١، والمحقق في المعبر، ج ٢، ص ١٣٢٦، ولعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٢، المسألة ١٦٠. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٩ - ٥١٠، ح ١٤٧٥.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٦١، باب صلاة العيدين، ح ٨، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٧، ح ٣٠٦.

٧. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤١٥، ح ١٣١٠، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٠٧٠، سنن النسائي، ج ٣، ص ١٩١، ح ١٥٨٧.

وروي: أَنَّ ابن الزبير لما صَلَّى العيد ولم يخرج إلى الجمعة قال ابن عباس: أصاب السُّنَّة^١.

وفيه إيحاء إلى أَنَّهُ يسقط أيضاً عن الإمام.

وقال ابن الجنيد - في ظاهر كلامه - يحتصّ لتخيير بمن كان قاصي المنزل، ويستحبّ له الحضور^٢ - واختاره انفاض^٣ - لما رواه إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام، عن أبيه عليه السلام: «أَنَّ علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقول: إذا اجتمع للإمام عيدان في يوم واحد فإنه ينبغي للإمام أن يقول للناس في خطبته الأولى: إنه قد اجتمع لكم عيدان، فأنا أصليهما جميعاً، فمن كان مكنه قاصياً فأحبّ أن ينصرف عن الآخر فقد أذنتُ له»^٤. ومفهومه أَنَّ غير قاصي المنزل ليس مأذوناً له في الانصراف. والفرق: لزوم المشقة وعدمها، إلّا أَنَّ البُعْد والقُرْب من الأمور الإضافيّة، فيصدق القاصي على مَنْ بُعِدَ بأدنى بُعْدٍ، فيدخل الجميع إلّا مَنْ كان مجاوراً للمسجد. وربما صار بعضُ إلى تفسير القاصي بأهل القرية دون أهل البلد^٥، لأنّه المتعارف. وقال أبو الصلاح، الظاهر في [المسألة^٦] وجوب عقد الصلاتين وحضورهما على مَنْ خوطب بذلك^٧.

وقال ابن البراج عليه السلام: الظاهر وجوب الحضور لهاتين الصلاتين^٨؛ لأنّ دليل الحضور فيهما قطعي، وخير الواحد يفيد الطنّ فلا يمارض القطع. وتبعهما ابن زهرة^٩.

١ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٠٧٦؛ سنن النسائي ج ٣، ص ١٩١، ح ١٥٨٨

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٢، مسألة ١٦٠

٣ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٢٨٦، الرقم ١٠٠٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٣٠٤

٥ راجع الهامش ٣.

٦ في المصدر: «المسألة» بدل «المسألة».

٧ الكافي في الفقه، ص ١٥٥

٨ المذهب، ج ١، ص ١٢٣

٩ غنية الزوج، ج ١، ص ٩٦.

ويجاب عنه: بأن الخبر المتلقى بالقبول المعمول عليه عند معظم الأصحاب في قوة المتواتر، فليحق بالقطعي، ولأن نفي إخراج والعسر يدل على ذلك أيضاً، فكون الخبر معتزداً بالكتاب العزيز.

والمعتمد التخيير مطلقاً، وإن كان الأولى للفريق الحضور؛ جمعاً بين الروايتين. تنبيه: طاهر كلام الشيخ في الخلاف تحيير الإمام أيضاً^١. وصرح المرتضى بوجوب الحضور عليه^٢، وهو الأقرب؛ لوجود المفتضي مع عدم المصافي، ولما مر في خبر إسحاق: «وَأَنَا أَصْلِيهَا جَمِيعاً»^٣. المسألة الثانية: قد تقدم استحباب العمل لهذه الصلاة^٤، ووقته بعد الفجر، ولو تركه متعمداً فاتته الفضيلة.

ولو تركه نسياناً فالأفضل الاعتسال وإعادة الصلاة ما دام الوقت، رواه عثمان الساباطي عن أبي عبد الله^٥.

وفي شرعية الجماعة في هذه الإعادة احتمال قوي، كالصلاة المبتدأة ندباً على ما سبق من استحباب الجماعة فيها^٦. الثالثة: يستحب التوجه بالكبيرات المستحبات تقديمها في اليومنة ودعواتها، سواء قلنا بأن تكبير العيد قبل القراءة أو بعدها.

وربما حطر لبعضهم سقوط دعاء التوجه إن قلنا بتقديم التكبير ولا أرى له وجهاً، لعدم المنافاة بين التوجه والقنوت بعده.

ويحوز تقديم التكبير في الركعتين للتفتية، ويكون صلاة مجزئة.

الرابعة: إذا لم تجتمع شرائط الوجوب صليت ندباً على ما سبق^٧.

وهل يشترط في جواره خلوة اندمة من القضاء؟ الأقرب أنه لا يشترط، فتجوز

١. الخلاف، ج ١، ص ٦٧٣ المسألة ٤٤٨.

٢. حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٣٢٧.

٣. في ص ٩٧.

٤. في ص ٧٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ٨٥، لاستبصار ج ١، ص ٤٥١، ح ١٧٤٧.

٦. في ص ٦٩.

مَنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لَمَّا أَسْلَفْنَاهُ فِي بَابِ لِمَوَاقِيتِ مِنَ الرِّوَايَاتِ.
وَلَوْ قُلْنَا بِالْمَنْعِ مِنْهُ فَهَلْ يَحُورُ أَنْ يَصْنِيَ مِنَ الْقَضَاءِ بِهَيْئَةِ الْعِيدِ؟ يَحْتَمَلُ ذَلِكَ؛
لَأَنَّهُ إِضَافَةٌ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَالِدَعَاءٍ لَا غَيْرَ.
وَيَحْتَمَلُ الْمَنْعُ؛ لَأَنَّهُ تَغْيِيرٌ لِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ.
أَمَّا لَوْ نَذَرَ فَعَلَهَا فِي وَقْتِهَا فَأَيُّهَا تَعَمَّدَ وَإِنْ كَانَ مَشْغُولٌ الذِّمَّةَ بِالْقَضَاءِ، وَيُرَاعَى
فِيهَا مَا يُرَاعَى فِي الْوَاجِبَةِ إِلَّا الْجَمَاعَةُ، فَأَيُّهَا لَيْسَتْ شَرْطاً فِي الْمَنْذُورَةِ مَعَ اخْتِلَالِ
الشَّرَاطِطِ، إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ ذَلِكَ، فَيَجِبُ إِنْ اتَّفَقَتِ الْجَمَاعَةُ، وَإِلَّا سَقَطَ؛ لَأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ
الْوَاحِبِ الْمَشْرُوطِ.

الخامسة: قال أبو الصلاح *

يُخْرِجُ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ مَشَاءً، وَكَيْتَمَا مَشَى الْإِمَامُ قَلِيلاً وَهَفَ وَكَثُرَ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى
الْمُصَلَّى، فَيَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ وَيَجْلِسُونَ كَذَلِكَ، فَإِذَا انْبَسَطَتِ الشَّمْسُ قَامَ وَقَامَ
النَّاسُ فَكَثُرَ وَكَثُرَ النَّاسُ، فَإِذَا أَمْسَكُوا^١ قَالَ مُؤَذِّنُ الصَّلَاةِ، ثَلَاثاً، يَرْفَعُ أَصْوَاتَهُمْ،
تَمَّ يَكْتَبِرُ وَيُدْخِلُ بِهِمْ فِي الصَّلَاةِ
.. وَقَالَ .. إِذَا فَرَّغَ مِنْهَا عَقِبَ وَعَفَّرَ تَمَّ عَطْفُهُ .

.. وَقَالَ .. لَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُونَ خُفْعَهُ، سَمِعُوا قِرَاءَتَهُ أَوْ لَا، وَعَلَيْهِ أَنْ يُسْمِعَهُمْ قَوْنَهُ
وَيُكَبِّرُهُ وَلَا يُسْمِعُونَهُ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعَطْفَةِ جَلَسَ عَلَى الْمَبْرِ حَتَّى يَنْفَضَّ النَّاسُ
ثُمَّ يَثْرَلُ.

.. وَقَالَ .. يَكْرَهُ السَّفَرَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَسُونَةِ .. وَتَبِعَهُ ابْنُ رَهْرَه^٢ .. وَيَلْزَمُ تَمْيِيزَ يَوْمِ
الْعِيدِ بِالْإِكْتَارِ مِنْ فَعْلِ الْحَيْرَاتِ، وَالتَّوَسُّعِ عَلَى الْعِيَالِ، وَالنَّصْحَةِ بِمَا تَيْسَّرُ
وَتَفْرِيقَ ذَلِكَ عَلَى الْمَسَاكِينِ^٣.

السادسة. يَسْتَحِبُّ التَّعْرِيفَ عَشْبَةَ عُرْفَةٍ بِالْأَمْصَارِ فِي الْمَسَاجِدِ؛ لَمَّا فِيهِ مِنْ
الشَّيْبَةِ بِالْحَاجِّ فِي اجْتِمَاعِهِمْ، وَمِلَازِمَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

١ في المصدر: «أَمْسَكْ».

٢. غنية النروع، ج ١، ص ٩٦.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٢ - ١٥٥.

وروى عبد الله بن سنان أنه قال الصادق عليه السلام: «مَنْ لم يشهد جماعة الناس في العيدين فليغتسل، ويطيب، وليصلّ وحده كما يصلي في الجماعة، وفي يوم عرفة يجتمعون بغير إمام في الأمصار بدعون الله عز وجل»^١.
وعن ابن عباس أنه فعّله بالبصرة^٢.
وفعّله عمرو بن حريث ومحمد بن واسع ويحيى بن معين^٣، وهؤلاء من علماء العامة.

وكرهه نافع مولى ابن عمر وإبراهيم النخعي والحكم وحماد ومالك^٤.
وسئل عنه أحمد، فقال: أرجو أن لا يكون به بأس^٥.
ونحن قد أثبتنا شرعيته عن الإمام المعصوم، فلا عبرة بقول مَنْ كرهه
وأفصل التعريف بالأمصار التعريف بالمشاهد، وخصوصاً مشهد الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام ب كربلاء، فقد ورد فيه أخبار جمّة^٦.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٢٩٧ و ٢٩٨

٢ و ٣ المجموع شرح المذهب، ج ٨، ص ١١٧، المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٥٠، المسألة ١٤٤١؛

الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٢٧١

٤، المجموع شرح المذهب، ج ٨، ص ١١٧

٥ المجموع شرح المذهب، ج ٨، ص ١١٧، المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٥٠، المسألة ١٤٤١؛

الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٢٧١

٦ منها ما في تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٥٠ و ٥١، ح ١١٤ و ٨

الفصل الثالث في صلاة الآيات

والنظر في سببها، وكيفيتها، وأحكامها.

الخطير الأول: نجب الصلاة بكسوف الشمس والقمر

ويقال: خسف القمر، أيضاً، وربما قيل خسفت الشمس، وهو في حديث أسماء وابن عباس عن النبي ﷺ^١.

ولا يقال انكسفت، عند بعضهم، منهم الحواري. بل كَسَفَتْ وكَسَفَهَا الله^٢ - بفتح الكاف والفاء فيهما - فهي كاسفة. والأخبار^٣ معلومة بلفظ الانكساف. وقد حوِّزه بعض أهل اللغة منهم الهروي^٤.

ودليل الوجوب فيهما إجماع الأصحاب، وقول النبي ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، يَخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عَبْدَهُ، لَا يَكْشِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا»^٥، والأمر للوجوب.

وروى أبي بن كعب قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلّى بنا وقرأ

١. صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٥٧-٣٥٨ ح ١٠٤٠١ و١٠٠٥١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٤، ح ١١/٩٠٥.

٢. الصحاح، ج ٢، ص ١٤٢١، «كسف».

٣. منها ما في الكافي، ج ٣، ص ٤٦٢، باب صلاة الكسوف، ح ١، و ص ٤٦٥، ح ٦ و ٧، وتهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٣٢٩، و ص ١٥٧-١٥٨، ح ٣٣٩، وصحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٩٩٢، و ص ٣٦٠، ح ١٠١١؛ وصحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٣، ح ١٠/٩٠٤، و ص ٦٢٦، ح ١٧/٩٠٧، و ص ٦٢٩، ح ٢٥/٩١٣، و ص ٦٣٠، ح ٩١٥، ٤. القريبن، ج ٥، ص ١٦٣٢، «كسف».

٥. صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٥٥، ح ٩٩٥، و ص ٣٥٩-٣٦٠، ح ١٠٠٨؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٨،

ح ٢١/٩١١ بظاوت يسر.

سورة من الطوال، وركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، ثم قام فقرأ سورة من الطوال، وركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، وحلّس عليه السلام كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى تجلّى^١.

وفي هذا الخبر إلزام للعامة في مواضع أحدها: أن ظاهره الوجوب؛ لقوله عليه السلام «صلّوا كما رأيتموني أصلي»^٢.
وثانيها: أن الوجوب على الأعيان؛ لأنّه صلى بهم لا ببعضهم.
وثالثها: أن الركوع فيها عشر مرّات كما تقول به.
وفيه دلالة على استحباب الكون في ادعاء حتى ينجلي، وسيأتي استحباب الإعادة إن شاء الله تعالى^٣.

ونحو هذا الخبر روّيناه عن الكاظم عليه السلام^٤
ورويّا عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صلاة الكسوف فرصة»^٥.

وأما باقي الآيات فلها صور:
[الأولى] تجب الصلاة أيضاً للترتبة. نقل عليه الأصحاب.
وابن الجنيّد لم يصرّح به، ولكن ظاهر كلامه ذلك، حيث قال: تلزم الصلاة عند كلّ مخوف سماوي^٦، وكذا ابن زهرة^٧.
وأما أبو الصلاح فلم يعرّض لغير الكسوف^٨
لنا؛ فتوى الأصحاب، وصحاح الأخبار، كرواية عمر بن أذينة عن رهط عن

١. المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٦٤٩، ح ١٢٧٧، سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٧-٣٠٨، ح ١١٨٢.

٢. تقدّم تخريجہ فی ص ٦٨، قلماش ٢.

٣. فی ص ١١٢.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٣، باب صلاة الكسوف، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٤-١٥٥، ح ٣٢٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٨٧٥.

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٠، المسألة ١٧٩.

٧. غيبة التروع، ج ١، ص ٧٥.

٨. راجع الكافي في التقدّم، ص ١٥٥.

كليهما ﷺ، ومنهم من رواه عن أحدهما ﷺ: أَنَّ صَلَاةَ كَسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ وَالرَّجْفَةَ وَالزَّلْزَلَةَ عَشْرَ رُكْعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجْدَاتٍ^١
وروى العامة: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ جَمَاعَةً^٢.
قال الشافعي: إِنْ صَحَّ قُلْتُ بِهِ^٣.

الثانية: الرجفة، وقد تضمنته الرواية^٤، وصرح به ابن أبي عقيل^٥، وهو ظاهر الأصحاب أجمعين.

الثالثة: الرياح المخوفة، ومنهم من قال: لرياح العظيمة^٦، وقال المرتضى: الرياح العواصف^٧، وأطلق المفيد الرياح^٨.

الرابعة: الظلمة الشديدة، ذكره الشيخ وبن البراج وابن إدريس^٩.

الخامسة: الحرارة الشديدة، ذكرها الشيخ في الخلاف^{١٠}.

السادسة باقي الآيات المخوفة، ذكره الشيخ^{١١}، والمرتضى في ظاهر كلامه^{١٢}.

وصرح ابن أبي عقيل بجميع الآيات^{١٣}، وابن الجنيد على ما نقلناه عنه^{١٤}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٥٣٣.

٢. الأتم، ج ٧، ص ١٦٨، المرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣٨٢، لسنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٤٧٧ - ٤٧٨، ح ٦٣٨١.

٣. الأتم، ج ٧، ص ١٦٨، العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٣٨٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٤٧٨، ديل الحديث ٦٣٨١.

٤. أي رواية عمر بن أدينة، المتقدمة أمّا.

٥. حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٩، المسألة ١٧٩.

٦. الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٦٨٢، المسألة ٤٥٨؛ وعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٧٩، المسألة ٤٨٢؛ ونهاية الأحكام، ج ٢، ص ٧٦.

٧. جمل العلم والعمل، ص ٨٢.

٨. المقنة، ص ٢١٠.

٩. النهاية، ص ١٣٦؛ المبسوط، ج ١، ص ١١٧٢؛ السرر، ج ١، ص ٣٢١؛ وفي المذهب، ج ١، ص ١٢٤؛ والرياح السود المظلمة.

١٠ و ١١. الخلاف، ج ١، ص ٦٨٢، المسألة ٤٥٨.

١٢. جمل العلم والعمل، ص ٨٢.

١٣. راجع الهامش ٥.

١٤. في ص ١٠٢.

وابن البراج وابن إدريس^١، وهو ظاهر المفيد^٢.

ودليل الوجوب في جميع ما قلناه - مع فتوى انعتبرين من الأصحاب - ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم - في الصحيح - قلاً. قلنا لأبي جعفر^{عليه السلام}: هذه الرياح والظلم التي تكون هل يصلّي لها؟ فقال: «كلّ أحاييف السماء من ظلمة أو ريح أو عزع فصلّ له صلاة الكسوف حتى تسكر»^٣، وظاهر الأمر الوجوب.

وعن عليّ بن الحسين (عليهما الصلاة والسلام) في الكسوفين: «أنّه لا يفرع للآيتين، ولا يرهّب إلّا مَنْ كان من شمساً، فإذا كان كذلك فافزعوا إلى الله وراحوه»^٤.

وقال ابن بابويه:

إنما يجب الفرع إلى المساجد والصلاة؛ لأنّه آية تشبه آيات الساعة، وكذلك الزلزل والرياح والظلم هي آيات تشبه آيات الساعة [مأمراً بتذكّر] القامة عند مشاهدتها [والرحوع إلى الله تعالى] بالتوبة والإتابة والفرع إلى المساجد التي هي بيوت في الأرض، والمستحبر بها محفوظ في ذمّة الله تعالى^٥

ثمّ هنا مسائل:

الأولى: ووقتها في الكسوفين مذاهب، الاحراق إلى الأحذ في الانجلاء عند المعظم.

والإلى تمامه عند الشيخ المحقق؛ لما روى عن النبي^{صلى الله عليه وآله}: «فإذا رأيتم ذلك فافزعوا

١. المهدب، ج ١، ص ١٢٤، السرائر، ج ١، ص ٣٢١.

٢. المقنعة، ص ٢١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ج ٢، الفقيه، ج ١، ص ٥٤٨، ج ١٥٢٨: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ج ٣٣٠.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٣٩ - ٥٤٠، ج ١٥٠٨.

٥. بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة والحديثة: «مأمراً أن يتذكّره»، والمثبت كما في المصدر.

٦. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٠، دليل الحديث ١٥٠٨.

إلى ذكر الله تعالى والصلاة حتى ينجلي»^١.

ولأن كسوف البعض في الابتداء سبب في الوحوب، فكذا في الاستدامة.
وروى معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا مرغت قبل أن ينجلي فأعد»^٢.
ولو خرج الوقت قبل تمام الانجلاء لم يؤمر بالإعادة وحبواً ولا استحباباً.
ولأن وقت الخوف ممتد فيمتد وقت الصلاة لاستدفاعه^٣.

للأكثر رواية حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام، قال: ذكروا انكساف الشمس^٤ وما يلقى الناس من شدته، فقال: «إذا انجلي منه شيء فقد انجلي»^٥.
قال في المعتبر لا حجة فيه، لاحتمال أن يريد تساوي العالين في زوال الشدة،
لا بيان الوقت^٦.

والعائدة هي تبة القضاء لو شرع في الانجلاء، والأداء، وكذا في ضرب زمان
الكليف الذي يسع الصلاة وفي إدراك ركعة
أما الإعادة فإنها مشروعة - على ما يأتي إن شاء الله^٧ - ما لم يتم الانجلاء
الثانية: وقت الأصحاب للرلة بطول النهار وأصرحوا أنه لا يشترط سعة الزلزلة
للصلاة، فكان مجرد الوحود سبباً في الوجوب^٨.
وشك فيه الفاضل^٩؛ لمنافاته القواعد لأصولية، من امتناع التكليف بفعل في
زمان لا يسعه.

وباقى الأخاوي عند الأصحاب يشترط فيها السعة.
ولا نرى وجهاً للتخصيص إلا قصر زمان الرلة غالباً، فإذا اتفق قصر زمان تلك

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٣، ح ١٠/٩٠٤ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٤٥٥، ح ٦٣٢٠، مطاوع.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٣٣٤.

٣. المعتبر، ج ٢، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

٤. في الفقيه: «ذكروا عنده انكساف القمر» وفي تهذيب الأحكام: «ذكرنا انكساف القمر».

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥٥١ - ٥٥٢، ح ١٥٣٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩١، ح ٨٧٧.

٦. المعتبر، ج ٢، ص ٣٣٠.

٧. في ص ١١٣.

٨. نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٧٧.

الآيات - بل قصر زمانها أيضاً غالب - احتمال الفاصل وجوب الصلاة أداة دائماً، كما
يحتمل في الزلزلة ذلك^١.

وحكم الأصحاب بأن الزلزلة تصلّي أدّة طول العمر لا بمعنى التوسعة، فإنّ الظاهر
وجوب الأمر هنا على الفور، بل على معنى نيّة الأداء وإن أُخِلَّ بالفورية لعذر أو غيره.
الثالثة لو فات المكلف صلاة أحد لكسوفين مع علمه بها وتعذّده وجب
القضاء؛ لاشتغال الذمّة، وعموم روايات وجوب قضاء الصلوات.

مثل: قول النبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَقْضِهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^٢

وقوله ﷺ: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ فَرِيصَةٌ فَلْيَقْضِهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^٣

الرابعة: لو فاتت نسياناً أو بنوم وشبهه بعد علمه بها وجب القضاء؛ لما رواه
ررارة عن الباقر ﷺ^٤: «إِنْ أَعْلَمَكَ أَحَدٌ وَنُتِ نَائِمٌ فَعَلِمْتَ ثُمَّ غَلَبَتْكَ عَيْنُكَ فَلَمْ تَصَلِّ
فَعَلَيْكَ قَضَاؤُهَا»^٥

وهذا يصلح دليلاً خاصاً على وجوب القضاء مع تعذّر الترك من باب التنبيه
بالأدنى على الأعلى.

ولا فرق في هاتين الصورتين بين احتراق الكل أو البعض؛ لعموم الأدلة
وقال الشيخ في النهاية والمبسوط: لا تقضى مع النسيان^٦، وتبعد ابن حمزة^٧،
وأراد به مع عدم الإيعاب، وكذا ابن البراج^٨.
وأطلق المرتضى عدم القضاء لو احترق البعض، ووجوب القضاء لو احترق

١. نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٧٧

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٩٨، الجامع الصحيح، ج ١، ص ٣٢٤، ح ١٧٧، سنن النوارسي، ج ١،
ص ٢٨٠، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ٣١٨١.

٣. أورده المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٣٣١

٤. في المصدر عن عمار عن أبي عبدالله ﷺ

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩١، ح ٨٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٧٦٠.

٦. النهاية، ص ١٣٦-١٣٧، المبسوط، ج ١، ص ١٠٦

٧. الوسيلة، ص ١٠٦

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٢٤

الجميع، ذكره في الخمل، قال: وقد روي وجوب ذلك على كل حال^١.
وكذا فصل في المسائل المصرية^٢.

الخامسة. لو لم يعلم بالكسوف فإن كان موعباً وجب القضاء، وإلا فلا، لرواية
زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كسفت الشمس كلها واحترقت
ولم تعلم ثم علمت بعد ذلك فعليك القضاء، وإن لم تحترق كلها فليس عليك قضاء»^٣.
وهذا أيضاً دليل خاص، وتقريره ما تقدم.

فإن قلت: فقد روي - في الصحيح - علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام، قال: سألته عن
الكسوف هل على من تركها قضاء؟ فقال: «إذا فاتتك فليس عليك قضاء»^٤.
قلت: لما وردت روايات مفصلة وكان هذا الخبر مجعلاً وجب حملُه على
المفصل، فيُعمل على الجهل.

وربما كان هذا حجة الشيخ ومن تبعه على عدم قضاء الناسي^٥، وهو غير متعين
له؛ لأن الناسي في معنى النائم. وقد دلت الرواية على وجوب قضاؤه^٦.
تنبيه: قال المعصني:

إذا احترق قرص القمر كله لم يعلم به حتى أصبح صلاتها جماعة، وإن احترق
بعضه ولم تعلم به حتى أصبحت صليت القضاء مرادى^٧.

وقال علي بن بابويه:

إذا انكسفت الشمس أو القمر ولم تعلم فعليك أن تصلّيها إذا علمت به، وإن تركتها
معتداً حتى تصبح فاغتسل وصلّها، وإن لم يحترق كله فاقضها ولا تغتسل^٨.

١. جمل العلم والعمل، ص ٨٢.

٢. وجدناه في جوابات المسائل الموحطيات الثالثة، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٢٣.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٤٦٥، باب صلاة الكسوف، ج ٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٧-١٥٨، ج ٣٣٩.

الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٤، ج ١٧٥٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٢-٢٩٣، ج ٨٨٤: الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٣، ج ١٧٥٦.

٥. راجع الهوامش ٦-٨ من ص ١٠٦.

٦. تقدّم الرواية في ص ١٠٦.

٧. المقنعة، ص ٢١١.

٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٢٩٢، ضمن المسألة ١٨٠.

وكذا قال ولده في المقح^١.

وظاهر هؤلاء وجوب القضاء على جاهل وإن لم يحترق جميع القرص؛ ولعلّه لرواية لم نقف عليها، أو لأنّ محرّد الاحتراق سبب تامّ فلا يعذر فيه الجاهل، إلا أنّ رواية زرارة السالفة تدفعه^٢.

وتفصيل المفيد بالجماعة والفرادى في القضاء يأتي الكلام فيه^٣
وابن الجنيد ذكر في سياق من تركها لوم أو غفلة ولم يعلم به حتّى انجلى أنّها تقضى، وقال: القضاء إذا احترق القرص كنه ألزم منه إذا احترق بعضه^٤.
السادسة: لو فانت بقيّة الصلوات للآيات عمداً وحب القضاء، وكذا نسياناً، ويحتمل انسحاب الخلاف فيها بطريق لأولى؛ للإجماع على وجوبها وإن جهل احتّم أيضاً انسحاب الخلاف، وعدم القضاء أوجه؛ إمّا لعدم القضاء في الكسوف، وهو أقوى، وإمّا لامتناع تكلف العاقل.
السابعة: لو غابت الشمس أو القمر بعد الكسوف وقبل الشروع في الانجلاء وجب الصلاة أداءً، وكذا لو سرها غيم، أو طلعت الشمس على القمر عندنا، وبطلت أداءً في صورتين الأولىين؛ عملاً بالاستصحاب^٥.
ولو اتفق إخبار رصدين عدلين بمدة لمكت أمكن العود إليهما ولو أخيراً بالكسوف في وقت مترقب فالأقرب أنّهما ومن أخبراه بمثابة العالم، وكذا لو اتفق العلم بخبر الواحد للقرائن.

النظر الثاني في كيفية الصلاة

وهي ركعتان كسائر الصلوات، وتنفرد بأمور: أحدها: أنّ الركوع في كلّ ركعة خمس مرّات.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ١، ص ٢٩٢، ضمن المسألة ١٨.

٢. في ص ١٠٦.

٣. في ص ١١٦.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٢٩٢، ضمن المسألة ١٨٠.

وثانيها وجوب تكرار الحمد والسورة خمساً إن أكمل السورة، وإن بعض لم يجب تكرار الحمد.

وقال ابن إدريس لا يجب تكرار الحمد مع إكمال لسورة بل يستحب^١. وهو قول نادر.

وثالثها: استحباب الحهر فيها، سواء كانت خسوفاً أو كسوفاً، وقد رواه العامة^٢، وكذا باقي الآيات.

ورابعها: استحباب القنوت على كل قراءة ثانية

وقيل: أقله على الخامسة والعاشر، رواه ابن بابويه^٣ وقال: إن الخبر ورد به^٤. وخامسها: أنه لا يقول: «سمع الله لمن حمده» إلا في الرفع من الركوع الخامس والعاشر، بل يقتصر في باقي الركوعات على التكبير للانتصاب، كما يكبر للأحد في الركوع.

وسادسها: تساوي زمان قراءته وركوعه وسجوده وقنوته في التطويل. وسابعها: تطويل الصلاة بقراءة السور الطوال^٥ مثل: الأنبياء، والكهف - إذا علم أو ظن سعة الوقت.

وثامسها: الإعادة لو فرغ قبل الانجلاء.

ونشر إلى المدارك:

عروى زرارة ومحمد بن مسلم وغيرهما عن الباقر والصادق^٦، «تبدأ فتكبر لافتتاح الصلاة، ثم تقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع ثم ترفع رأسك فتقرأ أم الكتاب وسورة، [ثم تركع الثانية ثم ترفع رأسك فتقرأ أم الكتاب وسورة] ثم تركع الثالثة [ثم ترفع رأسك] فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الرابعة ثم ترفع رأسك فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الخامسة، فإذا رفعت رأسك قلت: سمع الله لمن حمده، ثم

١. السرائر، ج ١، ص ٣٢٤

٢. صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٠١٦، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٠، ح ٥/٩٠١: الجامع الصحيح، ج ٢.

ص ٤٥٢، ح ١٥٦٣ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٩، ح ١١٨٨

٣. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٩، دليل الحديث ١٥٣٣

تختر ساجداً سجدتين، ثم تقوم فتصنع كما صنعت في الأولى»، قلت: وإن هو قرأ سورة واحدة في الخمس ففرّقها بينها؟ قال: «أجزأته أم القرآن في أول مرة، وإن قرأ خمس سور فمع كل سورة أم القرآن»^١ في أخبار كثيرة دالة على هذا التفصيل.

فإن احتج ابن إدريس برواية عبد له بن منان عن الصادق عليه السلام، قال: «انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فصلّى ركعتين، قام في الأولى فقرأ سورة، ثم ركع فأطال الركوع، ثم رفع رأسه فقرأ سورة، ثم ركع فأطال الركوع، ثم رفع رأسه فقرأ سورة، ثم ركع فأطال الركوع، ثم رفع رأسه فقرأ سورة، ثم ركع - ففعل ذلك خمس ركعات قبل أن يسجد - ثم سجد سجدتين، ثم قام في الثانية ففعل مثل ذلك، فكان له عشر ركعات وأربع سجعات».

والتوفيق بينها وبين باقي الروايات به حمل على استحباب قراءة الفاتحة مع الإكمال.

فالجواب: أن تلك الروايات أشهر وأكثر، وعمل الأصحاب بمضمونها، فتحمل هذه الرواية على أن الراوي ترك ذكر الحمد للعلم به، لتوافق تلك الروايات الأخرى.

فروع:

لو بقض وحسب إكمال سورة في الخمس؛ لأنها ركعة من صلاة واجبة. ولو بقض بسورتين أو ثلاث أو أربع فالظاهر الجواز، غير أنه إذا أتم السورة وجب أن يقرأ بعدها الحمد.

ولو قرأ السورة في القيام الأول وبقض سورة أو أزيد في القيام الباقي جاز. والظاهر عدم وجوب إكمال السورة ثانياً هنا؛ لحصول مستي السورة في الركعة. ويحتمل أن ينحصر المجزئ في سورة واحدة أو خمس سور؛ لأنها إن كانت ركعة وجبت الواحدة، وإن كانت حمساً بالخمس، فيمكن استناد ذلك إلى تجويز الأمرين، وليس بين ذينك واسطة.

ولو قرأ في القيام الأول بعض سورة ثم قام إلى الثاني، فالأقرب تخيره بين ثلاثه

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥-١٥٦، ح ١٣٣، ومسير المقومين أثبتناه منه.

أشياء: بين رفضها وإعادة الحمد، وبين القراءة من موضع القطع، وبين القراءة من أي موضع شاء من السورة، مع احتمال منع هذا الأخير؛ لمخالفته المعهود.
وحينئذٍ لو اقتصر على شيء من هذه السورة في الخمس لم يجزئ؛ لما يتنا من وجوب إكمال سورة.

وتوقف الفاضل في وجوب قراءة الحمد لو رفض السورة التي قرأ بعضها؛ من أن وجوب الحمد مشروط بإكمال السورة قبها، ومن أنه في حكم الإكمال، ويجيء ذلك في العدول عن الموالاة في السورة الواحدة.^١
ويحتمل أمراً رابعاً، وهو أن له إعادة البعض الذي قرأ من السورة بعينه، فحينئذٍ هل تجب قراءة الحمد؟ يحتمل ذلك؛ لابتدائه بسورة، ويحتمل عدمه؛ لأن قراءة بعضها مجزئ فقراءة جميعها أولى.

هذا إن قرأ جميعها، وإن قرأ بعضها فأنشد إشكالاً.

وروى القنوب في كل ثانية زارة ومحمد بن مسلم أيضاً عن الإمامين عليهما السلام^٢
وروى تطويل الركوع والسجدة عن أبيه عليه السلام^٣.

وروى تطويل القنوت بقدر الركوع والسجود زارة ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^٤.
وروى الشيخ في الخلاف عن علي عليه السلام أنه جهر في الكسوف، قال الشيخ وعليه إجماع الفرقة^٥.

وروى التكبير في كل رفع من الركوع غير الخامس والعاشر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^٦.

١ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٧١، الفرع «ج» من المسألة ١٤٧٢، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٧٣.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥-١٥٦، ج ٣٣٣.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٤٦٣-٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٦، ج ٣٣٥.

٤ للكافي، ج ٢، ص ٤٦٣-٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٦، ج ٣٣٥، وفيهما: «سألنا أبا جعفر عليه السلام».

٥ الخلاف، ج ١، ص ٦٨١، المسألة ٤٥٥.

٦ راجع الهامش ٢.

وروى أيضاً التميمي في الخامس والعاشر^١.

وروى تطويل الصلاة عمار عنه عليه السلام قال: «إذا صَلَّيتَ الكسوف فإلى أن يذهب الكسوف عن الشمس والقمر، وتطول في صلاتك فإن ذلك أفضل»^٢.

وروى العامة ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله.

ففي الصحاح: خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله بصلي، فأطال القيام جداً، ثم ركع وأطال الركوع جداً، ثم رفع رأسه وأطال القيام جداً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع جداً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام فأطال القيام، وهو دون القدم الأول، ثم ركع وأطال الركوع، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع رأسه فقام فأطال القيام، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع، وهو دون الركوع الأول، إلى قومه ثم انصرف وقد تجلّت الشمس^٣.

وعن جابر قال انكسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يوم مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال الناس: إنما انكسفت لموتكم إبراهيم، فقام النبي صلى الله عليه وآله فصلّى بالناس، فكبر، فأطال القراءة، ثم ركع نحو ممّا قام، ثم رفع رأسه من الركوع فقرأ دون القراءة الأولى، ثم ركع نحو ممّا قام، إلى قومه، ثم انصرف وقد آصت الشمس، فقال: «يا أيها الناس، إنما الشمس والقمر آيات من آيات الله تعالى لا تتكسفان لموت أحد من الناس، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا حتى تنجلي»^٤.

وروى الأصحاب عن عبد الله بن ميمون القدح، عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام قال: «انكسفت الشمس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، فصلّى بالناس ركعتين، وطول حتى غشي على بعض القوم من كان وراءه من طول القيام»^٥.

وروى أبو بصير قال: سأله عن صلاة الكسوف، فقال: «عشر ركعات وأربع

١. راجع الهامش ٢ من ص ١١١

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩١، ح ٨٧٦

٣. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦١٨، ح ١/٩٠١

٤. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٣، ح ١/٩٠٤

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٢، ح ٨٨٥

سجدة، تقرأ في كل ركعة مثل يس والسر، ويكون ركوعك مثل قراءة تلك، وسجودك مثل ركوعك»، قلت: فمن لم يحس يس وأشباهها؟ قال: «فليقرأ ستين آية في كل ركعة»^١.

وذكر الأصحاب: الأنبياء والكهف.

وأما الإعادة، فاختلف الأصحاب فيها على أقوال ثلاثة:

إنها واجبة، وهو ظاهر المرتضى وأبي لصلاح وساراً، وهؤلاء كالصريحين بأن آخر وقتها تمام الانجلاء، كما ذهب إليه لمحقق^٢

وقولهم تشهد رواية معاوية بن عمار - الصحيحة - عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا فرغت قبل أن ينجلي فأعد»^٣، فإن ظاهر الأمر الوحوب، ولأن العلة في الصلاة الواجبة دائم، فيدوم المعلول.

وذهب معظم الأصحاب إلى استحباب الإعادة^٤، لقصة الأصل، النافعة للوحوب، وعدم اقتضاء الأمر التكرار، وصدق الإمام، والجمع بين هذه الرواية وصحيفة محمد بن مسلم ووزارة عن الباقر عليه السلام: «إن فرغت قبل أن ينجلي فأعد واذع الله حتى ينجلي»^٥، فإن هذا صريح في جواز ترك الصلاة، فيحمل الأول على الندب حتى تتوافق الأخبار.

فإن قلت: قوله: «فأعد واذع» صيغتا أمر، وفل أحوال الأمر الاستحباب، واستحباب الصلاة ينافي استحباب غيرها من شائها، فلا يتحقق الجمع بين الخيرين. قلت: قد يكون الأمر للإباحة، كقوله تعالى: «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا»^٦، إلا أنه

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٤ ح ٨٩٠

٢ جمل العم والصل، ص ٨١: الكافي في الفقه، ص ٥٦ المراسم، ص ٨٠ - ٨١

٣ المعتبر، ج ٢، ص ٢٢٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٣٣٤

٥ الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٧٢؛ وابن البرج في المذهب، ج ١، ص ١٢٥؛ وابن حمزة في الوسيلة، ص ١١٢؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٥ المسألة ١٨١

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٣ - ٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٣٣٥

٧، المائة (١٥) ٢

يبعد حمله ها على الإباحة؛ لأنَّ الدعاء لا يكون إلَّا راجع الفعل، بل الحقُّ أنَّه للاستحباب، ولا ينافي استحباب الصلاة، فإنَّ الاستحباب يدخل فيه التخيير، كما يدخل في الواجب، فكأنَّه معيَّر بين صلاة وبين الدعاء، وأيهما فَعَلَ كان مستحبًّا.

فائدة: قوله «حتَّى ينجلي» يمكن كون «حتَّى» فيه لانتهاء الغاية، فلا دلالة فيها على التعليل.

ويمكن أن تكون تعليليَّة، بمعنى «كي» كما تشعر به أخبار كثيرة^١، فيكون الدعاء سبباً في الانجلاء، ولهذا قال الفقهاء: المطلوب بالصلاة ردُّ النور إلى الشمس والقمر، ويُحتجُّ بهذا على شرعيَّة الإعادة وتكررها، ليحصل الغرض من الصلاة.

ودهب ابن إدريس إلى أنَّ الإعادة غير واجبة ولا مستحبة^٢.

ولا نرى له مأخذاً، مع محالفته فتاوى الأصحاب والأخبار، وهب أنَّ الأخبار من باب الآحاد أليس أنَّ الأصحاب مطلقون قبله على شرعيَّة الإعادة؟ والأحكام الشرعيَّة تثبت بمثل هذا عنده ^{والمختار} ^{تقريره}.

والمعتمد الاستحباب، وقول المرتضى ومن تبعه يمكن حمله عليه أيضاً، فتصير المسألة متفقاً عليها.

وقد روى عمَّار عن أبي عبد الله عليه السلام فصلة تطويل الصلاة، ثم قال: «وإن أحببت أن تصلي فتفرغ من صلاتك قبل أن يذهب الكسوف فهو جائز»^٣، وهذا الحديث ينفي وجوب الإعادة صريحاً.

لا يقال: نحن نقول بموجبه؛ فإنَّ المراد جواز الفراغ من صلاة واحدة قبل انجلائه، ولا يلزم منه عدم وجوب أخرى.

لأنَّا نقول: أمره بتطويل الصلاة إلى أن يذهب الكسوف عن الشمس والقمر، ثمَّ

١. منها ما في الفقيه، ج ١، ص ٥٤٠، ج ٩ ١٥ تهذيب لأحكام، ج ٣، ص ٢٩٣، ج ٨٨٧.

٢. السرائر، ج ١، ص ٣٢٤.

٣. تهذيب لأحكام، ج ٣، ص ٢٩١، ج ٨٧٦.

أردفه بقوله: «وإن أحببت» إلى آخره، فكما أن الأولى لا تكرر فيها فكذا الثانية، ولأن المفهوم من صلاته التي خطب بها، فلو كان وراءها صلاة مخاطب بها لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، وإنه باطل، وقد تقرر في الأصول.

لا يقال: هذا يصلح حجة لابن إدريس، لأنه قسم الحال إلى قسمين: تطويل الصلاة بحيث تطابق الانجلاء، وعدم تطويلها، ولم يذكر الإعادة، فلو كانت مستحبة لم تكن القسمة حاصرة.

لأننا نقول: حكم بالجواز على قسم الفرع قبل الانجلاء، ولا نزاع فيه، وجعله مقابل التطويل المستحب، فكان عرض السائل كان منحصراً في هذين الشيئين، وذلك لا ينافي استحباب الإعادة بدليل آخر، وإنما يتوجه طلب القسمة الحاصرة أن لو أريد حصر جميع الأقسام الممكنة، وهذا يقتصر على القسمين بحسب المقام

مسائل:

الأولى يستحب أن تصلّي تحت السماء، رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «وإن استطعت أن تكون صلاتك بارزاً لا تحت بيت فافعل»^٢ ولو صلّيت في المسجد صلّيت في رحمة المكشوفة. وهل هي أفضل من الصحراء؟ الظاهر نعم، تأسيّاً بالنبي صلى الله عليه وآله؛ فإنّه صلاها في مسجده^٣.

وروى يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام، «أنّه خرج مع أبيه إلى المسجد الحرام فصلّيا فيه لخسوف القمر»^٤. ولعلّ رجحان البروز لعلم حال الانجلاء به.

١. السرقات، ج ١، ص ٢٢٤.

٢. في المصدر «لا يجتلك»، أي لا يسترلك. راجع الصحاح، ج ٤، ص ٢٠٩٤ و ٢٠٩٥، «جن».

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٣ - ٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٦ - ١٥٧، ج ٣٣٥.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٠٧، ج ١١٨: سنن النسائي، ج ٢، ص ١٢٨، ج ١٤٦٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٢، ج ٨٨٠: الاستبصار، ج ١، ص ٥٢، ج ١٧٥٤.

لثانية. يستحب فيها الجماعة. سواء كانت كسوفاً أو خسوفاً أو غيرهما؛ لما روى الخاصة والعامة: أن النبي ﷺ صلاها في جماعة^١.

وتؤكد الجماعة إذا أوعب الاحتراق؛ لما رواه ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام. قال: «إذا انكسفت الشمس والقمر [فانكسف كلها] فإنه ينبغي للناس أن يفرعوا إلى إمام يصلي بهم. وأتبعهما كف بعضه فإنه يجرى الرجل أن يصلي وحده»^٢.

وقال الصدوقان: إذا احترق لقرص كنه فصلها في جماعة. وإن احترق بعضه فصلها فرادى^٣.

فإن أرادوا نفي تأكيد الاستحباب مع احتراق بعض فرحياً بالوفاق. وإن أرادوا نفي استحباب الجماعة وترجيح الفرادى طولياً بالدليل. وهذه الرواية غير ناهضة به. فإنها إنما تدل على إجراء صلاه وحده. لا على استحبابها. بل طاهرها. أن الجماعة أفضل من الأفراد - وإن كانت دور الجماعة في الفصل - إذا عم الاحتراق.

وليس الجماعة شرطاً في صحتها عيماً عند الأكثر

وحالف فيه بعض العامة. حيث قال: لا يصلي إلا في الجماعة^٤.

وقد روى الأصحاب عن روح بن عبد الرحيم، عن الصادق عليه السلام وسأله عن صلاة الكسوف أ تصلي جماعة؟ قال. جماعة ومردى^٥.

الثالثة. لا مع من هذه الصلاة في الأوقات الخمسة التي تكره فيها الصلاة المبتدأة نافلة؛ لأنها فرض ذو سبب. وقد روى محمد بن حمران وحميل عن الصادق عليه السلام فعلها عند طلوع الشمس وعروبها^٦.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٢، ح ٨٨٥ - مسنن أبي داود، ج ١، ص ٧، ح ١١٨، وص ٣٠٩، ح ١١٨٧؛ مسنن السنائي، ج ٣، ص ١٢٧-١٢٨، ح ١٤٦١ و١٤٦٢.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٢، ح ٨٨١ وما بين المعرفين أثبتناه منه.

٣ المقنع، ص ١٤٣؛ وحكاها عنهما العلامة في مصلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٩، المسألة ١٨٤.

٤ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٣٢، البيان، ج ٢، ص ٦٢٣، معني والشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٧٤، المسألة ١٤٦٣.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٢، ح ٨٨٢.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ح ٥٤ - تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣٣١.

النظر الثالث في اللواحق

وفيه مسائل.

الأولى: لا خطبة لهذه الصلاة وجوباً ولا استحباباً؛ للأصل، ولعدم ذكرها في أكثر الأخبار.

وروايتهم عن عائشة: أن النبي ﷺ لما فرغ منها خطب الناس، فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم قال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ يَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّهُمَا لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَكَبِّرُوا وَادْعُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، إِنْ مِنْ أَحَدٍ غَيْرٍ مِنْ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أَمَّتُهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لِكَيْتُمْ كَثِيراً وَصَحَّكُمْ قَلِيلاً، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»^١ حكاية حال، وهي ولا نعم، ولعل ذلك الكسوف كان مقروناً بما اقتضى هذه الخطبة؛ لأنه قد روى في الصحيح أنها كُشِفَتْ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ كَوْلِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - كَمَا سَلَفَ^٢ - فَعَالَ ذَلِكَ لِيَرِيْلَ وَفَهْمِهِمْ.

وفي رواية جابر - في صحاحهم أيضاً - أنه قال ﷺ: «إِنَّهُ عُرِضَ عَلَيَّ كُلُّ شَيْءٍ تَوَلَّجُونَهُ، فَعُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ حَتَّى لَوْ تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْفًا أَخَذْتَهُ - أَوْ [قال:]^٣ تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْفًا - فَقَصَرْتُ يَدِي عَنْهُ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ السَّارُ فَرَأَيْتُ فِيهَا امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تُعَذِّبُ فِي هَرَّةٍ لَهَا رِبَطَتُهَا فَمِمْ تَطْعُمُهَا وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، وَرَأَيْتُ أَبَا ثَمَامَةَ عَمْرُو بْنِ مَالِكٍ يَحَرِّقُ شَيْءَهُ فِي النَّارِ، وَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ يَرِيكُمُوهُمَا، فَإِذَا خَسِفَا فَصَلُّوا حَتَّى يَنْحَلِي»^٤

وفي هذا دليل على إراحة ما كانوا يعتقدونه من الجهالة وحكاية ما رأى النبي ﷺ

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦١٨، ح ١/٩٠١.

٢. في ص ١١٢.

٣. بدل ما بين المتوقفين في النسخ الخطية والمعجزة «فقد» والمثبت كما في المصدر.

٤. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٢، ح ١/٩٠٤.

من المبشّرات والمبشرات، فلا يكون ذلك شرعاً عاماً
والقُطْف: العقود من العنب - بكسر التاء - وهو اسم لما قُطِف، كالذبيح والطحن،
وخشاش الأرض، هوائها، يقال بكسر الخاء، وقد تُفتح، والقُضْب: المعى، بضم
القاف وسكون الصاد المهملة، وجمعه قُصَاب
الثانية: لا يجوز أن تصلّي هذه الصلاة على الراحلة إلا مع الضرورة، كسائر
الفرائض.

وقد روى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: "نه لا يصلّي على الراحلة شيء من
العروض".^١

وروى علي بن فضل الواسطي، قال: كنتُ إلى الرضا عليه السلام إذا انكسفت
الشمس والقمر وأنا راكب لا أقدر على سُرُول، فكتب: «صلّ على مركبك الذي أنت
عليه».^٢

وقال ابن الحنبل: هي واجبة على كلّ مخاطب، سواء كان على الأرض أو راكب
سفينة أو دابة، ويسحب أن يصلّيها على الأرض، وإلا فيحسب حاله^٣
وربما احتجّ له بجواب المكاتب، فإنه لم يقتد فيه بالضرورة،
وهو ضعيف؛ لأنّ الجواب مقتد بالسؤال

الثالثة: لو شرع في صلاة الكسوف فتبيّن في الأثناء ضيق وقت الحاضرة قطعها
وصلّى الحاضرة، ثمّ صلّى الكسوف من أوّلها.
وفي النهاية:

إن بدأ بصلاة الكسوف ودخل عليه وقت فريضة، قطعها وصلّى الفريضة، ثم رجع
فتقمّ صلاته^٤

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ٩٥٤

٢ الكافي، ج ٢، ص ٤٦٥، باب صلاة الكسوف، ح ١٧، تنقيح، ج ١، ص ٥٤٨، ح ١٥٣٠، تهذيب الأحكام، ج ٢،
ص ٢٩١، ح ٨٧٨

٣ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٦، المسألة ١٨٦

٤ النهاية، ص ١٠٧

وهو قول المفيد^١ والمرتضى في المصباح^٢ وابن أبي يويه^٣ وابن البراج^٤ وابن حمزة^٥.
وفي المبسوط:

إذا دخل في صلاة الكسوف فدخل عليه الوقت قطع صلاة الكسوف ثم صلى
الفرض، ثم استأنف صلاة الكسوف^٦

فقد وافق في قطعها بالدخول كلام الجماعة، وخالف في الباء حيث أوجب
الاستئناف.

والمسألة مبنية على وجوب تقديم الحاضرة على الكسوف لو اجتماعا واتسع
الوقتان، وهو قول ابن أبي يويه^٧ والشيخ - في الجمل والنهاية^٨ - وأتباعه^٩.
وقال السيد المرتضى وابن أبي عقيل:

يصلّي الكسوف ما لم يحترق فوت حاضره، بأن يتدنى بالحاضرة ثم يعود إلى
صلاة الكسوف^{١٠}

وفي المبسوط احتياط بمذهب النهاية بعد قوله بعواز فعل صلاة الكسوف أول
وقت الحاضرة^{١١}، والفاضل على هذا^{١٢}، وهو قول ابن الحنفية^{١٣}

١ لم يحترق على قوله في المقدمة.

٢ حكاه عنه المحقق في المختار، ج ٢، ص ٣٤٠

٣ الفقيه، ج ١، ص ٥٥٠ - ٥٥٦؛ المصنف، ص ١٤٢ - ١٤٤. وحكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٨، المسألة ١٨٢.

٤ المهدب، ج ١، ص ١٢٥

٥ راجع الوسيلة، ص ١١٢

٦ المبسوط، ج ١، ص ١٧٢

٧ المقنع، ص ١٤٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٥٥٠؛ وحكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٧. ضمن
المسألة ١٨٢

٨ الجمل والعقود، ضمن الرسائل العشر، ص ١٧٥؛ النهاية، ص ١٣٧

٩ منهم ابن البراج في المهدب، ج ١، ص ١٢٥

١٠ جمل العلم والعمل، ص ٨١؛ وحكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٧. ضمن المسألة ١٨٢

١١ المبسوط، ج ١، ص ١٧٢.

١٢ المختار، ج ٢، ص ١٣٤٠؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٦؛ المسألة ١٨٢

١٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٧. ضمن المسألة ١٨٢

ولا خلاف أنَّ الحاضره أولى مع خوف فوت وقتها.
والظاهر أنَّه لو حاف فوت الكسوف مع علمه بالتأخر وقت العاضرة قدّم
الكسوف عند هؤلاء، ولو تضيقتنا قدّم الحاضرة أيضاً.
ونقل في المعتبر أنَّ أكثر الأصحاب عسى التحجير مع اتساع الوقتين، وعن
أبي الصلاح ذلك أيضاً^١، ونقل عنه العاصر موافقة النهاية^٢
وعبارته ههـ:

فإن دخل وقت فريضة من الخمس وهو فيها فليتمّها ثم يصلي الفرض، فإن خاف
من إتمامها فواب الفرض قطعها ودخل فيه، فإذا فرغ منه هي على ما مضى من
صلاة الكسوف^٣

ورواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام «خمس صلوات لا تُترك على كل حال
إذا طفت بالبيت، وإذا أردت أن تعزم، وإذا سبت فصل إذا ذكرت، وصلاة الكسوف،
والجنازة»^٤ تدلّ على التحجير بظاهره.
وروى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام «إذا ابتلينا بالكسوف بعد المغرب قبل
العشاء، فإن صلّينا خشياً أن تفلوت الفريضة، قال: «إما خشيت ذلك، فاقطع صلاتك
واقض فريضتك، ثم عُدّ فيها»^٥.

وروى أبو أيوب عنه عليه السلام، وسأله عن صلاة الكسوف قبل أن يغيب الشمس
وبخشي فوت الفريضة، فقال: «اقطعوها وصلّوا الفريضة، وعودوا إلى صلاتكم»^٦.
ولعل الجماعة يتمسكون بهاتين الروايتين على التقديم مع السعة، وعلى القطع مع
دخول الوقت والبناء، وهما صحيحتان، لا أنَّ دلالتهما على ذلك غير صريحة.

١ المعتبر، ج ٢، ص ٢٤٠

٢ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٨، المسألة ١٨٢

٣ الكافي في الفقه، ص ١٥٦

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٧ - ٢٨٨، باب الصلاة التي تصلى في كل وقت، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢،
ج ٦٨٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ج ٣٣٢

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٢ - ٢٩٤، ج ٨٨٨

نعم، روى الصدوق عن محمد بن مسلم وبريد عن الباقر عليه السلام : «فإذا فرغت من الفريضة فارجع إلى حيث كنت قطعت فصاً واحتسب بما مضى»^١، وزيادة الثقة مقبولة.

وعلى كل حال فالمعتمد التخيير مع اسعة، وما قدمناه أولاً لو فجأه الضيق؛ لأن البناء بعد تخلل صلاة أجنبية لم يُعهد في الشرع تجويزه في غير هذا الموضع. والاعتذار بأن الفعل الكثير يُغتفر هنا؛ لعدم منافاته الصلاة بعيد؛ فإننا لم نُبطلها بالفعل الكثير، بل بحكم الشرع بالإبطال ولشروع في الحاضرة، فإذا فرغ منها فقد أتى بما يُخلّ بنظم صلاة الكسوف، فتجب إعادتها من رأس، تحصيلاً ليقين البراءة. الرابعة: لو اجتمعت مع صلاة الليل قدمها على النافلة؛ لأن مراعاة الفرض أولى من النفل، سواء خاف فوت النافلة أو لا، وسواء اتسع الوقتان أو اتسع وقت الكسوف. وقد روى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، قلت: إذا كان الكسوف آخر الليل فأتيتها ندأ؟ فقال: «صل صلاة الكسوف» وانضم صلاة الليل حين تصبح»^٢.

فروع

الأول. لو كانت صلاة الليل مندورة فكأعريضة الحاضرة في التفصيل السالف. وهل يسحب فيها قول البناء، وكذا في كل صلاة مندورة تراحم صلاة الكسوف؟ الظاهر لا؛ اقتصاراً على مورد النص، مع مخالفة للأصل. الثاني. لو جامعت صلاة الاستسقاء أو غيرها من الوافل قُدمت الكسوف؛ لمثل ما قلناه في صلاة الليل.

الثالث. لو اشتغل بالصلاة الواجبة عند خوف ضيق الوقت ففاته الكسوف فإن كان قد فرط في فعل الحاضرة أول الوقت فالأقرب قضاء الكسوف؛ لاستناد إهمالها إلى ما تقدم من تقصير.

١ في المصدر، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٥٤٨، ح ١٥٢٩.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣٢٢.

ويحتمل عدمه؛ لأن التأخير كان مباحاً إلى ذلك الوقت، ثم تعيّن عليه الفعل بسبب التصيق، واقتضى ذلك الموات، فهو باسّطر إلى هذه الحال غير متمكّن من فعل الكسوف، فلا يجب الأداء لعدم التمكن، ولا القضاء؛ لعدم الاستقرار. أمّا لو كان ترك الحاضرة لعذر - كالحيض، والإعماء، والصبا، والجنون - فعدم قضاء الكسوف أظهر؛ لعدم التفريط هنا.

وفي إجراء الناسي والكافر يُسلم عند تصيق الوقت محرى المعذور عندي تردّد؛ لأنّ التحفّظ من النسيان ممكن عاباً، وانكفر مأخوذ بالإسلام ومخاطب بالصلاة، ومن عموم: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ»^١، وقوله ﷺ «الإسلام يجب ما قبله»^٢ ولو قيل بقضاء الكسوف مطلقاً كان وجهاً، لوجود سبب الوحوب، فلا يساهيه العارض.

أمّا الحائض فلا تقضي الكسوف الحاصل في أيّام الحيض؛ لأنّ الحوض مانع للسبب، بخلاف بقية الأعذار. فإنّه يمكن كونها مانعة الحكم لا السبب الواقع لو جامعت صلاة العيد، لأنّه يجب بسبب الإياب المطلقة أو بالكسوفين - نظراً إلى قدرة الله تعالى - وإن لم يكن معتاداً على أنّه قد اشتهر أنّ الشمس كُست يوم عاشوراء لما قُتل الحسين ﷺ كسفة بدت الكواكب نصف النهار فيها، رواه البيهقي^٣ وغيره^٤، وقد قدّمنا أنّ الشمس كُست يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ^٥، وروى الزبير بن بكار في كتاب الأنساب أنّه توفي في العاشر من شهر ربيع الأوّل^٦، وروى الأصحاب أنّ من علامات المهديّ كسوف الشمس في النصف الأوّل من شهر رمضان^٧ -

١ كثر المثال ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٣٠٧ نقلًا عن الطبراني في المعجم الكبير.

٢ أورده الماوردي في الحاوي الكبير ج ١٤، ص ٣١٢، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٦، ص ١٣١٩ وج ١٨، ص ١١٣ وج ٢٠، ص ١٠.

٣ السنن الكبرى، البيهقي ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٦٣٥٢.

٤ المعجم الكبير ج ٣، ص ١٢١، ح ١٨٣٨، تاريخ مدينة دمشق ج ١٤، ص ٢٢٨، الدر المنظوم، ص ٥٦٧، ٥ في ص ١١٢.

٦ حكاة عبد البيهقي في السنن الكبرى ج ٣، ص ٤٦٨، ديل لحديث ٦٣٥٠.

٧ الكافي (الروضة) ج ٨، ص ٢١٢، ح ٢٥٨؛ النجاة، الشيخ ص ٤٤٤، ح ٤٣٩.

فحيثُ إذا اجتمع الكسوف والعید، فإن كانت صلاة العید نافلةً قَدِّمَ الكسوف، وإن كانت فريضةً فكما مرَّ من التعصیل في الفرض.

نعم، تقدِّم على خطبة العیدین إن قلنا باستحبابهما، كما هو المشهور.

الخامس، لا يتصور في الزلزلة التصيُّ عند مَنْ قال بوجوبها أداءً طول العمر،

فتقدِّم عليها الحاضرة مع تضيُّقها، ويتخير مع السعة.

وكذا باقي الآيات إن قلنا بمساواتها للزلزلة.

وفي انسحاب خلاف الجماعة فيها نظر؛ من عدم دلالة الرواية عليه، ومن أنَّ

اهتمام الشارع بالحاضرة أشدَّ ووجوبها أُلزم

السادس، لو احتممت آيتان فصاعداً في وقتٍ واحد - كالكسوف، والزلزلة،

والريح المطلمة - فإن اتسع الوقت للجميع تخير في التقديم.

وبعكز وجوب تقدم الكسوف على آيات، لشك بعض الأصحاب في

وجوبها، وتقدم الزلزلة على الباقي، لأنَّ دليل وجوبها أقوى.

ولو اتسع لصلاتين فصاعداً وكانت الصلوات أكثر ممَّا يتسع له احتمل قوياً هنا

تقديم الكسوف، ثمَّ الزلزلة، ثمَّ يتخير في باقي الآيات، ولا يقضي ما لا يتسع له، إلا

على احتمال عدم اشتراط سعة الوقت للصلاة في الآيات.

ولو وسع واحدة لا غير فالأقرب تقديم الكسوف؛ للإجماع عليه.

وفي وجوب صلاة الزلزلة هنا أداءً أو قضاءً وجهان.

وعلى قول الأصحاب بأن اتساع الوقت لها ليس بشرط يصلِّيها من بقْد قطعاً.

وكذا الكلام في باقي الآيات.

السامع، هل يشترط في وجوب صلاة لكسوف اتساع الوقت لجميعها، أم تكفي

ركعةً بسجديتها، أم يكفي مسعى الركوع؛ لأنَّه يسمَّى ركعةً لغةً وشرعاً في هذه

الصلاة، أم لا؟ احتمالات؛ من تغيب السبب فلا يشترط شيء من ذلك، فتكون

١. كالعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٨٠، المسألة ١٨١؛ ومنتهى المطلب، ج ٦، ص ١٠٠؛ وقواعد الأحكام،

ج ١، ص ٢٩٢

٢. راجع الكافي في الفقه، ص ١٥٥، حيث لم يتعرض العليني فيه لعدم صلاة الكسوفين.

كالزلزلة، إلا أن هذا الاحتمال مرفوض بين الأصحاب، ومن إجرائها مجرى اليوميّة، فتعتبر الركعة، ومن خروج اليوميّة بالنص، فلا يتعدّى إلى غيرها.

الثامن: لو اشتغل بالكسوف لطفه سعة الحاضرة فتبيّن ضيق وقتها ففي تقديم أتيها وجهان للفاضل: من سبق بعقاد الكسوف فيتمّها؛ للنهي عن إبطال العمل^١، ومن أهميّة الحاضرة^٢.

ويقوى الإشكال لو كان إذا أتمّ الكسوف أدرك من الحاضرة ركعة، لأن فيه جمعاً بين الصلاتين أداءً، ومن أن فيه تركاً لبعض الحاضرة في الوقت مع القدرة عليه القاسم لو صاق وقت الوقوف بعرفة أو المشعر، ولم يبق للمكلف إلا قدر يسع الوصول إليهما وأقلّ الكون فيهما، ففجئت صلاة الآيات فالأقرب فعلها ماشياً، تحصيلاً للواجبين إذا حاف سبق وقتها.

نعم، لو كانت زلزلة أخرها لعدم التوقيت.

العاشر لو أنفقت الآية في اليوم الثامن من ذي الحجة، وحاف الإمام أن تفوته صلاة الظهر معني قدّم صلاة الآية، لوجوبها واستجاب بآخر الصلاة.

المسألة الخامسة ينسحب إطالة صلاة كسوف الشمس على صلاة خسوف القمر، وقد رواه الأصحاب عن أبي جعفر باقر^٣.

وهل ينسحب إلى باقي الآيات حتى يكون الكسوفان أطول منها؟ لم نقف فيه على نص.

وقال ابن بابويه.

انكسفت الشمس على عهد أمير المؤمنين^٤ فصلّى بهم حتى كان الرجل ينظر إلى الرجل وقد ابتل قدمه من عرقه^٥.

قال: وسأل الصادق^٦ عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الريح والظلمة في

١. سورة مجتد (٤٧) ٢٣

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٩٠، الفرع «ب» من المسألة ١٤٩٤، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٨٠-٨١

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٢-٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ج ٢، تهذيب لأحكام، ج ٣، ص ١٥٦-١٥٧، ح ٣٢٥.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٠-٥٤١، ح ١٥١٠

السماء والكسوف، فقال الصادق عليه السلام: «صلاتها سواء»^١.

السادسة: لو كُسفت بعض الكواكب أو كُسفت الشمس ببعض الكواكب - كما نقل أنّ الزهرة رؤيت في حرم الشمس كاسفة لها^٢ - فظاهر الخبر السالف في الآيات^٣ يقتضي الوجوب، لأنّها من الأخذ وبف.

وقوى الفاضل عدمه: لعدم النص، وأصالة البراءة، ومنع كون ذلك مخوفاً، فإنّ المراد بالمخوف ما خافه العامة غالباً وهم لا يشعرون بذلك^٤.

السابعة: ليس المقام شرطاً في وجوب صلاة الكسوف وباقي الآيات، فتجب على المسافر كما تجب على الحاضر، لعموم الأمر

وكذا تجب على النساء كما تجب على الرجال، غير أنّه يستحبّ لذوات الهيئات الصلاة في منازلهنّ خوف افتتانهنّ والعنة بهنّ، أمّا غيرهنّ فيستحبّ لهنّ الجماعة ولو مع الرجال.

ولو اتفق الجمع بين صلاة ذوي الهيئات جماعة وبين ملازمة متهنّ المنزل كان حساً. الثامنة. لو أدرك المأموم الإمام في الركوع الأول تابعه.

ولو أدركه في باقي الركوعات ففي شرعية الدخول معه وجهان.

أحدهما نعم؛ لعموم «وَأَرْكَعُوا مَعَ الرُّكَّعِينَ»^٥ والحثّ على الجماعة والآخر: لا؛ لعدم النصّ على مثله.

فإن قلنا بالمناجعة فالأصحّ عدم سلامه الافتداء؛ لاستلزامه محذورين، إمّا التخلف عن الإمام، أو تحمّل الإمام الركوع؛ لأنّه إن أتى بما بقي عليه ولمّا يسجد مع الإمام لزم المحذور الأوّل، وإن رفض الركوعات وسجد لسجود الإمام لزم الثاني. فإن قيل: لم لا ينتظره حتّى يقوم إلى لثانية، فإذا انتهى إلى الخامس من عدد

١. الفقيه، ج ١ ص ٥٤١، ح ١٥١١

٢ كما في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٩٥، المسألة ٤٩٨ وبهية الأحكام، ج ٢، ص ٧٦

٣. في ص ١٠٣

٤ راجع الهامش ٢

٥ البقرة (٢): ٤٣.

المأموم سجد، ثم قام فاقتدى به في باقي الركوعات، فإذا سجد الإمام انفراداً وأتى بما بقي عليه؟

قلنا: في هذا عدم الاقتداء، وقد قال ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَاماً لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا» الحديث^١.

فإن قيل: لِمَ لا يأتي المأموم بما بقي عليه ثم يسجد، ثم يلحق الإمام فيما بقي من الركوعات، وليس في هذا إلا تحلف عن الإمام لعارضي، وهو غير قاصح في الاقتداء؛ لما سيأتي إن شاء الله؟

قلنا: مَنْ قَالَ إِنَّ التحلف عن الإمام يفتح فيه موات ركني، فعلى مذهبه لا يسم هذا، ومن اعترف بذلك فإنما يكون عند الضرورة - كالمزاحمة - ولا ضرورة هنا فحيث يستأنف المأموم النية بعد سجود الإمام، وتكون تلك المتابعة لتحصيل الثواب، كما سماع في اليومية في السجود المجزئ عن الركوع.

وطاهر المعشر: أنه يتابعه في السجود أيضاً، فإذا قام إلى الثانية استأنف النية^٢

فرع هذا إما يكون مشروعاً لِمَا ظَنَّ المأموم سعة الوقت، أمّا لو ظن الضيق أو تساوى الاحتمال لم يدخل معه؛ لأنّه معرض لخروج الوقت قبل فعل الواجب عليه. ولو قلنا بالإدراك على هذا الوجه فله لانتظام.

فائدة: ذكر الصدوق في العلل عن العسل بن شاذان، عن الرضا ﷺ، قال: «إِنَّمَا جُعِلَتِ لِلْكَسُوفِ صَلَاةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يُدْرَى أَلِلرَّحْمَةِ ظَهَرَتْ أَمْ لِلْعَذَابِ، فَأَحَبُّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تَفْزَعَ أُمَّتُهُ إِلَى حَالِقِهَا وَرَاحِمِهَا، لِيَصْرِفَ عَنْهُمْ سُوءَهَا وَيَقِيَهُمْ مَكْرُوهَهَا، كَمَا صَرَفَ عَنْ قَوْمِ يُونُسَ حِينَ بَضُرَعُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى»^٣.

وسأل سليمان الدلمعي الصادق ﷺ عن سبب الرلولة، قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَكَلَّ

١ سنن النسائي ج ٢، ص ١٠٧، ح ٨٢٨؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٦٠٤، ح ٨٠٥٣.

٢ المعتبر، ج ٢، ص ٣٣٦.

٣ على الشرائع، ج ١، ص ٣١٢، الباب ١٨٢، ح ٩.

بغرق الأرض ملكاً، فإذا أراد الله أن يرزق أرضاً أوحى إلى ذلك الملك: أن حرّك عرق كذا وكذا، فيحرّك ذلك العرق فيتحرّك بأهلها»^١.

وروي أن علي بن مهزيار كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يشكو كثرة الزلازل في الأهواز، وأنه يريد التحول عنها، فكتب: «لا تتحول عنها، وصوموا الأربعاء والخميس والجمعة، واغتسلوا وظهروا ثيابكم، وبرزوا يوم الجمعة وادعوا الله فإنه يرفع عنكم». قال: ففعلنا فسكنت^٢.

وروي ابن يقطين قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «مَنْ أَصَابَتْهُ زَلْزَلَةٌ فَلْيَقْرَأْ: يَا مَنْ يُثْبِتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَسِنْ رَأَيْنَا الْآيَةَ^٣، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَأَمْسِكْ عَمَّا سِوَاهُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». وقال: «إِنَّ مَنْ قَرَأَهَا عِنْدَ النَّوْمِ لَمْ يَسْقُطْ عَلَيْهِ الْبَيْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»^٤.

وعن الصادق عليه السلام: «أَنَّ الصَّاعِقَةَ تَصِيبُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ وَلَا تَصِيبُ ذَاكَرًا»^٥.

وعن أبي جعفر عليه السلام: «التَّكْبِيرُ يَرُدُّ الرِّيحَ»^٦.
وقال رسول الله ﷺ: «لَا تَسْبُوا الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَلَا الْجِبَالَ، وَلَا السَّاعَاتِ، وَلَا الْأَيَّامَ وَاللَّيَالِي، هَاتَمُوا وَتَرَجَّعْ عَلَيْكُمْ»^٧.

١. علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٧٦-٢٧٧، الباب ٣٤٣، ح ٧.

٢. علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ٦.

٣. فاطر (٣٥): ١١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٥، ح ٨٩٢.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٤، ح ١٥٦٨.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٤، ح ١٥٢٠.

٧. علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٠٠، الباب ٣٨٢، ح ١، الفقيه، ج ١، ص ٥٤٤، ح ١٥٢٢.

الفصل الرابع

في صلاة النذر وشبهه من العهد واليعين

وهي تابعة لشرط الملتزم بأحدها، فيجب الوفاء به إذا كان مشروعاً؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^١، ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾^٢

ويشترط جميع شرائط اليوميّة من الطهارة والقبلة والستر والمكان، ويراعى جميع أركانها وواجباتها.

فلو نذر مشروطاً بالإحلال بعض ما هو شرط في الصلّة بطل نذره رأساً؛ لأنّه معصية

ولو نذر الحائض ترك الصلاة أثناء حضها انعقد، والفائدة في الكفارة. ولو نذر ترك الصلاة في الأوقات المكروهة والأماكن المكروهة انعقد أيضاً؛ لأنّه راحح الترك، فلو فعلها فيه، فإن كانت بدءاً أمكن القول ببطلانها ولزوم الكفارة، للنهي المحرّم المقتضي للفساد، ومخالفة سدر، وأمكن الصلّة ولزوم الكفارة؛ لأنّ ذلك وصف خارج عن الصلاة

وإن كانت واحدة فصلّى في المكان المكروه معه الوجهان أيضاً. ومع الضرورة لا بحث في الصلّة وسقوط الكفارة، ولا تتصوّر الضرورة في الباطل. ولو نذر فعلها في الوقت والزمان المكروهين، انعقدت مطلقاً، فلو صلاها بالقيّد صحّت أيضاً.

وهل يجب فعلها في الزمان الذي كان تكره فيه الباطل؟ نصّ عليه الماضل؛

١. المائدة (٥): ١.

٢. الإسراء (٧٦): ٧.

لخروجها عن النافلة، وصيرورتها واجبة ذات سبب^١.
ولو نذر النافلة جالساً فالأقرب انعقاده؛ عملاً بما كانت عليه.
ووجه البطلان: النظر إلى ما صارت إليه من الوجوب.
ولو نذرها مستديراً مسافراً، أو على الراحلة فكذر العُلوس فيها.
ولو نذرها مستديراً حضراً على غير الراحلة، فمن حوَّز النافلة إلى غير القبلة هنا
فحكمها عنده حكم نذرها جالساً، ومن مَنَعَ من فعلها إلى غير القبلة يبطل القيد.
وفي بطلان أصل النذر وجهان. من إجرئه مجرى نذر الصلاة محدثاً أو مكشوف
العورة، ومن أن القيد لغو فلا عبرة به، ويلزم من القول بهذا إلغاء قيد الصلاة محدثاً
وانعقادها متطهراً.
ولو قيد الصلاة بزمان معين وجب، فإن أوقعها قبله وجب فعلها فيه، فإن تعمد
الإخلال قضى وكفر، وإن أوقعها بعده لعنير، جرأت، وإن كان لا نذر ويوى القضاء
فهو قضاء وتجب الكفارة
ولو كان الزمان المعين بالنوع كيوم الجمعة أو قهراً في أية جمعة شاء، ونكون أداء.
ولو قيد الصلاة بمكان معين له مزية - كالمنسجد، والحرم، وعرقه، والمشهد -
أنعقدت، فلو فعلها في الأزيد، ففي إحزائها وجهان:
أحدهما: نعم؛ إذ فيه الإتيان بالواجب وزيادة أخرى غير منافية.
والثاني: لا؛ لأنه نذر منعقد فلا يجوز مخالفته، والمنافاة متحققة.
ولو كان المكان المقيّد به لا مزية له، ففي انعقادها فيه وجهان؛ من أنها طاعة في
موضع مباح فتجب، ومن إجرائه مجرى نذر المشي المطلق.
فعلى الأول لو فعلها في غيره ممّا لا مزية له لم يجزئ، وإن كان له مزية ابتسي
على ما سلف، وعلى الثاني بصلّيها أين شاء.
ولو عيّن الزمان والمكان معاً في النذر تعيّن، فإن خالف الزمان لم يجزئ، وإن
خالف المكان إلى أعلى ووافق الزمان ففيه الوجهان السالفان.

فإن قلت: فما الفرق بين الزمان والمكان؟

قلت: الشرع جعل الزمان سبباً للوجوب، بخلاف المكان؛ فإنه من ضرورة الفعل لا سببية فيه.

ولقائل أن يقول لا سلم سببية الوقت هنا للوجوب، وإنما سبب الوجوب الالتزام بالنذر وشبهه، والزمان والمكان أمران عارضان؛ إذ من ضرورات الأفعال الظروف، ولا يلزم من سببية الوقت للوجوب في الصلوات الواجبة بالأصالة ثبوته هنا.

وقد يحاب بأن السببية في الوقت حاصلة وإن كان ذلك بالنذر؛ لأننا لا نعني بالسببية إلا توخيه الخطاب إلى المكلف عند حضور الوقت، وهو حاصل هنا، ولا يتصور مثل ذلك في المكان إلا تبعاً لزمان وهذا حسن.

ولو نذر قراءة سورة معينة مع العاتحة وجبت، وكذا بعض سورة، فليس له العدول وإن كان المعدول إليه أكثر حروفاً من المندور، أو منصوصاً على فصليته، مثل: آية الكرسي، وسورة التوحيد.

وهل يجب مع نذر بعض سورة كاملة؟ يحصل ذلك؛ بناءً على وجوب السورة الكاملة في الفرائض.

ويحتمل العدم؛ لأن أصل الصلاة هي نافلة فتجب بحسب ما نذره.

فعلى الأول لو قيد نذره بالاختصار على بعض السورة مع الحمد احتُمل البطلان من رأس؛ لمتافاته الصلاة المشروعة، فهو كنذرهما معدتاً، والصحة وإلغاء القيد، كما سلف.

ولو نذر تكرار الذكر في الركوع بعد

ولو خرج به عن اسم الصلاة، فعليه الوحان، أعني انعقاد المطلق، أو البطلان

وربما احتُمل الصحة؛ بناءً على مع تصور الخروج عن الصلاة بمثل هذا التطويل.

ولو نذر إحدى النوافل المرغَّب فيها وجبت على هيئتها المشروعة، سواء كانت راتبة أو لا، ويتعين وقتها المشروعة فيه.

ولو قيّد العدد بخمسين فصاعداً بتسليمية فالظاهر عدم انعقاد؛ لعدم التعبد به، واحتراره ابن إدريس ^١.

وقال الفاضل: يحتمل انعقادها؛ لأنّها عبادة، وعدم التعبد بها لا يخرجها عن كونها عبادة ^٢.

ولابن إدريس أن يجمع الصغرى، وسند المنع أن شرط كونها عبادة أن توافق المتعبد به.

ولو قيّد الأربع أو الثلاث بتشهد واحد وتسليم آخرها فالأقرب بطلان النذر من رأس؛ لأنّه لم يتعبد بها.

ويحتمل الصّحة؛ بناءً على مسعى معظم الصلاة.

ويحتمل بطلان القيد لا غير، فهو صلاتها معه لم تعرئ. ويلوح من كلام الفاضل انعقاد هذا النذر؛ لأنّه قال:

لو نذر صلاةً مطلقةً وصلاةً ثلاثاً ^٣ أو أربعاً إجماعاً، وفي وجوب التشهد إشكال ^٤.

ولو قيّد المندورة بوقت فراجحت المكتوبة خلاً لأقرب مقدم المكتوبة؛ لأنّ وجوبها مطلق.

ويحتمل تقديم المندورة؛ لتشخصها بهذا الوقت قبل المكتوبة، فعلى هذا يقضي المكتوبة

وليس بشيء؛ لأنّ الوقت مضروب للمكتوبة في حكم الله تعالى بحسب الوضع الشرعي، فلا يخرجها عن ذلك ما يعرض بفعل المكلف.

أمّا لو نذر استيعاب زمان المكتوبة بأصلوات فإنّه لا ينعقد في القدر المختصّ بها، وفي انعقاده في الباقي عدي تردّد. من أنّه نذر واحد فلا يتيقض، ومن وجود مقتضى للصّحة في بعضه والبطلان في البعض الآخر.

١ السرائر، ج ٢، ص ٥٨.

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٩٩، ذيل المسألة ٥٠٢: نهاية لإحكام، ج ٢، ص ٨٦.

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٩٩، المسألة ٥٠٢: نهاية لإحكام، ج ٢، ص ٨٦.

ويحتمل أن يستثنى مقدار فعل النوافل الراتبة؛ لأنه لولاه لحرم فعلها باعتبار النذر، فيكون نذراً مستلزماً لتحريم النافلة، فيكون معصية، فتبطل فيه.

ويمكن الجواب بأن الغرض من النافلة - وهو صورة الصلاة المقرّبة إلى الله تعالى - حاصل في هذا المندور، فلا يضّرّ فوات الخصوصية.

فإن قلنا باستثنائه، وجبت المبادرة إلى لفريضة، ثم إن صلى النافلة فذاك، وإلا وجب الاشتغال بالمنذورة.

فلو أخلّ بالمبادرة فإن كان لا اشتغاله بالنذر جاز، إن قلنا بأنه يستثنى للفريضة وقت يختاره المكلف في مجموع الزمان، وإن قلنا بتخصيص المستثنى بأوله لم يجز العدول إلى النذر، إلا أن هذا الاحتمال صعب وإن كان العمل به أحوط وعلى هذين يتفرّع تخصيص النافلة أيضاً.

ولو أخلّ بالمبادرة إلى المكتوبة ولما يشتمل بالمنذورة فالوجه التحريم؛ لأنه نذر استيعاب الأزمنة، وهذا منها، ولأنه لولاه لأقدي إلى الإخلال، إذ تجوز الإخلال قائم حتى يصلي المكتوبة، فإذا أخرها إلى حر الوقت كان إخلالاً بالنذر، وهو غير جائز، فحينئذ يجب قضاء ما كان يمكن فعله من النذر وكفارة خلف النذر.

هذا في التأخر الاختياري، ولو كان لتأخر لضرورة، فإن كان لمذر يسقط التكليف - كالجنون، والإعماء، والحيض - فلا بحث، فإن زال في الأثناء وجب الاشتغال بالمكتوبة والمنذورة في أثنائه.

وإن كان غير مسقط - كالنسيان - فإنه يصلي المكتوبة والنافلة إن بقي وقتها وقلنا باستثنائها.

وفي وجوب قضاء القدر الذي كان يمكن فعله من المنذورة احتمال قوي؛ بناءً على وجوب أحد الأمرين بدخول الوقت ولم يأت المكلف به.



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

الركن الرابع

في نفل الصلوات

قد مضى القول في الرواتب، والباقي لا يحصر له، وقد قال النبي ﷺ: «الصلاة خير موضوع، فمن شاء استكثر، ومن شاء استقل»^١ ولنذكر المهم من ذلك:

فمنها صلاة جعفر بن أبي طالب ﷺ، وتسمى صلاة الحبوة، وصلاة التسييح، وهي مشهورة، وممن رواها أبو حمزة الثمالي عن أبي جعفر ﷺ، قال: «قال رسول الله ﷺ لجعفر بن أبي طالب: يا جعفر، ألا أمنحك، ألا أعطيك، ألا أحبوك، ألا أعلمك صلاة إذا أتت صليتها وكنت فررت من الزحف وكان عليك مثل زبد البحر ورمل عالج ذنوباً غُفرت لك؟ قال: بلى يا رسول الله، قال: تصلي أربع ركعات إن شئت كل ليلة، وإن شئت كل يوم، وإن شئت ففي كل جمعة، وإن شئت ففي كل شهر، وإن شئت ففي كل سنة، تفتتح الصلاة ثم تكبر خمس عشرة مرة تقول: الله أكبر، وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله، ثم تقرأ الحمد وسورة، وتركع فتقولها عشر مرات، ثم ترفع رأسك فتقولها عشر مرات، ثم تحترّ ساجداً فتقولها عشر مرات، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر مرات، ثم تحترّ ساجداً فتقولها عشر مرات، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر مرات، ثم تهض قائماً فتقولها خمس عشرة

١. الحاصل ج ٢، ص ٥٢٣، ح ١٢؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٢١٠٣٦؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣،

مرة، ثم تقرأ الحمد وسورة، ثم تركع فتقولها عشر مرّات، ثم وصف كما وصف أولاً، ثم تشهد وتسلم عقيب الركعتين، ثم تصلي ركعتين أحريين مثل ذلك» هكذا أوردتها الصدوق في كتابه^١.

وروى الشيخ أبو جعفر الكليني بسندٍ معتبرٍ إلى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ لجعفر: يا جعفر لا أسحك، ألا أعطيك، ألا أحيوك؟ فقال جعفر: بلى يا رسول الله، قال: فطّن الناس أنّه يعطيه ذهباً أو فضّة، فتشرف الناس لذلك، فقال له: إني أعطيك شيئاً إن أنت صعته بين يومين غفر لك ما بينهما، أو كلّ جمعة أو كلّ شهر أو كلّ سنة غفر لك ما بينهما، تصلي أربع ركعات تتدئ فتقرأ وتقول إذا فرغت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، خمس عشرة مرة بعد القراءة، فإذا ركعت فله عشر مرّات»، ثم وصف ما سلف، وقال «في كلّ ركعة ثلاثمائة سبيحة، في أربع ركعات، ألف ومائتا تسبحة وتهللة وتكبير، وتحميدة، إن شئت صليتها بالنهار، وإن شئت صليتها بالليل»^٢ وهذه الرواية أشهر، وعليها معصم الأصحاب^٣.

ومثله رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد، (عن صفوان)^٤، عن بسطام، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال قلت له: أيلتزم الرجل أخاه؟ فقال: «نعم، إن رسول الله ﷺ يوم افتتح خير أباة الخبر أنّ جعفرأ قد قدم، فقال: والله ما أدري بأيهما أنا أشدّ سروراً، أبقوم جعفر أو بفتح خير؟ فلم يثبت أن جاء جعفر، فوثب رسول الله ﷺ فالتزمه وقبّل ما بين عينيه، وقال له يا جعفر، ألا أعطيك»^٥، الحديث قال الصدوق عليه السلام: بأيّ الحديثين أخذ المصلي فهو مصيب^٦. وروى إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام «يقرأ في الأولى «إِذَا زُلْزِلَتْ».

١. النقيه، ج ١، ص ٥٥٢-٥٥٣، ح ١٥٣٥

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٥-٤٦٦، باب صلاة التسبيح ح ١

٣. ما بين القوسين ثم يرد في المصدر

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٦، ح ٤٢٠

٥. النقيه، ج ١، ص ٥٥٣، دليل الحديث ١٥٣٦

وفي الثانية «وَأَلْعَدِيْنِي»، وفي الثالثة «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ»، وفي الرابعة بـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ» قلت: فما ثوابها؟ قال: «لو كان عليه مثل رمل عالٍ ذنوباً عُفِرَ له»، ثم نظر إليّ فقال: «إنما ذلك لك ولأصحابك»^١.

وروى إسحاق بن عمار، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مَنْ صَلَّى صلاة جعفر كتب الله عز وجل له من الأجر مثل ما قال رسول الله ﷺ لجعفر؟ قال: «إي والله»^٢.
وروى عبد الله بن المغيرة: أَنَّ الصادق عليه السلام قال: «اقرأ في صلاة جعفر بـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»»^٣.

وروي في كل ركعة بالإخلاص والجمعة^٤.

وروي: القراءة بالزلزلة والبصر والقدر والتوحيد^٥.

فوائد:

يجوز جَعْلُهَا من التوابع الزائدة، رواه ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام^٦.
ويجوز جَعْلُهَا من قضاء الوافل: (لأنَّ في هَذِهِ الرواية من التهذيب: «وإن شئت جعلتها من قضاء صلاة»^٧).

قال ابن الجبيل:

يجوز جَعْلُهَا من قضاء الوافل، ولا أحبَّ لاحتساب بها من شيء من التطوع الموظَّف عليه^٨.

ويظهر من بعض الأصحاب جواز جَعْلُهَا من الفرائض أيضاً^٩؛ إذ ليس فيه تغيير

فاحش

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٦، باب صلاة التيسير، دليل الحديث ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٤٢٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٧، باب صلاة التيسير، ج ٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٤٢٦.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٣، ح ١٥٣٧، وفيه زيادة: «وقل يا أيُّها المكافرون».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٦، ح ٤٢٠.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٣-٥٥٤، ح ١٥٣٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٦-١٨٧، ح ٤٢١.

٦ و ٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٤٢٢.

٨. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٩-٣٥٠، المسألة ٢٤٧.

٩. راجع الجامع للشرائع، ص ١١٢.

ويجوز تجريدتها من التسبيح، ثم قضاؤه بعدها وهو ذاهب في حوائجه لمن كان مستعجلاً، رواه أبان وأبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.
وتصلي سراً وحضراً، وتجوز في المحمل مسافراً.
ولو صلى منها ركعتين ثم عرض له عارض بنى بعد إزالته عارضه، رواه ابن بابويه عليه السلام.
وروى الحسن بن محبوب رفعه، قال: «تقول في آخر ركعة من صلاة جعفر عليه السلام:
يا مَنْ لبس العز والوقار، يا مَنْ تعطف بالمجد وتكرم به، يا مَنْ لا يبغى التسبيح إلا له،
يا مَنْ أحصى كل شيء علمه، يا ذا النعمة والطول، يا ذا العز والفصل، يا ذا القدرة
والكرم، أسألك بمعاهد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الأعظم
الأعلى وكلماتك الثامنة أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تفعل بي كذا وكذا»^١
وعن أبي سعيد المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام، تقول في آخر سجدة من أربع
ركعات إذا فرغت من تسبيحك - يعني صلاة جعفر -: «سبحان مَنْ لبس العز
والوقار، سبحان مَنْ تعطف بالمجد وتكرم به، سبحان مَنْ لا يبغى التسبيح إلا له،
سبحان مَنْ أحصى كل شيء علمه، سبحان ذي العز والكرم، سبحان ذي القدرة
والكرم، اللهم إني أسألك بمعاهد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك
الأعظم وكلماتك الثامنة التي تمت صدقاً وعدلاً صل على محمد وأهل بيته، وافعل
بي كذا وكذا»^٢.

ويدعو عقيبها بالمنقول.

وهي بتسليمتين على الأظهر. ويظهر من الصدوق في المقنع أنه يرى أنها
بتسليمية واحدة^٣، وهو نادر.

تنبيه: زعم بعض مبغضي العامة أن الخطاب بهذه الصلاة وتعليمها كان للعباس

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٦، باب صلاة التسبيح، ج ١٣ الفقيه، ج ١، ص ٥٥٤، ج ١٥٤٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٧، ج ٤٢٤.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٥٥٤، ج ١٥٤٠.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٦-٤٦٧، باب صلاة التسبيح، ج ٥ الفقيه، ج ١، ص ٥٥٤-٥٥٥، ج ١٥٤٣.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٧، باب صلاة التسبيح، ج ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٧، ج ٤٢٥.

٥ المقنع، ص ١٤١.

عم النبي ﷺ، ورواه الترمذي^١.

ورواية أهل البيت أوثق؛ إذ أهل البيت أعلم بما في البيت، على أنه يمكن أن يكون قد خاطبهما بذلك في وقتين، ولا استبعاد فيه.

ومنها: صلاة سيدنا رسول الله ﷺ، وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة الحمد وإننا أنزلناه خمس عشرة مرة، فإذا ركع قرأها خمس عشرة مرة، فإذا انتصب قرأها خمس عشرة مرة، فإذا سجد قرأها خمس عشرة مرة، فإذا رفع رأسه من السجود قرأها خمس عشرة مرة، فإذا سجد ثانياً قرأها خمس عشرة مرة، ثم يرفع رأسه من السجود إلى الثانية ويصلي كذلك، فإذا سلم دعا بالمنقول في المصباح^٢، فينصرف وليس بينه وبين الله ذنب إلا غفره له.

وفعلها يوم الجمعة.

ومنها: صلاة عليّ عليه السلام يوم الجمعة أيضاً، وهي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة الإخلاص، ثم يدعو بالمنقول، فمن الصادق عليه السلام: «مَنْ صَلَّى خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَقُضِيََتْ عَمَلَاتُجْهِ»^٣.

ومنها: صلاة فاطمة عليها السلام، وهي ركعتان في الأولى الحمد مرة والقدر مائة مرة، وفي الثانية الحمد والإخلاص مائة مرة.

ونقل ابن بابويه أن صلاة فاطمة عليها السلام - وتسمى: صلاة الأوابين - أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في كل ركعة الفاتحة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ خمسين مرة، وروى عن عبد الله بن سنان: أن مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ وَصَلَّاهَا انْقَتَلَ حِينَ يَنْقُتِلُ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ ذَنْبٌ إِلَّا غُفِرَ لَهُ^٤.

١. راجع المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٨٠٣، المسألة ١٠٤٤؛ والشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ١، ص ٧٧٨.

٢. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٥٠-٢٥١، ح ٤٨٢.

٣. مصباح المتهجد، ص ٢٩١ و٢٩٢.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٤، ح ١٥٥٨.

ومنها: صلاة الحسين عليه السلام يوم الجمعة أربع ركعات، يقرأ في الأولى - بعد التوجه - الحمد خمسين مرة، وكذا الإخلاص، فإذا ركع قرأ الحمد عشراً، وكذا الإخلاص، وكذا في الأحوال، ففي كل ركعة مائتي مرة، ثم يدعو بالمنقول^١.

ومنها: صلاة الأعرابي، رواها الشيخ عن زيد بن ثابت مرسلًا، قال: أتى رجل من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، إنا نكون في هذه البادية بعيداً من المدينة، ولا نقدر أن نأتيك في كل جمعة، فدأني على عمل فيه فضل صلاة الجمعة إذا مضيت إلى أهلي حبرتهم به؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا كان ارتفاع النهار فصل ركعتين، تقرأ في أول ركعة الحمد مرة، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ سبع مرات، وأقرأ في الثانية الحمد مرة واحدة، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ سبع مرات، فإذا سلّمت فاعرأ آية الكرسي سبع مرات، ثم تصلي ثماني ركعات بتسليمتين، فاعرأ في كل ركعة منها الحمد مرة، و﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ مرة، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾ خمساً وعشرين مرة، فإذا فرغت من صلاتك قل «سبحان الله ربّ العرش الكريم، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»^٢، فو ندي أصطلي محمداً بالنبوة ما من مؤمن ولا مؤمنة يصلي هذه الصلاة يوم الجمعة كما أقول إلا وأنا ضامن له الجنة، ولا يعوم من مقامه حتى يغفر له ذنوبه ولأبويه ذنوبهما»^٣.

ومنها: صلاة الاستسقاء، عن النبي صلى الله عليه وآله: «خمس بعمس: ما نقض العهد قوم إلا سلّط الله عليهم عدوّهم، وما حكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر، وما ظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت، ولا طفقوا الكيل إلا مُنعوا النيات وأُخذوا بالسنين، ولا منعوا الزكاة إلا حُبس عنهم لقطر»^٤.

١ جمال الأسبوع، ص ١٧٦-١٧٧.

٢ في المصدر زيادة: «سبعين مرة».

٣ مصباح المتعبد، ص ٢١٧-٢١٨.

٤ المعجم الكبير، الطبراني، ج ١١، ص ٢٧-٢٨، ح ١٠٩٩٢.

وعن الصادق عليه السلام: «إذا فشت أربعة ظهرت أربعة: إذا فشا الرنى ظهرت الزلازل، وإذا أمسكت الزكاة هلكت العاشية، وإذا جار الحُكَّام في القضاء أمسك القطر من السماء، وإذا خفرت الدمة نصر المشركون على المسلمين»^١.
ولما كان الدعاء في الصلاة وبعدها أقرب إلى الإجابة شرع الاستسقاء عند فتور الأمطار وغور الآبار والأنهار.

ولا خلاف في شرعية الاستسقاء، وقد كان مشروعاً في الملل السالفة.
قال الله تعالى: «وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ»^٢، وقال تعالى: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا»^٣.

واستسقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه السلام والأئمة عليهم السلام والصحابة وصلوا ركعتين^٤.
فبطل قول بعض العامة ببدعية الصلاة، وأما هو دعاء واستغفار، قالوا: استسقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ولم يصل لها^٥.

قلنا نعم لا نسمع جوازه بخير (سلاوة) وكما أنه نقل ذلك نقل أيضاً أنه صلى ركعتين للاستسقاء، رواه أبو هريرة وعائشة وابن عباس وعقبة^٦، وروى عائشة: أنه بعد دعائه على المنبر نزل فصلّى ركعتين^٧.

١. الغيبة، ج ١، ص ٥٢٤، ح ١٤٩٠، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٧-١٤٨، ح ٣١٨.

٢. البقرة (٢)، ٦٠.

٣. يوح (٧١)، ١٠ و ١١.

٤. المصنّف، عبدالرزاق، ج ٣، ص ٨٥، ح ٤٨٩٥.

٥. تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٨٥، المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ٧٦؛ الهداية، المرغيناني، ج ١، ص ١٨٨، حلية

العلماء، ج ٢، ص ٢٢١، العزيز شرح للوجيز، ج ٢، ص ٢٨٣؛ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ١٠٠، المغني

المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٨٥، المسألة ١١٤٧٥ الشرح الكبير المطبوع مع المغني، ج ٢، ص ٢٨٢،

والرواية راجع صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٩٦٧، وصحيح مسلم، ج ٢، ص ٦١٢-٦١٣، ح ٨/٨٩٧،

وسنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٤-٣٠٥، ح ١١٧٤.

٦. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٠٢، ح ١٢٦٦ و ١٢٦٨، سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٢، ح ١١٦٥، وص ٣٠٤،

ح ١١٧٣، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٤٨٤، ح ٦٤٠١ و ٦٤٠٢، وص ٤٨٦، ح ٦٤٠٩، مسند أحمد، ج ١،

ص ٥٨٥، ح ١٣٣٢١، المصنّف، عبدالرزاق، ج ٣، ص ٨٤، ح ٤٨٩٢.

٧. سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٤، ح ١١٧٣، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٨٦، ح ٦٤٠٩.

وهنا مسائل:

الأولى: يستحب أن يأمر الإمام الناس في خطبة الجمعة وغيرها بتقديم التوبة والإخلاص لله تعالى والانتقطاع إليه، ويأمرهم بالصوم ثلاثاً عقبيها؛ ليخرجوا يوم الاثنين صائمين؛ لما روي عن النبي ﷺ أن دعوة الصائم لا تُرد^١، وأمر الصادق عليه السلام محمد بن خالد والي المدينة بالخروج يوم الإثنين^٢، فإن لم يتفق فيوم الجمعة. وأبو الصلاح عليه السلام لم يذكر سوى الجمعة^٣

والمفيد عليه السلام وابن أبي عقيل وابن الجنيد وسائر لم يعتنوا يوماً^٤. ولا ريب في جوار الخروج سائر الأيام، وإنما اختير الجمعة لما ورد «أن العبد ليسأل الحاجه فتؤخر الإجابة إلى يوم الجمعة»^٥

ولا يحتاج إلى صوم أربعة والخروج في الرابع، لقضبة الأصل الثانية: يستحب أن يخرج الناس حفاةً بالمكينة والوقار، مبالغةً في الخضوع، وليكونوا مطرقي رؤوسهم مخبتين، مكترين ذكر الله عز وجل، والاستغفار من ذنوبهم وسيء أعمالهم.

قال بعض الأصحاب، وليكن في ثياب بذلته وتواضعه، تأسيًا بالنبي ﷺ^٦. ويخص الإمام بأمره أهل الورع والصلاح؛ لأن دعاءهم أقرب إلى الإجابة، والشيوخ والشخات والأطفال؛ لقول النبي ﷺ «لولا أطفال رضع وشيوخ رُكع

١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٥٧، ح ١٧٥٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٨١-٤٨٢، ح ٦٣٩٢ و٦٣٩٣، مسند أحمد، ج ٢، ص ٥٨٨، ح ٧٩٨٢

٢ الكافي، ج ٢، ص ٤٦٢، باب صلاة الاستسقاء، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٨-١٤٩، ح ٢٢٢، الكافي في الفقه، ص ١٦٢.

٣ المقنعة، ص ٢٠٧، المراسم، ص ٨٢، وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٨، المسألة ٢٣١

٤ الكافي، ج ٢، ص ٤٨٩-٤٩٠، باب من أبطأت عليه الإجابة، ح ١٦، مصباح المتجبد، ص ٢٦٢

٦ منهم العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٠٩، المسألة ٥١٣، وراجع الرواية في سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٠٢، ح ١٢٦٦، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٠٢، ح ١٦٦٥، سنن النسائي، ج ٢، ص ١٥٤، ح ١٥٠٤، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٨٠، ح ٦٣٨٦، مسند أحمد، ج ١، ص ٥٨٥، ح ٢٣٢١.

وبهائم رُتِعَ لصبينا عليكم العذاب صبيًا^١، وأبناء الثمانين أخرى؛ لما روي عنه عليه السلام: «إذا بلغ الرجل ثمانين سنة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»^٢.
ويمنع من الخروج الشواب من السماء خوف الفتنة، والكفار؛ لأنه مغضوب عليهم، ولقوله تعالى: «وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ»^٣، والمتظاهر بالفسق والمنكر من المسلمين.

ويخرج معهم البهائم؛ لقوله عليه السلام: «وبهائم رُتِعَ»^٤.
وروي أن سليمان عليه السلام خرج ليستسقي فرأى نملة قد استلقت على طهرها وهي تقول: اللهم إنا خلق من خلقك ولا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكنا بذنوب بني آدم، وهي رافعة قائمة من قوائمها إلى السماء، أوردته الصادق عليه السلام عن سليمان عليه السلام، فقال سليمان: ارجعوا فقد سقيتم بغيركم^٥.

ويأمرهم بالخروج من المظالم، والاستغفار، والصدقة، وترك الشحناء، لقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَنفَرُوا لَنُفِخَ بِهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا لَكِٰبُونَ»^٦

ويفرق بين الأطفال وأمهاتهم؛ استجلاباً للبكاء والخشوع.
وقال السيد المرتضى عليه السلام وابن الحميد وابن أبي عمير: ينقل المنبر فيحمل بين يدي الإمام إلى الصحراء^٧، وقد رواه (مرة)^٨ مولى خالد^٩ عن الصادق عليه السلام^{١٠}.

١ مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ٢٨٧، ج ٦١٠٢، وص ٥١١ ح ١٦٦٣، المعجم الكبير، المطبوع، ج ٣، ص ٤٨١، ج ٦٣٩٠

٢ الخصال، ج ٢، ص ٥٤٤-٥٤٥، أبواب الأربعين وما بعده، ج ٢١

٣ الرعد (١٣)، ١٤: غافر (٤٠)، ٥٠

٤ تقدم ترجمته في الهامش ١

٥ الفقيه، ج ١، ص ٥٢٤، ج ١٤٩٢

٦ الأنعام (٧)، ٩٦

٧ حكاية عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٧-٣٣٨، المسألة ٢٣٠

٨. بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والمعبرية «فرقة». والمثبت كما في المصدر.

٩. في الكافي: «مولى محمد بن خالد».

١٠. للكافي ج ٣، ص ٤٦٢، باب صلاة الاستسقاء، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٨-١٤٩، ج ٣٢٢

وقال ابن إدريس: الأظهر في الرواية أنه لا يُنقل، بل يكون كمنبر العيد معمولاً من طين^١.

ولعل الأول أولى؛ لما روي أن النبي ﷺ أخرج المنبر في الاستسقاء، ولم يُخرجه في العيد^٢.

الثالثة: يستحب الإصهار بها إجماعاً - ومن أكر الصلاة قال: يستسقى على المنبر بالجامع - لما روي أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى^٣.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام «[مضت] السنة أنه لا يستسقى إلا بالبراري؛ حيث ينظر الناس إلى السماء، ولا يستسقى في المساجد إلا بمكة»^٤، واختصاص مكة لمزيد الشرف في مسجدتها.

ولو حصل مانع من الصحراء - كخوف وشبهه - جازت في المساجد. ويستحب أن يخرج المؤذنون بين يدي لإمام بأيديهم القنز وليكن الاستسقاء في مكان نظيف، وعليهم السكينة والوقار والحشوع، وخصوصاً الإمام، لرواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام^٥ وابن أبي عقيل والمفيد وجماعة لم يستنوا المسجد الحرام^٦ وطاهر ابن الحنيد: استثناء المسجدين^٧.

الرابعة: أذانها أن يقول: الصلاة - ثلاثاً - وبحوز النصب بإصمارة «أحضروا» وشبهه، والرفع بإصمارة مبتدأ أو خبر، كما سبق في العيد^٨.

١ السرائر، ج ١، ص ٣٢٥

٢ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٩٦-٢٩٧، ح ١١٤٠، وص ٤، ح ١١٧٣

٣ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦١١، ح ١/٨٩٤، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٢٦٧، سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٣، ح ١١٦٧

٤ بدل ما بين المقومين في الشيخ العطية والمحربة «فقت». والمثبت كما في المصدر

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٢٥

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٢-٤٦٣، باب صلاة الاستسقاء، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٣٢٣

٧ راجع المقدمة، ص ٢٠٧؛ وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٣، المسألة ٢٣٧.

٨ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٣، المسألة ٢٣٧

٩ في ص ٧٩

وقال بعض العامة: يقول: الصلاة جامعة^١، ولا مانع منه، ويصح فيه رفعهما ونصبهما، ونصب الأول ورفع الثاني، وبالعكس.
 ووقتها وقت العيد في ظاهر كلام الأصحاب.
 وصرح ابن أبي عقيل بأن الخروج في صدر النهار^٢.
 وأبو الصلاح: عند انبساط الشمس^٣.
 وابن الجنيّد: بعد صلاة الفجر^٤.
 والشيخان لم يعبئا وقتاً إلاّ أنّهما حكما بمساواتها العيد^٥، كما في رواية تعليل الصادق عليه السلام^٦.

وقال في التذكرة: توقع بعد الروال^٧، ونقده ابن عبد البر عن جماعة العلماء من العامة^٨.

وتجوز جماعة وفردى، والجماعة أفضل؛ لأن الاجتماع على الدعاء قبيح بالإحابة؛ لقوله عليه السلام: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ جَمَاعَةٍ ثُمَّ سَأَلَ لِقَاءَ خَاصَّةٍ، قُضِيََتْ لَهُ»^٩ ولأنّه عليه السلام صلاها جماعة^{١٠}.

ولا يشترط في الجماعة إذن الإمام.
 الخامسة: صفتها كصفة صلاة العيد، فقرأ الحمد وسورة، ويكثر في الأولى بعد

١ المهذب، الشيرازي ج ١ ص ١٣٦ العرير شرح الوجيز ج ٢ ص ٢٨٧ المجموع شرح المهذب، ج ٥، ص ١٧٢

المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ١٤٧٦، الشرح الكبير المطبوع مع المعني ج ٢، ص ٢٨٥

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٣٤٤، المسألة ٢٣٩

٣ الكافي في الفقه، ص ١٦٢.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٢، ص ٣٤٤، المسألة ٢٣٩

٥ المقنعة، ص ٢٠٧، النهاية، ص ١٢٨، المبسوط ج ١، ص ١٢٤، الخلاف ج ١، ص ٦٨٥، المسألة ٤٦

٦ راجع الهامش ٦ من ص ١٤٤.

٧ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢١٢، المسألة ٥١٥.

٨ حكاه عنه ابننا فنامه في المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ١٤٧٧، والشرح الكبير

المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٢٨٥

٩ أورده المحقق في المعشور، ج ٢، ص ٣٦٣.

١٠ راجع الهامش ٦ من ص ١٤١

القراءة خمساً، وفي الثانية أربعاً، غير الكبريات المعهودة في الصلاة.
والأقرب استحباب ما يقرأ في العيد من السور.

وروى العامة عن النبي ﷺ: أنه كان يقرأ في العيدين والاستسقاء، في الأولى بالأعلى وفي الثانية بالعاشية^١

والقنوت هنا بالاستغفار، والدعاء بإئزال الرحمة وتوفير المياد.

وليبدأ بالصلاة على النبي وآله ويختم بها؛ لما روي عن عليّ عليه السلام: «إذا سألت الله حاجة فصلوا على النبي وآله، فإن الله تعالى إذا سئل عن حاجتين يستحي أن يقضي إحداهما دون الأخرى»^٢

ولبقدم الثناء على الله تعالى؛ لرواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام: «أنه يحمد الله ويمجده، وشني عليه، ويجتهد في الدعاء»^٣

ويستحب أن يعترف بدنبه طالباً من الله تعالى الرحمة والمغفرة.

وفي القرآن العزيز إشارة إلى ذلك كله.

قال الله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى»^٤.

وحكى عن آدم وحواء: «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^٥.

وعن نوح عليه السلام: «وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^٦

وعن يوسف عليه السلام: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ»^٧.

وعن موسى عليه السلام: «رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي»^٨

١. المعجم الأوسط للطبراني، ج ٧، ص ٣٧١ ح ٧١١٩

٢. هج البلاغة، ص ٧٣٠، الحكمة ٣٦١

٣. تقدم تلخيصها في ص ١٤٤، الهامش ٦.

٤. الأعلى (٨٧): ١٤-١٥

٥. الأعراف (٧): ٢٣

٦. هود (١١): ٤٧

٧. الأنبياء (٢١): ٨٧

٨. القصص (٢٨): ١٦

وليلح في الدعاء: للحبر عن النبي ﷺ: «رَأَى اللَّهَ يَحِبُّ الْمُلَحِّينَ فِي الدُّعَاءِ»^١.
ولو تأخرت الإجابة كرروا الخروج حتى يجابوا، إمّا بصوم مستأنف، أو بالبناء
على الأول.

وقال ابن الجنيد:

إن لم يمطروا ولا أظنتهم غمامة لم يصرفوا إلا عند وحب صلاة الظهر، ولو أقاموا
بقية نهارهم كان أحب إليّ، فإن أحيوا وإلا تواعدوا على المدوة يوماً ثانياً وثالثاً^٢.
السادسة: يستحب للإمام أن يحوّل رداءه، فيجعل ما على المنكب الأيمن على
الأيسر، وما على الأيسر على الأيمن، تأسيّاً بالنبي ﷺ^٣.

وفي رواية رفعها محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام: تحوّل النبي ﷺ رداءه علامة
بينه وبين أصحابه يحوّل الجذب خصباً^٤.

ووقت التحويل عند فراغه من الصلاة، روى هشام بن الحكم عنه عليه السلام من فعل النبي ﷺ^٥.
وفي استسقاء محمد بن خالد عن أمر الصادق عليه السلام: «نَمْ بِصَدِّ الْمُنْبَرِ - يَمْسِي بَعْدَ
الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ - فَيَقْلِبُ رِدَاءَهُ»^٦.

وقال بعض الأصحاب: يحوّل بعد قراغه من الخطبة^٧.
ولا مانع من تحويله في هذه المواضع كلها، لكثرة التناول بقلب الجذب خصباً.
وقد قال المفيد وسأله وابن البراج يحوّل لإمام رداءه ثلاث مرّات^٨
وهل يستحب للمأموم التحويل؟ أثبتته في المبسوط^٩.

١. مسند الشهاب، ج ٢، ص ١٤٥، ح ١٠٦٩، تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٢، ص ٣٦٨.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٤ - ٢٤٥، المسألة ٢٤٠.

٣. سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٢، ح ١١٦٣، السنن الكبرى، للبيهقي، ج ٣، ص ٤٨٨، ح ٦٤١٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٣، باب صلاة الاستسقاء، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٣٤.

٥. تقدّم تخرجه في ص ١٤٤، الهامش ٦.

٦. تقدّم تخرجه في ص ١٤٣، الهامش ١٠.

٧. أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٦٣، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢١٦، المسألة ٥٢١،
ونهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٠٤.

٨. المقنعة، ص ٢٠٨، المراسم، ص ٨٣، المهدب، ج ١، ص ١٤٤.

٩. المبسوط، ج ١، ص ١٣٥.

وفي الخلاف: يستحب للإمام خاصة^١.

والأول قوي^٢، للاشتراك في تناول، ونقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^٣.

ولا فرق بين كون الرداء مرتباً أو مقوراً أو مدوراً، ولا يشترط تحويل الظاهر باطناً وبالعكس، والأعلى أسفل وبالعكس، ولو فعل ذلك فلا بأس.

السابعة: تستحب الخطبتان - كخطبتي العيد - بعد الصلاة؛ لما في رواية (مرة)^٤ في أمر الصادق عليه السلام^٥.

وروى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام تقديم الخطبة على الصلاة^٦.

وقال ابن الجنيد: يصعد الإمام المنبر قبل الصلاة وبعدها^٧، وفي رواية هشام بن الحكم إيماء إليه^٨، إلا أن الأشهر الأول؛ لرواية طلحة بن (ريد)^٩ عن الصادق عليه السلام من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك^{١٠}.

وقال الشيخ في رواية إسحاق هي شاة مكافئة لإجماع الطائفة^{١١}.

الثامنة: يسحب أن يكثر الإمام مائة مرة رافعاً بها صوته إلى القبلة، ثم يسبح عن يمينه مائة مرة يرفع بها صوته، ثم يهلل عن يساره مائة مرة يرفع بها صوته، ثم بحمد الله مائة مستقبل الناس، قال الأصحاب يرفع به صوته، ولم يذكره في تعليم الصادق عليه السلام^{١٢}.

١ الخلاف، ج ١، ص ٦٨٨، المسألة ٤٦٣.

٢ في «ت»: «قوى».

٣ الأحزاب (٣٣): ٢١.

٤ بدل ما بين القوسين في النسخ الخطية والمجربة: «قرة» والمثبت كما في المصدر.

٥ تقدم نفيها في ص ١٤٣، الهامش ١٠.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٢٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥١-٤٥٢، ح ١٧٤٩.

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٩، مسألة ٢٣٢.

٨ تقدم تحرير روايته في ص ١٤٤، الهامش ٦.

٩ بدل ما بين القوسين في النسخ الخطية والمجربة: «حده» والمثبت كما في المصدر.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٠، ح ١٣٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٧٤٨.

١١ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٢، دليل الحديث ١٧٤٩.

١٢ راجع الهامش ١٤٣ من ص ١٠.

ويتابعه الناس على ذلك ويرفعون أصواتهم، قاله أبو الصلاح^١، ويظهر من كلام ابن بابويه وابن البراج^٢.

وقال ابن الجنيد: إذا كبر رفع صوته، وتابعوه في التكبير، ولا يرفعون أصواتهم^٣.
والمفيد^٤:

يكبر إلى القبلة مائة، وإلى يمين مسجداً، وإلى اليسار حامداً، ويستقبل الناس مستغفراً، مائة مائة^٥.

والصدوق وافق في التكبير والتسبيح، وجعل لتهليل مستقبل للناس، والتحميد إلى اليسار^٦.

وتعليم الصادق^٧ يشهد للأول.

والمشهور أن هذا الذكر يكون بعد الخطبتين وقال ابن أبي عقيل والشيخ وابن حمزة فلهما^٨.

وفي تعليم الصادق^٩ محمد بن خالد أنه يصعد المنبر فيقلب رداءه، ثم يأتي بالأذكار، قال: ثم يرفع يديه ويدعو^{١٠}، ولم يذكر الخطبة بعد ذلك، وظاهره أن هذه الأذكار تفعل على المنبر، فكانها من جملة الخطب، ولو فعل ذلك جاز.

التاسعة: يستحب أن يخطب بالمأثور عن أهل البيت^{١١}، وقد ذكر في التهذيب خطبة بليغة لأمر المؤمنين^{١٢}: «الحمد لله سابق النعم» إلى آخرها^{١٣}، ولو خطب بغير

١. الكافي في الفقه، ص ١٦٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٥٢٦-٥٢٧، ديل الحديث ١٥٠١، تمهذب، ج ١، ص ١٤٤.

٣. حكاة عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٢، المسألة ٢٣٥.

٤. المقنع، ص ٢٠٨.

٥. المقنع، ص ١٥٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٥٢٦-٥٢٧، ديل الحديث ١٥٠١، وفيهما جعل التهليل إلى اليسار والتحميد مستقبل للناس.

٦. راجع الهامش ١٠ من ص ١٤٣.

٧. النهاية، ص ١٣٩؛ المبسوط، ج ١، ص ١٣٤-١٣٥، التوسيلة، ص ١١٣؛ وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٠، المسألة ٢٣٣.

٨. تقدم تفريجه في ص ١٤٣، الهامش ١٠.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥١-١٥٤، ج ٣٢٨.

ذلك مما يتضمن حمداً وثناءً ووعظاً جاز
والظاهر أنَّ الخطبة الواحدة عبر كافيه بل بخطب اثنتين، تسويةً بينها وبين
صلاة العيد.

ويستحب المبالغة في التضرُّع والإبراح في الدعاء في الخطبين وخصوصاً
الثانية، وقد ذكر ابن بابويه دعوات حسنة عن أهل البيت عليهم السلام ^١.

العاشرة: يستحب الجهر بالقراءة فيها وبالصوت؛ لما مرَّ في صلاة العيد ^٢
قال الكليني. وفي رواية ابن المغيرة «ويجهر بالقراءة، ويستسقي وهو قاعد،
ويصلي قبل الخطبة» ^٣. ورواه ابن بابويه عن أبي حمزة عليه السلام ^٤.

الحادية عشرة: لو سقوا قبل الخروج لم يخرجوا، وكذا لو خرجوا فسقوا قبل
الصلاة، وفي الموضعين تسحب صلاة الشكر، وسؤال الريادة من الله تعالى، وعموم
العبث خلقه.

ولو سقوا في أثناء الصلاة أتموها. والظاهر سقوط باقي الأفعال من الخطبة والأذكار
الثانية عشرة: يسحب رفع لأيدي في دعاء الاستسقاء؛ لما روي أنَّ النبي صلى الله عليه وآله
رفعهما حتَّى رثي بياض إبطيه ^٥.

والظاهر أنَّ هيتهما كهية أيدي القائتين، بأن يقلب ظهرهما إلى الأرض،
ووجههما إلى السماء، ويجعلهما ياراء وجهه.

وروي العامة عن أس أن النبي صلى الله عليه وآله استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ^٦.

١ الفقيه، ج ١، ص ٥٣٥-٥٣٨، ح ٦ ١٥.

٢. راجع ص ١٠٩.

٣ الكافي، ج ٣ ص ٤٦٢، باب صلاة الاستسقاء، ح ٤.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٥٣٥، ح ١٥٠٤.

٥ صحيح البحاري، ج ١، ص ٣٤٩، ح ٩٨٤، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦١٢، ح ٥/٨٩٥؛ سنن أبي داود، ج ١،

ص ٣٠٢، ح ١١٧٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٧٣، ح ١١٨٠؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢١٥، ح ١٢/١٧٨٤؛

مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٥، ح ١٢٤٥٦.

٦. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦١٢، ح ٦/٨٩٦؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٦٨، ح ٦٤٤٨؛ مسند أحمد،

ج ٢، ص ٦٢٤، ح ١٢١٤٤.

وهكذا دعاء دفع البلاء^١.

ويمكن أن يكون في بعض الأحيان فَعَلَ فَعَلَ ذلك.

الثالثة عشرة: يجوز الاستسقاء بغير صلاة، إما في خطبة الجمعة والعيد، أو في أعقاب المكتوبات، أو يحرج الإمام إلى لصحراء فيدعو والناس يتابعونه. ويستحب لأهل الخصب الاستسقاء لأهل الجذب بهذين النوعين من الاستسقاء. وفي جوازه بالصلاة والخطبتين عندي تردد؛ لعدم الوقوف عليه منصوصاً، وأصالة الجواز، ولأن الله تعالى أتى على مَنْ قَالَ: «وَرَبِّكَ أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا»^٢، وحيث يضمنون الدعاء طلب زيادة الخصب لأنفسهم.

الرابعة عشرة: يجوز نذر صلاة الاستسقاء كما يجوز نذر العيد، ولكن في وقتها، ولو نذرهما في غير وقتها وعصد جميع ما يعتبر فيهما فالأقرب عدم انعاده؛ لعدم التعبد بمثله في غير وقته وقته. فحيث إن كان النادر الإمام وجب عليه الخروج بنفسه، واستحب دعاء مَنْ يجيبه إلى الخروج، وخصوصاً مَنْ يطيعه من أهله وأقربائه وأصحابه، ولا تجب عليهم الإجابة، وليس له إكراههم عليها، سواء بقي الجذب أو وقع الغيث. ولو نذر الاستسقاء فسقوا ففي وجوب تخروج عندي نظر؛ لسقوط شرعيته عند السقيا.

وفي التذكرة: يجب الخروج^٣، ولعله لإيجاد الصورة شكراً لله ولا تجب الخطبة بنذر الصلاة، لانفصالها عنها، فإن نذرهما معاً وجبت. ولا يجب القيام في الخطبة هنا، ولا كونها على المنبر، ولو قيّد به وجب، ولا تجزئه الخطبة على مرتفع غيره من حائط

١. سبب الرافعي في العزيز شرح الوجهر، ج ٢، ص ٢٨٩، في قول العلماء.

٢. العشر (٥٩): ١٠.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٢١، المسألة ٥٢٦.

وهل تجب على ماذر الاستسقاء الصلاة في الصحراء؟ ظاهر الشيخ عليه السلام ذلك^١؛
لأنه المعتاد والأفضل.

ولو قيد في نذره بذلك وجب، وكذا لو قيد بالمسجد أو بمنزله.

وهل له العدول إلى الصحراء؟ يبني على ما تقدم من العدول إلى الأفضل.

والشيخ صرح بعدم حواز صلاتها في الصحراء إذا نذر لها في المسجد^٢.

وهو حسن؛ لانعقاد نذره، فيحرم مخالفته.

ولو نذر لها غير الإمام انعقد، ووجب عليه الخروج، ويستحب له أيضاً دعاء
مَنْ يَطْبَعُهُ.

الخامسة عشرة: يستحب الدعاء عند نزول الغيث؛ لما روي عنه عليه السلام «اطلبوا
استجابة الدعاء عند ثلاث التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة، ونزول الغيث»^٣. وهو
مأثور عن أهل البيت عليهم السلام^٤.

ويستحب المطر في أول المطر بأن يخرج منه لبصيه.

وكان ابن عباس إذا وقع الغيث قال لغلامه: أخرج فراشي ورحلي بصيه المطر،
فقال له أبو الحوزاء، لِمَ تفعل هذا يرحمك الله؟ قال: لقول الله سبحانه وتعالى:
﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾^٥، فأحييت أن تصيب البركة فراشي ورحلي^٦.

السادسة عشرة: لو كثرت العيوت فحيف منها الضرر جاز الدعاء بإزالة مضرته
وتخفيفه؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك^٧.

١ المبسوط، ج ١، ص ١٣٥.

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٣٥، العلامة ج ١، ص ٦٨٩، المسألة ٤٦٤.

٣ الأتم، ج ١، ص ٢٥٣؛ المجموع شرح المهدب، ج ٥، ص ١٩٦؛ المحيي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٩٤ - ٢٩٥، المسألة ١٤٨٥؛ الشرح الكبير المطبوع مع المحيي، ج ٢، ص ٢٩٦.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٤٧٦ - ٤٧٧، باب الأوقات والحالات...، ج ١ و ٢، الأمل، الصدوق، ص ٩٧، المجلس ٢٣، ج ٧، ص ٢١٨، المجلس ٤٥، ج ٣.

٥ سورة هق (٥٠ - ٩٠).

٦ الأتم، ج ١، ص ٢٥٢.

٧ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٤٩، ج ٩٨٦، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦١٢ - ٦١٤، ج ٨٨٩٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٠٤ - ٢٠٥، ج ١١٧٤؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٦٣، ج ١٥٢٣.

ولو صَلَّى هنا ركعتان للحاجة كان حسناً.

وكذا يشرع صوم ثلاثة أيام أمام ذلك؛ لأنها من مهام الحوائج السابعة عشرة: لا يجوز نسبة لأمطار إلى الأنواء، بمعنى أنها مؤثرة، أو أن لها مدخلاً في التأثير؛ لقيام البرهان على أن ذلك من فعل الله تعالى، وتحقيق الإجماع عليه، ولأنها تتخلف كثيراً وتتقدم وتتأخر.

ولو قال غير معتقد: مُطرنا بنوء كذا، قال الشيخ: لا يجوز؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك^١ في رواية زيد بن خالد الجهني، قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في أثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف [أقبل على] الناس فقال: «هل تدرّون ما ذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بالكواكب»^٢. وكافر بي ومؤمن بالكواكب. مَنْ قال: مُطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي وكافر بالكواكب، وأمّا مَنْ قال مُطرنا بنوء كذا وكذا، فذاك كافر بي ومؤمن بالكواكب»^٣.

وهو محمول على ما قدّمناه من اعتقاد مدخليته في التأثير.

والنوء: سقوط كوكب في المغرب، وطلوع رقيقه من المشرق، ومنه الخبر: من أمر الجاهلية الأنواء^٤
قال أبو عبيد:

هي ثمانية وعشرون نجماً معروفة المطالع في أزمّة السنة، يسقط في كلّ ثلاث عشرة ليلة نجم في المغرب مع طروق الفجر، وطلع آخر يقابله [في المشرق] من ساعته، وانقضاء هذه الثمانية والعشرين مع انقضاء السنة، فكانت العرب في الجاهلية إذا سقط منها نجم وطلع آخر، قالوا: لا بدّ من أن يكون عند ذلك مطر،

١. الميسوط، ج ١، ص ١٣٥.

٢. ما بين المتقوفين أثبتناه من المصدر.

٣. في المصدر: «بالكواكب» وكذا فيما بعدها.

٤. صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥١، ج ٢، ص ٩٩١، صحيح مسلم، ج ١، ص ٨٣-٨٤، ج ٢، ص ١٧١/١٢٥، سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٦، ج ٢، ص ٣٩٠٦.

٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٥، ص ١٢٢، «برأ».

فيسبور كل غيث يكون عند ذلك إلى النجم. فيقولون: مطرنا بسوء كذا، وأما
سُمي بسوء: لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب بآء الطالع بالمشرق ينوء نوءاً - أي
بهض - فسُمي الحزم به. قال وقد يكون النوء السقوط^١.

أما لو قال: مطرنا بنوء كذا، وأرد به فيه - أي في وقته - وأنه من فعل الله تعالى،
فقد قيل: لا يكره^٢؛ لأنه ورد أن لصحابة استسقوا بالمصلّى، ثم قيل للعبّاس: كم
بقي من نوء الثريّا؟ فقال: إن العلماء بها يزعمون أنها تعترض في الأفق سبعة بعد
وقوعها، لما مضت السبع حتى عيث الناس، ولم ينكر أحد ذلك^٣.

ومن الصلوات المستحبة صلاة الاستحارة

وفي كفيّتها روايات: منها صلاة ركعتين والدعاء بالحيرة بعدهما، رواه الحلبي
عن عمرو بن حريث عن أبي عبد الله^٤.

قلت: ويقرأ فيهما سورة الحشر والرحمن والمعوذتين، ويقول: «اللهم إن كان كذا
خيراً لي في ديني ودنياه^٥ وعاجل^٦ أمري وآجل^٧ مسرّه لي على أحسن الوجوه
وأجملها، اللهم وإن كان كذا شراً بي في ديني ودنياه وآجل^٨ أمري وعاجل^٩ مسرّه
وآجله، فاصرفه عني على أحسن الوجوه، ربّ عزم لي على رشدي وإن كرهت
ذلك أو أبته نفسي». رواه حابر عن أبي حمزة^{١٠}.

وروى ابن فضال أن الحسن بن الجهم سأل أبا الحسن^{١١} لابن أسباط - وابن
أسباط حاصر ونحس جميعاً - يركب البحر أو البرّ إلى مصر؟ فأخبره بخبر طريق
البرّ، فقال: «أنت المسجد في غير وقت صلاة فريضة، فصلّ ركعتين واستخر الله

١. عنه في معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، ص ٣٢٦، باب متى الأنواء، دليل الحديث ١٦، ولسان العرب، ج ٨، ص ١٧٦، «نوء».

٢. راجع صحيح مسلم، يشرح النووي، ج ٢، ص ٦٠-٦١.

٣. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٥٠٦، دليل الحديث ٦٤٥٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٠، باب صلاة الاستغارة، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٤٠٧.

٥. في تهذيب الأحكام زيادة: «وآخرتي».

٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٠، باب صلاة الاستحارة، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٨٤.

مائة مرة، ثم انظر أي شيء يقع في قلبك فاعمل به»، وقال له الحسن: البر أحب إلي، قال: «وإلي»^١.

وروى إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: ربما أردت الأمر فانفرك مني فريقان، أحدهما يأمرني والآخر ينهاني؟ فقال: «إذا كثر ذلك^٢ فصل ركعتين واستخر الله تعالى مائة مرة ومرة، ثم انظر أحزم الأمرين لك فاعمله، فإن الخيرة فيه إن شاء الله، ولتكن استخارتك في عافية، فإنه ربما حُيِّر للرجل في قطع يده، وموت ولده، وذهاب ماله»^٣.

وهذه الروايات كثيرة، وهي مشهورة بين العامة والخاصة.

ومنها: الاستخارة بالرقاع، فروى هارون بن خارجة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا أردت أمراً فخذ ست رقايع، وكتب في ثلاث منها: بسم الله الرحمن الرحيم حيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة، ففعله، وفي ثلاث منها بسم الله الرحمن الرحيم حيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل، ثم صغها تحت مصلاك^٤، فإذا فرغت فاسعد سعدة وقُل فيها مائة مرة: أستخير الله برحمته خيرة في عافية، ثم استو جالساً وقُل: اللهم خِرْ لي في جميع أموري في بُشْرٍ منك وعافية، ثم اضرب بيدك إلى الرقايع فتوشها وأخرج واحدة، فإن خرج ثلاث متواليات: افعل، فلتفعل الأمر الذي تريده، وإن خرج ثلاث متواليات: لا تفعل، فلا تفعله، وإن خرجت واحدة: افعل، والأخرى: لا تفعل، فأخرج من الرقايع إلى خمس فانظر أكثرها فاعمل به ودع السادسة لا تحتاج بها»^٥.

وروى علي بن محمد رفعه عنهم عليه السلام، أنه قال لبعض أصحابه وقد سأله عن الأمر يمضي فيه ولا يجد أحداً يشاوره، فكيف يصنع؟ فقال: «شاوِر ربك»، فقال له: كيف؟

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٧١، باب صلاة الاستخارة، ح ٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٤٠٩

٢ في المصدر: «إذا كثرت كذلك» بدل «إذا كثر ذلك».

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٢، باب صلاة الاستخارة، ح ٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨١، ح ٤١١.

٤ في الكافي زيادة: «ثم صل ركعتين».

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٠-٤٧١، باب صلاة الاستخارة، ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨١-١٨٢، ح ٤١٢.

قال: «أنو الحاجة في نفسك، وكتب رعتين، في واحدة: لا، وفي واحدة: نعم، واجعلهما في بندقتين من طين، ثم صل ركعتين واجعلهما تحت ديلك وقل: يا الله، إني أشاورك في أمري وأنت خير مستشار ومشير، فأشر علي ما فيه صلاح وحسن عاقبة، ثم أدخل يدك، فإن كان فيها: نعم، فافعل، وإن كان فيها: لا، لا تفعل، هكذا تشاور ربك».

ولا يضّر الإرسال، فإن الكليبي ذكرها في كتابه^١، والشيخ في التهذيب^٢، وغيرهما^٣.

وإنكار ابن إدريس الاستخارة بالرقاع^٤ لا مأخذ له، مع اشتهاها بين الأصحاب وعدم رادّ لها سواء ومن هذا حذره، كالشيخ نجم الدين في المعبر، حيث قال: هي في حيز الشنوذ فلا عبرة بها^٥.

وكيف نكون شاذّة؟ وقد دونها المحدثون في كتبهم. والمصنفون في مصنفاتهم. وقد صنف السيد العالم العابد، صاحب الكرامات الظاهرة والمآثر الباهرة، رضي الدين أبو الحسن علي بن طائوس الحسني^٦ كتاباً ضخماً في الاستخارات، واعتمد فيه على رواية الرقاع، وذكر من آثاره عجائب وغرائب أراه الله تعالى إتيانها، وقال: إذا توالى الأمر في الرقاع فهو خير محض، وإن توالى النهي فذاك الأمر شر محض، وإن تفرقت كان الخير والشر موزعاً بحسب تفرقها على أزمة ذلك الأمر بحسب ترتبها^٧.

وقد ذكرت استخارات مشهورة:

منها: الاستخارة بالدعاء المجرد، وأفضله في موضع شريف، كمسجد أو مشهد.

فروى الشيخ^٨ بإسناده إلى الصادق^٩، قال: «ما استخار الله عبد قطّ مائة مرة

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٢، باب صلاة الاستخارة، ح ٨

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٤١٣

٣. فتح الأبواب، ص ٢٢٨

٤. السرائر، ج ١، ص ٣١٢-٣١٤

٥. المعبر، ج ٢، ص ٣٧٦

٦. راجع لفتح الأبواب، ص ١٨٢ وما بعدها.

في أمر عند رأس الحسين عليه السلام، فيحمد الله ويشتي عليه إلا رماه الله بخير الأمرين»^١.
وروى معاوية بن ميسرة عن الصادق عليه السلام «ما استخار الله عبد سبعين مرة بهذه
الاستخارة إلا رماه الله بالخيرة»^٢، يقول: يا أبصر الناظرين، ويا أسمع السامعين، ويا
أسرع الحاسبين، ويا أرحم الراحمين، ويا أحكم الحاكمين، صل على محمد وأهل بيته،
وخز لي في كذا وكذا»^٣.

وروى ناجية عنه عليه السلام^٤: إذا أراد شراء العبد، أو الدابة، أو الحاجة الخفيفة، أو
الشيء اليسير، استخار الله فيه سبع مرات. وإن كان أمراً جسيماً استخار الله فيه
مائة مرة»^٥.

ومنها: ما أورده الصدوق في كتاب معاني الأخبار ومن لا يحصره الفقيه - ونقله
ابن طاووس في كتابه عنه^٦ - بإسناده إلى هارون بن خازجة، قال: سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا أراد أحدكم أمراً فلا يشاور فيه أحداً من الناس حتى
يشاور الله عز وجل». قلت: وما مشاورة الله؟ قال: «يبدأ فيستخير الله عز وجل
أولاً، ثم يشاور فيه، فإذا بدأ بالله أجرى الحير على لسان من أحب من الخلق»^٧،
ونحوه في المقتعة للعقيد^٨.

ومنها: ما رواه السيد عليه السلام عن سعد بن عبد الله في كتاب الدعاء، بإسناده إلى
إسحاق بن عمار: «إذا أراد أحدكم أن يشتري أو يبيع، أو يدخل في أمر، فيبتدئ
بالله ويسأله». قلت: فما يقول؟ قال: «يقول: اللهم إني أريد كذا وكذا، فإن كان خيراً

١ عنه في فتح الأبواب، ص ٢٤٠

٢ في «ت» وتهذيب الأحكام: «بالخير».

٣ الفقيه، ج ١، ص ٥٦٣، ح ١٥٥٧: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٤١٤

٤ في المصدر إضافة: «إنه كان».

٥ الفقيه، ج ١، ص ٥٦٣، ح ١٥٥٦

٦ فتح الأبواب، ص ١٣٦

٧ في معاني الأخبار والفقيه: «الخيرة».

٨ معاني الأخبار، ص ١٤٤-١٤٥، باب معنى مشاورة الله عز وجل، ح ١، الفقيه، ج ١، ص ٥٦٢، ح ١٥٥٢.

٩ المقتعة، ص ٢١٦-٢١٧.

لي في ديني ودنياي وآخرتي وعاجل أمري وآجله، فيسره لي، وإن كان شراً لي في ديني ودنياي قاصره عني، رت أعزم لي على رشدي وإن كرهته وأبته نفسي، ثم يستشير عشرة من المؤمنين، فإن لم يُصِبْهم وأصاب خمسة فيستشير خمسة مرتين، وإن كان رجلاً فكل واحدٍ خمسا وإن كان واحداً فليستشره عشرة^١.

ومن كتاب الدعاء لسعد كتب أبو جعفر الثاني إلى إبراهيم بن شيبة: «فهمت ما استأمرت به في ضيقتك التي تعرض لك لسلطان فيها، فاستخر الله مائة مرة خيرة في عافية، فإن اخلو لي بقلبك بعد الاستخارة ببعضها واستبدل غيرها إن شاء الله، ولا تتكلم بين أصعاف الاستخارة حتى تَمَّ المائة»^٢.

وروى الكليني في كتاب رسائل الأئمة عليهم السلام أن الحواد كتب بمثل ذلك إلى علي بن أسباط^٣.

ومنها الاستخارة بالعدد، ولم تكن هذه مشهورة في العصور الماضية قبل زمان السيد الكبر العابد رضي الدين محمد بن محمد بن محمد الآوي الحسيني - المجاور بالمشهد المقدس الغروي عليه السلام.

وقد رؤياها عنه وجميع مروياته عن عدة من مشايخنا، عن الشيخ الكبير الفاضل جمال الدين بن المطهر عن والده (رضي الله عنهما)، عن السيد رضي الدين، عن صاحب الأمر (عليه الصلاة والسلام) «اقرأ الفاتحة عشراً - وأقله ثلاث، ودونه مرة - ثم اقرأ القدر عشراً، ثم يقول هذا الدعاء ثلاثاً اللهم إني أستخيرك لعلمك بعاقبة الأمور، وأستشيرك لحسن حُتي بك في المأمول والمحذور، اللهم إن كان الأمر العلاني مما قد نيطت بالبركة أعجازه وبواديه، وحُفَّت بالكرامة أيامه ولياليه، فخير لي اللهم فيه خيرة تزد شموسه ذلولاً، وتقص أيامه سروراً، اللهم إني أمر فأنتصر، وإني نهى فأنتهي، اللهم إني أستخيرك برحمتك خيرة في عافية، ثم يقبض على قطعة من السبحة ويصمر حاجته، إن كان عدد تلك القطعة زوجاً فهو أفعّل، وإن كان فرداً لا تفعل، أو بالعكس»

وقال ابن طاووس رحمته في كتاب الاستخارات:

وجدت بخط أخي الصالح الرضي الآوي محمد بن محمد بن محمد الحسيني (ضعف الله سيادته وشرف خاتمه) ما هذا لفظه عن الصادق عليه السلام: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَخِيرَ اللَّهَ تَعَالَى فَلْيَقْرَأْ أَحْمَدَ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: وَذَكَرَ الدُّعَاءَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَقِيبُ «وَالْمَحْذُورِ». «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ أَمْرِي هَذَا قَدْ أَيْبُطَ»، وَعَقِيبُ «سُرُورَاهُ». «يَا اللَّهُ، إِنَّمَا أَمْرٌ فَأَتَمُّرُ، وَإِنَّمَا نَهْيٌ فَأَنْتَهِي، اللَّهُمَّ جِزْ لِي بِرَحْمَتِكَ حَبِيرَةً فِي عَاقِبَةٍ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ يَأْخُذُ كَفًّا مِنَ الْحَصَى أَوْ سَبْعَةً^١»
وعنها: الاستخارة بالمصحف الكريم.

روى اليسع القتي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أريد الشيء فأستخير الله فيه فلا يوفق فيه الرأي، أفعله أو أدعه؟ فقال: «انظر إذا قمْتَ إلى الصلاة، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِنْسَانِ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، أَيُّ شَيْءٍ وَقَعَ فِي قَلْبِكَ فَخُذْ بِهِ، وَافْتَحِ الْمَصْحَفَ فَانْظُرْ إِلَى أَوَّلِ مَا تَرَى مِنْهُ فَخُذْ بِهِ إِنْ كَمَاءَ اللَّهِ»^٢.

ومن الصلوات المستحبة صلاة الهدية.

روي عنهم عليهم السلام: «أَنَّهُ يَصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ: أَرْبَعًا تُهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَأَرْبَعًا تُهْدَى إِلَى فَاطِمَةَ عليها السلام، وَيَوْمَ السَّبْتِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ تُهْدَى إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، ثُمَّ كَذَلِكَ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ عليهم السلام إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ [تُهْدَى] إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام، ثُمَّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ: أَرْبَعًا تُهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَأَرْبَعُ رَكَعَاتٍ تُهْدَى إِلَى فَاطِمَةَ عليها السلام، ثُمَّ فِي يَوْمِ السَّبْتِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ تُهْدَى إِلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ تُهْدَى إِلَى صَاحِبِ الزَّمَانِ عليه السلام»، هكذا رواها الشيخ في المصباح^٣.
ويدعو بين كل ركعتين منها: «اللَّهُمَّ أَمْتَ السَّلَامِ وَمَنْكَ السَّلَامِ، وَإِلَيْكَ يَعُودُ

١. فتح الأبواب، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ مع نقلاوت.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٩٦٠.

٣. مصباح المتجبد، ص ٣٢٢، وما بين المعقوفين أثبتناه منه.

السلام، حيناً ربنا منك بالسلام، اللهم إن هذه الركعات هدية مني إليك فلان، فصل على محمد وآله، وبلغه إياها، وأعصي أفضل أملي ورجائي فيك وفي رسولك صلواتك عليه وفيه» وتدعو بما أحببت^١.

ومنها: صلوات الحاجة يوم الجمعة، وهي كثيرة:

منها ما رواه عاصم بن حميد، قال قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا حضرت أحدكم الحاجة فليصم يوم الأربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة، فإذا كان يوم الجمعة اغتسل ولبس ثوباً نظيفاً ثم يصعد إلى أعلى موضع في داره ويصلي [ركعتين]، ثم يمد يده إلى السماء ويقول اللهم إني حنلت بساحتك» إلى آخره حسب ما هو مذكور في المصاح^٢.

ومنها: ما رواه محمد بن مسلم عليه السلام عن جعفر عليه السلام، أنه قال: «ما يمنع أحدكم إذا أصابه شيء من عَمِّ الدنيا أن يصلي يوم الجمعة ركعتين، ويحمد الله تعالى وشي عليه، ويصلي على محمد وآل محمد عليهم السلام، ويمد يده ويقول: اللهم إني أسألك بآئك ملك» إلى آخر الدعاء، وفيه الاستعاذة من شر العدو فإنه يكفاه^٣.

وعن الرضا عليه السلام: «من كان له حاجة قد ضاقت بها ذرعاً فليتلها بالله جل اسمه، يصوم الأربعاء والخميس والجمعة، ثم ليغسل رأسه بالخطمي يوم الجمعة، ويلبس أنظف ثيابه، ويتطيب بأطيب طيبه، ثم يقدم صدقة على امرئ مسلم بما تيسر، ثم ليبرز إلى آفاق السماء ويستقبل القبلة، ويصلي ركعتين يقرأ في الأولى الفاتحة و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» خمس عشرة مرة، ثم ليركع فيقرأها كذلك، وكذا هي الأحوال من الرفع في الركوع والسجود والرفع مهما، وفي الثانية كذلك، وقبل التشهد خمس عشرة مرة، ثم يتشهد ويسلم ويقرأها خمس عشرة مرة، ثم يسجد ويقرأها كذلك، ثم يعقر خذيه ويقرأها فيهما كذلك، ثم يعود إلى السجود ويدعو، فإذا فعل تقضى حاجته»^٤.

١. كما في المصدر

٢. مصباح المتجهد، ص ٣٢٤ وما بعدها، وما بين المقوسين إنشاء منه

٣. مصباح المتجهد، ص ٣٢٣-٣٢٤

٤. مصباح المتجهد، ص ٣٤١-٣٤٢

ومنها. الصلاة الكاملة يوم الجمعة، لدفع شرّ أهل السماء وشرّ أهل الأرض، مروية عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «يصلّي أربع ركعات يوم الجمعة قبل الصلاة، يقرأ في كلّ ركعة فاتحة الكتاب عشر مرّات، والمعوذتين عشرًا، والتوحيد عشرًا، والجحد عشرًا، وآية الكرسي عشرًا، والقدر عشرًا، وشهد الله عشرًا، فإذا فرغ من الصلاة استغفر الله مائة مرّة، ثم يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، مائة مرّة، ويصلّي على النبي صلى الله عليه وآله مائة مرّة»^١

وقال ابن بابويه في الرسالة:

إذا كانت لك إلى الله حاجة، فصم ثلاثة أيّام آخرها الجمعة، وبرز قبل زوال الجمعة مفلساً وصلّ ركعتين، تقرأ في كلّ ركعة الحمد والتوحيد خمس عشرة مرّة، فإذا ركعت قرأتها عشرًا، وهكذا في باقي الأحوال إلى الرفع من السجدة الثانية، ونقنت، فإذا قضيت حاجتك وصلّ ركعتي الشكر، تقرأ في الأولى الحمد والتوحيد، وفي الثانية الحمد والجحد، وتقول في الركعة الأولى في ركوعك: الحمد لله شكرًا، وفي سجودك: شكرًا لله وحمدًا، وتقول في الركعة الثانية في الركوع والسجود: الحمد لله الذي نصي حاجتي وأعطاني مسألتني^٢.

وهذه الصلاة في الكليني^٣ والتهذيب مسندة إلى مقاتل عن الرضا عليه السلام^٤، وصلاة الشكر المذكورة مسندة إلى هارون بن خارجه عن أبي عبد الله عليه السلام، إلا أنّه قال: «تقول في الركعة الأولى في ركوعك وسجودك: الحمد لله شكرًا شكرًا وحمدًا، وتقول في الثانية في ركوعك وسجودك: الحمد لله الذي استجاب دعائي وأعطاني مسألتني»^٥.

ومن صلوات الحوائج غير مختصة بيوم الجمعة ما أورده الصدوق في كتابه.

١ مصباح التهجد، ص ٣١٦.

٢ نقله عنه ولده في الفقيه، ج ١، ص ٥٦١.

٣ كذا في جميع النسخ، والصحيح «الكافي» بدل «الكنزي».

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٧، باب صلاة الحوائج، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٤، ح ٤١٧.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٨١، باب صلاة الشكر، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٤، ح ٤١٨.

فمنها ما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا مَرَضَ دَعَا الطَّبِيبَ وَأَعْطَاهُ، وَإِذَا كَانَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى السَّطَرِ رَشَا الْبَوَّابَ وَأَعْطَاهُ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا فَدَحَهُ أَمْرٌ فَزَعَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَتَطَهَّرَ وَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَحَمْدَ اللَّهِ وَأَتَى عَلَيْهِ وَصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ عَافَيْتَنِي مِنْ مَرَضِي، أَوْ رَدَدْتَنِي مِنْ سَفَرِي، أَوْ عَافَيْتَنِي مِمَّا أَخَافُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَهِيَ الْيَمِينُ الْوَاحِيَةُ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الشُّكْرِ»^١.

قال الصدوق: وكان علي بن الحسين عليه السلام إذا حزنه أمر لبس ثوبين من أغلظ ثيابه وأخشنها، ثم ركع من آخر الليل ركعتين، حتى إذا كان في آخر سجدة من سجوده سبح الله مائة مرة، وحمد الله مائة مرة، وهلل الله مائة مرة، وكبر الله مائة مرة، ثم يعترف بدنوبه كلها ما عرف منها أقز لله تعالى به في سجوده، وما لم يذكر منها اعترف به جملة، ثم يدعو الله تعالى ويعصي بركبته إلى الأرض^٢.

وروي عن يونس بن عمار، قال شكوت إلى أبي عبد الله عليه السلام رجلاً كان يؤذيني، فقال: «ادع عليه»، فقلت قد دعوت عليه، قال: «كسل هكذا، ولكن اقلع عن الدنوب، وضئ وصل وتصدق، فإذا كان آخر الليل قاسم الوصية ثم قم فصل ركعتين، ثم قل وأنت ساجد: اللَّهُمَّ إِنَّ فُلانَ بْنِ فُلانٍ قَدْ آذَنِي، اللَّهُمَّ اسْقِمْ بَدَنَهُ، واقطع أثره، وانقص أحله، وعجل له ذلك في عامه هدا»، قال: ففعلت فلم ألبث أن هلك^٣.

وروي الصدوق أيضاً أن رجلاً كان بينه وبين رجل من أهل المدينة خصومة ذات خطر عظيم، فدخل على أبي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك، فقال: «إِذَا أَرَدْتَ الْعَدُوَّ فَصَلِّ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَنْبَرِ رَكْعَتَيْنِ أَوْ رُبْعاً، وَإِنْ شِئْتَ فِي بَيْتِكَ، وَاسْأَلِ اللَّهَ أَنْ يَعْينَكَ، وَخُذْ شَيْئاً نَفِيساً فَتَصَدَّقْ بِهِ عَلَى أَوَّلِ مُسْكِينٍ تَلْقَاهُ»، قال: ففعلت ما أمرني به ففضي لي، ورد الله علي أرضي^٤.

١. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٧-٥٥٨، ح ١٥٤٦

٢. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٨، ح ١٥٤٧

٣. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٩، ح ١٥٤٨

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٩، ح ١٥٤٩

ومن الصلوات المستحبة مؤكداً صلاة شهر رمضان.

وفيها مسائل:

الأولى: في شرعيتها، والأشهر في الروايات ذلك، حتى ادعى عليه سائر الإجماع^١.

وقال الصدوق: لا نافلة فيه زيادةً على غيره^٢.

وابن أبي عقيل لم يعرض لها بالذكر ولا عليّ بن بابويه^٣

لنا. الروايات الكثيرة، كرواية أبي خديجة ومحمد بن يحيى وأبي بصير وعبيد بن

زرارة وجميل بن صالح جميعاً عن أبي عبد الله^٤.

احتج برواية محمد بن مسلم عنه^٥: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى العشاء

لا يصلي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل، لا في رمضان ولا في غيره»^٦.

وبصححة عبد الله بن سنان عنه^٧ وسأله عن الصلاة في شهر رمضان، فقال:

«ثلاث عشرة ركعة، منها، الوتر. وركعتان قبل صلاة الفجر، كذلك كان رسول الله ﷺ

يصلي، ولو كان فصلاً كان رسول الله ﷺ يعمل به وأحق»^٨.

وأجاب الشيخ عن الأولى: بأن المراد أنه لم يكن يصلي في جماعته^٩؛ لظافر

الأخبار بنهيته^{١٠} عن الجماعة في شهر رمضان في المنأحد^{١١}.

وأجاب الفاضل عن الثاني بتحويل أن يكون السؤال وقع عن النوافل الراتية هل

تزيد في شهر رمضان؟^{١٢}

١. المراسم، ص ٨٢.

٢. حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٥، مسألة ١٣٤١ وراجع الفقيه، ج ٢، ص ١٢٨-١٢٩.

٣. كما في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٥، المسألة ٢٤١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٠، ج ٢٠٤-٢٠٥، ص ٦١، ج ٢٠٨-٢٠٩، ص ٦٤، ج ٢١٦، الاستبصار، ج ١،

ص ٤٦١-٤٦٢، ج ١٧٩١-١٧٩٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٩، ج ٢٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٩، ج ١٠١٣، ص ٤٦٢، ج ١٨٠٦.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٦، ج ١٥٦٦، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٩، ج ٢٢٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٧، ج ١٨٠٥.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٩، ديل الحديث ٢٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٧، ذيل للحديث ١٨٠٦.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٤-٦٥، ج ٢١٧، ص ٦٩-٧٠، ج ٢٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٤-٤٦٥.

ج ١٨٠١، ص ٤٦٧-٤٦٨، ج ١٨٠٧.

٩. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٦، المسألة ٢٤١.

وبالجملة، فالقساوي والأخبار متظاهرة بشرعيتها، فلا يضر معارضة النادر.
 الثانية: في قدرها، والمشهور ألف ركعة زيادة على الراتبة، رواه جميل بن
 صالح عن الصادق عليه السلام^١، وعلي بن أبي حمزة أيضاً^٢، وإسحاق بن عمار عن
 أبي الحسن عليه السلام^٣، وسماعة بن مهران عن صادق عليه السلام^٤.
 وروى سليمان بن عمرو عنه عليه السلام، قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام: مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ
 النصف من شهر رمضان مائة ركعة، يقرأ في كل ركعة بِـ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» عشر
 مرّات، أهبط الله عزّ وجلّ إليه من الملائكة عشرةً يدرؤون عنه أعداءه من الجنّ
 والإنس، وأهبط الله إليه عند موته ثلاثين ملكاً يؤمنونه من النار»^٥.
 وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «الصلاة في العشرتين الأولين، ولم يذكر
 العشر الأخير»^٦

وهاتان الروايتان ليس فيهما معارضة في التحقيق.
 أمّا الأولى فلأنّ زيادة المائة حسن، لما قيل من التعرّض للثواب
 وأمّا الثانية: فكأنّ وطبيعة العشر الأخير تركت للعلم بها، أو أنّ الراوي اقتصر
 على العشرتين الأولين.
 نعم، قال ابن الحديد.

قد روي عن أهل البيت عليهم السلام زيادة في صلاة الليل على ما كان يصلّيها الإنسان في
 غيره أربع ركعات تتمه اثنتي عشرة ركعة^٧
 مع أنّه قائل بالألف أيضاً^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦١، ح ٢٠٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٧٩٤

٢ الكافي، ج ٤، ص ١٥٤، باب ما يرد من الصلاة في شهر رمضان، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٣-٦٤،
 ح ٢١٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٧٩٨

٣ ٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٤-٦٥، ح ٢١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٥-٤٦٦، ح ١٨٠١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٢، ح ٢١٢

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٤، ح ٢١٦

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٦، ديل المسألة ٢٤١، والمسألة ٢٤٢.

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٦، المسألة ٢٤٢.

وهذه زياده لم نقف على مأخذها، إلا أنه ثقة وإرساله في قوّة المسند؛ لأنه من أعظم العلماء.

وقال الشيخ الجليل ذو المناقب والمآثر أبو عبد الله محمد بن أحمد الصفواني في كتاب التعريف: هي سبع مائة ركعة^١

ولعله أراد الألف، وترك ذكر زوائد ليالي لإفراد شهرته.

ولابن أبي قرّة^٢ في كتابه رواية بمقدار من الصلوات لكل ليلة، ذكرناه في الأربعين حديثاً^٣.

الثالثة: صورة الصلاة أن يصلي في العشرين الأولى كل ليلة عشرين، وفي العشر الأخير كل ليلة ثلاثين، ويزيد على المعين في ليالي الإفراد - وهي تسع عشرة وإحدى وعشرون وثلاث وعشرون - كل ليلة مائة، فذلك ألف ركعة

روى ذلك مسعدة بن صدقة وغيره عن الصادق^٤، وعليه طائفة من الأصحاب^٥ وقال الأكثر^٥: يقتصر في ليالي الإفراد على المائة، وتبقى ثمانون ركعة ففقرتها على الجمع، فيصلّي في كل جمعة عشر ركعات: أربع منها بصلاة أمير المؤمنين^٦، ثم ركعتان بصلاة فاطمة^٧، ثم أربع بصلاة جعفر^٨، ثم يصلي في ليلة الجمعة الأخيرة عشرين ركعة صلاة أمير المؤمنين^٩، وفي عشيتها ليلة السبت عشرين ركعة صلاة فاطمة^{١٠}.

١ حكاة عنه ابن طاووس في إقبال الأعمال، ج ١، ص ٤٧، وفيه «سبع مائة».

٢ الأربعون حديثاً، الحديث الأربعون (ضمن الموسوعة، ج ١٩).

٣ الكافي، ج ٤، ص ١٥٤، باب ما يرد من الصلاة في شهر رمضان، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٢ - ٦٤، ح ٢١٣ و ٢١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٧٩٦، وص ٤٦٣، ح ١٧٩٨.

٤ منهم: الشيخ في الخلاصة، ج ١، ص ٥٣٠، المسألة ٢٦٩؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣١٠ - ٣١١، والحلي في الكافي في الفقه، ص ١٥٩.

٥ منهم: السيد المرتضى في جعل العلم والعمل، ص ٧٨، والانتصار، ص ١٦٨، المسألة ٦٧؛ والشيخ المفيد في المقنعة، ص ١٦٦ - ١٦٨؛ والشيخ في النهاية، ص ١٣٩ - ١٤٠؛ والمبسوط، ج ١، ص ١٢٣ - ١٢٤؛ وسأار في المراسم، ص ٨٢ - ٨٣؛ وابن البرّاج في المذهب، ج ١، ص ١٤٥ - ١٤٦؛ وابن حنبل في الوصيلة، ص ١١٦ - ١١٧.

وعلى هذه الرواية رتب الشيخ الدعوت في المصباح^١.
وكلُّ حسن جميل

الرابعة: الأظهر في الفتاوى والأشهر بين الأصحاب أنَّ المتنفل بالعشرين يصلي بين العشاءين ثماني ركعات، وبعد العشاء الآخرة اثنتي عشرة ركعة، رواه مسعدة وعلي بن أبي حمزة عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام^٢، ومحمد بن سليمان عن الرضا عليه السلام^٣.

وخير الشيخ في النهاية بين ذلك، وبين جعل اثنتي عشرة بين العشاءين وثمان بعد العشاء^٤؛ لرواية سماعة^٥، وهي من مضمراته التي لم يسم فيها الإمام، وإن كان الظاهر روايته عنه

الخامسة: الأظهر أيضاً أنَّ الثلاثين في العشر الأواخر يصلي ثمان منها بين العشاءين، والباقي بعد العشاء الآخرة. وقد ضُمَّته رواية علي بن أبي حمزة ومحمد بن سلمان^٦.

وفي رواية مسعدة: يصلي بين العشاءين اثنتي عشرة ركعة، والباقي بعد العشاء^٧، وعليها أبو الصلاح وابن البراج^٨.

والعمل بالجميع في المسألتين جائز.

وأما الوتيرة فالمشهور أنَّها تُعمل بعد وظيفة العشاء؛ لتكون خاتمة النوافل.

١ مصباح المتهجد، ص ٥٤٢ وما بعدها

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٢-٦٤، ح ٢١٣ و ٢١٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٧٩٦، وص ٤٦٣، ح ١٧٩٨

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٤-٦٥، ح ٢١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٤-٤٦٥، ح ١٨٠١
٤ النهاية، ص ١٣٩-١٤٠.

٥ الفقيه، ج ٢، ص ١٢٨، ح ١٩٦٩، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٣، ح ٢١٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٧٩٧

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٣-٦٥، ح ٢١٥ و ٢١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٣-٤٦٥، ح ١٧٩٨ و ١٨٠١.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٢-٦٣، ح ٢١٣، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٧٩٦

٨ الكافي في الفقه، ص ١٥٩؛ وما في التهذيب، ج ١، ص ١٤٥ موافق للأظهر هنا، وحكاياهما للعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٨ المسألة ٢٤٤

وقال سَلار: بل الوتيرة مقدّمة على الوظيفة^١، وهي في رواية محمّد بن سليمان عن الرضا عليه السلام^٢.

والظاهر أيضاً جواز الأمرين.

السادسة: لو فات شيء من هذه النوافل ليلاً فالظاهر أنه يستحبّ قضاؤه نهاراً؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾^٣، وما ورد في تفسيره متأ أسلفناه من قبل^٤، وبذلك أفتى ابن الجنيّد عليه السلام، قال: وكذا لو فاتته الصلاة في ليلة الشكّ ثمّ ثبتت الرؤية.

السابعة: قال أبو الصلاح: من السنة أن يتطوّع الصائم في شهر رمضان بألف ركعة^٥، وهو يدلّ من حيث المفهوم على انتفاء استحباب تطوّع غيره، كالسافر. قال في المختلف:

ولم يشترط باقي علمائنا ذلك، لما أنّها عادة زيدت لشرف الزمان، فلا تسقط بسقوط الصوم^٦.



وهو فتوى منه بعموم الاستحباب.

الثامنة: يستحبّ أن يدعى غريب كلّ ركعة بالدعاء المأثور مع سعة الوقت لذلك، ولو ضاق الوقت عن الدعاء والصلاة اقتصر على الصلاة.

للتاسعة الجماعة في هذه الصلاة بدعة محرّمة عند الأصحاب، وقد رواه زرارة وابن مسلم والفضيل، قالوا: سألتاهما عن الصلاة في رمضان نافلةً بالليل جماعةً، فقالا: «إنّ النبي ﷺ كان إذا صلّى العشاء لآخره انصرف إلى منزله، ثمّ يخرج من آخر الليل إلى المسجد فيقوم فيصلّي، فخرج في أوّل ليلة من شهر رمضان ليصلّي

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٨، المسألة ٢١١؛ وهي المراسم، ص ٨٢ جعل الوظيفة قبل الوتيرة.

٢. راجع الهامش ٢ من ص ١٦٦.

٣. الفرقان (٢٥): ٦٢.

٤. في ج ٧، ص ٣٤١.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٥٩.

٦. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٩، المسألة ٢٤٦.

كما كان يصلي، فاصطف الناس خلفه فهرب منهم إلى بيته، ففعلوا ذلك ثلاث ليال، فقال علي منبره في الرابع إن الصلاة بالليل في شهر رمضان في المافلة في جماعة بدعة، وصلاة الضحى بدعة، ألا فلا تجتمعوا ليلاً في شهر رمضان لصلاة الليل، ولا تصلوا صلاة الضحى، فإن ذلك معصية، ألا وإن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة سبيلها إلى النار، ثم نزل وهو يقول: قليل في سنة خير من كثير في بدعة^١ وفي رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه لما قدم أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة أمر الحسن عليه السلام أن ينادي في الناس: لا صلاة في شهر رمضان في المساجد جماعة، فنادى في الناس الحسن عليه السلام بما أمره به أمير المؤمنين عليه السلام، فلما سمع الناس مقالة الحسن بن علي صاحوا: وا عمراء، وا عمره، فلما بلغ ذلك علياً عليه السلام قال: قل لهم: صلوا^٢».

وبستحت أن يصلي لثة الفطر ركعتان يقرأ في الأولى الحمد و«قل هو الله أخذ» ألف مرة، وفي الثانية الحمد و«قل هو الله أخذ» مرة واحدة، رواه في التهذيب بالسند إلى أحمد بن محمد السباري رحمه الله إلى أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنه إذا صلاهما لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه به» رواه السباري في عداد الصعفاء، إلا أن الأصحاب تلقوها بالقبول.

ومن الصلوات المستحبة صلاة يوم الغدير، وهي مشهورة بين الأصحاب. روى علي بن الحسين العبدى، قال سمعت الصادق عليه السلام يقول: «صيام يوم غدير ختم يعدل صيام عمر الدنيا، لو عاش إنسان ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك، وصيامه يعدل عند الله عز وجل في كل عام مائة حجة ومائة عمرة مبرورات مقبولات، وهو عيد الله الأكبر، وما بعث له عز وجل نبياً إلا وتعيد في هذا اليوم وعرف حرمة، واسمه في السماء، يوم العهد المعهود، وفي الأرض، يوم الميثاق

١ الفقيه، ج ٢، ص ١٢٧، ح ١٩٦٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٩ - ٧٠، ح ٢٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٧ - ٤٦٨، ح ١٨٠٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧٠، ح ٢٢٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧١، ح ٢٢٨.

المأخوذ والجمع المشهود، ومن صلى فيه ركعتين، يغتسل من قبل أن تزول الشمس مقدار نصف ساعة، ويقرأ في كل ركعة الحمد مرة، وعشر مرات «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وعشر مرات آية الكرسي، وعشر مرات «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» عدلت عبد الله عز وجل مائة ألف حجة ومائة ألف عمره، وما سأل منه عز وجل حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيت كائنة ما كانت الحاجة، وبفائتلك الركعتان والدعاء قضيتهما بعد ذلك، ومن فطر فيه مؤمناً كان كمن أطعم فقماً وفتاماً وفتاماً فلم يزل يعد إلى أن عقد بيده عشراً، ثم قال: «أو تدري ما الغناء؟» قلت: لا، قال: «مائة ألف كل فتام، والدرهم فيه بألف ألف درهم»، ويستحب الدعاء بعدها بالمنقول، ثم يسأل حاجته، وفي تمام الحديث: «فإنها والله مقضية»^١.

ومنها: صلاة يوم المباهلة، وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة في أظهر الروايات^٢، وروي أنه الخامس والعشرون منه^٣ ويستحب الإكثار فيه من الصلاة والاستغفار^٤ عقب كل ركعتين سبعين مرة، والدعاء بعدها بالمأثور، روى ذلك محمد بن صدقة عن الكاظم عليه السلام^٥، وروي عن الصادق عليه السلام: أنه يصلي فيه ركعتان بصفة صلاة يوم الغدير، إلا أنه قال في آية الكرسي: «إلى قوله ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾»^٦، وإنها تعدل عند الله مائة ألف حجة ومائة ألف عمرة^٧، وذكر ما سلف^٨.

ومنها: صلاة أول ذي الحجة، وفيه ويد الحليل إبراهيم عليه السلام، وفيه اتسخته الله خليلاً، وفيه زوّج رسول الله ﷺ فاطمة عليها السلام من أمير المؤمنين عليه السلام، ويستحب أن يصلي فيه صلاة فاطمة عليها السلام.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٧، ح ٣١٧.

٢-١ مصباح المتعبد، ص ٧٥٩ و٧٦٤ و٧٦٦.

٣ البقرة (٢): ٢٥٥-٢٥٧.

٤ مصباح المتعبد، ص ٧٥٨-٧٥٩.

٥ آماً.

ومنها: صلاة يوم المبعث، وهو السابع والعشرون من رجب.

روى الكليني عن علي بن محمد رفته إلى أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ صَلَّى فِيهِ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يقرأ في كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ وَسَلَّمْ جَلَسَ مَكَانَهُ ثُمَّ قَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ^١، فَإِذَا فَرَغَ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ رَبِّي^٢ لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً، أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَدْعُو فَلَا يَدْعُو شَيْئاً إِلَّا اسْتَجِيبَ لَهُ فِي كُلِّ حَاجَةٍ، إِلَّا أَنْ يَدْعُو فِي جَانِحَةِ قَوْمٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ^٣».

ومنها: صلاة ليلة المبعث، وقد رواها صالح بن عقبة عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «صَلِّ لَيْلَةَ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ - أَيَّ وَقْتٍ شِئْتَ فِي اللَّيْلِ - اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْحَمْدَ وَالْمَعُودِينَ، وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا فَرَغْتَ قُلْتَ وَأَنْتَ فِي مَكَانِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ ادْعُ بِمَا شِئْتَ^٤»
وروى غيرها^٥ أيضاً

ومنها صلاة النصف من شعبان، وهي أربع ركعات يقرأ في كُلِّ رَكْعَةٍ الْحَمْدَ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِذَا فَرَغَ دَعَا بِالْمَأْثُورِ^٦.

ومنها: صلاة طلب الرزق.

روى الكليني بإسناده إلى الحلبي محمد بن علي، قال: شكَا رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْفَقَاةَ وَالْحَرْفَةَ فِي التِّجَارَةِ بَعْدَ يَسَارٍ كَانَ فِيهِ، فَأَمَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَأْتِيَ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَنْبَرِ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيَقُولُ مِائَةَ مَرَّةٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ

١. في المصدر إضافة: «والمعوذات الثلاث كُلِّ وَاحِدَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ»

٢. في المصدر: «اللَّهُ اللَّهُ رَبِّي» بدل «اللَّهُ أَكْبَرُ رَبِّي».

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، باب صلاة طمعة (سلامة) لله عليها، ج ٧

٤ - ٦. مصباح المتعبد، ص ٨١٣ و ٨٣٠

بقوتك وقدرتك وبِعزَّتِكَ وما أحاط به علمك أن تيسر لي من التجارة أوسعها رزقاً، وأعمها فضلاً، وخيرها عاقبةً، ففعل ذلك فما توجه في وجهي إلا رزقه الله^١.

ومنها: صلاة الاستطعام، رواها الكليني بإسناده إلى شبيب العقرفوفي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «مَنْ جَاع فليَتَوَضَّأْ وَيَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولْ: يَا رَبِّ، إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي، فَإِنَّهُ يَطْعَمُ مِنْ سَاعَتِهِ»^٢.

ومنها: صلاة الحَبَل، رواها بإسناده إلى مُحَمَّد بن مسلم عن أَبِي جَعْفَر عليه السلام، قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْبِلَ لَهُ فليَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ لُجْمَةٍ، يَطِيلُ فِيهِمَا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَا سَأَلَكَ بِهِ زَكَرِيَّا إِذْ قَالَ: «رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ»^٣، اللَّهُمَّ هَبْ لِي ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ، اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ اسْتَحَلَلْتُهَا، وَفِي أَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا، فَإِنْ قَضَيْتَ فِي رَحِمِهَا وَلَدًا فَاجْعَلْهُ غُلَامًا، وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبًا وَلَا شَرَكًا»^٤.



ومنها: صلاة الدخول بالزوجة

روى أيضاً عن أَبِي بصير، قال: سَمِعْتُ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ لِأَبِي جَعْفَر عليه السلام: جُعِلَتْ هَذَاكَ إِنِّي قَدْ أَسْنَنْتُ وَقَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا صَغِيرَةً وَلَمْ أَدْخُلْ بِهَا، وَأَنَا أَخَافُ إِذَا أَدْخَلْتُ عَلَيْهَا أَنْ تَكْرَهَنِي لِعِضَائِي وَكِبَرِي، فَقَالَ أَبُو جَعْفَر عليه السلام: «إِذَا دَخَلْتَ فَمُرَّهُمْ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْكَ أَنْ تَكُونَ مَتَوَضَّئَةً، ثُمَّ أَنْتَ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا حَتَّى تَتَوَضَّأَ وَتَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ مَجِّدِ اللَّهَ وَصَلِّيْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ادْعِ اللَّهَ وَمُرَّ مَنْ مَسَعَهَا أَنْ يَوْمُنَا عَلَى دَعَائِكَ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي لَهَا وَوَدَّهَا وَرِضَاهَا، وَرِضَنِي بِهَا، ثُمَّ اجْمَعْ بَيْنَنَا بِأَحْسَنِ اجْتِمَاعٍ وَأَسْرَ اتِّلَافٍ، فَإِنَّكَ تَحِبُّ الْحَلَالَ وَتَكْرَهُ الْحَرَامَ»^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٣، باب الصلاة في طلب الرزق، ح ١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٥، باب الصلاة في طلب الرزق، ح ٦.

٣. الأنبياء (٢١): ٨٩.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٨٢، باب النوادر، ح ٣.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٨١، باب صلاة مَنْ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِأَمَلَةٍ، ح ١.

ومنها: صلاة الاهتمام بالتزويج، رواها أيضاً بإسناده إلى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا همَّ بذلك فليصل ركعتين ويحمد الله، ثم يقول: اللهم إني أريد أن أتزوج، فقدر لي من النساء أعفهن فرحاً، وأحفظهن لي في نفسها وفي مالي، وأوسعهن رزقاً، وأعظمهن بركة، وقدر لي ولداً طيباً تجعله خلفاً صالحاً في حياتي وبعد مماتي»^١.

ومنها: صلاة السفر

روى بإسناده إلى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما استخلف عبد على أهله بخلافة أفصل من ركعتين يركعهما إذا أراد سفراً، ويقول: اللهم إني أستودعك نفسي وأهلي ومالي وديني ودنياي وآخرتي وأمانتي وخواتيمي عملي، إلا أعطاه الله ما سأل»^٢.

ومنها: صلاة من خاف شيئاً، رواها بإسناده إلى حرير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «اتخذ مسجداً في بيتك، فإذا خفت شيئاً هلبس ثوبين غلبظين من أغلظ ثيابك وصل فيهما، ثم اجث على ركبتك فأصرح إلى الله وسله الجنة، وسعوذ بالله من شر الذي تخافه، وإناك أن يسمع الله منك كلمة بقي وإن أعجبتك نفسك وعشيرتك»^٣.

وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان علي عليه السلام إذا هاله شيء فزع إلى الصلاة، ثم تلا هذه الآية: «وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ»^٤.

ومنها: الصلاة للعافية.

روى بإسناده إلى إسماعيل بن الأرقط - وأمه أم سلمة أخت أبي عبد الله عليه السلام -

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٨١-٤٨٢، باب النوادر، ح ٢

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٨٠، باب صلاة من أراد سفراً، ح ١

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٨٠، باب صلاة من أراد سفراً، ح ٢

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٨٠، باب صلاة من خاف مكروهاً، ح ١، والآية في البقرة (٢) - ٤٥.

ورضي عنها - قال: مرضتُ في شهر رمضان مرضاً شديداً حتى ثقُلْتُ، واجتمعت بنوهاشم ليلاً للجنائزة وهم يرون أنني ميتٌ، فجزعت أُمِّي عليّ، فقال لها أبو عبد الله عليه السلام: «اصعدي إلى فوق البيت، فابرزي إلى السماء وصلّي ركعتين، فإذا سلمتِ فقولي: اللهم إنيك وهبته لي ولم يك شيئاً، اللهم وإني أستوهبه^١ مبتدئاً فأعزّيه»، قال: فعلت، فأقمتُ وقعدتُ، ودعوا بسحورٍ لهم هريسة فتسحّروا بها وتسحّرتُ معهم^٢.

وبإسناده عن جميل، قال: كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام، فدخلت عليه امرأة وذكرت أنها تركت ابنتها وقد أَلقت^٣ بالمدحفة على وجهه ميتاً، فقال لها: «لعله لم يمست، فقومي فاذهبي إلى بيتك فاعتسلي وصلّي ركعتين، وادعي وقولي: يا مَنْ وهبه لي ولم يك شيئاً جدّد هبته لي، ثم حرّكيه ولا تخبري بذلك أحداً»، قالت: ففعلتُ فحرّكته فإذا هو قد بكى^٤.

وروى بإسناده إلى العارث بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا كانت لك حاجة فتوضأ وصلّ ركعتين، ثم احمّد الله وتنّ عليه واذكر من آلائه، ثم ادع تجيب^٥». وهي رواية أخرى عنه عليه السلام بعد الصلاة: «وصلّ على محمد وآله، وسئل تعطه^٦».

ومنها: صلاة الزيارة للنبي صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمة عليه السلام، وهي ركعتان بعد الفراغ من الزيارة تصلّي عند الرأس، وإذا زار أمير المؤمنين عليه السلام صلى ست ركعات؛ لأنّ معه آدم ونوحاً على ما ورد في الأخبار^٧.

١ في المصدر: «أستوهيكته».

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٨، باب صلاة العوائج، ح ٦.

٣ في المصدر: «وقد قالت» بدل «وقد أَلقت».

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٩، باب صلاة العوائج، ح ١١.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٩، باب صلاة العوائج، ح ٩.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٩، باب صلاة العوائج، ح ١٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢-٢٣، ح ٥١، وص ٣٤ ح ٦٨.

قال ابن زهرة^١ - مَنْ زار وهو مقيم في بلده قدّم الصلاة ثمّ زار عقيبتها^٢.
 وستأتي صلاة الإحرام^٣ إن شاء الله.
 وقد تقدّمت صلاة التعمية للمسجد^٤.
 ولا يستحبّ عندنا صلاة الضحى، بل هي بدعة لا يجوز فعلها، وتقل في الخلاف
 فيه الإجماع^٥.
 ولما روي عن النبي^ﷺ أنّه قال: «صلاة نصحى بدعة»^٦.
 وما رووه من الأحبار فيها^٧ لو صحّت فهي مسوخة

١ غنية التروع، ج ١، ص ١٠٩

٢ لعلّ مراده في كتاب الحج ولم يوفق بتأليفه.

٣ في ج ٣، ص ٦١

٤ الخلاف، ج ١، ص ٥٤٣ - ٥٤٤، المسألة ٢٨١

٥ الكافي، ج ٢، ص ٤٥٣. باب تقديم النوافل وتأخيرها و. ح ٩: وراجع الهامش ١ من ص ١٦٧ - ١٦٨

٦ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٩٧، ح ٧٨/٧١٩، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٣٩ - ٤٤٠، ح ١٣٨٠ و ١٣٨١: الجامع

الصحيح، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ٤٧٣

الركن الخامس

في اللواحق

وفيه فصول ثلاثة.



مکتبہ اسلامیہ

الفصل الأول في صلاة السفر

وفيه مطالب:

[المطلب الأول في محله]

وهو الرباعيات من الصلوات الخمس إذا كان أداؤها في السفر بالإجماع والآية^١.
وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الصلاة في السفر ركعتان،
ليس قبلهما ولا بعدهما شيء»، إلا المغرب ثلاث ركعات^٢.
وأمر عليه السلام بالإعادة لمن صلى الظهر أربعاً في السفر^٣، فعلى هذا يكون العصر
عزيمة لا رخصة
ومحله أيضاً نوافل النهار والوتيرة - لما تقدم^٤ - والصوم الواجب، فيجب الإفطار
فيه: للآية^٥.

ولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من البرّ انصيام في السفر»^٦.
وروى جابر: أن أناساً صاموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر، فستأهم العشاء^٧.

١ النساء (٤): ١٠١.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣-١٤، ج ٣٦ الاستبصار ج ١، ص ٢٢٠، ج ٧٧٨

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤، ج ٣٣

٤ أعاد.

٥ البقرة (٢): ١٨٥.

٦ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣١٧، ج ٧ سنن النسائي ج ٤، ص ١٨٠، ج ٢٢٥٦ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٩.

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٨٥، ج ٩٠/١١١٤ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٨٩-٩٠، ج ٧١٠ سنن النسائي،

ج ٤، ص ١٨١، ج ٢٢٥٩

وانفرد الأصحاب بالتحجير في الصلاة في أربعة أماكن: مسجد مكّة، ومسجد المدينة، ومسجد الكوفة، والحائر، وهو في روايات:

منها: رواية حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «من مخزون علم الله الإتمام في أربعة مواطن: حرم الله، وحرم رسوله، وحرم أمير المؤمنين، وحرم الحسين عليه السلام»^١.

وفي رواية عنه عليه السلام «تتم الصلاة في المسجد الحرام، ومسجد الرسول عليه السلام، ومسجد الكوفة، وحرم الحسين عليه السلام»^٢.

وقال ابن بابويه: يقصر فيها ما لم يتو مقام عشرة، وتستحب له تبة المقام لیتّم^٣؛ لرواية محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام، قلت: الصلاة بمكّة تمام أو تقصير؟ فقال: «قصر ما لم تعمر مقام عشرة»^٤.

ومثله رواية معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام، وذكر منها الحرمین^٥. وأجيب: بأن العراد لا يجب التمام عيناً حتى يعمر على المقام عشرة، وبأن الشهرة في القوي والرواية لا تعارض بالضعف.

إذا عرفت^٦ ذلك، فهل الإتمام مختص بالمساعد نفسها، أو نعم البلدان؟ ظاهر أكثر الروايات أن مكّة والمدينة محلّ لذلك، فعلى هذا يتم في البلدين أمّا الكوفة ففي مسجدتها خاصّة، قاله في المعبر^٧ والشيخ ظاهره الإتمام في البلدان الثلاثة^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٠، ح ١١٤٩٤ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٣٤-٣٣٥، ح ١١٩١

٢ الكافي، ج ٤، ص ٥٨٧، باب بدون العنوان من كتاب الحج، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣١، ح ١٤٩٧: الاستبصار، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ١١٩٤

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٢، دليل الحديث ١٢٨٥

٤ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٢، ح ١٢٨٦: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٦، ح ١٤٨٢: الاستبصار، ج ٢، ص ٣٣١، ح ١١٧٨

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢٨، ح ١٢٨٥: الاستبصار، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ١١٨١

٦ في «حق»، «عرف».

٧ المعبر، ج ٢، ص ٤٧٧.

٨ النهاية، ص ١٢٤: المبسوط، ج ١، ص ١٤١

وأما الحائر فقال ابن إدريس:

هو ما دار سور المشهد ومسجد عيه، دون ما دار سور البلد عليه؛ لأنَّ الحائر لغةً: هو المكان المطمئن، وذلك إنَّما هو فيما ذكرناه، وفيه حار الماء^١.

يعني به لَمَّا أمر المتوَكِّل بإطلاق الماء على قبر الحسين عليه السلام ليعفيه فكان لا يبلغه. وأفتى ابن إدريس بأنَّ التخيير إنَّما هو في المساجد الثلاثة دون بلدانها^٢ واختاره في المختلف^٣.

وقول الشيخ هو الظاهر من الروايات، وما فيه ذكر المسجد منها فلشرفه لا لتخصيصه.

والشيخ نقيب الدين يحيى بن سعيد - لمي كتاب السفر له - حَكَمَ بالتخيير في البلدان الأربعة حتَّى في الحائر المقدَّس؛ لورود الحديث بحرم الحسين عليه السلام، وقَدَّر بخمسة فراسخ وبأربعة وفرسخ، قال والكف حرم وإن تفاوتت في الفضيلة.

واعلم أنَّ ابن الجنيد والمرتضى قالَا: لا يقصَّر في مشاهد الأئمة عليهم السلام^٤، فأجرهاها معرى الأربعة، وظاهرهما نفي التقصير، ولعلَّهما أرادَا نفي تحتمه، ولم يقف لهما على مأخذ في ذلك، والقياس عندنا بإطل.

بقي هنا موضعان آخران قيل فيهما بعدم تحتم القصر:

الأوَّل: إذا كان قصد المسافر أربعة فراسخ فزائداً إلى ما دون الثمانية، ولم يُرد الرجوع ليومه.

قال المفيد عليه السلام وابن بابويه: يتخَيَّر في قصر الصلاة والصوم^٥.

وقال الشيخ: يتخَيَّر في قصر الصلاة، ولا يجوز قصر الصوم^٦.

١ السرائر، ج ١، ص ٢٤٢.

٢ السرائر، ج ١، ص ٢٤٢ و٢٤٣.

٣ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٥٧، دين المسألة ٤٠٠.

٤ جُمِل العلم والعمل، ص ١٨٣ وحكاه عنها العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٥٥٥ و٥٥٦، ضمن المسألة ٤٠٠.

٥ المقنعة، ص ٣٤٩؛ وعنه في السرائر، ج ١، ص ٢٢٩؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٢٦، ذيل الحديث ١٢٧٠، وص ٤٤٩.

ذيل الحديث ١٣٠٤؛ الهداية ص ١٤٢.

٦ النهاية، ص ١٢٢ و١٦١؛ المبسوط، ج ١، ص ١٤١ و٢٨٤.

والأكثر^١ على التمام فيهما.

وأطلق ابن بابويه وسائر التحير في قصر والإتمام^٢.

والمأخذ أن هناك أخباراً صحاحاً تقدّر المسافة بشمانية فراسخ أو مسير يوم،

كخبر عبد الله الكاهلي عن الصادق عليه السلام^٣، وخبر أبي بصير عنه عليه السلام^٤: «بياض يوم أو

بريدان»^٥. وخبر علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام^٦: «مسير يوم»^٧.

وهناك أخبار فيها تقدير التقصير بأربعة فراسخ، كخبر أبي أيوب عن

الصادق عليه السلام^٨، وخبر ريد الشحام عنه عليه السلام^٩: «ثنا عشر ميلاً»^{١٠}.

وأخبار شتى^{١١} تتضمن أن أهل مكة يقضون في سفرهم إلى عرفات، وفي

بعضها: «ويلهم - أو ويحكم - وأي سفر شدة منه، لا تتم»^{١٢}.

وأسايد هذه الأخبار كلها معتبرة، فجمع الشيخان بينهما بالتحجير.

قال الفاضل

في بعض هذه الأخبار تصريح بتحتم القصر. كخبر معاوية بن عمار - الصحيح

عن الصادق عليه السلام^{١٣}، الذي فيه: «ويلهم، إلى آخره»^{١٤}.

١ منهم ابن الزجاج في المذهب، ج ١، ص ١٠٦، وليس إلهي - وحكاة عن السيد المرتضى - في السرائر، ج ١، ص ٣٢٩.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٢٦، دليل الحديث ١٢٧، وص ٤٤٩ دليل الحديث ٤، ١٣ المراسم، ص ١٧٥ وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٦ - ٥٢٧، مسألة ٢٩٠.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٢٦، ج ١٢٧، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٧، ج ٤٩٣، الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ج ٧٨٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٢ - ٢٢٣، ج ١٦٥١، الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ج ٧٨٩.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٩، ج ٥٠٣، الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٥، ج ٧٩٩.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٢، باب حد المسير الذي تقصر فيه الصلاة، ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٧، ج ٤٩٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ج ٧٩١.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٨، ج ٤٩٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٤، ج ٧٩٤.

٨ منها ما في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٨، ج ٤٩٩، والاستبصار، ج ١، ص ٢٢٤، ج ٧٩٥.

٩ الكافي، ج ٤، ص ٥١٩، باب الصلاة في مسجد منى - ج ١٥، الفقيه، ج ١، ص ٤٤٧، ج ١٣٠٣، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٠، ج ٥٠٧.

١٠ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٨، دليل المسألة ٣٩٠، والرواية راجع الهامش ٩.

واعلم أنَّ الشيخ في التهذيب ذهب إلى تخيير لو قصد أربعة فراسخ وأراد الرجوع ليومه^١، وكذا في المبسوط^٢؛ جمعاً بين الأخبار، وذكره ابن بابويه في كتابه الكبير^٣.

وهو قوي؛ لكثرة الأخبار الصحيحة بالتحديد بأربعة فراسخ، فلا أقل من الجواز.

وقال ابن أبي عقيل:

كل سفر كان مبلغه يريدين وهو ثمانية فراسخ، أو يريدان ذاهباً وجائياً وهو أربعة فراسخ، في يوم واحد أو ما دون عشرة أيام - ظاهره أنه إذا قصد يريدان ذاهباً وجائياً فيما دون عشرة أيام - يقصر^٤.

الثاني: لو سافر بعد دخول الوقت وصلى بعد مفارقة الجدران وخفاء الأذان، وفيه أقوال:

أحدها: قول الشيخ في الخلاف: أنه يجوز له التقصر، ويستحب له الإتمام^٥ وقال ابن أبي عقيل والصدوق: يجب الإتمام، قاله في المقنع^٦. وقال في من لا يحضره الفقيه: يتم مع السعة ويقصر مع الضيق^٧. وهو اختيار الشيخ في النهاية^٨.

وقال المفيد والمرتضى وابن إدريس: يقصر^٩، وهو قول علي بن بابويه^{١٠}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨، ديل الحديث ٤٩٦

٢. في المبسوط، ج ١، ص ١٤١، وجوب التقصر

٣. الظاهر أنَّ الكتاب الكبير هو المسمى بمدينة العلم وهو مفقود.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٦، مسألة ٣٩٠

٥. الخلاف، ج ١، ص ٥٢٧، المسألة ٣٣٢

٦. المقنع، ص ١٢٥، وحكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٤٠، المسألة ٣٩٦

٧. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٤، ديل الحديث ١٢٩٠

٨. النهاية، ص ١٢٣

٩. المقنعة، ص ٢١١، السرائر، ج ١، ص ٣٣٢ و٣٣٤، وفيه حكاية قول السيد المرتضى.

١٠. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٤١، مسألة ٣٩٦

والمأخذ الأخبار المختلفة:

ففي خبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، ولو دخل بلده بعد وحيها في سفره قصر^١.

وفي خبر بشير النبال عنه عليه السلام إتمام من خرج بعد الوقت^٢، وكذا رواية الحسن بن الوشاء عن الرضا عليه السلام^٣.

ويؤيده أنه خوطب بالصلاة بدخول وقت، وبمضي قدر أدائها استقرت تماماً، والأصل بقاء ما كان.

ويعارضها رواية إسماعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام اعتبار حال الأداء في خروجه ودخوله، وقال: «إن لم تفعل فقد وكله خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله»^٤.

ويدل على التفصيل رواية إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول هي الرحل يقدم من سفره في وقت الصلاة، فعلى «إن كان لا يخاف فوت الوقت فليتم، وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصّر»^٥.

ويغرب من هذا ما لو حصر بعد وحيها في سفره، وقد تضمنه الأخبار، واختلف فيه الأصحاب فأوجب (الإمام) ابن بابويه في الرسالة، والمفيد وابن إدريس؛ لأنهم يعتبرون حال الأداء^٦.

١ الكافي، ج ٢، ص ٤٣٤، باب من يريد السفر أو يقدم من سفره، ج ١، ص ٤٤٣-٤٤٤، ح ١٢٩٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٥٥٧ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٩-٢٤٠، ح ٨٥٣.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٤٣٤، باب من يريد السفر أو يقدم من سفره، ج ٢، ص ١٦٦-١٦٢، ح ١٢٤٩ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٨٥٥.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٤٣٤، باب من يريد السفر أو يقدم من سفره، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١٢٤٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١٢٤٨ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٨٥٤.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٣، ح ١٢٨٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٣، ح ١٢٥٢ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٨٥٦.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٥٥٩ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٠-٢٤١، ح ٨٥٧.

٦ بدل ما بين القوسين في النسخ الخطية والحجيرية. فالقصر والمثبت هو الموافق للتعليل الاتي.

٧ المقنعة، ص ٢١١، السرائر، ج ١، ص ٣٣٢، وحكاها عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٤٧-٥٤٨، المسألة ٣٩٧.

وخير فيه الشيخ^١.

وفي رواية العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام^٢ «يتم»^٣، وفي رواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «يقصر»^٤، وهما صحيحتان.

وابن الجنيد يقول بالتخير هنا^٥: لرواية منصور بن حازم عنه عليه السلام: «إذا دخل وقت الصلاة على المسافر قبل أن يدخل أهله ثم دخل، إن شاء قصر، وإن شاء أتم، والإتمام أحب إلي»^٦.

قال في المعتمد: رواية إسماعيل بن جابر أشهر وأظهر في العمل، مع ميله إلى التخير^٧.

تنبيه: لو فاتت هذه الصلاة قال ابن الجنيد والمرضى: نقصها بحسب حالها في أول الوقت^٨، واختاره ابن إدريس^٩، ويظهر من الشيخ في التهذيب^{١٠}.

وفي المبسوط: يقضي من خرج من وطنه وفاته في سفره تماماً، ولو صلاها أداءً كانت قصراً^{١١}.

ورواه زرارة عن الباقر عليه السلام في القادم من السفر إلى بلده ثم تفوته الصلاة بعد وجوبها عليه في السفر^{١٢}.

وحمله في المعتمد على من دخل ولم يبق من الوقت ما يسع أربعاً، واختار

١. في النهاية، ص ١١٢٢ والمبسوط، ج ١، ص ١٤١ إن أشع بتمام وجب، ولا قصر، فلاحظ.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٣٥٢.

٣. تقدم تخريجها في ص ١٨٢، الهامش ١.

٤. راجع ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٤٨، المسألة ٣٩٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٢ - ٢٢٤، ح ٥٦١: الاستبصار، ج ١، ص ٢٤١، ح ٨٥٩.

٦. المعتمد، ج ٢، ص ٤٧٩ - ٤٨٠.

٧. حكاه عنهما المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٤٨٠.

٨. السرائر، ج ١، ص ٣٣٢.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٢، دليل الحديث ٣٥٢.

١٠. المبسوط، ج ١، ص ١٤٠.

١١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٣٥١.

قضاءها تماماً؛ لرواية زرارة عنه عليه السلام. «يفضي ما فاتته كما فاتته، إن كانت صلاة السفر أداها في الحضر مثلاً، وإن كانت صلاة يحضر فليقضها صلاة الحضر»^١، ولأن الاستقرار في الذمة لا يتحقق إلا عند الفوت، فتعين الحال الذي حصل فيه الفوات^٢. وقال الفاضل: الأداء والقضاء تمام في الموضعين^٣.

ولا إشكال في قضاء ما قلتي، الظهري لو سافر بعد دخول الوقت. ولا بد في أصل المسألة من مضي زمان يسع الطهارة والصلاة، فلو وسع إحداها خاصة فهي محل الخلاف، بخلاف الأخرى فإنها تتم بحال الأداء قطعاً. ويلحق بذلك موضع آخران قيل فيهما بتخلف القصر عن السفر في الجملة: الأول: إذا سافر لصيد التجارة، فالأكثر^٤ على أنه يقصر في الصوم ويؤتم الصلاة، حتى نقل فيه ابن إدريس الإجماع^٥.

وفي المبسوط قال: روى أصحابنا أنه يؤتم الصلاة ويفطر الصوم^٦

والمرتضى وابن أبي عقيل وسائر أئمتنا التفسير^٧.

ولم نقف على دليل للأولين من كتاب ولا سنة مصرح بها، وطاهر القرآن يشهد بالمساواة^٨، ورواية معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام حيث قال: «إذا قصر أفطرت، وإذا أفطرت قصرت»^٩، ومن ثم جئنا بالاضلاع إلى التفسير فيهما^{١٠}.

ونقل عن ابن بابويه في المعبر أنه لو مال إلى الصيد حال سفره أتم في حال

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٥، باب من يريد السفر... ج ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٢ ح ٣٥٠.

٢. المعبر، ج ٢، ص ١٨٠.

٣. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٥٠، المسألة ٣٩٨.

٤. مهم: الشيخ المعيد في النسخة، ص ٣٤٩، والشيخ في نهاية، ص ١٢٢.

٥. السرائر، ج ١، ص ١٣٦.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٣٦.

٧. جمل العلم والعمل، ص ٨٣: المراسم، ص ١٧٤ وحكم، مهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢١-٥٢٢، المسألة ٣٨٨.

٨. النساء (٤)، ١٠١.

٩. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٧ ح ١٢٧١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٠-٢٢١ ح ٥٥١.

١٠. المعبر، ج ٢، ص ٤٧١: مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٢، المسألة ٣٨٨: نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٨٢.

ميله، فإذا عاد إلى طريقه قصر.

قال المحقق: وهو حسن^١.

والظاهر أنه أراد به إذا كان السفر معصية؛ بناءً على أصله من عدم تأثير صيد التجارة في ذلك، وتبعه ولده في كتابه الكبير، والشيخ قاله في المبسوط^٢.

وقد روى في التهذيب رواية مرسلة أنه قد خرج عن أبي الحسن عليه السلام: «أنَّ صاحب الصيد يقصر ما دام على الجادة، فإذا عدل عن الجادة أتم، فإذا رجع إليها قصر»^٣. وهذه يظهر منها أنَّ السفر للصيد، وأنَّ الإتمام مشروط بأن يخرج عن الجادة، أي الطريق.

ولابن الجنيّد هنا قول غريب، حيث قال:

والمقصود شيئاً إذا كان دائراً حول المدينة غير متجاوز حدّ التفصير لم يقصر يومين، وإن تجاوز الحد واستمر به دورانه ثلاثة أيام قصر بعدها^٤.

والذي رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام أنه قال: «ليس على صاحب الصيد تقصير ثلاثة أيام، وإذا جاوز الثلاثة لزمه ولا حجة له فيه: لعدم دلالة على حصر ما ادّعاه، على أنَّنا لم نقف على سنخه»^٥.

الموضع الثاني: إذا صار سفره أكثر من حصره ثم أقام عشرة أيام بنية المقام، أو كان في بلده ثم سافر قصر الصلاة والصوم.

وإن أقام دون خمسة فلا حكم له.

وإن أقام خمسة حكم الشيخ ومن تبعه بأنه يقصر بالهزار، ويؤتم صلاة الليل.

ويصوم شهر رمضان^٦؛ لرواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: «المكاري إن

١. المعتمد، ج ٢، ص ٤٧٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٤٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٨، ح ٥٤٣.

٤. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٥ المسألة ٢٨٩.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١١٣١٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٨، ح ٥٤٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٨٤٤.

٦. النهاية، ص ١٢٢ - ١٢٣ المبسوط، ج ١، ص ١٤١. بمجلد والفقود ضمن الرسائل العشر، ص ٢١٥، المهذب.

ج ١، ص ١٠٦؛ الوسيلة، ص ١٠٨؛ الجامع للشرائع ص ٩١.

لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام وأقل قصر في سفره بالنهار وأتم بالليل، وعليه صوم شهر رمضان، وإن أقام عشرة وأكثر قصر في سفره وأفطر^١ وأجيب بأنها متروكة الظاهر؛ لأن الأفق من خمسة لا عبرة به قطعاً، مع معارضتها بأصالة بقائه على النمام حتى يثبت المنزل. وعلى ذلك الحلّيون^٢.

المطالب الثاني في شروط القصر

وهي ستة:

[الشرط] الأول: ربط القصد بمقصد معلوم، فلا يقصر الهائم وطالب الأبق ومستقل المسافر إذا حوّل الطفر بالحاجة قبل المسافة وإن تمادوا في السفر؛ لأنّ للسفر تأثيراً في العادة، فلا بُدّ من نسيته، كما تجب النية في العادة، ولأنّ المعتبر السفر إلى مسافه، وهو غير معلوم هنا، فلا يترك لأجله المعلوم من إتمام العادة وسأل صفوان الرضائي^٣ عن الرجل يريد أن يلعن رجلاً على رأس ميل، فلم يرل يتبعه حتى يلعن النهر وان، قال: «لا يقصر ولا يفطر» لأنه لم يرد السفر ثمانية فراسخ، وإنما خرج ليلحق بأخيه فمادى به السير^٤ والأسير في أيدي المشركين والمأخوذ ظلماً إن عرف مقصدهم وقصده ترخص، وإن غلب على ظنه بقاء الاستيلاء فكذلك إذا كان مقصدهم مسافة، وإن احتمل الأمرين أو جهل مقصدهم لم يترخص.

وكذا العبد مع السيّد، والزوجة مع الزوج، والولد مع الوالد.

ولو جوّز العبد العتق، والزوجة الطلاق، وعزما على الرجوع متى حصلوا فلا يترخص، قاله الفاضل^٥.

١ الفقيه، ج ١، ص ٤٣٩ - ٤٤٠، ج ١٢٧٩: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٦، ج ٥٣١: الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٤، ج ٨٣٦.

٢ السرائر، ج ١، ص ٢٤١: شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٤: مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣١، ضمن المسألة ٣٩١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٥، ج ٦٦٢: الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٧، ج ٨٠٦.

٤ نهاية الإحكام، ج ٢، ص ١٧١.

وهو قريب إن حصلت أمانة لذلك، وإلا فإظهار البناء على بقاء الاستيلاء، وعدم دفعه بالاحتمال البعيد.

ولو بلغه خبر عبده أو غائبه في بلد يبلغ مسافةً، فقصده جزماً، فلمّا كان في أثناء الطريق نوى الرجوع إن ظفر به قبل البلد فهو حيثنوّ في حكم الراجع عن السفر، فإن كان قد قطع مسافةً لم يخرج عن السفر، ولا خرج

ومنتظر الرفقة على حدّ المسافة مقصّر إلى ثلاثين يوماً

وعلى أقلّ منها وهو جازم بالسفر من دونها مقصّر إذا كان في محلّ الترخّص. وإن علّق سفره عليها وعلم أو غلب على طئه وصولها فكالجازم بالسفر من دونها. وإن انتفى العلم وغلبة الظنّ أتمّ.

وكذا لو كان توقّعه في محلّ النمام كالدي لم يتجاوز رؤية الجدار وسماع الأذان. ولو قصد ما دون المسافة ثمّ قصد كذلك ثمّ يترخّص وإن تبادى في السفر. وكلّ هؤلاء يقصّرون في العود إذا بلغ السفر مسافةً

الشرط الثاني: استمرار القصد، فلو قصد المسافة ثمّ رجع عن قصده فإن كان بعد بلوغ المسافة فلا أثر له ما لم يتنوّ المقام عشراً أو يصل إلى بلده، وإن نوى الرجوع قبل بلوغ المسافة أتمّ.

وكذا لو تردّد عزمه في الذهاب والرجوع. فلو كان قد صلّى قصرّاً فالأصحّ أنّه لا يعيد؛ للامتثال، سواء كان الوقت باقياً أم لا

وقال الشيخ في الاستبصار: يعيد مع بقاء الوقت^١؛ تمويلاً على رواية سليمان بن حفص المروزي قال، قال الفقيه: «التقصير في الصلاة في بريدين، أو يريد ذاهباً وجائياً، فإذا خرج الرجل من منزله يريد اثني عشر ميلاً ثمّ بلغ فرسخين ورجع عمّا نوى وأراد المقام أتمّ، وإن كان قصّر ثمّ رجع عن بيته أعاد الصلاة»^٢.

وإنما فصل الشيخ بالوقت وخروجه؛ لرواية زرارة عن الصادق عليه السلام في الرجل

١ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٨. ذيل الحديث ٨١٩

٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٦، ج ٦٦٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨، ج ٨٠٨

يخرج في سفره الذي يريد فيرجع عن سفره وقد صلى ركعتين: «تَمَّتْ صَلَاتُهُ»^١، فجمع بينهما بذلك.

فرع: لو تردّد عزم المسافر بعد بلوغ المسافة بين الاستمرار وبين الرجوع لم يؤثر في الترخّص، بل له ذلك، فلو تمادى في سفره متردّداً ومضى عليه ثلاثون يوماً فهل يكون بمثابة مَنْ تردّد وهو مقيم في المصر؟ فيه نظر؛ من وجود حقيقة السفر فلا يضرّ التردّد، ومن إخلال القصد

ومن موانع الاستمرار أمران:

أحدهما: أن يقطع السفر بعزم إقامة عشرة أيام، فمضى عزم على ذلك أتم، وهو منصوص عن عليّ عليه السلام^٢ وأهل بيته^٣.

ولو علّقه بشرط - كلقاء رجل، فلقبه - تحقق التمام ما لم يغيّر النية ولو علم أن حاجته لا تنقضي في أقلّ من عشرة وهو ناوٍ قضاءها فكماوي المقام. ثم إن كان نية المقام على ما دون المسافة لم يشترط مسافة جديدة في خروجه منه، وإن كان على مسافة كذلك، يغير أنه يكفي هنا بالرجوع في الفصر ولو نوى المسافة فصاعداً وفي نية لمقام عشراً في أنسائها لم يقصر، إلا أن يكون ذلك القدر الذي قبل موضع المقام مسافة.

ولا فرق بين كون نية المقام في بلد أو قرية أو حلّة أو بادية، ولا بين العازم على استمرار السفر بعد المقام وغيره.

والظاهر أن بعض اليوم لا يحسب بيوم كامل، بل يلقّق، فلو سوى المقام عند الروال اشترط أن ينتهي بزوال العادي عشر منه.

والأقرب أنه لا يشترط عشرة أيام غير يومي الدخول والخروج؛ لصدق العدد حيثن

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ١٦٦٥ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٨٠٩.

٢. الأمل، الشيخ الطوسي، ص ٣٤٧، ح ٥٨٧١٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٠ - ٢٢١، ح ٥٥١ - ٥٥٢، وج ٤، ص ٢٢٧، ح ٦٦٦.

ولو تردّد عزم المسافر على المقام والخروج قصر إلى شهر في رواية أبي ولاد
عن الصادق عليه السلام ^١.

وعن الباقر عليه السلام : إلى ثلاثين يوماً ^٢، وهو الأقوى ؛ لأنّ المبتين أولى من المجهل، بل
هو مبني عليه.

ولو رجع عن نيّة المقام وكان قد صلى على التمام فرضاً ولو صلاة بقي على
التمام حتّى يخرج، وإلا قصر، رواه أبو ولاد عن الصادق عليه السلام ^٣.

ويعارضه رواية حمزة بن عبد الله الجعفري وقد أقام بمكة نائياً فأتم الصلاة ثم
بدأ له، فسأل أبا الحسن عليه السلام فقال: «ارجع إلى التقصير» ^٤.

وحملته الشيخ على أنّ الأمر بالتقصير إذا حرج فصار مسافراً ^٥.

قلت: يمكن أن يقال: هذا مختص بمكة وباقي الأماكن الأربعة ؛ لجواز التمام فيها
بغير نيّة المقام، وسيأتي بحقه.



وهنا فروع:

الأول: أنّه قيد في الرواية بالفريضة ^٦، فلو صلى ساهلة الروال أو العصر فالأقرب أنّ
له الرجوع ؛ لعدم الاسم المعلق عليه.

الثاني: أنّ الصلاة المؤداة تماماً ينبغي أن تكون بعد نيّة المقام، فلو صلى فرضاً
تماماً ناسياً قبل نيّة المقام لم يعتدّ، سواء خرج الوقت أو لا.

الثالث: لا ريب في تعلّق الحكم بمن صنى فرضاً تماماً لأجل نيّة المقام.

١. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٢٧٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢١، ح ١٥٥٣ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٨ - ٢٣٩،
ج ٨٥١

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٩ - ٢٢٠، ح ٥٤٨.

٣. راجع الهامش ١

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٣، ح ١٢٨٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢١ - ٢٢٢، ح ١٥٥٤ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٩،
ج ٨٥٢

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٢، ذيل الحديث ٥٥٤.

٦. راجع الهامش ١.

فإذا كان في غير الأماكن الأربعة فالأمر ظاهر وإن كان في أحدها ونوى الصلاة تماماً لأجل المقام فالحكم ثابت قطعاً، وصورة السؤال في الرواية عمن نوى الإقامة بالمدينة عشرًا^١.

وإن صلى تماماً لشرف البقاع، وذهل نك الحانة عن نية المقام ثم رجع بعد هذه الصلاة ففي اعتبارها عندي وجهان؛ من قوله في الرواية: «إن كنت صليت بها فريضة واحدة بتمام فلبس لك أن تقصر»^٢، والضمير في «بها» يعود إلى المدينة، فقد صدق الشرط، ومن أن هذه الصلاة قد كنت سائعة له بحكم البقعة وإن صلاها على ذلك الحكم، كما سبق^٣ في رواية حمزة.

الرابع لو نوى ثم صلى بنية الفصرة ثم أتى أربعاً ناسياً ثم تذكر بعد الصلاة ونوى الخروج فإن كان في الوقت فكمن لم يصل، لو حوَّب إعادتها، وإن كان قد خرج الوقت احتُمل الاحتزاء بها، لأنها صلاة تدم معرفة، وعدمه؛ لأنه لم يقصد التمام الخامس لو خرج الوقت ولمَّا يصل عمداً ثم نسيماً فللفاضل في الاحتزاء به وجهان يطران إلى استقرارها في الذمة تماماً، وإلى عدم صدق فعلها^٤ ولو خرج الوقت لعدم مسقط كالجور والإعفاء - فكمن لم يصل السادس لو شرع في الصوم فهو بحكم الصلاة؟ يحتمل ذلك؛ لأنه أحد الأمرين المرتبين على المقام، وقد قال تعالى: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ»^٥، ويحتمل عدم اعتباره؛ لأنه لم يصل فريضة.

والأول مختار الفاضل^٦

السابع لو رجع في أثناء الصلاة، حكّم الشيخ في المبسوط بعدم عوده إلى التقصير حتى يخرج مسافراً^٧.

١ و٢. راجع الهامش ١ من ص ١٨٩.

٣ في ص ١٨٩، الهامش ٤

٤ راجع نهاية الإحكام ج ٢، ص ١٨٥

٥ سورة محمد (٤٧): ٣٣

٦ تذكرة الفقهاء ج ٤، ص ٤١٠، الفرع «ب» من المسألة ١٦٤، نهاية الإحكام ج ٢، ص ١٨٥.

٧ المبسوط ج ١، ص ١٣٩

وتردّد فيه المحقق^١؛ نظراً إلى امتناع الصلاة، وقد سبق الخبر^٢ بـ «أنّها على ما افتتحت عليه»، وإلى عدم الإتيان بالشرط حقيقة.

وفصل الفاضل بتجاوز محلّ النقص فلا يرجع، وبعدم تجاوزه فيرجع؛ لأنّه مع التجاوز يلزم من جواز الرجوع إبطال العمل المنهيّ عنه^٣، ومع عدم تجاوزه يصدق أنّه لم يصلّ بتمام^٤.

وفي الجمع بين هذا التفصيل وبين فتواه بأنّ الشروع في الصوم يلزم بالإتمام^٥ نظر؛ لأنّه في كليهما لم يأت بمسئى الصيام والصلاة، ومن حيث إنّ الصوم لا ينقذ فرضه في السفر أصلاً ورأساً، بخلاف الصلاة، فإنّ الركعتين منعقدتان سفرًا وحضرًا، فلم تقع المخالفة إلّا في الركعتين الأخيرتين، فإذا لم يأت بهما فهو باقٍ على القدر المشترك بين السفر والحضر، وأمّا الصوم فقد فعل منه ما لا يتصوّر فعله في السفر، فلا يحوز إبطاله بعد انعقاده.

وبحسب ما أن يقال: إن كان رجوعه عن نيّته قبل الزوال صحّ الرجوع؛ لأنّه لا يزيد على الإفطار في الصوم لمن خرج مسافرًا قبل الزوال، وإن كان بعده فلا رجوع، كما لو خرج المسافر بعد الزوال، فإنّه لا يباح له الإفطار، وهذا قويٌّ.

الثامن: لو نوى المسافر الإقامة عشرًا في أثناء الصلاة قصرًا أتمّها؛ لوجود المعنوي، والنيّة الأولى بجملة الصلاة كافية، فإنّ الركعتين الأخيرتين تابعة للأوليين، وقد روى ذلك عليّ بن يقطين عن أبي الحسن^٦.

فلو نوى الرجوع عن المقام بعد هذه الصلاة ففيه عندي وجهان: أحدهما: جوازه؛ لأنّ ظاهر الرواية أن يكون جميع الصلاة التامة واقعاً قبل

١ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٦.

٢ سبق في ج ٣، ص ٢٥٩.

٣ سورة محمّد (٢٧): ٢٢.

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١١٠، ذيل المسألة ١٦٤٥ معتمد الشيعي، ج ٢، ص ٥٥٩، المسألة ٤٠٣.

٥ راجع الهامش ٦ من ص ١٩٠.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٥، باب من يريد السفر ١٨، لقيه، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٢٠٠، تهذيب الأحكام، ج ٣،

ص ٢٢٤، ح ٥٦٤.

الرجوع عن نيته، ولم يقع هنا جملة الصلاة
وثانيهما - وهو الأقرب - : عدم اعتبار هذا الرجوع؛ لصديق الصلاة تماماً،
والمؤثر في الحقيقة ليس إلا القدر الزائد عن الركعتين الأوليين وقد حصل هنا

للمانع الثاني^١، أن يصل إلى بلده، أو يلد له فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر، فيتم
حينئذ وإن كان جازماً على السفر بعد قبل تخلل عشرة، رواه محمد بن إسماعيل بن
يزيد عن الرضا عليه السلام، وقد سأله عن الاستيطان، فقال «أن يكون له فيها مرل يقيم فيه
ستة أشهر»^٢.

وروى عمار عن الصادق عليه السلام: «تم ولو لم يكن له إلا بخلة واحدة»^٣.
ولا يشترط في الإقامة التالي: للعموم لشامل للمتفرق
ولا السكنى في الملك، فلو سكن في غيره أجزاً.
ولا كون الملك له صلاحية السكنى، لحديث الحلة.
نعم، يشترط كون السكنى بعد الملك، فلو تقلمت أو بعضها على الملك لم يعتد
بها، لأنه المفهوم من الاستيطان.
ويشترط أيضاً دوام الملك، فلو خرج عن ملكه زال الحكم، لأن الصيانة لما
دخلوا مكة قصرُوا فيها^٤؛ لخروج أملاكهم
ويشترط ملك الرقبة، فلا تكفي الإجارة، والتملك بالوصية.
ولو تعددت المواطن في البلد الواحد كمن استيطان الأول منها ستة أشهر ولو
خرج عن ملكه إذا بقي الباقي على ملكه
ولو كان في طريق المسافر مواطن قصر بين كل موطنين بينهما مسافة، وأتم فيها
وفيما بين كل موطنين يقصر عن المسافة
ولو اتخذ بلداً دار مقامه على الدوام ولطاهر أن يحكمه حكم الملك، وكذا لو

١. مر للمانع الأول في ص ١٨٨.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٣١٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٥٢٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣١، ح ٨٢١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١١، ح ٥١٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٨١٤.

٤. صحيح البحاري، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٠٣١؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٨١، ح ١٥/٦٩٣.

اتخذ بلداناً للمقام دواماً على التناوب.

وهل يشترط هنا استيطان السنة الأشهر؟ الأقرب ذلك؛ لتحقيق الاستيطان الشرعي مضافاً إلى العرفي.

فروع:

الأول: إذا سبقت نية المقام ببلد عشرة أيام على الوصول إليه ففي انقطاع السفر بما ينقطع به الوصول إلى بلده من مشاهدة الجدار وسماع الأذان وجهان؛ من صيرورته كبلده، ومن ضعف المانع من انقصر هنا، وهو الآن مسافر حقيقة، فيستصحب حكمه حتى يخرج عنه اسم السفر.

وكذا الوجهان لو خرج منه إلى مسافة هل يترخص بمجرد الخروج أو بخفاء الأذان والجدار؟ فيه الوجهان.

الثاني: لو نوى المقام في أثناء المسافة حسراً ولما يقمها ثم سافر فالظاهر أنها سفرة ثانية، سواء كان ذلك في صوب المقصد أو لا.
أما لو وصل إلى وطنه فإن كان لم يقصد تحاوره في سفره ثم عرض له سفر آخر إلى وطنه الآخر قبل العشرة مكالأول، وحيث لو تحدثت له سفرات ثلاث على هذا الوجه أتم في الثالثة وإن كانت على صوب المقصد.

وإن كان من عزمه اتصال السفر في أول خروجه ومرّ على أوطانه، فالحكم بتعدد السفر هنا إذا لم يتخلل مقام عشرة بعيد؛ لأنها سفرة واحدة متصلة حساً وإن انفصلت شرعاً، ومن ثم لم يذكر الأصحاب الاحتمال في ذلك.
ويحتمل ضعيفاً احتسابها؛ لانقطاع سفره الشرعي بذلك، وكون الآخر سفرأ مستأنفاً، ومن ثم اشترطت المسافة.

الثالث: لو خرج من بلده إلى مسافة نوى المقام بها عشراً ولما يقمها ثم عاد إلى بلده، فهل تحسب هذه ثانية؟ فيه الوجهان.

الشرط الثالث: كون المقصود مسافة، وهي ثمانية فراسخ، كل فرسخ ثلاثة أميال، كل ميل أربعة آلاف ذراع، كل ذراع أربع وعشرون إصبعاً، كل إصبع سبع

شعيرات - وقيل: ست^١ - عرضاً، كل شعيرة سبع شعرات من شعر البرذون.
وقدّر أهل اللغة الميل بقدر مدّ البصر من الأرض المستوية^٢.
وروي تقديره بألف وخمسمائة ذراع^٣.
وحُمِل على سهو الراوي، وأنه ثلاثة آلاف وخمسمائة، فأسقط «ثلاثة».
والطعن في الرواية رأساً أولى من نسبه إلى السهو في بعضها، وقد أوردتها في
من لا يحضره الفقيه^٤.

وقدّرت المسافة في رواية سماعة: بـ «ثمانية»^٥.
وفي رواية أبي أيوب عن الصادق عليه السلام: بـ «بريدين، أو بياض يوم»^٦.
وفي رواية علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام: بـ «مسير يوم»^٧.
ولو أراد الرجوع ليومه كفى ربعة فرسخ فصاعداً؛ لقول الصادق عليه السلام في رواية
معاوية بن وهب: «بريد ذاهباً، وبريد جائياً»^٨.
وفي رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إذا ذهب بريداً ورجع بريداً فقد شغله
يومه»^٩.

فروع

الأول: لو قصد الرجوع لليلته، أو في ليلته ويومه فالأقرب القصر مع اتصال السفر.
نعم، لو قطعته بالمبيت انقطع الترخّص؛ بحصول راحة الليل حينئذٍ.
وروي الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: قال: «إنما وحب التقصير في ثمانية

١. العصاح المبرج، ج ٢، ص ٥٨٨.

٢. تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٣٩٦، «قال»: «سار العرب ج ١١، ص ٦٣٩، «ميل».

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٧-٤٤٩، ح ١٣٠٤.

٤. راجع الهامش السابق.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٤٩٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٧٨٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٠، ح ٥٠٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٨٢٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٩، ح ٥٠٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٧٩٩.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٤٩٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣-٢٢٤، ح ٧٩٢.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٦٥٨.

فراسخ، لا أقل من ذلك ولا أكثر، لأن ثمانية فراسخ (مسيرة)^١ يوم للعامة والقوافل والأثقال، ولولم يجب في مسير يوم لما وجب في مسير [ألف] سنة، لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم، فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره^٢، وهو يدل على ما قلناه من انقطاع سفره بالمبيت.

الثاني، لو كان المقصد زيادة على الأربعة فكالأربعة.

ولو نقص - كالثلاثة يتردد فيها ثلاث مرّات - لم يترخص؛ لخروجه عن اسم المسافر، وإلا لزم تقصير المتردد في أقل من ميل، وهو باطل.

الثالث، ثبت المسافة بالاعتبار بالأذرع، وحيث لا فرق بين قطعها في يوم أو أقل أو أكثر.

ولو لم يتفق ذلك فالظاهر أن مسير يوم كاف في الأرض المعتدلة والسفر المعتدل؛ لنطق الأخبار به، وعسر المساحة.

نعم، لو قصد مسافة في زمان يخرج به عن اسم المسافر - كالسنة - فالأقرب عدم التقصر؛ لزوال التسمية.

ومن هذا الباب لو قارب المسافر بلده فتعمد ترك الدخول إليه للترخص، ولبت في قرى تقاربه مدة يخرج بها عن اسم المسافر.

ولم أقف في هذين الموضعين على كلام للأصحاب، وظاهر النظر يقتضي عدم الترخّص.

الرابع، لو تعارضت البيّتان بالنفي والإثبات في المسافة فالأقرب العمل ببيّنة الإثبات؛ لأن شهادة النفي غير مسموعة.

ولا يكفي إخبار الواحد بها.

ويحتمل الاكتفاء به إذا كان عدلاً؛ خفلاً لذلك من باب الرواية، لا من باب الشهادة.

فعلى هذا لو سافر اثنان، أحدهما يعتقد المسافة، والآخر لا يعتقدها فالظاهر أن لكل منهما أن يقتدي بالآخر؛ لصحة صلاته بالسبب إليه.

١ بدل ما بين القوسين في النسخ الخطية والحجيرية «من» والمثبت كما في المصدر

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٥٤ - ٤٥٥، ح ١٣٢٠، وما بين القوسين أتتاه منه

ولو شك المكلف في بلوغ المسافة أتم؛ لأصالة عدمه.
ولو علم في أثناء السفر بلوغ المقصد مسافة فالظاهر الترخّص حينئذٍ وإن قصر
الباقى عن مسافة.
ومبدأ المسافة من آخر العمارة في البلد المعتدل، ومن آخر محلة في البلد
المتّسع جداً.
الخامس: لو كان لبلد طريقان، أحدهما خاصة مسافة فسلك الأقرب أتم، وإن سلك
الأبعد لعلة غير الترخّص قصر، وإن كان سترخص لا غير، فالأقرب التقصير للإباحة.
وقال ابن البرّاج يتم^١؛ لأنّه كإلاهي بعيده.
ولو رجع قاصد الأقرب بالأبعد قصر في رجوعه لا غير.
ولو رجع قاصد الأبعد بالأقرب قصر في دهايه وإيابه.

الشرط الرابع: كون السفر مباحاً، واجباً كان أو ندباً، أو جائزاً أو مكروهاً،
فلا يترخص العاصي، كالابن، واروادة الناجي، وسابع الجائر، ومقاطع الطريق،
والباغى على الإمام، والناحر في المحرمات.
وقد روى عدم تقصير العاصي لله ولرسوله - كطالب الشحنة والسعاية في ضرر
على قوم من المسلمين - عمّار بن مروان عن الصادق عليه السلام^٢.
وروى حماد بن عثمان عليه السلام: «الباعى والعادي ليس لهما أن يقصرا الصلاة»^٣.
والصيد لهواً وبطراً معصية، فلا يترخص فيه، ورواه زرارة عن الباقر عليه السلام^٤
فروع:

لا يشترط انتفاء المعصية في سفره، إنّما لشرط انتفاؤها بسفره، سواء كان نفس
السفر معصية - كالفار من الزحف ومن وقوف عرفات بعد وجوبه عليه - أو غايته

١ المهدب، ج ١، ص ١٠٧.

٢ الفقيه، ج ٢، ص ١٤٢، ج ١٩٨١: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٩ - ٢٢٠، ح ٦٤٠.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٣٨، باب صلاة الملاحين و...، ج ٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٧ - ٢١٨، ح ٥٣٩.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٨، ح ١٥٤ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٨٤٢.

معصية، كما سبق من الباغي والعادي^١.

ولو سلك طريقاً مخوفاً على النفس يغلب معه ظن التلف فالأقرب أنه عاصٍ بسفره فلا يترخص.

ولو خاف على ماله المجحف به فكذا.

ولو كان غير مجحف فالظاهر أنه يترخص؛ لعدم وجوب حفظ مثل هذا القدر ولورجع عن المعصية في أثناء السفر اعتبرت المسافة حينئذٍ، فلو قصر الباقي أتم. ولو قصد المعصية في أثناء السفر المباح، انقطع ترخصه، فلو عاد إلى الطاعة، فالظاهر: إنه يعود ترخصه، ولا تشترط مسافة متجددة؛ لأن المانع كان المعصية وقد زالت، وقد سبق مثله في المائل إلى الصيد ثم يعود عنه^٢.

الشرط الخامس: أن لا يكون سفره أكثر من حضره وبها عبر معظم الأصحاب^٣.

ولم يرتضها في المعتبر، محتجاً بأنه يلزم عليه أن لو أقام في بلده عشرة ثم سافر عشرين أن يتم في سفره، ولم يقل به أحد، قال بل الأولى أن يقال: أن لا يكون ممن يلزمه الإمام سفر^٤، كما تضمنته رواية السكوني عن الصادق عليه السلام، عن الباقر عليه السلام من: «الجابي الذي يدور في جبايته، والأمير اندي يدور في إمارته، والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق، والراعي، ولبدو^٥»^٦. وهو وروى زرارة عن الباقر عليه السلام: «المكاري، والكري، والراعي، والاشتقان»^٧. وهو

١ في الشرط الرابع.

٢ في ص ١٨٤ - ١٨٥.

٣ كالشيخ المفيد في المقنعة، ص ١٢٤٩ والسيد المرتضى في الانتصار، ص ١٦٤، المسألة ٦٣، والشيخ الطوسي في المبسوط، ج ١، ص ١٤١ وسلا في الراسخ، ص ٧٦.

٤. المعتبر، ج ٢، ص ٤٧٢.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٤٤١، ج ١٢٨٢، الحصار، ج ٢، ص ٣ - ٤ - ٥، ج ١١٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٤، ج ٥٢٤: الاستبصار، ج ١، ص ٣٣٢، ج ٨٢٦.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٣٦، باب صلاة المسلحين، ج ١، ص ٤٣٩، ج ١٢٧٧، الخصال، ج ١، ص ٢٥٢، ج ١٢٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٥، ج ٥٣٦.

أمين البيادر، وقيل: البريد^١.

وفي رواية محمد بن مسلم عن أحدهم عليه السلام: «الملاحون، والمكاري، والجقال»^٢.
وروى إسحاق بن عمار: الأعراب والملاحين^٣.
ويخرجون هؤلاء عن الكثرة بمقام عشرة أيام مويّة، سواء كان ببلدهم أو غيره،
وبمقام عشرة في بلدهم وإن لم يكن بثّة، قاله الأصحاب، وقد روى ذلك في
المكاري عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام^٤، ومن ثمّ احتعل الشيخ المحقق
اختصاص هذا بالمكاري، وجعل الباقيين على التمام وإن أقاموا عشرة^٥، وهو بعيد.

فروع:

المعتبر صدق اسم هؤلاء على من سافر، وكذا من كان في معناهم، وإنما يحصل
ذلك غالباً بالسفرة الثالثة التي لم تتخلّل فيها تلك العشرة.
وإن إدريس اعتبر ثلاث دفعات كما قلناه، ثمّ قال:
صاحب الصفة من المكاري والملاحين عليه السلام التاجر والأمير يجب عليهم الإتمام
بفسخ خروجهم إلى السفر، لأنّ صحتهم تقوم مقام تكرّر من لا صنعة له^٦.
وهو ضعيف؛ لأنّ العلّة كثرة السفر، وهي مفقودة هنا.
وفي المختلف يَتِمُّون جميعاً في الثانية إذا لم يقيموا بعد الأولى عشرة^٧.
ويضعف بمنع التسمية بهذا القدر، فالأولى التمام في الثالثة مطلقاً.

١. قال به الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٤٣٩، ديل الحديث ١٢٧٧، والخصال، ج ١، ص ٢٥٢، ديل الحديث ١٢٢.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٤٣٧، باب صلاة الملاحين و...، ج ٢، الفقيه، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٢٧٨، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٥٢٥.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٤٣٨، باب صلاة الملاحين و...، ج ٩، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٥٢٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٢٩.

٤. راجع الهامش ١ من ص ١٨٥-١٨٦.

٥. المعتبر، ج ٢، ص ٤٧٣.

٦. السرار، ج ١، ص ٣٤٠.

٧. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٢، ديل المسألة ٣٩١.

وربما قيل: إذا كان الاسم قد صدق عليهم، فخرجوا لمقام عشرة أيام ثم عادوا إلى السفر اكتفي بالمرتين، وإن كانوا مبتدئي السفر فلا بد من الثلاثة.
وهو ضعيف؛ لأن الاسم قد زال، وهو الآن كالمبتدئ؛ لأنه لو لم يزل وجب الإتمام في السفر الأولى عقيب العشرة، كما أشار إليه المحقق^١.
وهذا أيضاً يرد على ابن إدريس؛ لأن أنصعة إن كانت كافية فلا فرق بين أن يقيم عشرة أو لا، وهذا التزام حينئذ.

والمراد بالكري في الرواية^٢ المكري

وقال بعض أهل اللغة: قد يقال: الكري على المكارى^٣.

والعمل على المغايرة أولى بالرواية؛ لتكثر الفائدة، ولأصالة عدم الترادف.
ولو أنشأ هؤلاء أسفاراً غير صنائعهم - كالحنج مثلاً، أو التاجر يصير ملاحاً أو مكارباً - فالظاهر أنهم مقصرون، وحسبوا البدوي والملاح؛ للتعطل بأن «بيوتهم معهم»^٤.

وربما كان ذلك بعدتين مصبري الإسياد^٥؛ رواية محمّد بن مسلم عن أحدهما^٦، قال: «المكاري والجعل إذا جدَّ بهما السير فليقصرا»^٧، ومثله رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق^٨.

ويكون المراد بـ«جدَّ السير» أن يكون مسيرهما متصلاً، كالحنج، والأسفار التي لا يصدق عليها صنعة.

ويحتمل أن يراد أن المكارين يتمون ما داموا يترددون في أقل من المسافة، أو في مسافة غير مقصودة، فإذا قصدوا مسافة قصروا.
ولكن هذا لا تخصص للمكاري والجعل به، بل كل مسافر.

١ راجع الهامش ٤ من ص ١٩٧

٢ أي رواية زرارة عن الباقر^{عليه السلام}، المتقدمة في ص ١٩٧

٣ الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٧٣: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢١٩، ذكره

٤، تقدم تخريجه في ص ١٩٨، الهامش ٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٢٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٣٠

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٣١

وقال الكليني رحمه الله - وتبعه الشيخ -: المراد أن يجعلوا المنزلين منزلاً، فيقتضون في الطريق، ويقيمون في المنزل؛ لما رفعه بي أبي عبد الله عليه السلام بطريق عمران الأشعري عن بعض أصحابنا: «الجمال والمكاري، إذا حذَّ بهما السير فليقضوا فيما بين المنزلين، ويقيموا في المنزل»^١.

قلت: الظاهر أنه أراد به المنزل الذي ينتهيان إليه مسافرين، لا منزلهما، إذ منزلهما لا إشكال فيه.

وعلى تقدير إرادة المنزل مطبقاً يكون ذلك الإيضاح بالنسبة إلى منزلهما، وإن أريد منزلهما خاصة كان تأكيداً

وعلى كل تقدير يلزم أن يقال: لمكاري والجمال إقاماً أن يجعلوا المنزلين منزلاً أو لا، فإن جعلاهما فضاءً، وإلا أتماً، ولعلَّه بلمشقة الشديدة بذلك؛ لخروجه عن السير المعتاد، وحينئذٍ في أطرافه هي باقي الأقسام تردّد، من حيث حصول المشقة به مع قصد المسافة، ومن عدم النهوض عليه

وربما لاح أن تخلف العصر فيمن عُدَّ في الروايات لتخلف قصد المسافة على الوجه المعتاد غالباً، لأنهم بين مَنْ لا قصد له في بعض الأحيان، كالبدوي والراعي اللذين يطببان القطر والنسب، ومن له قصد لا يكون مسافة غالباً، كالأمير والتاجر، ومن له قصد إلى المسافة لكن لا على الوجه المعتاد، كبعض الأمراء والتجار والمكاريين، ومن له قصد مسافة على وجه المقام، كالملاح الذي أهله معه

فإن قلت: فما يُصنع بالبريد والمكاري والجمال؟

قلت: هؤلاء مقاصدهم تارة تستلحق المسافة، وتارة لا تستلحق المسافة، فإن كانت إلى دون المسافة فظاهر، وإن كانت إلى مسافة اغتفرت؛ لأنهم اعتادوا مطلق السفر، فجزوا مجرى الحاضر.

١ الكافي، ج ٢، ص ٤٢٧، باب صلاة الملاحين و...، وفي الحديث ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٥، دليل

الحديث ٥٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، دليل الحديث ٨٣١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٥-٢١٦، ج ٥٣٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ج ٨٢٢

واعلم أن ابن أبي عقيل عمّم وجوب التقصر على كلّ مسافر^١، ولم يستثن أحداً.

الشرط السادس: أن يضرب في الأرض؛ للتعليق عليه في الآية^٢

وناطه الأصحاب بأمور ثلاثة:

أحدها: أن تتوارى جدران بلده.

والثاني: أن يخفى عليه أذان مصره.

والأول في رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^٣، والثاني في رواية عبد الله بن

سنان عنه عليه السلام^٤، وكلاهما صحيحاً السند.

والثالث: الاكتفاء بالخروج من منزله، وهو قول ابن بابويه في الرسالة^٥.

ورواه ولده مرسلأ عن الصادق عليه السلام: «إذا خرجت من منزلك فقصر إلى أن تعود

إليه»^٦.

وابن الجنيد يقول في ظاهر كلامه:

إنّ المسافر في حروجه يقصر إذا فارق منزله وانقطع عنه رؤية أهبات قريته،

وفي رجوعه إلى دحولة منزله، قال: فإن جيل بينه وبين منزله بعد وصوله

إليه أتم^٧.

واعتبار الأولين هو المشهور، بل يكاد يكون إجماعاً، ورواية ابن بابويه عن

الصادق عليه السلام، والمجمل يُحمل على الميّن

نعم، روى إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام: عن المسافر يدخل بيوت الكوفة،

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٢٦، المسألة ٣٩٠.

٢. النساء (٤)، ١٠٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٢٤، باب من يريد السفر، ح ١: الفقيه، ج ١، ص ٤٣٥-٤٣٦، ح ١٢٦٨، تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ١٢-١٣، ح ٢٧؛ وج ٤، ص ٢٣٠، ح ٦٧٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٦٧٥، لاستبصار، ح ١، ص ٢٤٢، ح ٨٦٢.

٥. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٣٤، ضمن المسألة ٣٩٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٢٦٩.

٧. حكى بعضه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٣٥، المسألة ٣٩٣.

أُتِمَّت الصلاة، أم يكون مقصراً حتى يدخل أهله؟ قال: «بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله»^١.

وروى العيص عن الصادق عليه السلام: «لا يزل المسافر مقصراً حتى يدخل أهله»^٢. وتأولهما بعض الأصحاب بأن المراد بدخول أهله سماع الأذان، أو رؤية الجدران^٣، ولا ينافي ذلك دخول الكوفة؛ فإنها كانت واسعة الخطّة، فلعله دخل منها ما لا يسمع فيه أذان محلّته.

تنبيه: أكثر عبارة الأولين اعتبار أحد الأمرين: من الخفاء، وعدم سماع الأذان^٤. والمرضى اعتبر خفاءهما معاً في خروجه، وفي دخوله يقصر حتى يبلغ منزله^٥. واحتاره الفاضل في الدخول والخروج^٦، فعلى هذا إدراك أحدهما يجعله بحكم المقيم، سواء كان خارجاً إلى السفر، أو رجعاً منه. والمفيد عليه ظاهره اعتبار الأذان^٧، روية صريح سيّار^٨. والصدوق في المعنع اعتبر خفاء المحيطين^٩. وابن إدريس نصّ على أنّ المعتبر بالأذان المتوسط دون الجدران^{١٠}. وفي المبسوط ظاهره أنّ المعتبر الروية، فإن حصل حائل فالأذان^{١١}.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٢٤ - ١٢٥، باب من يريد السفر، ج ١٥، الفقيه، ج ١، ص ٤١٤ - ٤١٥، ح ١٢٩٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٥٥٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٢، ح ٥٥٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٨٦٤.

٣. العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٥، دليل المسألة ٣٩٣.

٤. راجع المذهب، ج ١، ص ١٠٦؛ والمعتبر، ج ٢، ص ٤٧٢؛ وتذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٧٧، المسألة ٦٢٥.

٥. يوجد صدر المسألة في جمل العلم والعمل، ص ٨٣، وحكى دليلها عنه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٤٧٤.

٦. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٤ - ٥٣٥، المسألتان ٣٩٢ و ٣٩٣؛ هبة الإحكام، ج ٢، ص ١٧٢ - ١٧٣.

٧. المقننة، ص ٣٥٠.

٨. الراسم، ص ٧٥.

٩. المقنع، ص ١٢٥.

١٠. المراتب، ج ١، ص ٣٢١.

١١. المبسوط، ج ١، ص ١٣٦.

والمعتمد خفاء إدراكهما فيهما؛ عملاً بالروايتين الصحيحتين أولاً^١.

فروع:

يكفي سماع الأذان من آخر البلد، وكذا رؤية آخر جدرانها، أما لو اتسعت خطّة البلد بحيث تخرج عن العادة، اعتبرنا محضته وأذانها، كما أولنا به الرواية. ولا عبرة بأعلام البلد، كالمناير والقلاع والقباب، ولا بسماع الأذان المفرد في العلو، كما لا عبرة بخفاء الأذان المفرد في الانخفاض. والأقرب إجراء الصوت العالي مجرى لأذان، والتشثيل بالأذان؛ لأنه أبلغ الأصوات.

ولو كانت القرية في علو مفرد أو وهدية اعتبر فيها الاستواء تقديرًا. وساكن الحلة يعتبر الأذان.

وفي القرى المفردة في انخفاض البيوت يحتمل ذلك وتقدير رؤية الجدار. وكذا يحتمل تقدير رؤية الجدار في حلة الهادية.

وتقارب القريتين لا يجعلهما بحكم الوحدة وإن كثر اختلاطهما ودخول أهل كلّ منهما الأخرى من غير تغيير زيّ، فحينئذٍ لمساfer من إحداها في صوب الأخرى يعتبر جدار قريته وأذانها.

ولو منع المسافر من تمام السفر، فإن كان قبل محلّ الترخّص أتمّ، وإن تجاوز محلّ الرخصة ورجا زوال المانع وجزم بالسفر قصر. ولو سافر في السفينة، فردّته الريح إلى أن أدرك أحد الأمرين - من الجدار والأذان - أتمّ.

ولو عاد المسافر لحاجة قبل بلوغ المسافة، أتمّ في طريقه؛ لخروجه عن اسم المسافر.

نعم، لو كان غريباً فهو باقي على القصر وإن كان قد نوى المقام عشراً فيه، أو مضى عليه ثلاثون يوماً.

١ تقدّم تفرجهما في الهامش ٢ و٣ من ص ٢٠١

وها هنا أمور اشترطها بعض العامة، وبست شرطاً عندنا.
 فمنها: الخوف^١، ولا يشترط مجامعته اسمر: لخبر يعلى بن أمية وقول النبي ﷺ:
 «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»^٢
 وقال ابن عباس: إن رسول الله ﷺ سافر بين مكة والمدينة آمناً لا يخاف إلا الله
 تعالى فصلّى ركعتين^٣.
 احتج داود بظاهر الآية^٤.
 قلنا: الحديث مبين للمراد منها.
 ومنها: نية القصر^٥، وليست شرطاً عندنا، فلو دخل في صلاة وذهل عن نية
 القصر كانت صحيحة؛ لأن المقتضي لتسويغ القصر الحكمة، وهي لا تتغير بالنية.
 ومنها: عدم الانتهاء بالمقيم^٦، وليس شرطاً، فلو انتم المقصر بمقيم لم يتم عندنا،
 بل هو باقي على قصره بإجماعنا، لإطلاق لقرآن^٧ والأخبار^٨.
 احتجوا بقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به»^٩.

١. بحر المذهب، ج ٣، ص ١٤٩ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٢٤.
 ٢. صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٧٨، ج ١/٦٨٦، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ١٠٦٥، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣، ح ١١٩٩، الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٢٤٢-٢٤٣، ح ٣٠٣٤، سنن النسائي، ج ٣، ص ١١٦-١١٧، ح ١٤٢٩.

٣. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٤٣١، ح ٥٤٧، السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٩٤، ح ٥٢٨٤.
 ٤. النساء (٤): ١٠١.

٥. الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٧٧، المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ١١٠، بحر المذهب، ج ٢، ص ١٦٧، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٣٠، البيان، ج ٢، ص ٤٥٨، المرير شرح توحيد، ج ٢، ص ٢٣٣، روضة الطالبين، ج ١، ص ١٤٩٦، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٣٥٢ و٣٥٣، المفني وشرح الكبير، ج ٢، ص ١٠٦، المسألة ١٢٤٥.
 ٦. الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٨٠، المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ١١٠، بحر المذهب، ج ٣، ص ١٧٣، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٣٠، البيان، ج ٢، ص ٤٥٩، المرير شرح توحيد، ج ٢، ص ٢٢٨، روضة الطالبين، ج ١، ص ٤٩٤، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٣٥٦، المفني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٢٩، المسألة ١٢٧٣، الشرح الكبير المطبوع مع المفني، ج ٢، ص ١٠٣.

٧. النساء (٤): ١٠١.

٨. راجع الهامش ٢ من ص ١٧٧.

٩. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٢٧/٢١١، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨٤٦.

قلنا: نصح إمامته هي الزائد عن فرض المقصر.
ومنها: أنه لا يشترط كون السفر واجباً؛ لعموم الأدلة، وخلاف ابن مسعود^١
مدفوع؛ لانقراضه.
ولا يشترط كونه طاعةً.
واشترط عطاء ذلك^٢ مردود، واحتجاجه بأن النبي ﷺ لم يقصر إلا في سبيل
الغير^٣ مدفوع بأن ذلك لا يمنع من التقصير في غيره.

المطلب الثالث في الأحكام

وفيه مسائل:

الأولى: لو أنتم المقصر عامداً بطلت صلاته؛ لأن القصر عزيمة.
هذا مع العلم بأن مرضه القصر، ولو كان جاهلاً بذلك فالمشهور أنه لا إعادة عليه
في الوقت ولا بعد خروجه.
أما مع بقاءه فعالف فيه أبو الصلاح^٤ وابن الجنيد، وقال ابن الجنيد: يستحب له
الإعادة مع خروج الوقت^٥
وأما مع خروجه فلا نعلم فيه خلافاً، إلا ما يظهر من كلام ابن أبي عقيل،
حيث قال:

مَنْ صَلَّى فِي السَّعْرِ صَلَاةَ الْحَصْرِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ الرِّيَادَةَ فِي
الْفَرَضِ مَبْطُلَةٌ^٥

١ بحر المذهب، ج ٢، ص ٤٩؛ البيان، ج ٢، ص ٤٣٩؛ المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٣٤٦؛ المغني المطبوع مع
الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٠٠، المسألة ١٢٣٨؛ الشرح الكبير المطبوع مع المغني، ج ٢، ص ٩٢.
٢ بحر المذهب، ج ٣، ص ٤٩؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٢٤؛ البيان، ج ٢، ص ٤٣٩؛ المجموع شرح المذهب،
ج ٤، ص ٣٤٦؛ المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٠٠، المسألة ١٢٣٨؛ الشرح الكبير المطبوع مع
المغني، ج ٢، ص ٩٢.

٣ كما في بحر المذهب، ج ٣، ص ٤٩.

٤ الكافي في الفقه، ص ١١٦؛ وحكاية عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٨، ضمن المسألة ٢٩٥.

٥ حكاية عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٨، ضمن المسألة ٢٩٥.

لنا: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام فيمن صلى في السفر أربعاً: «إن كان قرئت عليه آية التقصير وقُصرت له فصلّى أربعاً أعاد، وإن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه»^١، والسكره في سياق المعنى تعم، فيدخل فيه بقاء الوقت وخروجه.

وسأل المرتضى عليه السلام عن ذلك الرصي عليه السلام، فقال

الإجماع على أن من صلى صلاة لا يعلم أحكامها فهي غير مجزئة، والجهل بأعداد الركعات جهلٌ بأحكامها، فلا تكون مجزئة فأجاب المرتضى بجوار تعبير الحكم الشرعي بسبب الجهل وإن كان الجاهل غير معذور^٢.

الثانية: لو أتم الصلاة مأساً، فعليه ثلاثة أقوال.

أشهرها أنه بعيد ما دام في الوقت، فإن حرج فلا إعادة عليه^٣

وصحيحة العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام تدلّ عليه، حيث سأله عن مسافر أتم الصلاة، قال «إن كان في وقتٍ فليُحذف وإن كان الوقت قد مضى فلا»^٤؛ فبأنه لا يحوز حملها على العائد العالم قطعاً، ولا على الجاهل، لمعارضة الرواية الأولى^٥، فتعين حملها على الناسي.

القول الثاني لأبي جعفر الصدوق في المفتح: إن ذكر في يومه أعاد، وإن مضى اليوم فلا إعادة^٦.

وهذا يوافق الأول في الطهرين وأما نساء الآخرة فإن حملنا اليوم على بياض النهار فيكون حكم العشاء مهملًا

وإن حملناه على ذلك وعلى الليلة المستقبلية: إذ صلاة اليوم واللييلة بمثابة اليوم

١ الفقيه، ج ١ ص ٤٢٤-٤٢٥، ح ١٢٦٧ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٥٧١.

٢ راجع رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٨٣-٣٨٤، وروص الجبل، ج ٢، ص ١٠٥٨.

٣ من قال به الشيخ في النهاية، ص ١٢٣، والملازمة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٩، دليل المسألة ٣٩٥.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٤٢٥، ح ١٦٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣٧٢ الاستبصار ج ١، ص ٢٤١، ح ٨٦٠.

٥ أي صحيحة محمد بن مسلم المتقدمه آنفاً.

٦ المفتح، ص ١٢٨.

الواحد، وجعلنا آخر وقت العشاء طلوع الفجر كما سلف^١ وافق القول الأول أيضاً، وإلا خالفه.

وإن حملنا اليوم على بياض النهار وليلته الماضية فيكون جزمًا بأنَّ العشاء تقضى إذا ذكر في بياض النهار، وهذه معالفة للقول الأول.

ومتمسكه صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام في الرجل ينسى فيصلّي في السفر أربع ركعات، قال: «إن ذكر في ذلك اليوم فيُعَدّ، وإن لم يذكر حتّى مضى ذلك اليوم فلا إعادة»^٢.

والأولى حمل كلامه والرواية على صلاتي النهار، فإنهما ظاهران فيه، فيوافق الأول.

القول الثالث، الإعادة مطلقاً، وهو قول علي بن بابويه^٣ والشيخ في المبسوط، وعُلِّل فيه بـ:

أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ أَصْعَابِهَا إِنَّ كُلَّ سَهْوٍ يُلْحِقُ فِي صَلَاةِ السَّعْرِ يَوْجِبُ الْإِعَادَةَ مَظَاهِرَ، وَمَنْ لَمْ يَلِمْ يَقُولُ (لَمْ يَرَدْ فِيهِ قَطْعٌ) الْإِعَادَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^٤

ويتخرج هنا على القول بأنَّ مَنْ زَادَ حَامِسَةً فِي صَلَاةٍ وَكَانَ قَدْ قَعِدَ بِقَدْرِ التَّشَهُّدِ تَسَلَّمَ لَهُ الصَّلَاةُ: صَحَّةُ الصَّلَاةِ هُنَا، لِأَنَّ التَّشَهُّدَ حَائِلٌ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الزِّيَادَةِ.

فإن قلت، فيبغني لو تَعَمَّدَ الزِّيَادَةَ الْقَوْلُ بِدَلِكِ؛ لِتَحَقُّقِ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالتَّشَهُّدِ، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ رَوَادِفِ الْقَوْلِ بِنَدَبِ التَّسْلِيمِ.

قلت، إذا زاد متعمداً لم تكن نيّة الخروج حاصلةً بالتشهُّد، ولا في حكم الحاصلة، بل نيّة البقاء على الصلاة هي لحاصلة، فتتحقق الزيادة في الصلاة، وقد أسلفنا تحقيق الخروج من الصلاة في مسألة وجوب التسليم^٥، والناسي وإن لم تكن

١، في ج ٢، ص ٢٥٢

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٢٧٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٩، ح ٣٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤١-٢٤٢، ح ٨٦١

٣ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٧، مسألة ٣٩٥

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٤٠

٥ في ج ٣، ص ٣٤٤ وما بعدها

نتية الخروج له حاصلة إلا أنها في حكم حاصلة.

فرع: لو قصر المسافر غير الرباعية أعداد مطلقاً
وروى إسحاق بن عمار^١ في امرأة صلت في السفر المغرب ركعتين: «ليس عليها قضاء»^٢، وهي متروكة شاذة.

الثالثة: لو صام المسافر الذي يجب عليه الفطر فرصاً عامداً عالماً وجبت الإعادة: للهي عن الصوم في الكتاب^٣ وسنة^٤.
وإن كان جاهلاً بالقصر أجراً، للنص^٥، ورواية حماد عن الحلبي عن الصادق^٦ في الصائم في السفر: «إن كان بلغه أن رسول الله^٧ نهى عن ذلك فعليه القضاء، وإن لم يكن بلغه فلا شيء عليه»^٨، وكذا في رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله^٩ عنه^{١٠} ولو كان ناسياً فالأشبه الإعادة، لقول سي^{١١} «إن الله تصدق على مرضى أممي ومساكينها بالإفطار في شهر رمضان، أيعجب أحدكم أن لو تصدق بصدقة أن ترة عليه»، رواه الأصحاب عن الصادق^{١٢} عنه^{١٣}.
وقال الصادق^{١٤} في هذه الرواية: «الصائم في شهر رمضان في السفر كالْمَفْطَر فيه في الحضر»^{١٥}.

ولأن فرضه الصوم في غير هذا الزمان، فلا يجزئ عنه هذا الزمان.
وروى ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه عن محمد بن بزيع، عن الرضا^{١٦}، قال:

١. في المصادر: «محمد بن إسحاق بن عمار».

٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٠، دليل للحديث، ١٣٠٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٦ ح ٥٧٧: الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٠ ح ٧٧٩.

٣. البقرة (٢): ١٨٤ و ١٨٥.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٢٧، باب كراهية الصوم في السفر، ج ٣: الفقيه، ج ٢، ص ١٤ ح ١٩٧٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٧ ح ٦٣٠.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٢٨، باب من صام في السفر جهالة، ج ٢ و ٣: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢١ ح ٦٤٦.

٦. الكافي، ج ٤، ص ١٢٨، باب من صام في السفر جهالة، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٠-٢٢١ ح ٦٤٣.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢١ ح ٦٤٦.

٨ و ٩. الكافي، ج ٤، ص ١٢٧، باب كراهية الصوم في السفر، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٧ ح ٦٣٠.

سألته عن [الصلاة] ^١ بمكة والمدينة أتقصير أم تمام؟ قال: «قصر ما لم تعزم على مقام عشرة أيام» ^٢، وبه احتج على اعتبار نية الإقامة في إتمام الصلاة بالأماكن الأربعة ^٣.

الرابعة: لا فرق بين الصوم والصلاة في شرائط والأحكام؛ لما تقدّم من قول الصادق عليه السلام: «هما واحد، إذا قصرت أظرت، وإذا أظرت قصرت» ^٤ وقد سبق الخلاف في ذلك ^٥.

ويفترقان في الأماكن الأربعة، فإن إتمام لصلاة جائز بل أفضل، بخلاف الصوم، فإنني لم أقف فيه على نص ولا فتوى، وقصية الأصل بقاءه على الفطر؛ لمكان السفر، وإن كان في بعض الروايات في الأماكن لفظ «الإتمام» ^٦، فإن الظاهر أن المراد به الصلاة، والله أعلم.

الخامسة: قال الشيخ: فرض السفر لا يسمى قصراً، لأن فرض المسافر مخالف لفرض الحاضر ^٧.

ويشكل بقوله تعالى: «فَلْيَسِّرْ عَلَىكُمُ الْجَنَاحَ أَنْ يَفْضَرُوا مِنْ الصَّلَاةِ» ^٨، وبعض الأصحاب ^٩ سقّاها بذلك، قيل: وهو نزاع لفظي ^{١٠}.

السادسة: قال عليه السلام: إذا خرج حاجاً إلى مكة، وبينه وبينها مسافة تمصر فيها الصلاة، ونوى أن يقيم بها عشراً قصر في الطريق، فإذا وصل إليها أتم، وإن خرج إلى عرفة يريد قضاء نسكه، لا يريد مقام عشرة أيام إذا رجع إلى مكة كان له القصر؛

١ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطّية والحمرية «صومه» والثبت كما في المصدر، وتقدّم أيضاً بلفظ الصلاة في ص ١٧٨.

٢ تقدّم تخريجه في ص ١٧٨، الهامش ٤.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٢، ديل الحديث ١٢٨٥.

٤ وه في ص ١٨٤.

٥ راجع الهامش ١ من ص ١٧٨.

٦ المبسوط، ج ١، ص ١٣٦، الخلاف، ج ١، ص ٥٧١، المسألة ٣٢٢.

٨ النساء (٤): ١٠١.

٩ لم تتحققه.

١٠ قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤١٣، المسألة ٦٤٧.

لأنه نقض مقامه بسفر بينه وبين بلده يقصر في مثله، وإن كان يريد إذا قضى نسكه مقام عشرة أيام بمكة أتم بمعنى وعرفة ومكة، حتى يخرج من مكة مسافراً فيقصر^١.
وتبعه المتأخرون^٢، وإن عثم بعضهم عبارة^٣ من غير تخصيص بمكة (زادها الله شرفاً).

وظاهرهم: اعتبار عشره جديدة في موضعه الذي نوى المقام فيه بعد خروجه إلى ما دون العسافة.

وظاهرهم أن نية إقامة ما دون العشرة في رجوعه ك: لا نية.

السابعة. احتراً ابن الحسد وحده في تمام المسافر بنية مقام خمسة أيام^٤.
وهو مروى - في الحسن - عن الصادق عليه السلام بطريق أبي أيوب وسؤال محمد بن مسلم^٥.

وحفله الشيخ على الإمامه بأحد الحرمين، أو على استحباب الإتمام^٦
وفيها نظر: لأن الحرمين عند لا يشترط كيهما خمسة ولا غيرها^٧، إن كان أقل من خمسة فلا إتمام، وأما الاستحباب فالقصر عنده عزيمة^٨، فكيف قصر رخصة هنا؟!

الثامنة: ذهب في النهاية إلى أن من سافر فقطع أربعة فراسخ وصلى قصرأ ثم

١ المبسوط، ج ١، ص ١٣٨

٢ منهم ابن البرزنجي في المذهب، ج ١، ص ١٩ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣٤٥ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٦ والعلامة في منتهى المطلب، ج ٦، ص ٣٩٠ ومختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٦٦، المسألة ٤١٠.

٣ كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٦ والعلامة في منتهى المطلب، ج ٦، ص ٣٩٠.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٦، المسألة ٣٩٤.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٣٦، باب المسافر يقدم البلدة - ، ج ٣: الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٨، ج ١٨٤٩ وفي تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٩ - ٢٢٠، ج ٥٤٨ عن الباقر عليه السلام.

٦ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٨، دليل الحديث ١٨٤٩ وفي تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٠، دليل الحديث ٥٤٨ العمل الأول.

٧ راجع النهاية ص ١٢٤ والمبسوط، ج ١، ص ١٤١ والمعلاني، ج ١، ص ٥٧٦، المسألة ٣٣٠.

٨ الخلاف، ج ١، ص ٥٦٩، المسألة ٣٢١.

أقام ينتظر رفقةً قصّر إلى ثلاثين يوماً، وإن كان مسيره أقل من أربعة فراسخ أتم حتى يسير فيقصّر^١.

وفي المبسوط:

متى خرج من البلد إلى موضع بالقرب من مسافة فرسخ أو فرسخين بنيت أن ينتظر الرفقة هناك والمقام عشراً تصاعداً أتم، وإن لم يتو عشراً وأقام لانتظارهم قصّر إلى شهر^٢.

وكلامه ظاهر في اعتبار حفاء الأذان أو لجدار؛ لأن الفرسح مظنتهما.

وكلامه في النهاية يمكن بناؤه على أمرين:

أحدهما: أنه غير جازم بحضور الرفقة، وأن سفره معلق عليه.

والثاني: أن التقصير جائز في أربعة فراسخ، كما هو مذهبه^٣.

وقد قدمنا القول في ذلك كله^٤.

التاسعة: اعتبر ابن البراج في محل الترخّص في البدوي أن يتجاوز موضعه، وفي المعصم في الوادي أن يتجاوز عرضه، وكلاهما سافر فيه طويلاً فإن غيب عن موضع مرله^٥ وكأنه في هذين الآخرين يعتبر سماع الأذان ورؤية الجدار وإن قدرهما بما ذكره، وفي البدوي لما لم يكن له در انتفى اعتبارهما.

والأقرب تقديرهما فيه أيضاً.

العاشرة: اعتبر ابن البراج - فيما يلوح من كلامه - في انقطاع سفر من مر على ضيعته أو أهله الزول وثبة المقام عشراً^٦.

وصرح أبو الصلاح باشتراط الوطن ولزول فيه، فلو لم ينزله قصّر إلى شهر عنده ما لم يتو المقام عشرة^٧.

١. النهاية، ص ١٢٤-١٢٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٣٩.

٣. راجع النهاية، ص ١٢٢، والمبسوط، ج ١، ص ١٤١.

٤. في ص ١٨٧ و ٢٠٠ وما بعدها.

٥ و ٦. المهذب، ج ١، ص ١٠٦.

٧. الكافي في الفقه، ص ١١٧.

وفد روى إسماعيل بن الفضل - في صحيح - أنه سأل الصادق عليه السلام: [عن رجل سافر من أرض إلى أرض وإنما يزل فره وضيعته، قال] «إذا نزلت قراك وضيعتك فأتم الصلاة»^١.

وفي موثق عنه عليه السلام في الرجل يخرج في سفر فيمّر بقرية له أو دار فينزل فيها، فقال «يتم الصلاة ولو لم يكن له إلا نخلة واحدة»^٢.

وروى ابن بكير عن الصادق عليه السلام في الرجل له بالكوفة دار ومنزل فيمّر بها مجتازاً لا يريد المقام إلا بقدر ما يحتهز يوماً أو يومين، قال «[يقيم]»^٣ في جانب المصر، ويقصر». قلت. فإن دخل أهله؟ قال: «عنه التمام»^٤ وفي المبسوط:

إذا سافر فمّر في طريقه بصيغة له، أو على مال له، أو كانت له أصهار أو روجة، فيرل عليهم ولم يبنو المعام عشرة أيام قصر، وقد روى أن عليه السلام، وقد يشا الجمع بينهما، وهو أن ما روي أنه إن كان جاء مره أو صغته معاً قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً يتم، والمطمح يمكن الاستوطان ذلك قصر^٥، وأطلق، فظاھره أن المرور كافٍ، وتبعه المتأخرون.

وتشهد له صحيحة سعد ابن أبي حلف، قال: سأل علي بن يقطين أبا الحسن عليه السلام عن الدار تكون للرجل بمصر أو بضعة فيمّر بها، قال: «إن كان معاً قد سكنه أتم فيه الصلاة، وإن كان معاً لم يسكنه فيقصر»^٦ والمراد به السكنى ستة أشهر؛ لما سلف^٧، وهو المعتمد.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٠، ح ٥٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٨-٢٢٩، ح ١٨١٠ وما بين المعقوفين أثبتناه منهما.

٢ تقدّم تخريجها في ص ١٩٢، الهامش ٢.

٣ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية والحجرية. «يتم». والمثبت كما في المصدر.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٣٥-٤٣٦، باب المسافر يقدم البسة، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٥٥٠.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٢٦.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٢-٢١٣، ح ٥١٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٨١٩.

٧ في ص ١٩٢.

الحادية عشرة: قال ابن الجنييد أيضاً: **إِنْ مَنْ لَمْ يَنْزِلْ بِقَرِيَّتِهِ يَقْصُرْ، وَالْحَقُّ بِالْمَلِكِ مَنْزِلُ الزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ وَالْأَخِ** إِنْ كَانَ حُكْمُهُ نَافِذاً فِيهِ وَلَا يَزْعُمُونَهُ مِنْهُ لَوْ أَرَادَ بِهِ الْمَقَامُ^١؛ لِمَوْثِقَةِ الْفَضْلِ الْبَقْبَاقِ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام فِي الْمَسَافِرِ يَنْزِلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةُ»^٢.

وَفِي صَحِيحِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام فِي الْمَسَافِرِ يَنْزِلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً، قَالَ: «يَقْصُرُ الصَّلَاةُ»^٣.

فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بِحُمُلِ الْأُولَى عَلَى نِيَّةِ الْمَقَامِ عَشْرًا.
الثانية عشرة: قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ لَوْ قَصَرَ الْمَسَافِرُ اتِّفَاقًا أَعَادَ قَصْرًا^٤.

وَفِيهِ تَفْسِيرَاتٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَالِمٍ بِوُجُوبِ الْقَصْرِ؛ فَإِنَّهُ صَلَّى صَلَاةً يَمَعْتَدُ فَسَادَهَا، فَتَحَبُّ إِعَادَتُهَا قَصْرًا، وَهَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ^٥.

الثاني: أَنْ يَعْلَمَ وَجُوبَ الْقَصْرِ، وَلَكِنْ جَهِلَ بُلُوغَ الْمَسَافَةِ فَقَصَرَ فَاتَّفَقَ بُلُوغُ الْمَسَافَةِ، فَإِنَّهُ يَعِيدُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى قَصْرًا مَعَ أَنْ فَرَصَهُ التَّحَامُّ، فَيَكُونُ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَيَعِيدُ فِي الْوَقْتِ قَصْرًا. أَمَّا إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ فَيَحْتَمِلُ قَوِيًّا الْقَضَاءَ تَمَامًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فَرَضَهُ التَّحَامُّ فَلْيَقْضُهَا كَمَا قَاتَتْهُ

وَيَحْتَمِلُ الْقَضَاءَ قَصْرًا؛ لِأَنَّهُ مَسَافِرٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الْقَصْرِ جَهْلُ الْمَسَافَةِ وَقَدْ عَلِمَهَا

وَهَذَا مَطْرُودٌ فِيمَا لَوْ تَرَكَ الْمَسَافِرُ الصَّلَاةَ أَوْ نَسِيَهَا وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْمَسَافَةِ ثُمَّ تَبَيَّنَ الْمَسَافَةُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَإِنَّ فِي قِصَائِهَا قَصْرًا أَوْ تَمَامًا الْوَجْهَيْنِ.
التفسير الثالث: أَنْ يَعْلَمَ وَجُوبَ الْقَصْرِ وَبُلُوغَ الْمَسَافَةِ، وَلَكِنْ نَوَى الصَّلَاةَ تَمَامًا

١ حكاية عن العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٦٢، المسألة ١٠٧.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ١٦٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٨٢٥.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٥٣٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣١-٢٣٢، ح ٨٢٤.

٤ المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٥.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٣٩.

نسياناً، ثم سلّم على ركعتين ناسياً ثم ذكر، فإنه يعيد؛ لمخالفته ما يجب عليه من ترك نية التمام، وتكون الإعادة قصراً، سواء كان الوقت باقياً أم لا؛ لأن فرضه القصر ظاهراً وباطناً.

ويحتمل قوتاً لها إجزاء الصلاة؛ لأن نية التمام لغو، والناسي غير مخاطب، والتسليم وقع في محله.

الثالثة عشرة: لو صلى المسافر قصر ثم تبين أنه في موضع سماع الأذان أو رؤية الحدار لم يجرئ، لأن فرضه التمام فإن كان لم يأت بالمسافر أتمها وأحزأت على الأقرب؛ لأن نية حمله الصلاة كافية.

ولو بوى المقام عشرة فقصر ناسياً فكذلك. ولو قصر جاهلاً فالأقرب أنه كالناسي.

وقال الشيخ نجيب الدين بن سعد في الجامع للشرائع لا إعادة عليه^١ ولعله لأنه سى على استصحاب القصر الواجب، وخفاء هذه المسألة على العامة ولما رواه منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام، قال سمعته يقول: «إذا أتيت بلدة فأزمنت المقام عشرة أيام فأتم الصلاة، فإن تركته وحل جاهل فليس عليه إعادة»^٢. وربما تحمل الصمير في «تركه» على تقصر للمسافر وإن لم يخبر له ذكر في الرواية؛ لأنه قد علم أن الجاهل معذور في التمام.

الرابعة عشرة: تستحب صلاة الوافل لمقصورة في الأماكن الأربعة؛ لأنه من باب إتمام الصلاة المنصوص عليه^٣. ونقله الشيخ نجيب الدين محمد بن نما عن شيخه ابن إدريس.

ولا فرق بين أن يتم الفريضة أو لا، ولا بين أن يصلي الفريضة خارجاً عنها والنافلة فيها، أو يصليهما معاً فيها.

الخامسة عشرة: يستحب أن يقول المسافر عقب كل صلاة مقصورة: سبحان

١. الجامع للشرائع، ص ٩٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢١، ح ٥٥٢.

٣. راجع الهامش ١ من ص ١٧٨.

الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثلاثين مرة؛ جبراً لما نقص منها.
وروى ذلك سليمان بن حفص المروزي عن العسكري رحمه الله بلفظ الوحوب^١،
والمراد به تأكيد الاستحباب.

وتوقف الفاضل في عموم استحباب هذه العدد غير المقصورة^٢، والرواية عن
العسكري مصرحة بالمقصورة، وصرح به أيضاً ابن بابويه^٣.

السادسة عشرة: يجوز الجمع بين الصلاتين المشتركين في الوقت للحاضر
والمسافر عدنا؛ لما مر^٤.

وهل يستحب للمسافر الجمع؟ الطاهر ذلك، لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان يفعله، منه
رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان في سفر أو عجلت به
حاجة يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء الآخرة»، قال: وقال الصادق عليه السلام:
«لا بأس أن تفعل العشاء الآخرة في السفر قل أن يغيب الشفق»^٥.

وفيه إشارة إلى أن تأخيرها أفضل
ولكن روى منصور عنه عليه السلام وسأله عن صلاة المغرب والعشاء بجمع، قال: «بأذان
وإقامتين، لا تصل بينهما شيئاً، هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله»، فعلى هذا لا يصلّي بينهما
نافلة.

ولا فرق بين أن يجمع بينهما في وقت فضيلة الأولى، أو في وقت الثانية

السابعة عشرة: روى البرزطي عن الرضا عليه السلام: حدّ المسافة بثلاثة بُرُود^٦

وروى أبو بصير عن الصادق عليه السلام: «مسيرة يومين»^٧.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٠، ح ٥٩٤.

٢. تحرير الأحكام، ج ١، ص ٣٤١، ديل الرقم ١١٥٥.

٣. المقنع، ص ١٢٧ والفتاوى، ج ١، ص ٤٥٣، ذيل الحديث ١٣١٤.

٤. في ج ٢، ص ٢٣٩.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٣١، باب وقت الصلاة في السفر، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ٦٠٩.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٤-٢٣٥، ح ٦١٥.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٩، ح ٤٠٥؛ لاستبصار، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٨١٠.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٩، ح ٤٠٥؛ لاستبصار، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٨٠٦.

وسندهما جيد، إلا أنهما مخالفان إجماع الأصحاب، فحتملا على التقيّة، أو على بُرْدٍ لم تزد على يريدان أو مسير يوم في يومين.

وروى محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «أن تشييع الرجل أحياه في الصيام تفتير له، وتشيعه أفضل من صومه»^١.

وروى عبد الله بن مسكان ومحمد بن السمان عن الصادق عليه السلام: «أنّ المسافر إذا ائتمّ بالحاضر فإن كان في الظهر جعل الفريضة في الركعتين الأوليين، وإن كانت العصر فليجعل الأوليين نافلةً والأخيرتين فريضةً»^٢.

وفيه إشارة إلى كراهة الصلاة بطلاً بعد العصر، وإلى صحّة النافلة ممّن عليه فريضة. وروى معاوية بن عمار عنه عليه السلام: «أنّ لمسافر يقضي نافلة الليل ماشياً، يتوجّه إلى القبلة ثمّ يمشي ويفراً، فإذا أراد أن يركع حوّل وجهه إلى القبلة وركع وسجد ثمّ مشى»^٣.

وفي رواية إبراهيم بن ميمون عنه عليه السلام: «يومئ بالسجود»^٤.

وفي رواية يعقوب بن شعيب عنه عليه السلام: «يومئ بهما، ويجعل السجود أحفض»^٥.

وفي رسالة حريز عنه عليه السلام: «لا يسوق المصلّي ماشياً إلاّ ببل»^٦.

وروى عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: قال: سألته عن رجل جعل لله عليه أن يصليّ كذا وكذا، هل يجرئه ذلك على دأته وهو مسافر؟ قال: «نعم»^٧.

ويحمل ذلك على العجر، أو إرادة الناذر ذلك

الثامنة عشرة: يكره السفر في البحر، وخصوصاً للتجارة.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٥٤٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٥-١٦٦، ح ٣٦٠، وص ٢٢٦، ح ٥٧٣.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٥٨٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٥٨٧.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٠، باب التطوع في السفر، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٥٨٨.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٤١، باب التطوع في السفر، ح ١٩، تنقيح، ح ١، ص ٤٥٣، ح ١٣١٨، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٠، ح ٥٩٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣١، ح ٥٩٦.

روى محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: «كان أبي يكره الركوب في البحر للتجارة»^١.

وقال علي عليه السلام: «ما أجمل [في] الطلب من ركب البحر»^٢.
وسأل محمد بن مسلم الصادق عليه السلام عن ركوب البحر، فقال: «ولم ينزّر الرجل بدينه؟»^٣.

فإن ابتلى بركوبه استعنت أن يقرأ في السفينة: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ»
الآية^٤، «بِسْمِ اللَّهِ مَجْرُنَهَا وَمُرْسَهَا إِنَّ رَبِّي لَعَفُورٌ رَحِيمٌ»^٥.
وإذا اضطرب به البحر فليقل متكئاً على جنبه الأيمن: بسم الله اسكن بكينة الله، وقرّ بقرار الله، واهدأ بإذن الله، ولا قوة إلا بالله».

وروى قول: «بسم الله» إلى قوله: «ولا قوة إلا بالله» ابن بابويه عن أبي جعفر عليه السلام.
ويحرم ركوبه عند هجانه، لو حوب المتحرّز من الضرر وإن كان مطبوعاً، ولنهى النبي صلى الله عليه وآله عنه^٦، واليهي للتحريم.

التاسعة عشرة: يتأكد استحباب التحنك بطرف العمامة في السفر.
روى عتار عن الصادق عليه السلام، أنه قال: «من خرج في سفره فلم يدر العمامة تحت حنكه فأصابه ألم لا دواء له، فلا يلومنّ إلا نفسه»^٧.
قال ابن بابويه: وقال الصادق عليه السلام: «ضمنت لمن خرج من بيته معتماً أن يرجع إليهم سالماً»^٨.

١. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٣٣٢

٢. الكافي، ج ٥، ص ٢٥٦، باب ركوب البحر للتجارة، ح ٢، وما بين المقوفين أثبتناه منه.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٣٣٣

٤. الزمر (٣٩): ٦٧

٥. هود (١١): ٤١

٦. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٣٣١

٧. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٣٣٤

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨١٨

٩. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨١٩

الفصل الثاني في صلاة الخوف

ومطالبه خمسة:

[المطلب الأول] صلاة ذات الرقاع

واختلف في سبب التسمية بذلك، فقبل، لأن القتال كان في سبح حبل فيه جدد حمر وصر كالرقاع^١.

وقيل: كانت الصحابة حُفَاءً فلقوا على أرجلهم الجلود والخِرَق، لئلا تحترق^٢. قال صاحب المعجم:

وغيل سُمِّيَ برقاع كانت في ثوبهم. وقيل الرقاع اسم شجرة في موضع العزوة - قال - وقررها مسلم في الصحيح بأن صحابة نقيت أرجلهم من المشي فلقوا عليها الحرق.

وهي على ثلاثة أميال من المدينة عند بئر أروما^٣

- هكذا نقلها صاحب المعجم بالألف، قال - وبين الهجرة وبين هذه العراء أربع سنين وثمانية أيام^٤.

وغيل: مرّ بذلك الموضع ثمانية حُفَاء، فنقيت أرجلهم وتساقطت أظفارهم، فكانوا يلقون عليها الخِرَق^٥.

وهذه الصلاة ثابتة بالكتاب والسنة؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ

١ و٢. كما في العريض شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣٢٧

٣. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٤٩، ح ١٨١٦/١٤٩

٤. معجم البلدان، ج ٢، ص ٦٤ - ٦٥، «الرقاع»

٥. بحر المنهوب، ج ٢، ص ١٨٢، البيان، ج ٢، ص ٤٨٩ - ٤٩٠

الصَّلَاةُ الآية ١، وصلّاها النبي ﷺ بالموضع المذكور^١، والتأسي به واجب.
وحكمها ثابت به عندنا وعند الجمهور، إلا أبا يوسف؛ فإنه زعم أنها من
خصائص رسول الله ﷺ؛ لقوله تعالى ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾^٢.
قلنا: ثبت وجوبها علينا بالتأسي به؛ ولهذا وجب أخذ الصدقة من المال، وإن
كان تعالى قد قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^٣؛ ومن ثم لم يُسمع من مانعي الزكاة
احتجاجهم بهذه الآية على منعها.
وقيل:

إن النبي ﷺ كان قبل نزول هذه الآية متعبداً إذا خاف آخر الصلاة إلى أن يحصل
الأمس ثم يقصها، ثم تُسخ ذلك بضمون الآية^٤.
ورغم بعض العامة أنها سُخِطت بفعل لنبي ﷺ ذلك^٥.
قلنا: كان ذلك قبل نزول هذه الآية.



وتحتملها يظهر في مسائل
الأولى: صلاة الخوف مفصورة سقراً - جماعاً - إذا كانت رباعية، سواء صَلَّيت
جماعة أو فرادى.
وإن صَلَّيت حضراً ففيه أحوال ثلاثة:
أحدها - وهو الأصح - : أنها تقصّر للخوف المجرد عن السفر، كما تقصّر للسفر

١ النساء (٤): ١٠٢

٢ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٥١٢، ح ٣٩٠٠، صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٧٥ - ٥٧٦، ح ٥٧٦/٨٤٢، سنن

أبي داود، ج ٢، ص ١٢، ح ١٢٣٨، سنن النسائي، ج ٢، ص ١٦٨، ح ١٥٣٣

٣ بحر المذهب، ج ٣، ص ١٧٧، البيان، ج ٢، ص ٤٨٤، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٠٥؛ حلية العلماء،

ج ٢، ص ٢٤٥؛ المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٥١، دبل المسألة ١٤٤١، الشرح الكبير المطبوع

مع المعصي، ج ٢، ص ١٢٦

٤ التوبة (٩): ١٠٣

٥ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣١٩

٦ بحر المذهب، ج ٣، ص ١٧٧، البيان، ج ٢، ص ٤٨٤، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤٠٥؛ العزيز شرح

الوجيز، ج ٢، ص ٣١٩

المجرد عن الخوف - وعليه معظم الأصحاب - سواء صَلَّيت جماعةً أو فرادى؛ لظاهر الآية^١، ولصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «صلاة الخوف أحق أن تقصر من صلاة سفر ليس فيه خوف»^٢.

وفي حسن محمد بن عداور عن الصادق عليه السلام: «إذا جالت الخيل اضطرب بالسيوف أحزاً تكبيرتان»^٣ وهو ظاهر في الانفراد؛ لتعدد الجماعة في هذه الحال. وثانيها: أنها لا تقصر إلا في السفر عسى الإطلاق، وهو شيء نقله الشيخ عن بعض الأصحاب^٤؛ اقتصاراً على موضع لوفاق، وأصالة إتمام الصلاة. وجوابه: إنما يقتصر مع عدم ادليل، وهو ظاهر الثبوت.

وثالثها: أنها تقصر في الحضر بشرط جماعة، أما لو صَلَّيت فرادى أتممت، وهو قول الشيخ^٥، ويظهر من كلام جماعة، وبه صرح ابن إدريس^٦؛ لأن السبي إنما قصرها في الجماعة

قلنا: لوقوع ذلك، لا لكونه شرطاً.
المسألة الثانية: هذا القصر كعصر المسافر يرد الرباعية إلى ركعتين.
وقال ابن بابويه:

سمعتُ شيخنا محمد بن الحسن يقول رويت أنه سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا»^٧، فقال «هذا تقصير ثان، وهو أن يرد الرجل الركعتين إلى ركعة» وقد روى حرير عن أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح^٨.

١ النساء (٤): ١٠١.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٩٢١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٥٧، باب صلاة المطاردة، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٩١٣.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٦٣، العلام، ج ١، ص ٦٣٧، المسألة ٤٠٩.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٦٥.

٦ السرائر، ج ١، ص ٣٤٨.

٧ النساء (٤): ١٠١.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٤٦٤-٤٦٥، ح ١٣٤٢.

وقال ابن الجنييد بهذا المذهب:

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى كَذَلِكَ بِعَسْفَانَ بِرِوَايَةِ الْبَاقِرِ عليه السلام وَجَاهِرِ بْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُهُ.

وقال بعض الرواة: فكانت لرسول الله عليه السلام ركعتان، ولكل طائفة ركعة ركعة^١.

وهذا قول نادر، والرواية به وإن كانت صحيحة فهي معارضة بأشهر منها عملاً ونقلًا. كما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام وقد وصف صلاة الخوف: أَنَّهُ يَصَلِّي بِالْأُولَى رُكْعَةً، ثُمَّ يَصَلُّونَ الثَّانِيَةَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ تَأْتِي الثَّانِيَةَ فَيَصَلِّي بِهِمُ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يُسَلِّمُونَ ثَانِيَتَهُمْ وَيُسَلِّمُ بِهِمْ^٢، ورواه أيضاً عبد الرحمن بن أبي عبد الله عنه عليه السلام^٣.

الثالثة: شروط هذه الصلاة أربعة:

أحدها: كون العصم قوياً بحيث يخاف هجومه في حال الصلاة، فلو ضعف بحيث يؤمن منه الهجوم انتفت هذه الصلاة؛ لعدم الخوف حينئذٍ.

وثانيها: أن يكون في المسلمين كثرة يمكنهم أن يفرقوا فرقتين: إحداهما تصلي مع الإمام، والأخرى بإزاء العدو، فلو لم يكن ذلك لم تتحقق هذه الصلاة. وثالثها: أن لا يحوج الحال إلى زيادة التفريق إلى أكثر من فرقتين؛ لتعذر التوزيع حينئذٍ، إلا أن يكونوا في صلاة المغرب ولا يحتاج إلى الرادة على الثلاث، فإن الأقرب مشروعيتها حينئذٍ؛ لحصول الغرض.

ولو شرطنا في الخوف السفر، واحتاج إلى أربع يرق في الحضر فكذلك. فلو زاد على الفرق الثلاث في المغرب، وعلى الفرق الأربع انتفت الصلاة على هذه الهيئة قطعاً.

ورابعها: عند بعضهم أن يكون العدو في خلاف جهة القبلة^٤، إما في استدبارها أو عن يمينها وشمالها، بحيث لا يمكنهم مقاتلته وهم يصلون إلا بالانحراف عن القبلة؛

١ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٠، المسألة ٣٢٩.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٥٥-٤٥٦، باب صلاة الخوف، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧١-١٧٢، ح ٣٧٩.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٤٥٦، باب صلاة الخوف، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٠-٤٦٢، ح ١٣٣٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٢٨٠.

٤ كالمحقق في المعبر، ج ٢، ص ٤٥٥؛ والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٢٥، المسألة ٦٥٦.

لأن النبي ﷺ إنما صلاها والعدو في خلاف جهة القبلة^١.

فحينئذ لو كان العدو في القبلة وأمكهم أن يصلوا جميعاً ويعرس بعضهم - كما يأتي في صلاة عسفان^٢ - أو ثرت على هذه الصلاة؛ إذ ليس فيها تفريق ولا مخالفة شديدة لباقي الصلوات؛ من أفراد لمؤتم مع بقاء حكم ائتمامه، ومن انتظار الإمام إتياء، وائتمام القائم بالقاعد

قال الفاضل

ولو قيل بالجوار - وعن ذاب الرقع - كان وجهاً لعدم المانع منه، وفعل النبي ﷺ وقع ائتماماً، لا أنه كان شرطاً^٣.

وهذا حسن.

وهذه شروط لهيئة ذاب الرقع، لا لمجرد القصر، فإن الخوف بمجرده موجب للقصر وإن لم تحصل باقي هذه الشروط، والصفر يصلّي قصرأ بغير هذه الشروط، ويجوز أن تكون الفرفة واحداً إذا حصلت المقامته به.

الرابعة - صفتها ما رواه العلي بن الحسين بن الحسن بن الصادق عليه السلام، قال: «يقوم الإمام وتجيء طائفة من أصحابه فيقومون خلفه، وطائفة يراء العدو، فيصلّي بهم الإمام ركعة ثم يقوم ويقومون معه، فيمثل قائماً يصلّون هم الركعة الثانية، ثم يسلم بعضهم على بعض ثم يصرفون فيقومون في مقام أصحابهم، وتجيء الآخرون فيقومون خلف الإمام فيصلّي بهم الركعة الثانية، ثم يجلس الإمام ويقومون هم فيصلّون ركعة أخرى، ثم يسلم عليهم فيصرفون بتسليمه».

قال: «وفي المغرب مثل ذلك، يقوم الإمام وتجيء طائفة فيقومون خلفه ويصلّي بهم ركعة، ثم يقوم ويقومون فيمثل الإمام قائماً يصلّون الركعتين ويتشهدون ويسلم بعضهم على بعض، ثم يصرفون فيقومون في موقف أصحابهم، وتجيء الآخرون فيقومون في موقف أصحابهم خلف الإمام، فيصلّي بهم ركعة يقرأ فيها ثم يجلس

١ راجع الهامش ٢ من ص ٢١٩

٢ في ص ٢٣١

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٢٦، ضمن المسألة ٦٥٦

ويتشهد، ويقوم ويقومون هم معه فيصلون ركعة أخرى، ثم يجلس ويقومون هم فيصلون ركعة أخرى ويسلم عليهم^١.

وفي صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله عنه عليه السلام قال: «صلى رسول الله ﷺ بأصحابه في غزاة ذات الرقاع صلاة الخوف، ففرق أصحابه فرقتين، أقام فرقة بإزاء العدو وفرقة خلفه، فكبر وكبروا، فقرأ وأنصتوا، فركع فركعوا، وسجد فسجدوا، ثم استتم رسول الله ﷺ قائماً وصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلم بعضهم على بعضي ثم خرجوا إلى أصحابهم وقاموا بإزاء العدو، وجاء أصحابهم فقاموا خلف رسول الله ﷺ فصلّى بهم ركعة ثم تشهد وسلم عليهم، فقاموا فصلوا لأنفسهم ركعة وسلم بعضهم على بعضي^٢.

ولم يذكر المغرب في هذه الرواية، وذكر هناك انتظارهم للتسليم، وهنا تسليمه من غير انتظار، وكلاهما حائزان وبأن كان الأول أشهر من الثاني، وعلى الثاني ابن العنيد وظاهر ابن بابويه^٣

وقال ابن العنيد: إذا سبقهم بالتسليم لم يبرح من مكانه حتى يسلموا^٤. الخامسة: يجوز في صلاة المغرب أن يصلي بالأولى ركعة والثانية ركعتين، كما تضمنته رواية الحلبي^٥ - قال ابن أبي عقيل بذلك تواترت الأخبار عنهم^٦ - لتكون لكلتا الطائفتين قراءة، وعليه أكثر الأصحاب^٧؛ إذ لم يذكروا غيره. وخير الشيخ وأبو الصلاح بين ذلك وبين أن يصلي بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة^٨.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٥-٤٥٦، باب صلاة الخوف، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧١-١٧٢، ح ٣٧٩.

٢. تقدم تفريغها في ص ٢٢١، الهامش ٣.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٠ وما بعدها، ح ١٢٣٦.

٤. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٦٨، المسألة ٣٢٧.

٥. راجع الهامش ٢ من ص ٢٢١.

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٦٧، المسألة ٣٢٥.

٧. منهم الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٢١٤ والسيد المرتضى في جمل المسلم والعمل، ص ١٨٤ وسنن في المراسم، ص ٨٨؛ وابن البراج في المذهب، ج ١، ص ١١٣-١١٤؛ وابن حمزة في الوسيلة، ص ١١٠.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١٦٤؛ الجمل والمقنعة، ضمن الرسائل للمعتمد، ص ١١٢؛ الكافي في الفقه، ص ١٤٦.

وجعل الأول أفضل في كتاب مسائل الخلاف^١، وأحوط في كتاب الاقتصاد^٢، واختاره أيضاً ابن الجنيد^٣، أعني بشار الأول.

وقد روى زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم - في الصحيح - عن الباقر عليه السلام: «أنه يصلي بفرقة ركعتين، ثم يجلس ويشير إليهم بده فيقومون فيصلون ركعةً ويسلمون، وتحية الطائفة الأخرى فصلّي بهم ركعة»^٤.

وإذا كان الحديثان معتبري الإسناد تعين التغيير
بهم، الأول أفضل، وهو مروى عن فضل علي عليه السلام^٥، إماماً للناسي به، وإما لفوز الفرقة الثانية بالقراءة المتعينة وبما يوازي فضيلة بكيرة الإحرام والتقدم، وذلك يحصل بإدراك الركعتين، وعليه العاصل في التذكرة^٦.

وبعض العامة رجح الثاني^٧، واختاره لعاضل في القواعد^٨؛ لئلا تكلف الثانية رباذه جلوس في التشهد له، وهي مبته على التحفيف

وهذا ليس بشيء؛ لأن هذا الجلوس لا بد منه واستدعاؤه رماً، فلا يحصل التحفيف بإشار الأولى به، ولأنه معارض بما أنه إذا صلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة، فإنها تحلس حيث لا يحلس الإمام - أعني في تشهد الأولى - وإذا انعكس كان جلوسها فيه حيث يحلس الإمام، وذلك على مقتضى الكلام الأول نوع تحفيف

١ الخلاف، ج ١، ص ٦٤٢، المسألة ٤١١.

٢ الاقتصاد، ص ٢٧٠.

٣ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٦٧، المسألة ٣٢٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠١، ج ٩١٧-٩١٨ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٦-٤٥٧، ج ١٧٦٧-١٧٦٨.

٥ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٦٢، المسألة ١٤٥١، الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ١٣٣.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٢٩-٤٣٠، المسألة ٦٦٦.

٧ العريض شرح الوجيز، ج ٢، ص ٣٢٩، المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٤١٥، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٦٢، المسألة ١٤٥١، الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ١٣٣.

٨ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣١٩-٣٢٠.

السادسة: قال ابن الحنيد والمرضى:

إذا صلى بالأولى في المغرب ركعةً وتقوا، ثم قام إلى الثالثة التي هي ثانية للثانية،
سبح هو وقرأت الطائفة الثانية^١

وابن إدريس قال: الإجماع على أنه لا قراءة عليهم^٢.

وسياتي (إن شاء الله) بحث مأخذ ذلك في الجماعة^٣

السابعة: ظاهر الأصحاب بقاء فتداء لثانية في الركعة الثانية حكماً وإن استقلوا

بالقراءة والأفعال، فيحصل لهم ثواب الائتمام، ويرجعون إلى الإمام في السهو،
وحينئذ لا ينوون الانفراد عند القيام إلى الثانية.

وابن حمزة في الواسطة والوسيلة حكّم بأنّ لثانية تنوي الانفراد في الركعة
الثانية^٤.

وكأنه أخذ من كلام الشيخ في المبسوط حيث قال:

ومتى سعت هذه الطائفة - يعني الثانية - فبما نفرد به، فإذا سلم بهم الإمام سجدوا
هم لنفسهم سجدة السهو، ومتى سعت في الركعة التي تصلي مع الإمام، لم
يلزمها حكم ذلك السهو، ولا يجب عليها شيء^٥.

فنفي الشيخ لازم الائتمام وهو وجوب سجدة السهو، ونفي اللازم يستلزم نفي
الملزوم.

ويدلّ على المشهور أنّهم عدّوا من جملة مخالفة هذه الصلاة: ائتمام القائم بالقاعد،
وأثّه في رواية زرارة - الصحيحة - أن الباقر عليه السلام قال: «فصار للأولين التكبير وافتتاح
الصلاة، وللآخرين التسليم»^٦، ولا يحصل لهم التسليم إلا بقاء الائتمام.

١. جمل العلم والعمل، ص ١٨٤ وحكاها عنهما نعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٦٩، المسألة ٣٢٨، وحكاها
ابن إدريس أيضاً في السرائر، ج ١، ص ٣١٧ عن السيد المرتضى نقلاً عن المصباح له

٢. السرائر، ج ١، ص ٣٤٧.

٣. يأتي في ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

٤. الوسيلة، ص ١١٠ - ١١١، والواسطة معطوطة.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٦٥.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠١، ح ١١٧، الاستبصار ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٧٦٧.

وللشيخ وابن حمزة أن يمتنعوا كون ذلك مستلزماً لبقاء الائتتمام حقيقة وإن كان مستلزماً له في ثواب الائتتمام، وهما يقولان به، على أن التسليم في الرواية مصرح به أن الإمام يوقعه من غير انتظارهم - كما يأتي^١ - وذلك مقتضى لانفرادهم حتماً، وإنما قال عليه السلام: «وللآخرين التسليم»: لأنهم حصروه مع الإمام.

الثامنة: يستحب تخفيف الإمام القراءة في الأولى وبإممي الأفعال بالاختصار على الواجب؛ ليخفف عن الفرقة الأولى ما هم فيه من حمل السلاح، ويخففون هم أيضاً في ركعتهم التي يفردون بها؛ ليسرعوا إلى موقف أصحابهم، ويسرع أولئك إلى الصلاة؛ ليتوفروا على مصادمة العدو.

التاسعة: يبدأ افراد الأولى بعد السجود الثاني من الركعة الأولى؛ لانتهاء الركعة التي اقتدوا فيها بذلك.

ولو اسمرؤا حتى قام الإمام وقاموا معه جاز، بل هو أفضل؛ لاشتراكهم في ذلك القيام، فلا فائدة في الانفراد قبله. ()
فيل ويجب عليهم إيقاع تية الأفراد^٢؛ لوجوب تية الواجب، ويحتمل عدمه، لأن قصبة الائتتمام إنما هو في الركعة الأولى وقد انقضت، وهذا أقوى.

العاشرة: يستحب تطويل الإمام القراءة في انتظار الثانية ولو انتظرهم بالقراءة ليحضروها كان حائراً، فحينئذ يشتغل بذكر الله تعالى إلى حين حضورهم.

والأول أجود، لأن فيه تحميلاً للصلاة، وقراءته كافية في اقتدائهم به وإن لم يحضروها كغيرهم من المؤتمين.

وإذا انتظرهم - لفرع ما بقي عليهم - في تشهد طوله بالأذكار والدعوات حتى يفرغوا، ولو سكت أيضاً فالأقرب جوازه.

١. بعد هنا

٢. راجع المبسوط، ج ١، ص ١٦٢؛ والوسيلة، ص ١١٠؛ وتجامع الشرائع، ص ١٠٤.

الحادية عشرة: إذا صلى في المغرب بالأولى ركعتين انتظر الثانية في قراءة الثالثة، فيطوّلها - كما تقدّم^١ - حتى يجثوا ولو انتظرهم في التشهد الأول حكم لفاضل بجوازه؛ ليدركوا معه [الركعة]^٢ من أولها^٣.

وفي صحيح الجماعة - زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم - عن الباقر عليه السلام إيماء إليه، حيث قال: «ثم جلس بهم، ثم أشار إليهم بيده، فقام كل إنسان منهم فصلّى ركعة، ثم سلّموا وقاموا مقام أصحابهم، وجاءت لطائفة الأخرى فكبّروا ودخلوا في الصلاة، وقام الإمام فصلّى بهم ركعة ثم سلّم، ثم قام كل واحد منهم فصلّى ركعة فثفمها بالتي صلى مع الإمام، ثم قام فصلّى ركعة ليس فيها قراءة، فتتمّت للإمام ثلاث ركعات، وللأولين ركعتين في جماعة»^٤.

الثانية عشرة: يجب أخذ السلاح على الطائفتين؛ لتوقف الحراسة عليه. وقال في الخلاف: يجب على الطائفة المصنّبة، لظاهر الآية^٥. قلنا: وحويه عليها يستلزم وحويه على الأخرى بطريق الأولى، لأنها المستعده للصال والمناحزة، على أنه روي في التفسير عن ابن عباس أن المأمورين بأخذ السلاح هم الذين يأزاه العدو^٦.

وابن الحنيد قال يستحبّ أخذ السلاح^٧، والأمر للإرشاد. والمراد بالسلاح هنا آلة الدفع من سيف والخنجر والسكين ونحوه ممّا يفري، وفي الجوشن والدرع والمعفر ونحوه ممّا يكنّ، ولو مع شيئاً من واجبات الصلاة

١. أنفاً

٢. بدل ما بين المقوفين في النسخ المطبوعة ونجارية: «الركعتين»، وهو سهو.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٣١، المسألة ٦٦٢.

٤. تقدّم تخريجُه في ص ٢٢٤، الهامش ٤.

٥. الخلاف، ج ١، ص ٦٤٣ - ٦٤٤، المسألة ٤١٤، والآية في النساء (٤): ١٠٢.

٦. التبيان، ج ٢، ص ١٣٠٩ مجمع البيان، ج ٢ - ٤، ص ١٠٢: جامع البيان، ج ٤، الجزء ٥، ص ٣٠٨، ذيل للحديث

١٨١٧٨: الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ٣٧١، ذيل تفسير الآية ١٠٢ من سورة النساء (٤).

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٤، المسألة ٣٣٥.

- كالجوشن الثقيل والمغفر السابح المانع من لسجود على الجبهة - لم يجر أخذه إلا لضرورة.

وقال في المبسوط: يكره أخذه إذا لم يتمكن معه من الصلاة^١.
الثالثة عشرة: لو كان السلاح نجساً، فإن كان ممّا لا تتم فيه الصلاة منفرداً، فهو عفو إذا لم تتعد نجاسته إلى غيره، ولو كان على الدرع وشبهه، أو كان يتعدى إلى غيره، وليست النجاسة معفوّاً عنها، لم يجر أخذه إلا لضرورة.
الرابعة عشرة: يجوز في أثناء الصلاة ضربة والضربتان والطعنة والطعنات والثلاث مع تباعدها اختياراً واضطراً؛ لأنه ليس فعلاً كثيراً، ولو احتاج إلى الكثير فأتى به، لم تبطل، وتكون كصلاة الماشي.

وكذا يجوز له إمساك عمان الفرس وحده إليه كثيراً وقليلًا؛ لأنه في محل الحاجة.

الخامسة عشرة: لو ترك أخذ السلاح في موضع وجوبه لم تبطل صلاته؛ لأنّ الأخذ ليس شرطاً في الصلاة ولا حرماً منها، وإعماله واجب مفصل عن الصلاة ولو منع عن كمال الأفعال - كزيادة الانحناء في الركوع - كره أخذه، إلا لضرورة، قاله الفاضل^٢.

ولو قيل بعدم الكراهة كان وجهاً، لأنّا ننكّم على تقدير وجوب أخذه، ولا يمنع من الواجب إلا معارضة واجب، وذلك الكمال غير واجب.
السادسة عشرة: لا تجب التسوية بين طائفتين في العدد؛ لأنّ الفرض ما يظنّ به القوة على المدافعة

ولا يشترط كون الطائفة ثلاثة، ولإتيان بصير الجمع في قوله: «فَإِذَا سَجَدُوا»^٣ بناءً على الغالب، والطائفة قد تصدق على الواحد.
ولو علم الإمام ضعف الطائفة الحارسة عن الحراسة في أثناء صلاته أمدهم

١. المبسوط، ج ١، ص ١٦٤.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٤٩، الفرع «د» من المسألة ١٧٦.

٣. النساء (٤)، ١٠٢.

ببعض مَنْ معه، أو بجمعهم، ثم يبنون على صلاتهم وإن استدبروا القبلة للضرورة.
السابعة عشرة: لو عرض الخوف في أثناء صلاة الآمن أتمها ركعتين.
ولو عجز عن الركوع والسجود أتمها بالإيماء، لمكان الضرورة، ووجود
المقتضي.

ولو أمن في أثناء صلاة الخوف أتمها عدداً إن كان حاضراً، وكيفية، سواء كان
حاضراً أو مسافراً. ولا فرق بين أن يكون قد استدبر أولاً أو لم يستدبر
وقال الشيخ في المبسوط:

لو صلى ركعة مع شدة الخوف ثم أمس برل وصلى بقية صلاته على الأرض، وإن
صلى على الأرض أمناً ركعة فنعقه شدة الخوف [ركب] ^١ وصلى بقية صلاته
إيماء ما لم يستدبر القلة في الحايين، فإن استدبرها بطلت صلاته ^٢.
والأقرب الصحة مع الحاجة إلى الاستدبار؛ لأنه موضع ضرورة، والشروط
معتبرة مع الاختيار

الثامنة عشرة: لا فرق في جواز لفصر مع الخوف بين الرجال والنساء؛
لحصول المقتضي في الجميع.
وابن الجبيل قال: يقصرها كل مَنْ يحمل السلاح من الرجال، حُرّاً كان أو عبداً،
دون النساء في الحرب ^٣.

ولعله لعدم مخاطبتهم بالقتال، والخوف إنما يندفع غالباً بالرجال، فلا أثر فيه
للنساء، قصرن أم أتمن.

التاسعة عشرة: لو رأى سواداً مقبلاً طئنه عدوّاً، فقصر أو أوماً، ثم ظهر خطأ
الظن فالصلاة صحيحة، سواء كان الوقت باقياً أو قد خرج؛ لأنه امتثل الأمر به،
فيخرج عن العهدة.

١. بدل ما بين المقوفين في النسخ الحطية والحجربة «فكثير». والمثبت كما في المصدر.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٦٦.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٦٨، المسألة ٣٢٦.

ولا فرق في ظهور الخطأ بين ظهور كون السواد إبلاً مثلاً، وبين كونه عدواً لكن هناك حائل ! لتعقُّق الخوف على التقديرين، لا أن يكون الحائل سهل الاطلاع عليه وهناك مغلّته فتركوا الاطلاع، فحينئذٍ لا تصح الصلاة ! للتفريط.

المطلب الثاني: صلاة بطن النخل

وقد ورد أن النبي ﷺ صلاها بأصحابه^١.

قال في المبسوط روى الحسن عن أبي بكرة عن فعل النبي ﷺ^٢. وصفتها أن يصلي الإمام بالفرقة الأولى مجموع الصلاة والأخرى تحرسهم، ثم يسلم بهم، ثم يمضوا إلى موقف أصحابهم، ثم يصلي بالطائفة الأخرى نفلاً له وفرضاً لهم.

قال في المبسوط وهذا يدل على حوار صلاة المفترض خلف المتكفل^٣. وشرطها كون العدو في قوة بخاف هجومه، وإمكان افتراق المسلمين فرقتين لا أزيد، وكونه في خلاف جهة القبلة^٤.
وتختير بين هذه الصلاة وبين ذات الرقاع، ويرجح هذه إذا كان في المسلمين قوة ممانعة، بحيث لا تبالي الفرقة الحارسة بطول لبث المصلية ويختار ذات الرقاع إذا كان الأمر بالعكس.

ولا تجوز صلاة الجمعة على هذه الهيئة؛ لأنها لا تعقد ندباً، ولا تشرع في مكانين. وتتعقد على هيئة ذات الرقاع إذا صُنيت حضراً، فيخطب للأولى خاصة بشرط كونها كمال العدد فصاعداً، ولا يضر أفراد الإمام حال معارقة الفرقة الأولى في أثناء الصلاة؛ لأنه في حكم الباقي على الإمامة من حيث انتظاره للثانية، وعدم فعل يعتد به حينئذٍ.

١. سنن النسائي، ج ٣، ص ١٧٣، ح ١٥٤٤؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢٠١، ح ١٧٥٥/١٠.

٢. سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٧، ح ١٢٤٨؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٧٦، ح ١٥٥١؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ١٢/١٧٥٧.

٣. ٤ المبسوط، ج ١، ص ١٦٧.

ولا تعدد هنا في صلاة الجمعة؛ لأن الإمام لم يتم جمعته مع مفارقة الأولى، فالفرقتان تجريان مجرى المسبوقين في الجمعة الذين يتمون بعد تسليم الإمام. ولو خطب للفرقتين معاً ثم تفرقا حالة الصلاة كن أجود إذا أمكن ذلك.

فرع: قال الشيخ:

متى كان في الفرقة الأولى العدد الذين تنعقد بهم الجمعة وخطب بهم، ثم انصرفوا وجاء الآخرون لا يجوز أن يصلي بهم الجمعة إلا بعد أن يعيد الخطبة؛ لأن الجمعة لا تنعقد إلا بخطبة مع تمام عدد^١

ويريد به الانصراف قبل فراغهم من الصلاة وشروعهم فيها، أما لو سمعوها وصلوا معه ركعة وأتموها لأنفسهم فلا تعاد لخطبة هنا لأجل الثانية قطعاً.

المطلب الثالث: صلاة عُسْفَان

وقد نقلها الشيخ في المبسوط بهذه العبارة، قال:

ومتى كان العدو في جهة القبلة، ويكونون في مسوى الأرض لا يسترهم شيء، ولا يمكنهم أمر يخافون منه، ويكون في المسلمين كثرة لا يلزمهم صلاة الخوف ولا صلاة شدة الخوف، وإن صلوا كما صلى النبي ﷺ بعُسْفَان جاز، فإنه قام ﷺ مستقبل القبلة والمشركون أمامه، فصف حلف رسول الله ﷺ صف، وصف بعد ذلك الصف صف آخر، فركع رسول الله ﷺ وركعوا جميعاً، ثم سجد ﷺ وسجد الصف الذين يلونه وقام الآخرون يحرسونه فلما سجد الأولون السجدة الثانية وقاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم ثم تأخر الصف الذين يلونه إلى مقام الآخرين، وتقدم الصف الآخر إلى مقام الصف الأول، ثم ركع رسول الله ﷺ وركعوا جميعاً في حالة، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام الآخرون يحرسونه، فلما جلس رسول الله ﷺ والصف الذي يليه سجد الآخرون، ثم جلسوا جميعاً وسلم بهم جميعاً، وصلى بهم ﷺ أيضاً هذه الصلاة يوم بني سليم^٢.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٦٧.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٦٦-١٦٧.

وقال العاضل رحمته الله .

لها ثلاث شرائط أن يكون المدة في جهة القبلة؛ لأنه لا يمكن حراستهم في الصلاة إلا كذلك، وأن يكون في المسلمين كثرة يمكنهم معها الافتراق فرقتين، وأن يكونوا على قلة جبل أو مستو من الأرض، لا يحول بينهم وبين أبصار المسلمين حائل من جبل وغيره، لينتقوا كبسهم والحصل عليهم ولا يخاف كمين لهم^١.
قال الفاضلان وفي العمل بمضمونها نظر، لأنه لم يثبت نقلها بطريق محقق عن أهل البيت عليهم السلام^٢.

قلت. هذه صلاة مشهورة في النقل، فهي كائر المشهورات الثابتة وإن لم تُنقل بأسانيد صحيحة، وقد ذكرها الشيخ مرسلًا لها غير مسند ولا محيل على سيد، فلو لم تصح عنده لم يتعرض لها حتى يثبت على ضميمها، فلا تقصر فتواه عن روايته، ثم ليس فيها مخالفة لأفعال الصلاة غير التقدم والتأخر والتخلف بركب، وكل ذلك غير فادح في صحة الصلاة احتساراً، فكيف عند الضرورة.

المطلب الرابع: صلاة شدة الخوف

وهي أن ينتهي الحال إلى التحام الأبطال، وقوة النزاع، وعدم التمكن من الافتراق على الوجوه السابقة. فالصلاة هنا قصر في المدة، إلا المغرب والصبح، فإنهما يعالهما

ويقصر الجميع في الكيفية، فيصلون ركباً ومشاة ويركعون ويسجدون، ومع عدم التمكن يومنون بهما ويجعلون السجود أخفص من الركوع، ومع تعذر الإيماء تجزئ عن كل ركعة: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»، فعن جميع الصلوات تسبيحتان وعن المغرب ثلاث.
قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَلاً أَوْ رُكْبَاناً﴾^٣.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٣٣، المسألة ٦٦٣، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٩٣.

٢. المختصر، ج ٧، ص ٤٦٤، تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٤٣٣، المسألة ٦٦٣.

٣. البقرة (٢): ٢٣٩.

وروى حماد بن عثمان عن أبي بصير، قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا التقوا فاقْتتلوا، فإنما الصلاة حيثُ بالتكبير، فإذا كانوا وقوفاً فالصلاة إيماءً»^١. وفي الصحيح عن زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «في صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشة وتلاحم القتال، فإنه يصلي كل إنسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه، فإذا كانت المسافة والمعانقة وتلاحم القتال، فإن أمير المؤمنين عليه السلام ليلة صفين - وهي ليلة اهريس - لم تكن صلاتهم^٢ الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت كل صلاة إلا بالتكبير والتهيل والتسبيح والتحميد والدعاء، ولم يأمرهم بإعادة الصلاة»^٣ في أخبار كثيرة^٤.

فروع:

لا يضرّهما استدبار القبلة والأفعال الكثيرة مع الحاجة إليها. ولو تمكّن من بعضها وجب بحسب المكنة. ولو تمكّن من السجود على عرف الدائقة أو قريبها السرج أو من الترويض له وجب وإن تمكّن من الاستقبال ولو بتكبير الإحرام وجب، وإلا سقط. ولو تمكّن من الاستقبال ابتداءً وتعذر في الآثناء أو بالعكس وجب فيما تمكّن خاصة.

ولا بدّ من النية والتحريم والتشهد والتسليم؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «تحرّيمها التكبير وتحليلها التسليم»^٥.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٩١٦

٢ في الكافي: «صلى ليلة صفين» بدل «ليلة صفين». وفي تهذيب الأحكام: «لم يكن صلى بهم» بدل «لم تكن صلاتهم».

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٥٧-٤٥٨، باب صلاة المطاردة، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢-١٧٤، ح ٣٨٤

٤ منها: ما في الكافي، ج ٣، ص ٤٥٨، باب صلاة المطاردة، ح ١٥ والحقية، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٣٥١ وتهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٣٨٥-٣٨٦

٥ الكافي، ج ٢، ص ٦٩، باب النواذر، ح ٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٧٥-٢٧٦ سنن أبي داود، ج ١،

ص ١٦، ح ٦١ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٨-٩، ح ٣ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢١، ح ٤/١٣٤٣؛ مسند أحمد

ج ١، ص ١٩٨-١٩٩، ح ١٠٠٩

وتجب الصيغة المشار إليها أولاً في التسييح؛ للإجماع على إحزائها.
وظاهر الرواية^١ أنه يتحيز في الترتيب كمن شاء.
والأجود الأول؛ ليحصل يقين البراءة

وتجوز الجماعه هنا، ولا يشترط فيها لاستقبال مع تعذره، فيصلون مقتدين به
وإن اختلفت الجهة ما لم يتقدموا عليه في صوب وجهه، ويكونون كالمستديرين
حول الكعبة.

فإن قلت: قد سلف أنه لا يجوز اقتداء لمتخالفين في الاجتهاد في الجهة^٢،
فكيف جار هنا؟

قلت: هنا القبلة معلومة، ولكن الشرع جعل قبلة هؤلاء ما استقبل وحوهم عند
الحاجة إليه، فصار ذلك قبلته بوضع الشرع، ولا يعتقد الآخر خطأ؛ إذ ليس هنا
اختلاف في تعيين القبلة، فحاز الاقتداء هنا، بخلاف الأول؛ لاعتقاده خطأ صاحبه.

المطلب الخامس في الأحكام

وفيه مسائل:

الأولى: لا فرق في أسباب الخوف بين لخوف من عدو أو لص أو سبع، فيجوز
قصر الكيفية والكمية عند وجود سبب الخوف كائناً ما كان.

ومن ذلك الأسير في أيدي المشركين يخاف من إظهار الصلاة، فإنه يومئ،
والظاهر أنه لا يقصر العدد إذا لم يكن مسافراً.

روى سماعة، قال: سأله عن الأسير بأسره المشركون، فتحضر الصلاة فيمنعه
الذي أسره منها، قال: «يومئ إيماء»^٣، ولم يذكر قصر العدد.

وروى محمد بن إسماعيل، قال: سأله عن الصلاة في مواضع فيها الأعراب،

١. تقدم شرحها في الهامش ٣ من ص ٢٢٢

٢. في ج ٢، ص ١١٥.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٤٥٧، باب صلاة الصوف. ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٥، ح ٣٩١، وص ٢٩٩.

فقال: «إذا حفتَ فصلٌ على الراحلة المكتوبة وغيرها»^١.

وروى عليُّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام، في الرجل يلقى السبع وقد حضرت الصلاة ولا يستطيع المشي مخافة السبع، فإن قام يصلي خاف في ركوعه وسجوده السبع، وإن توجه إلى القبلة خاف أن يشب عليه، قال: «يستقبل الأسد، ويصلي ويومن برأسه إيماءً وهو قائم وإن كان [الأسد] على غير القبلة»^٢.

وفي مرسل إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يخاف السبع أو يخاف عدوًّا يشب عليه أو يخاف اللصوص: «يصلي على دابته إيماءً الفريضة»^٣. ونحوه في رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في خائف اللص والسبع: «يصلي صلاة الموافقة إيماءً على دابته»^٤.

الثانية: يجوز للموتحل والغريق قصر كيفية الصلاة بحسب الإمكان، ولا يقصران العدد إلا في سفر أو خوف.

نعم، لو خاف من إتمام الصلاة استيلاء الفرق، ثم رجا عند قصر العدد سلامته، وضاق الوقت، فالظاهر أنه يقصر العدد أيضاً ولو كان في وادٍ يفشيه السيل، وخاف الشرق إن كَثُرَتْ مكانه حاز أن يصلي صلاة الإيماء ماشياً.

ولو كان هناك موضع مرتفع يمكنه الاعتصام به وجب، ولم يصل مومناً. ولو عجز عنه أو عجزت دابته أو خاف دوران الماء حوله وصعوبة التخلص منه صلى ماشياً ولو عدوًّا.

الثالثة: لو كان المشرك يخاف فوت الوقوف بإتمام الصلاة عدداً وأفعالاً، ويرجو حصوله بقصرهما أو أحدهما فالأقرب جوازهما؛ لأن أمر الحج خطر وقضاؤه عسر.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٧، باب صلاة العوف، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٩، ح ٩١١.
٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٩، باب صلاة المطاردة، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٩١٥، وما بين المقوفين أثبتناه منهما.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ٩٢٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٢٨٣.

ولو كان المديون معسراً وهرب من مُدَّين، وخاف الحبس إن أدركه واضطرَّ إلى الإيحاء جاز أيضاً.

أما مَنْ عليه فصاص يرجو بالهرب العفو؛ لسكون غليل الأولياء فهرب، ففي جواز صلاة الشدة وجه ضعيف، تحصيلاً للمصلحة.

ووجه المنع أنه عاصي يهربه.

ولو احتاج في المدافعة عن ماله إلى صلاة الإيحاء جاز، سواء كان حيواناً أو لا؛ لحرمة المال.

الرابعة: كل سهو يلحق المأمومين حال المتابعة لا حكم له، وحال الانفراد لكل حكم نفسه.

والبحث هنا في تحمّل الإمام ووجوب متابعة المأموم، كما تقدّم^١

الخامسة: تجوز صلاة نظر النحل في الأمن، وحوار الشيخ صلاة ذات الرقاع وصلاة عسافان فيه^٢، لعدم محض المخالفة، أما صلاة الإيحاء فلا شك في عدم جوازها في الأمن.

وأولى بالجوار في غير صلاة الإيحاء، صلاة في طلب العدو.

وقول الشيخ بالسمع^٣ محمول على صلاة الإيحاء.

١. في ج ٣، ص ٤٣٤.

٢ و٣ المبسوط، ج ١، ص ١٦٧.

الفصل الثالث في صلاة الجماعة

وفضلها عظيم.

قال الله تعالى: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرُّكَّعِينَ﴾^١

وعن النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة». رواه العامة في صحاحهم عن أبي سعيد الخدري، عنه ^٢. وروي. «بخمسة وعشرين درجة»^٣. والفذ - بالفاء والذال المعجمة - الفرد.

ورؤنا - في الصحيح - عن عبد الله بن بسان، عن الصادق عليه السلام، قال: «الصلاة في جماعة تفضل على كل صلاة الفرد بأربع وعشرين درجة، تكون خمسة وعشرين صلاة»^٤.

وفي الصحيح عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: مَنْ سَمِعَ النداء فلم يُجِبْهُ من غير علةٍ فلا صلاة له»^٥. وقال ابن بابويه: قال الباقر عليه السلام: «مَنْ صَلَّى الصلوات الخمس في جماعةٍ فظنوا به كل خير»^٦.

١ البقرة (٢): ٤٣.

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦١٩؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٨٤، ح ٤٩٥٦، مسند أحمد، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٣١٠، وفيها عن ابن عمر، والذي عن أبي سعيد الخدري هو الرواية التالية.

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٦١٩؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٨٥، ح ٤٩٦٢، مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٥٧، ح ١١١٣٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥، ح ٨٥.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٢، باب فضل الصلاة في الجماعة، ضمن الحديث ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤، ضمن الحديث ٨٤.

٦ النقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٤.

وعن النبي ﷺ: «مَنْ صَلَّى لَعْدَاءَ وَعِشَاءَ الْآخِرَةِ فِي جَمَاعَةٍ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ ظَلَمَهُ فَإِنَّمَا يَظْلِمُ اللَّهَ، وَمَنْ أَخْخَرَهُ فَإِنَّمَا يَخْخِرُ اللَّهَ جُلَّ وَعْزٌّ»^١.
وعن النبي ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْعِدَاءَ فَإِنَّهُ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَخْخِرَنَّ اللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ»^٢.
يقال أخفرتة: إذا نقضت عهده، أي مَنْ تَقَصَّ عَهْدَهُ فَإِنَّمَا يَنْقُضُ عَهْدَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ بِصَلَاتِهِ صَارَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ وَحِوَارِهِ.

وروى ابن أبي يعفور عن الصادق ﷺ، قال: «هَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِحْرَاقِ قَوْمٍ كَانُوا يَصَلُّونَ فِي مَسَازِلِهِمْ وَلَا يَصَلُّونَ الْجَمَاعَةَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ضَرِيرُ الْبَصَرِ، وَرَبِّمَا أَسْمَعُ الدَّاءَ وَلَا أُجِدُّ مَنْ يَقُودُنِي إِلَى الْجَمَاعَةِ وَالصَّلَاةِ مَعَكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: شَدَّ مِنْ مَنْرِكَ إِلَى الْمَسْجِدِ حَبْلًا وَاحْضِرِ الْجَمَاعَةَ»^٣.

وهي الصحيح عن عبد الله بن سنان، عن الصادق ﷺ، قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ فَيَسْأَلُ عَنْ أَنَاسٍ يُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقَالُ: هَلْ حَصَرُوا الصَّلَاةَ؟ فَقَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: أَعُتِبَ هُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، فَقَالَ: أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَلَاةٍ أَشَدَّ عَلَى الْمَافِقِينَ مِنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ وَعِشَاءَ، وَلَوْ عَلِمُوا أَيُّ فَضْلٍ فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ خَبَرُوا»^٤.

وهي الصحيح عنه ﷺ: «أَنَّ أَنَاسًا عَنِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبْطَوْا عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُوشِكُ قَوْمٌ يَدْعُونَ [الصَّلَاةَ] فِي الْمَسْجِدِ أَنْ نَأْمُرَ بِحَطِّهِمْ فَيُؤْخَذَ عَلَى آبَائِهِمْ، فَتُوقَدَ عَلَيْهِمْ بَارِفَتُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ»^٥.

وفي صحاح العامة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِحَطِّهِمْ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ، ثُمَّ (أُخَالَفُ إِلَى) رِحَالِهِمْ»^٦.

١ المحاسن، ج ١، ص ١٢٤، الباب ٥٨ ح ٨٦/١٣٧ تدوين في بعض الألفاظ.

٢ كتاب النقات، ابن حبان، ج ٩، ص ٢٨٨-٢٨٩.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٦، ح ٧٥٣.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥، ح ٨٦.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥، ح ٨٧ وما بين المعقوفين انتهاء منه.

٦ بدل ما بين المعقوفين في النسخ العظيمة والحرثية «أُخَالَفُ إِلَى» والمثبت كما في المصدر.

لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم»^١.

وروى محمد بن عمار، قال: أرسلت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن الرجل يصلي المكتوبة وحده في مسجد الكوفة أفضل، أو صلاته في جماعة، فقال: «الصلاة في جماعة أفضل»^٢.

قلت: يُعلم من هذا أن الصلاة في جماعة أفضل من ألف صلاة؛ لأنه قد ثبت أن الصلاة في مسجد الكوفة بألف صلاة.

ويستحب حضور جماعة أهل لحلاف استحباباً مؤكداً.

قال الصادق عليه السلام في رواية حماد بن عثمان: «مَنْ صَلَّى معهم في الصف الأول كان كَمَنْ صَلَّى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في الصف الأول»^٣.

وقال عليه السلام في رواية حفص بن البختري: يحسب لمن لا يقتدي مثل مَنْ يقتدي^٤.

وقال عليه السلام: «مَنْ صَلَّى في مسجده، ثُمَّ أَتَى مسجدهم فصلّى معهم خرج بحسائهم»^٥.

وقال عليه السلام: «إِذَا صَلَّيْتَ معهم غُفِرَ لَكَ بِعَدَدِ مَنْ خَالَفَكَ»^٦.

وروى زيد الشحام عنه عليه السلام أنه قال: «يَا زَيْدُ، خَالِقُوا النَّاسَ بِأَخْلَاقِهِمْ، وَصَلُّوا فِي مَسَاجِدِهِمْ، وَاعْبُدُوا مَرْضَاهُمْ، وَاشْهَدُوا بِصَالِحِهِمْ، وَكُنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَكُونُوا الْأَثَمَةَ وَالْمُؤَذِّنِينَ فَافْعَلُوا، أَمَا إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَالُوا: هَؤُلَاءِ الْجَعْفَرِيَّةُ، رَحِمَ اللَّهُ جَعْفراً مَا كَانَ أَحْسَنَ مَا يُؤَذَّبُ أَصْحَابَهُ، وَإِذَا تَرَكْتُمْ ذَلِكَ قَالُوا: هَؤُلَاءِ الْجَعْفَرِيَّةُ، قَتَلَ اللَّهُ بِجَعْفَرٍ، مَا كَانَ أَسْوَأَ مَا يُؤَذَّبُ أَصْحَابَهُ»^٧.

وروى العامة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦١٨؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١١٦-١١٧، ح ٨١٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥، ح ٨٨.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١١٢٦.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٣، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ١٩ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١١٢٧؛ تهذيب

الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٦، ح ٧٥٢.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢١١.

٦ الفقيه، ج ١، ص ٥٦٨، ح ١٥٧٠.

٧ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١١٢٩.

بَذُو لَا تَقَام فِيهِم الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَحُوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ
الذَّنْبُ الْقَاصِيَةَ»^١.

وَاسْتَدَلَّ الْمُعَامِلِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْكَفَايَةِ،
وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ مَذْهَبُهُمْ^٢.

وَهُوَ مُعَارِضٌ بِمَا رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الْوَاحِدِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ
وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ وَاحِدٍ، وَحَيْثُمَا كَثُرَتِ الْجَمَاعَةُ فَهُوَ
أَفْضَلُ»^٣.

وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: الْإِيَّانُ بِالْوَاجِبِ مُفْصَلٌ مِنْ تَرْكِهِ، وَتَفْضِيلُهُ أَحَدَ الْعَمَلَيْنِ عَلَى
الْآخَرِ يَشْمُرُ بِتَحْوِيرِهِمَا جَمِيعاً، وَفَرَصَتُهُ تَسَاقِي ذَلِكَ، فَتَحْمِلُ الْحَدِيثَ عَلَى التَّقْلِيظِ
فِي تَرْكِهِمُ الْجَمَاعَةَ، أَوْ يَكُونُ التَّوَعُّدُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ دَائِماً بِحَيْثُ يُؤْذَنُ بِالِاسْتِخْفَافِ
بِالسُّنَّةِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الْجَمَاعَةِ، لِأَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ تَصْدُقُ عَلَى فِعْلِهَا
مُطْلَقاً، مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ مِنَ الصَّحِيحِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ زُرَّارَةَ وَالْفَضِيلِ، قَدِمَا لَهُمَا صَلَوَاتٌ فِي جَمَاعَةٍ أَفْرِيضَةٍ هِيَ؟ فَقَالَ:
«الصلوات فريضة، وليس الاحتتماع بمفروض في الصلوات كلها، ولكنها سنة، من
تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له»^٤.

وَيَهْدِيْنِ يَحْتَجُّ عَلَى مَنْ أَوْجَبَهَا عَلَى الْأَعْيَانِ، كَالْأَوْرَاعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَحْمَدَ
وَدَاوُدَ وَابْنَ الْمُنْدَرِ^٥.

قَالُوا: رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا

١ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٠، ح ٥٤٧؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١١٥-١١٦، ح ٨٤٣؛ السنن الكبرى، البيهقي،
ج ٢، ص ٧٧، ح ٤٩٢٩.

٢ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٤١.

٣ أورده الرافعي في العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٤١.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٣٧٢، باب فضل صلاة في الجماعة، ح ١٦، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤، ح ٨٣.

٥ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٨٤؛ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٤٠؛ المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ١٨٩؛
المغني والشرح الكبير، ج ٢، ص ٢.

من عذر^١، وقد روينا نحن مثل ذلك^٢.

وروينا عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَلَا غِيْبَةٍ إِلَّا لِمَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَرَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِنَا، وَمَنْ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَتْ عِدَالَتُهُ وَوَحِبَ هَجْرَاهُ، وَإِنْ رُفِعَ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْذَرَهُ وَحَذَّرَهُ، وَمَنْ لَزِمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمْ غِيْبَتُهُ وَثَبَّتَتْ عِدَالَتُهُ»^٣.

وهو محمول على التأكيد ونفي الكمال، أو على الاستهانة بصلاة الجماعة، قال الفاضل: أو على الجماعة الواجبة^٤، وهي في الجمعة والعيد مع الشرائط. والإجماع على أَنَّ الجماعة أفضل من الفردي.

ويستحب المحافظة على إدراك صلاة الإمام من أولها، ففي الخبر عن النبي ﷺ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ بَسْرَكَ تُكْبِرُهُ الْأُولَى كَتَبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ. بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ التَّفَاقُقِ»^٥.

والمراد بإدراكها أن يكثر الإمام بحضوره ثم يهوي المأموم بعده، فلو جرى التكبير في غيبته فليس بمدرِكٍ

ولا يكفي إدراك الركوع الأول، سواء أدرك معه شيئاً من القيام الأول أو لا، وسواء كان قد منعه مانع دنيوي أو أخروي وتهذيب الفصل بذكر مطالب ثلاثة:

المطلب الأول في محلّها

وفيه مسائل:

الأولى: محلّها، وهو الصلوات الخمس المفروضة وباقي الفرائض حتى المنذورة عندنا، والأداء بالقضاء وبالعكس عندنا، ووافقونا على الجماعة في

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٢٩٢: المستدرك على الصحيح، ج ١، ص ٥١٨، ح ٩٢٩ و ٩٣٠.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٢، باب فصل الصلاة في الجماعة ح ٥٠٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤، ح ٨٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٤١، ح ٥٩٦ الاستبصار، ج ٢، ص ١٢-١٣، ح ٣٣.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٢٩، دليل المسألة ٥٢٨، منهي المطلب، ج ٦، ص ١٦٨.

٥. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٧، ح ٢٤١.

القضاء، لأن النبي ﷺ صلى بأصحابه أصبح قضاء، كما سلف^١.
وتشرع الجماعة في النوافل السابعة، مثل: الاستسقاء والعيدين مع اختلال
شروطها، وصلاة العدير عند أبي الصلاح^٢ ويظهر من المفيد^٣، وفيما يأتي - إن
شاء الله - من إعادة الصلاة حلف الإمام^٤.
وفيما عداها لا تتعقد، فهي أمير المؤمنين ﷺ عن الجماعة في نافلة رمضان^٥،
وسبق أيضاً من فعل النبي ﷺ، وأنه قال، «لا جماعة في نافلة»^٦.
الثانية: لا فرق بين الرجال والنساء في استحباب الجماعة وإن لم يكن معهن رجل،
ذكره الشيخ وابن البراء وسلاو بن رهرة وأبو الصلاح وابن حمزة وابن إدريس، وقال:
هو الأطهر في المذهب^٧، وهو مذهب باقي الحلتين^٨، إلا الفاضل في المختلف^٩.
لأن النبي ﷺ أمر أم ورقة بنت عبد الله بن العنبر بن نوفل أن تؤم أهل دارها،
وكان ﷺ يزورها وحمل لها مؤذناً^{١٠}.
وروي عن إبراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله ﷺ في الرجل يؤم النساء ليس
معهن رجل في الفريضة، قال: «نساء»^{١١}.

١ في ج ٢، ص ٣٢٢-٣٢٤

٢ الكافي في الفقه، ص ١٦٠

٣ المصنعة، ص ٢٠٣

٤ في ص ٢٤٧

٥ تقدم تخريجه في ص ١٦٧-١٦٨، الهامش ١

٦ في ص ١٦٨، الهامش ١

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ٦٤-٦٥، ج ٢١٧: الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٤-٤٦٥، ج ١٨٠-١٨١

٨ الخلاف، ج ١، ص ٥٦٢، المسألة ٣١٢، التهذيب، ج ١ ص ٨٠ عية النروع، ج ١، ص ١٨٨، الكافي في الفقه،

ص ١٤٤: الوسيلة، ص ١١٠٥: السرائر، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢، وراجع المرئسم، ص ٨٦

٩ الاعتبار، ج ٢، ص ٤٢٧: الجامع للشرائع، ص ١٩٧، تذكرة نقباء، ج ٤، ص ٢٣٦، المسألة ٥٣٨

١٠ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٦-٤٨٧، المسألة ٣٤٤

١١ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦١-١٦٢، ج ٥٩٢: السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ١٨٦-١٨٧، ج ٥٣٥٢ و

٥٣٥٤، المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٤٥٢، ج ٧٥٨

١٢ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧، باب الرجل يؤم النساء - ج ١٣: الفقيه، ج ١، ص ٣٩٤، ج ١١٦٩: تهذيب الأحكام،

ج ٣، ص ٢٦٨، ج ٧٦٧

وعنه عليه السلام: لا بأس بإمامة المرأة لنساء، رواه سماعة بن مهران في الموثق^١، ومثله أرسله عبد الله بن بكير عنه عليه السلام^٢.

فإن قلت: فقد روى سليمان بن خالد عنه عليه السلام - في الصحيح - في المرأة تؤم النساء، فقال: «إذا كنَّ جميعاً أمتهنَّ في النافلة، وأمّا المكتوبة فلا»^٣.

وفي الصحيح عن الحلبي عنه عليه السلام، قال: «تؤم المرأة النساء - إلى قوله: - في النافلة، ولا تؤمهنَّ في المكتوبة»^٤.

وفي الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام في المرأة تؤم النساء، قال: «لا، إلا على الميت»^٥.

وقال ابن بابويه: سأل هشام أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء، قال: «تؤمهنَّ في النافلة، فأما في المكتوبة فلا»^٦.

قال: وروى هشام عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في ستمها، وصلاتها في ستمها أفضل من صلاتها في الدار»^٧.

وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا تمتنعوا إماءكم المساجد، ويؤمننَّ خير لهنَّ»^٨.

وقال: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها»^٩.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١، ح ١١١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١، ح ١١٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٥.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٢٧٦، باب الرجل يؤم النساء...، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٦٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦-٤٢٧، ح ١٦٤٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٧٦٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٦٤٧.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١١٧٩، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٨٨.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١١٧٨.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١١٨٠.

٨. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٥، ح ٥٦٧، المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٤٦٢، ح ٧٨٢، السنن الكبرى.

البيهقي، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٥٣٥٩.

٩. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٧٠، المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٤٦٢، ح ٧٨٥، السنن الكبرى.

البيهقي، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٥٣٦١.

وكلّ هذه الأخبار تؤذن بنفي استحباب الجماعة لهم منفردات، والخبران الأخيران يدلّان على أنّ صلاتهم في البيوت أفضل من إتيان الجماعة.
قلت: قد نُقل عن المرتضى عليه السلام القول بموجبها^١، ويظهر أيضاً من الجعفي، حيث قال: ولا تؤمّن المرأة على حال، ومن عبدة ابن الجعيد، حيث قال: ولا تؤمّن المرأة النساء في الفرائض، ولا بأس بإمامتها لهم في الوافل^٢، وفي المختلف مال إليه، لصحة الأخبار به^٣.

ويمكن حملها على نفي الاستحباب مؤكداً لا مطلق الاستحباب؛ توفيقاً.
وقال في المعتبر: الروايتان بالمنع بادرنا لا عمل عليهما^٤، وعسى به رواية الحلبي، وسليمان بن خالد^٥.

قلت ويعارضهما أيضاً ما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن الماضي، قال: سأله عن المرأة تؤم النساء، ما حدّ رفع صوتها بالقراءة أو بالكبير؟ فقال «يقدر ما تسمع»^٦، ومثله رواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام^٧.

الثالثة: الجماعة مشروعة في غير المساجد وإن كانت في المساجد أفضل، وتتفاوت تفاوت شرف المساجد لعموم الأدلّة، ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «أعطيت خمسا ولم يعطهن أحد قبلي: جعلت لي الأرض طيبةً طهوراً ومسجداً، فأبما رجل أدركه الصلاة صلى حيث كان»^٨.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة لعار المسعد»^٩ محمول على نفي الكمال،

١ نقله عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٦، المسألة ٣٤٤

٣ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٧، المسألة ٣٤٤

٤ المعتبر، ج ٢، ص ٤٢٧

٥ تقدّمت روايتهما في ص ٢٤٣

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٧٦٠

٧ الفقيه، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٢٠٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٧٦١

٨ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٢٠-٣٢١، ح ٢/٥٢١

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٢، ح ٢٤٤؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٩٧، ح ٤/١٥٣٥، السنن الكبرى، البيهقي،

ج ٣، ص ٨١، ح ٤٩٤٥؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٥١٩، ح ٩٣٣

خصوصاً إذا كان لا يحضر أحد إلا بحضوره، أو تكثر بحضوره الجماعة، فإن حضوره فيه أفضل.

وإذا تكثرت المساجد فالأفضل قصد المسجد الجامع، أو الأكثر جماعةً، أو من إمامه أفضل بورع أو فقه أو قراة، أو غير ذلك من المرححات، فقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ عَالِمٍ فَكَمَنْ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

ولو تساوت في المرححات فهل الأقرب أولى مراعاةً للجوار، أو الأبعد مراعاةً لكثرة الخطي؟ نظر.

الرابعة: إذا صَلَّى في مسجد جماعة كره أن تُصَلَّى فيه جماعة أخرى عند الشيخ - في أكثر كتبه - وابن إدريس إذا كانوا يجمعون في تلك الصلاة بعينها^١.

لما رواه أبو عليّ قال: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، صَلَّيْنَا فِي الْمَسْجِدِ الْقَبْرِ وَانصَرَفَ بَعْضُنَا وَحَلَسَ بَعْضٌ فِي التَّسْبِيحِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ فَأَذَّنَ فَمَنَعْنَاهُ وَدَفَعْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع: «أَحْسَنْتَ، ادْفَعَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَامْنَعَهُ أَشَدَّ الْمَنْعِ»، فَقُلْتُ: فَإِنْ دَخَلُوا وَأَرَادُوا أَنْ يَصَلُّوا فِيهِ جَمَاعَةً؟ قَالَ: «يَقُومُونَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ وَلَا يَتَدْرِكُهُمْ إِمَامٌ»^٢.

ولما فيه من التهاون في تأخير الصلاة ليقترن بالإمام الآخر، وربما أدى إلى اختلاف القلوب الذي تتسبب عنه العداوة

والأقرب عدم الكراهية؛ لعموم شرعية الجماعة، ومسيب الحاجة، فإن اجتماع أهل المسجد دفعةً واحدةً يكاد يتعذر، فلو كره ذلك أدى إلى فوات فضيلة الجماعة. وروى زيد بن عليّ عن أبيه، عن آبائه ع، قال: «دَخَلَ رَجُلَانِ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى عَلَيَّ ﷺ بِالنَّاسِ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا فليُؤْمَ أَحَدُكُمَا صَاحِبَهُ، وَلَا يُؤْذَنُ وَلَا يُقِيمُ»^٣. وروى: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ أَنْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يَشْجُرُ عَلَيَّ

١. النهاية، ص ١١٨؛ البوط، ج ١، ص ١٥٢؛ العلاف، ج ١، ص ٥٤٢، المسألة ٢٨٠ تهذيب الأحكام، ج ٣،

ص ٥٥، ديل الحديث ١٨٩: السرائر، ج ١، ص ٢٨٩

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٥، ح ١٩٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٦، ح ١٩١.

هذا؟» فقام رجل فصلّى معه^١.

وفي رواية: «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلّي معه؟»، قلنا صلّا قال: «هذان جماعة»^٢.

وخبر أبي عليّ ليس صريحاً في كراهة الجماعة، إنما هو في كراهة الأذان والإقامة، ولا ريب في كراهيتهما إلا مع تفرّق الصفوف.

وبما قلناه قال الشيخ في النهاية والفاصل^٣:

نعم، لو كان التحلّف عن الإمام الأوّل قصداً كره ذلك على معنى نقص ثواب الجماعة الثانية؛ لما فيه من اختلاف القلوب، ويمكن أن يكون هذا محملاً للسخير الأوّل.

وقال ابن الجنيّد

لا بأس بالجمع في المسجد الذي قد جمع فيه صاحبه، ولا أحتار أن يندى غير صاحبه بالجمع فيه، ولو جمع قبله لما كان في ذلك نقص صلاته، وإنما كرهته لقول النبي ﷺ: «وَلَا تَزِدْهُ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ»^٤ ولأنّ ذلك يورث الصعائب، ومن أراد الجمع بعد صاحب المسجد أجراه، إلا أن يؤدّن ويقيم ويؤكّد ذلك إلى صلّى فرأى^٥.

الخامسة: يباح ترك الجماعة لعذر، كما تصمته الأخبار السابقة^٥.

وينقسم إلى عام، كالمطر، والوحل، وريح الشديدة في الليلة المظلمة؛ لما روي من قوله (عليه الصلاة والسلام) «إِذَا اهْتَلَّتْ النُّعَالُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ»^٦. قال الهروي: قال أبو منصور: النعل ما غلط من الأرض في صلابته^٧ وإلى خاص.

١. الجامع الصحيح، ج ١، ص ٤٢٧ - ٤٢٩، ح ٢٢٠. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٩٩، ح ١٥٠١٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ١٠٦٣٦.

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٣٩، ح ٢١٦٨٥، وص ٣٦١، ح ٢١٨١٢.

٣. النهاية، ص ١١٨، مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٨ - ٤٧٩، المسألة ٣٤٠.

٤. حكى بعضه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٩، المسألة ٣٤٠.

٥. في ص ٢٤١ - ٢٤٠.

٦. القريين، الهروي، ج ٦، ص ١٨٦١، الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١١٠٠.

٧. القريين، الهروي، ج ٦، ص ١٨٦١، جعل.

كالخوف من ظالم، أو فوت رفيق، أو ضياع مال، أو غلبة نوم، أو يكون مريضاً، أو ممرضاً، أو قد أكل شيئاً من المؤذيات رائحتها، كالثوم والبصل؛ للنهي عن دخول المسجد بها^١، أو قد حضر الطعام مع شدة الشهوة؛ لقول النبي ﷺ: «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء»^٢، أو حافساً؛ لقوله ﷺ: «إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة»^٣.

السادسة: يجوز اقتداء المفترض بالمفترض وإن اختلف الفرضان ما لم تتغير الهيئة، كاليومية والكسوف والجنابة، وليس له متابعة الكسوف في ركوع ثم ينفرد، أو ينتظره حتى يسجد، ولا متابعة الجنابة في تكبيرة ثم ينفرد، أو ينتظر فراغ صلاة الجنابة؛ لما فيه من مخالفة الإمام المتبوع.

السابعة: يجوز اقتداء المفترض بالمتنقل، لما روي أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم يرجع فبصلتها بقومه في بني سليم، هي له تطوع ولهم مكتوبة^٤ ورواه الأصحاب عن الرضا ﷺ بطريق محمد بن إسماعيل بن بزيع^٥.

الثامنة: يجوز اقتداء المتنقل بالمفترض؛ لقول النبي ﷺ لرجل: «إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت»^٦.

وعن الصادق ﷺ: إن الأفضل لمن صلى ثم يجد جماعة أن يصلي معهم^٧. ولا فرق بين كونه قد صلى أولاً منفرداً أو جماعة؛ لعموم الأدلة، فالظاهر

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٧٠٨.

٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٦١/٥٥٧ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ١٨٤، ح ١٢٥٢ سنن أبي ماجه، ج ١، ص ٣٠١، ح ٩٢٥ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٢٠، ح ٨٤٩ مسند أحمد، ج ٣، ص ٥٥١، ح ١١٦٦٦

٣ سنن النسائي، ج ٢، ص ١١٩ - ١٢٠، ح ٨٤٨ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ١٠٢، ح ٥٠٢٨

٤ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٨٠/٤٦٥ و ١٨١، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٩٩، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ١٢٢، ح ٥١٠٥.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٠، باب الرجل يصلي وحده، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٧٤.

٦ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٢١ - ١٢٢، ح ٨٥٣ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٩٠ - ٩١، ح ١/١٥٢٤، المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ١٦٦، ح ٩٢٥.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٧٥.

أسترسال الاستحباب أيضاً، ومنعه في التذكرة^١.

التاسعة: يجوز اقتداء المتنفل بمنه فيما سبق، وكذا يجوز في الإعادة إذا كان في المأمومين مفترض.

أما لو صلى اثنان فصاعداً فرادى أو جماعة ففي استحباب إعادة الصلاة لهم جماعة نظر؛ من شرعية الجماعة، ومن أنه لم يُعهد مثله، والنهي عن الاجتماع في النافلة^٢ يشمل.

العاشرة: مع الفاصل^٣ من فعل الجمعة فرضاً خلف متنفل بها - كالمسافر بقدم ظهره ثم يأتيها - أو خلف مفترض غيرها، كمس يركعتين مندورة، أو صباحاً قضاءً، أو فريضة من الفرائض^٤.

وهذا يتصور فيما إذا خطب وانفصل لعدد، ثم تحرّم واحد صلاة واحدة فاجتمع العدد، سواء كان المتحرّم الخطيب أو غيره إن جوّزنا مغايرة الإمام للخطيب.

وهي هذا المثال مباحة؛ لأن الطاهر أتته إذا اجتمع العدد بعد الخطبة وجوب الجمعة، وقساد صلاة الملبس بها إذا كانت ظهر اليوم نعم، لو كان قد صلى الظهر وتلبس بالمصر ثم حضر العدد، أمكن أن يقال بصحة الفرض

وأبلغ منه في الصحة أن يكون مسافراً أو أعشى وقد صلى فرضه وشرع في آخر فاجتمع العدد.

الحادية عشرة: لو نقص عدد صلاة المأموم عن صلاة الإمام تحيّر المأموم بين انتظاره حتى التسليم وبين تسليمه، والأوّل أفضل.

ولو زاد عدد صلاته على صلاة الإمام تحيّر المأموم بين المفارقة في الحال، والصبر حتى يسلم الإمام فيقوم المأموم إلى الإتمام أفضل، وحيث لو انتظر الإمام فراغ المأموم ثم سلّم كان حائراً بل أفضل، فعلى هذا يقوم المأموم بعد تشهد الإمام.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٢٢، الفرع «ح» من المسألة ٥٩٨.

٢. راجع الهامش ١ و ٢ من ص ١٦٨، والهامش ٧ من ص ٢٤٢.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٧٤، الفرع «د» من المسألة ٥٥٨.

وقال المرتضى رحمه الله في الجمل.

لو دخل المقيم في صلاة مسافر وجب عليه أن لا ينتقل من الصلاة بعد سلامه إلا بعد أن يتم المقيم صلاته^١

وقال ابن الجنيد:

فإن دخل المقيم في صلاة المار من غير أن يعلم لم ينتقل المسافر بعد سلامه حتى يتم المقيم صلاته

ويمكن حمل كلام المرتضى على تأكيد الاستحباب، وحمل كلام ابن الجنيد على كراهية الانتقال، وقد أفتى الشيخ وابن إدريس وجماعة باستحباب الانتظار^٢.

الثانية عشرة: الظاهر أن هذه الفروض إنما تتأتى في صورة الإعادة، فلو صلى مفترض خلف متفعل نافلة مبتدئة أو قضاء نافلة، أو صلى متفعل بالراتبة خلف الفرض، أو متفعل راتبة خلف راتبة أو غيرها من التوافل فظاهر المتأخرين المنع. الثالثة عشرة: إذا أعاد من صلى صلاته جماعة نوى التذب؛ لخروجه عن عهدة الفرض.

ولو نوى الفرض لرواية هشام بن سالم: في الرجل يصلي العدة وحده ثم يجد جماعة، قال: «يصلي بهم ويجعلها الفريضة إن شاء»^٣.

وأولها الشيع ب:

أن المراد إذا وجد جماعة في تمام صلاته فإنه يعدل إلى النفل ثم يصلي معهم ويجعلها الفريضة؛ لأن من صلى بنية الفرض لا يمكنه جعلها غير فرض^٤ وقد روي: «أنه يحسب أفضلهما وتتهما»^٥.

١. جمل العلم والعمل، ص ٧٤

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٣، ديل الحديث ٧٩٠، السرائر، ج ١، ص ٢٨١ وراجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٩٠، المسألة ٣٤٩

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٣ - ٣٨٤، ح ١١٣٢ يعاونه يسير؛ وسيد آخر في الكافي، ج ٣، ص ٣٧٩، ح ١١، وتهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٧٦

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، ديل الحديث ١٧٦.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١١٣٣

الرابعة عشرة: قال الصدوق *

لو اقتدى مَنْ يَصَلِّي الظهر بمن يَصَلِّي العصر حاراً، ولا يَصَلِّي العصر حاراً مَنْ يَصَلِّي الظهر، إلّا أن يتوقّفها العصر ثمّ يعلم أنّها كانت الظهر فتجزئ عنه^١. ولا نعلم مأخذه، إلّا أن يكون نظراً إلى أنّ العصر لا تصحّ إلّا بعد الظهر، فإذا صلاها خلف مَنْ يَصَلِّي الظهر فكأنّه قد صلى العصر مع الظهر مع أنّها بعدها. وهو خيال ضعيف، لأنّ عصر المصلي مترتبة على ظهر نفسه، لا على ظهر إمامه.

المطلب الثاني في شروط الاقتداء

وهي ستة.

الأوّل: أهليّة الإمام للإمامة، وذلك باجتماع أوصاف تنقسم إلى قسمين.

أحدهما عامة، وهي سبعة

أدّلتها: البلوغ، فلا يصحّ إمامة الصبيّ غير المميّز إجماعاً، لعدم التوقّف بعمره على ما يعتبر في الصلاة

وأما المميّز فقال الشيخ في الخلاف والمبسوط تجوز إمامة المراهق المميّز العاقل في الفرائض^٢.

وقال ابن الجنيد:

غير البالغ إذا كان سلطاناً مستحقاً للإمام الأكبر - كالوليّ لعهد المسلمين - يكون إماماً، وليس لأحد أن يتقدّمه، لأنّه أعنى ذوي السلطان بعد الإمام الأكبر، وأمّا غيره من الصبيان فلا أرى أن يؤمّ في فرائض مَنْ هو أسنّ منه^٣.

وقال الجعفي: يؤمّ الغلام.

وتمسك الشيخ بالإجماع على أنّ مَنْ هذه صفته تترمه الصلاة، وأيضاً فقلوه

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٨.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٣، المسألة ٢٩٥، المبسوط، ج ١، ص ١٥٤.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٠، المسألة ٣٤١.

(عليه الصلاة والسلام): «مُرُوهم بالصلاة لسبع»^١ يدلّ على أنّ صلاتهم شرعية^٢.
ورواية طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، عن علي عليه السلام، قال: «لا بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتلم وأن يؤم»^٣.
وروى العامة: أن عمرو بن أبي سلمة^٤ قال: كنتُ علامةً حافظاً قد حفظتُ قرآناً كثيراً، فانطلق أبي وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله في نفر من قومه، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله»، فقدموني، فكنْتُ أصلي بهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان^٥.
وقال في النهاية - وتبعه ابن البراج - : لا تجوز إمامته^٦؛ لقصده، وتجويز إخلاله ببعض الأركان والأباض.
ولرواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، عن علي عليه السلام: «لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم، ولا يؤم حتى يحتلم، فإن أمّ جازت صلاته وفسدت صلاة من خلفه»^٧.

ومقوى طريق الرواية أن ابن بابويه أرسلها عن علي عليه السلام^٨، والعمل بها أولى؛ عملاً بالمسقين وقوتها على تلك؛ لأن طلحة بن زيد بحري، وزوارة الأخرى عامة.

فرعان:

الأول: تجوز إمامته الصبيان، لتساويهم في المرتبة والأقرب: جواز إمامته في النافلة أيضاً؛ لانعقادها منه وصحتها على الأقوى.
الثاني: لو جورنا إمامته في الفريضة، فهل تستثنى الجمعة من ذلك من حيث إنه

١. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٦/٨٢٩ المعجم لأوسط، الطبراني، ج ٤، ص ٤٣٥-٤٣٦، ح ٤١٢٩.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٣-٥٥٤، المسألة ٢٩٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩-٣٠، ح ١١٠٤ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٤، ح ١٦٣٣.

٤. في المصدر: «عمرو بن سلمة».

٥. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٩-١٦٠، ح ٥٨٥.

٦. النهاية، ص ١١٣، التهذيب، ج ١، ص ٨٠.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩، ح ١١٠٣ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢-٤٢٤، ح ١٦٣٢.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١١٧١.

غير محاطٍ بها، أو لا من حيث إنها مشروعة بالنسبة إليه وماقلة، ويجوز اقتداء المفترض بالمتنفل؟ الأقرب الثاني: تسوية بينها وبين غيرها من الفرائض.

وثانيها: العقل، فلا تصح إمامة المجنون إجماعاً؛ لبطلان صلاته، وعدم قصده. ولو كان يعتوره الجنون أدواراً، صح في حال إفاقته بعد الوثوق بها وإن كان مكروهاً؛ لحواز فحاة الجنون في أثناء الصلاة، وإمكان أن يكون قد عرض له احتلام حال جنونه.

فرع: لو جُنَّ في الأثناء بطلت صلاته، ونوى المأموم الانفراد حينئذٍ، فلو عاد إليه العقل استأنف الصلاة.

وفي جواز نقل النية إليه بعد ذلك وحدها مسيئان على جواز تجدد الالتزام للمنفرد. أمّا لو كان المأموم قد اقتدى بآخر لم يعد إلى هذا؛ إذ لا يشرع نقل النية من إمام إلى إمام في غير الاستحلاف.

وثالثها الإسلام، فلا تصح إمامة الكافر إجماعاً وإن كان عذلاً في دينه؛ لبطلان صلاته، ولعدم حواز الركون إليه وكونه أهلاً للمضلع.

فرع: لو شك في إسلامه لم يصل خلفه وإن كان في دار الإسلام.
وقال ابن الحنيد:

كُلُّ مَنْ أَطْهَرَ دِينَ أَهْلِ أُمَّةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ يَنْتَبِذَ مِنْهُ حِلَافُهُ، فَأَمَّا أَهْلُ دَارِ الْهَدَنَةِ الْمُحْتَضِرَةِ فِيهَا أَهْلُ أُمَّةٍ بغيرهم - كالفُرس، والبلاد التي يلزم بكفر أهلها وإن أظهرُوا أُمَّةً لمخالفتهم في الأصول - فلا أرى الاقتداء بأحدٍ منهم، إِلَّا إِذَا عَلِمَ مَا يَوْجِبُ تَوَلِيَهُ.

والوجه المنع؛ لأنَّ الإسلام شرط، ولشك في الشرط شك في المشروط، والصلاة لا توجب الحكم بإسلامه.

ورابعها: الإيمان، وهو أخص من الإسلام في الحكم وإن ساواه في الحقيقة، فلا تجوز إمامة غير الإمامي من المبتدعة - سواء أظهر بدعته أو لا - إجماعاً؛ لأنَّه

فاجر وظالم، وقد قال تعالى: «وَلَا تَرْكُتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ»^١.
وعن النبي ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ فَاخِرُ مُؤْمِنًا»^٢.

وروى الفضيل بن يسار عن الباقر والصادق ع، قالوا: «عدو الله فاسق لا ينبغي لنا أن نقتدي به»^٣.

ومنع الجواد ع من الصلاة خلف الواقفة في مكانة البرقي^٤.
وروى إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر ع في رجل يحب أمير المؤمنين ع ولا يتبرأ من عدوه، فقال: «هذا مخنط وهو عدو، لا تصل خلفه إلا أن تتقيه»^٥.
وخامسها: العدالة إجماعاً؛ لما سلف من الآية والخبر^٦، وقوله ع: «لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَحَلًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا»^٧.

ولرواية الحسن بن راشد عن أبي جعفر ع قال: «لَا تَصَلِّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ تُثِقُ بَدَنَهُ وَأَمَانَتَهُ»^٨.

وقبل للرصاص ع في رجل يقارف الذنوب وهو عارف بهذا الأمر، أصلي خلفه؟ قال: «لا»^٩.

والمعبر ظهور العدالة، لا اشتراطها في نفس الأمر، فلو تبين كفره أو فسقه بعد الصلاة فلا إعادة، ولو كان في أثنائها نوى الانفراد وأتم صلاته.
وقال ابن الجبجد

لا أرى الدخول في صلاة المظهر للبدعة والتارك لملكه المخالف لأئمة المؤمنين،

١ هود (١١): ١١٣.

٢ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٤٢، ح ١٠٨١ - السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٥٥٧٠.

٣ أورده المحقق في المختار، ج ٢، ص ٤٢٢.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ح ٩٨.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١١٨ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨، ح ٩٧.

٦ أنفاً.

٧ راجع الهامش ٢.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٣٧٤، باب الصلاة خلف من لا يقتدى به، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٦، ح ٧٥٥.

٩ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١١٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٨٠٨.

ولا معاوون لأهل الباطل على المنحرفين؛ لقول الله تعالى ﴿وَلَا تَزْكُتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾^١. وقد روي أن النبي ﷺ قال لابن مسعود «لا طاعة لمن عصى الله»^٢ بقولها ثلاثاً^٣. وقد كان الإمام إماماً جعل لاتباعه، وقد نهى النبي ﷺ عن اتباع العاصي، فقد نهى عن لدخول في صلاته والاتباع له، وقد روي: أن النبي ﷺ قال لأبي ذر «لا تصوتوا حيف فاسق»، وقال لأبي الدرداء «لا تصل حلف السفهاء»، ولمعاد «لا تقدموا بين يديكم إلا من ترصون دينه وأمانته»^٤.

قال: - وهذا في المرتضى، فأما من جعلها نافذة ولم يحتسب بها من قرصه فلا بأس، وقد روي: أن النبي ﷺ قال ذلك لأبي ذر^٥.

قال: - وحديث إسماعيل بن عبيد عن حميد بن مالك، عن مكحول، عن معاذ، أن النبي ﷺ قال: «يا معاذ، أطلع كن أمير، وصل حلف كل إمام»^٦ صعب؛ لأن إمامه شامي، وإسماعيل بن عبيد مهجور عند يحيى بن معين وابن مهدي، لأنه روى ماكر.

- ثم قال: - وإذا أم الكافر عوماً فاعلموا بذلك كان عليهم الإعادة

ونقل ابن إدريس عن المرتضى وجوب الإعادة لو تبين فسقه أو كفره^٧.

لنا: مرسله ابن أبي عمير عن الصادق ﷺ في قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال وكان يؤتمهم رجل، فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودي، قال: «لا يعيدون»^٨.

وقال ابن بابويه: يعيدون ما خافت فيه، لا ما جهر^٩.

ومن هذا الباب: لو تبين حدث الإمام بعد الصلاة فالمشهور عدم الإعادة.

١ هود (١١١): ١١٣

٢ من ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٥٦، ح ٢٨٦٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٥٢١٤.

٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٤٨، ح ٢٣٨/٦٤٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١١٧، ح ١٤٣١؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ١٧٧، ح ٥٢١٥.

٤ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٨، ص ٢٢٠-٢٢١، ح ١٦٧٦٩.

٥ السرائر، ج ١، ص ٢٨٢.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٣٧٨-٣٧٩، باب الرجل يصلي بأقرم...، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٤١.

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٩٩؛ دليل المسألة ٢٥٧؛ وراجع الفقيه، ج ١، ص ٤٠٥، دليل.

الحديث ١٢٠٢

وقال المرتضى:

يعيدون، وقد روي: أنهم إن علموا في الوقت تلزمهم الإعادة، ولو صلى بهم بعض الصلاة ثم علموا حينئذ أنهم لقوم في رواية حميل^١، وفي رواية حنّاد عن الحلبي: «يستقبلون صلاتهم»^٢.

ويعارض ما ذكره [ما رواه]^٣ محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، سأله عن الرجل يؤتم القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى تنقضي صلاته، قال: «يعيد، ولا يعيد من خلفه وإن أعلمهم أنه على غير طهر»^٤.

وكذا رواه زرارة عنه عليه السلام^٥، ورواه حمزة بن حمران عن الصادق عليه السلام^٦. فإن قلت: فقد روي أن علياً عليه السلام صلى بالناس على غير طهر، فخرج مناديه: أن أمير المؤمنين صلى على غير طهر فأعيدوا، وليبلغ الشاهد الغائب^٧. قلت: هذا ينافي العصمة المشترطة في الإمام، فهو مردود مع شذوذه، فإله في التهذيب^٨.



فروع:

الأول: الأقرب اشتراط العلم بالعدالة بالمعاشرة الباطنة، أو شهادة عدلين، أو اشتهارها، ولا يكفي التعويل على حسن الظاهر وحالف هنا فريقان:

أحدهما: من قال: كل المسلمين على العدالة إلى أن يظهر منه ما يزيلها، وهو

١ الفقيه، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٠٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٦٩٥.
٢ المسائل الناصريّة، ص ٢٤٢، المسألة ٩٧، وعنه في المختار، ج ٢، ص ٤٣٤؛ ورواية حنّاد عن الحلبي رواها ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٨٨.
٣ ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٣٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٦٦٨.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٣٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٢-٤٣٣، ح ١٦٧٠.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٣٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٦٦٧.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٤٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٣، ح ١٦٧١.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٠، دليل الحديث ١٤٠.

قولٌ سيّجىء إن شاء الله تعالى، وبه قال ابن الجبجد^١
والثاني: جواز التعويل على حسن الظاهر - وهو قول بعض الأصحاب^٢ - لعسر
الاطّلاع على البواطن.

وقد روى الشيخ بإسنادٍ معتبر عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا كان الرجل لا تعرفه يؤمّ
الناس فلا تقرأ واعتدّ بصلاته»^٣.

ويمكن أن يكون اقتداؤهم به تعديلاً له عند من لا يعرفه.
وقد روى خلف بن حمّاد عن رجلٍ، عن الصادق عليه السلام: «لا تصلّ خلف الغالي
والمجهول والمحاهر بالفسق وإن كان مقتصداً»^٤.

وهذا يصلح حجةً للجانبين، من حيث لفظ «المجهول» ومفهوم «المحاهر
بالفسق».

الثاني لو كان غدلاً طاهراً ويعلم المأموم فسقه، لم يقتد به؛ لوجود المانع
بالسببة إليه. وهل تعتقد الجمعة بالسببة إلى هذه المأموم؟ الطاهر لا، لعلمه باختلال
الشرائط.

الثالث المخالف في أصول العقائد لا يقدي به، إلا أن يكون في مسائل لا مدخل
لها في الإسلام - كمسألة بقاء الأغراض، وحدوث الإرادة، والنفى والإثبات - فإن
ذلك غير ضائر؛ لأن مثله خفي المدارك، ولا يتوقف عليه الإيمان.

الرابع المخالف في المروع إذ لم يعرق الإجماع يعوز الاقتداء به؛ لعدم
خروجه بذلك عن العدالة.

أمّا لو علم المأموم أنه يترك وجباً أو شرطاً يعتقد المأموم لم يقتد به، كالمخالفة
في القبلة، وفي التحريم في الأواشي، وفي وجوب السورة.

وكذا لو اعتقد جواز الصلاة في لشعالب وصلّى فيها لم يقتد به من يعتقد المص

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١٣، المسألة ٣٧٢

٢. لم نتحققه.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٧٩٨

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٦، ح ١٠٩، وص ٢٨٢، ح ٨٣٧

وسادسها: طهارة المولد، فلا تجوز إمامة مَنْ علم أنّه ولد زني؛ لنقصه،
 ولقولهم عليه السلام: «ولد الزني شرّ الثلاثة»^١، ولأنّ شهادته لا تُقبل فكذلك إمامته؛ لأنّ أداء
 الأفعال الواجبة عليه في معنى الشهادة، ولرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «لا تُقبل
 شهادة ولد الزني، ولا يؤمّ بالناس»^٢.

أمّا ولد الشبهة ومَنْ تناله الألسن فجائز؛ لأنّ الظاهر سلامة النسب.
 وسابعها: صحّة صلاته ظاهراً، فلو صلى غير متطهر، أو فاقد أحد الشرائط
 والمأموم يعلم بذلك لم يصحّ الاقتداء به.
 ولا يشترط فيها كونها صحيحة في نفس الأمر؛ لما تقدّم من عدم إعادة مَنْ صلى
 حلف المحدث ولما يعلم^٣.

القسم الثاني في الأوصاف الخاصة^٤

وهي ستة:

أحدها الذكورة شرط في إمام الرجال والخثائي؛ فلو أمّ الرجال امرأة بطل
 الاقتداء إجماعاً مثلاً، ولقوله عليه السلام: «لا تؤمّ امرأة رجلاً»^٥
 والخثي في معنى المرأة؛ لعدم العلم بدكوريته إذا كان مشكلاً.
 ولا فرق بين التراويح وغيرها وقول المعزني وأبي ثور ومحمّد بن جرير الطبري
 بجواز إمامة المرأة الرجال في التراويح^٦ ضعيف، مسبوق بالإجماع وملحوق به.

١. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٩، ح ٣٩٦٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٥١٣٦؛ المعجم الكبير،

الطبراني، ج ١٠، ص ٢٨٥، ح ١٠٦٧٤؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٥٨٤، ح ٢٩٠٩.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٩٦، باب ما يرد من الشهود، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٤٤-٢٤٥، ح ٦١٤.

٣. ص ٢٥٤-٢٥٥.

٤. أي أوصاف الإمام.

٥. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٠٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٥٥٧٠؛ مسند أبي يعلى،

ج ٣، ص ٢٨١-٢٨٢، ح ١٨٥٦.

٦. بحر المذهب، ج ٢، ص ٤١٧؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١١٩٩؛ البيان، ج ٢، ص ٣٩٠.

ولا يؤم الخنثى مثله؛ لجواز كون الإمام امرأة والمأموم رجلاً.
 وجوزه ابن حمزة^١؛ لتكافؤ الاحتمالين فيهما، والأصل الصحة.
 وجوابه: أن من صور الإمكان تحالفهما في الذكورة والأنوثة كما قلناه، والأصل
 وجوب القراءة على المصلي إلا بعد العيم بالمسقط.
 ولا كراهة في إمامة الرجل بالأجسيّة وإن حلا بها؛ لأنّ العدالة تمنع من تطرّق
 التهمة، قاله الفاضل^٢.

ولو صلى خلف الخنثى رجل فبان أنّه رجل بعد الصلاة أعاد؛ لعدم صحّة
 الدخول، أمّا لو طئه رجلاً فتبيّن رجلاً فوجد الصحة لمطابقة طئه بمس الأمر.
 ولا بشرط نية الرجل استباح النساء في صحّة اقتدائهنّ به.
 وثانيها: القيام، وهو شرط في إمامة لعائنين، فلا يؤم القاعد القيام، ولو فعل
 بطلت صلاتهم؛ لما روى من قول السيّد^٣ «لا يؤمن أحد بعدي حالاً»^٤
 وعن أمير المؤمنين^٥ «لا يؤم العقيد بالمطلقين، ولا صاحب الفالح الأصحاء»^٦
 ولو أمّ مثله جار وإن كان المأموم يرجو البرء ولا يرجوه الإمام؛ لتساويهما حال
 الاقتداء.

ولو أمّ الأعرج أو الأقطع جار مع لفرة على القيام
 وجوز الشيخ في الخلاف انتماء القاعد بالمومني^٧، وكأنّه عني به المضطجع
 والمستلقي ويمكن القول بالسمع، لأنّ صلاة المؤتمّ أكمل
 وثالثها: القراءة إذا أمّ قارئاً، فلو أمّ لأمي القارئ لم يصحّ إجماعاً - والأُمّي مَنْ
 لا يحسن قراءة الفاتحة والسورة - فلو أمّ مثله جار إذا عجزاً عن التعلّم، ولو عجز

١ الوسيلة، ص ١٠٥

٢ تحرير الأحكام، ج ١، ص ٣٢١، ديل الرقم ١٠٨٥

٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٨١، ج ١١١٩، من الدرر قطبي، ج ٢، ص ٧٢، ج ٦/١٤٦٨؛ المسن الكبرى، البهقي، ج ٣،

ص ١١٤، ج ٥٠٧٥

٤ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٥، باب من تكره الصلاة حنفة، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧، ج ٩٤

٥ الخلاف، ج ١، ص ٥٤٥، المسألة ٢٨٣

الإمام دون المأموم لم يصح اقتداؤه.

ولو أحسن أحدهما الفاتحة والآخر السورة، جاز ائتمام مَنْ يعجز عن الفاتحة بالقادر عليها، دون العكس؛ للإجماع على وجوبها في الصلاة، بخلاف السورة.

ولو أحسن أحدهما بعض الفاتحة والآخر بعض السورة، فصاحب بعض الفاتحة أولى بالإمامة.

ولو أحسن الآخر كمال السورة، ففي ترجيح مَنْ يحسن بعض الفاتحة عليه نظر؛ من حيث الإجماع على وجوب ما يحسنه، ومن زيادة الآخر عليه، والأول أقرب، مع احتمال جواز إمامة كلٍّ منهما بالآخر.

ولا يحوز أن يأتى محسن السورة بمحسن الفاتحة، ثم يأتى به محسن الفاتحة ليقرأ السورة، فإذا انتهى إلى الفاتحة ائتم به محسن السورة، وهكذا؛ لما فيه من تعاكس الإمامة، وهو غير مذهب وفي كلام التذكرة إشارة إلى احتمال جوازه^١.

والأخرس في معنى الأُمِّي، فيحوز أن يؤم مثله.

ولو أم الأخرس الأُمِّي الماطق ففي الجواز نظر؛ من عجزه عن التكبير، ومن أن الإمام لا يتحمل، وهما متساويان في عدم لقراءة.

ولو أحسن كلٌّ منهما بعض الفاتحة فإن تساويا في ذلك البعض صح اقتداء كلٍّ منهما بصاحبه، وإن اختلفا فإن زد أحدهما على الآخر جاز إمامته الناقص، دون العكس، وإن اختلف محفوظاهما لم يؤم أحدهما الآخر؛ لنقص كلٍّ منهما بالنسبة إلى الآخر.

ولو كان يلحن في القراءة فإن قدر عسى الإصلاح لم تصح صلاته إماماً ولا منفرداً، وإن عجز عنه جاز أن يؤم مثله لا غيره وإن كان الغير يلحن أيضاً؛ لاختلاف مواضع اللحن.

١. تذكره الفقهاء ج ١، ص ٢٩٣، الفرع ٥٥ من المسألة ٥٦٨.

ولا فرق بين كون اللحن مغيير المعنى - مثل: ضمّ تاء «أصغت» - أو لا - مثل: فتح ميم «بسم» - لأنّ القرآن عربيّ واللمح ليس عربيّ.

وقول الشيخ بكراهية إمامة مَنْ يلحن في قراءته، أحوال المعنى أو لم يعمل، في الحمد وغيرها إذا تعذّر عليه الإصلاح^١، وقول ابن إدريس، لا تجوز إمامة اللّحن الذي يغيّر بلحنه معاني القرآن^٢، ويدلّ بمفهومه على جواز غير المغيّر للمعاني بعيداً.

وتوجيههما بأنّ صلاته صحيحة بالسبب إليه مدخول، وإلاّ لصحّ الاقتداء بالأمّي. وفي حكم اللاحن مؤوف اللسان مع عجزه عن الإصلاح تصحّ صلاته، ولا يصحّ اقتداء غيره به، ولو أمّ مثله في ذلك الحرف صحّ، وكذلك مَنْ في سانه لكلمة من آثار العجمة.

ومن ذلك الأرت، وهو الذي يبدّل حرفاً بغيره، والألثغ - بالثاء المثناة - وهو الذي يجعل الراء لاماً، قاله الفراء، قال: والأرت هو الذي يجعل اللام تاءً^٣، وفي الميسوط: الألثغ الذي يبدّل حرفاً مكان حرفٍ^٤، والألثغ - بالياء المعجمة بقطتين من نصب - وهو الذي لا يبيّن الكلام، فلا تصحّ إمامتهم إلاّ بأمثالهم.

وفي الميسوط: الأرت: الذي يدحقه في أول كلامه رتج، فيتعذّر عليه، فإذا تكلم أطلق لسانه^٥، فعلى هذا تحوز إمامته مطلقاً.

وكذا التمتام - وهو الذي يكرّر التاء - والفأفاء - وهو الذي يكرّر الفاء - أي لا تيسّر لهما التاء والفاء إلاّ بترديدها مرتين فصاعداً؛ لأنّ هذه زيادة غير مخرجة عن صحة القراءة

نعم يكره الائتمام بهما لمن لا يساويهما، قاله في التذكرة^٦.

١. الميسوط، ج ١، ص ١٥٢

٢. السرائر، ج ١، ص ٢٨١

٣. حكاية العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٩٦، الفرع ٥٥٥ من المسألة ٥٧٠.

٤. الميسوط، ج ١، ص ١٥٣

٥. الميسوط، ج ١، ص ١٥٣

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٩٦، الفرع ٥٥٥ من المسألة ٥٧٠

ولم يذكر الكراهية في المعبر^١.
وفي المبسوط فتر التمتام والفأفاء بأنه الذي لا يحسن أن يؤدي التاء والفاء،
وحكم بكراهة إمامته^٢؛ لصحة صلاته باعتبار عجزه.
ومتع الفاضل^٣، كالآخرس، وهو حسن.
أما من به ثقة حفيفة تمنع من تخلص الحرف ولا يبلغ به تبديله بغيره فحائز
إمامته للقارئ وإن كان القارئ أفضل؛ لأن ذلك يعد قرآناً.
ورابعها: ستر العورة إذا أم لمستورها، فلو أم العاري بالمستور فالأقرب المسع،
لنقص صلاته من حيث الشرط ومن حيث لأركان؛ لأنه يومئ بها إيماءً، وربما
صلى قاعداً والقائم لا يؤمّه القاعد.
وربما قال الفاضل: إن اقتدى بالعاري مكسب عاجز عن الركوع والسجود
لعرضي جاز^٤.
وهذا بناء على أن المانع إنما هو عجزه عن الأركان، وأما إذا علل بنقصه من
حيث الستر فلا.
وأطلق الشيخ جوار اقتداء المكسبي بالعاري^٥؛ لأن صلاته صحيحة بالنسبة إليه.
ولو أم العاري بمثله جاز.
نعم، لو تمكن أحدهما من ستر إحدى لعورتين وعجز الآخر جاز الانتظام
بالمستور إحداهما للآخر، وفي العكس الأوجه.
وخامسها: القدرة على الاستقبال، فلو عجز عن الاستقبال لم يؤم القادر عليه،
ويجوز أن يؤم مثله.
وسادسها: الختان، وقد قيل: إنه من لشروط العامة^٦، لما روي عن زيد، عن

١ المعبر، ج ٢، ص ٤٢٨

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٥٣

٣ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٩١، المسألة ٣٥٢

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٠٤، الفرع ٥٧٨: نهاية الإحكام، ج ٢، ص ١٥٢.

٥ الخلاف، ج ١، ص ٥٤٥، المسألة ٢٨٣.

٦. ممن قال به العلامة في نهاية الإحكام، ج ٢، ص ١٤٣

آبائه، عن علي عليه السلام: «الأغلف لا يؤم القوم وإن كان أقرأهم؛ لأنه ضيع من السنة أعظمها، ولا تقبل له شهادة، إلا أن يكون ترك ذلك خوفاً على نفسه»^١.
ويمكن ردّ هذا إلى اشتراط العدالة، وبما ذكرناه هنا؛ لأنّ الشيخ أبا الصلاح عليه السلام جوّز إمامة الأغلف للأغلف لا للمطهر^٢.
والأقرب أنّه متى تمكّن من الختار بطت إمامته مطلقاً؛ لنفسه، وإلا صحت مطلقاً، والخبر محمول على التمكن صريحاً.

وهنا مسائل:

الأولى: اختلف في إمامة العبد، فقال في المبسوط والنهاية: لا يجوز أن يؤم الأحرار، ويجوز أن يؤم بمواليه إذا كان أقرأهم^٣.
وقال ابن بابويه في المقنع: ولا يؤم العبد إلا أهله^٤، لرواية الكوفي عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن علي عليه السلام قال: «لا يؤم العبد إلا أهله»^٥.
وأطلق ابن حمزة أنّ العبد لا يؤم الحر^٦.
وجوّز إمامته مطلقاً ابن الحبيد وابن إدريس^٧.
وأطلق الشيخ في الخلاف حوار إمامته، قال: وفي بعض رواياتنا أنّ العبد لا يؤم إلا مولاه^٨.
وقال أبو الصلاح: يكره^٩.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠-٣١ ح ١٠٨

٢. الكافي في الفقه، ص ١٤٤

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٥٥، النهاية ص ١١٢

٤. المقنع، ص ١١٥

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩ ح ٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٣ ح ١٦٣١

٦. الوسيلة، ص ١٠٥

٧. السرائر، ج ١، ص ٢٨٢ وحكاها عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٢، المسألة ٣٤٢

٨. الخلاف، ج ١، ص ٥٤٧، المسألة ٢٨٦

٩. الكافي في الفقه، ص ١٤٤

والبحت عن الجواز وإن كان الحرّ مقدّماً عليه عند التعارض؛ لأنّ الصفات
المعتبرة كافية، وقد قال ﷺ: «يؤمّكم أقرؤكم»^١.

وقد روي في الصحيح عن محمّد بن مسلم - تارة يرويه عن الصادق ﷺ، وتارة
عن أحدهما ﷺ - جوازه صريحاً^٢.

ولا يعارضه رواية السكوني^٣، مع إمكان حملها على الكراهية، كما قاله
أبو الصلاح^٤.

فرع: الممتنع بعضه أولى من الفِرِّ وممن انتفى منه أقلّ، والحرّ أولى منهما.
وفي ترجيح مَنْ تشبّث بالحرّيّة قبل حصول حقيقتها - كالمدير، والمكاتب
المشروط والمطلق قبل الأداء، والموصى بعنقه - على القنّ، أو ترجيح بعضهم على
بعض نظر ولعلّ الأقرب عدم الترحيح، إذ لم يثبت حَقْل ذلك مرجّحاً، فتبقى
المرجّحات المشهورة سليمة عن المعارض.

الثانية: قال المرتضى ﷺ:

لا يؤمّ الأَجْذَم والأَبْرَص والمَعْدُود، ولا صاحب الفالج الأصغاء، ولا المتيمّم
المتوضّئين^٥.

وقال في الانتصار: تكره إمامة الأبرص ولمجدوم والمفلوج^٦.

وقال الصدوق: لا يؤمّ الأعرابي المهاجرين، ولا بأس أن يؤمّ المتيمّم المتوضّئين^٧.

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ١٨٨٠، مس أبي داود، ج ١، ص ١٥٩ - ١٦٠، ح ٥٨٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢،

ص ١٧٩، ح ٥٣٢١؛ مسد أحمد، ج ٥، ص ٥٥٩، ح ١٩١٦٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٩ و ١١٠٠؛ الانتصار، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٦٢٨ و ١٦٢٩.

٣. تقدّم أعاً.

٤. تقدّم أعاً.

٥. جمل العلم والعمل، ص ٧٤.

٦. الانتصار، ص ١٥٨، المسألة ٥٧.

٧. المتنب، ص ١١٧.

وقال الشيخ في الخلاف:

سبعة لا يؤثرون الناس على كلِّ حبيب المجدوم، والأبرص، والمجنون، وولد الربي،
والأعرابي بالمهاجرين، والمقيّد بمطلقين، وصاحب الفالج بالأصحاء^١

وقال في المبسوط:

لا يؤثّم الأعرابي بالمهاجرين، ولا المجدوم والأبرص والمحدود من ليس كذلك،
ولا يؤثّم المقيّد المطلقين، ولا صاحب الفالج الأصحاء^٢

ونحوه في النهاية^٣.

وقال ابن الجنيد:

ولا أرى إمامة الأعرابي للمهاجر؛ تقول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ
يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيِّهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^٤. ولا إمامة المجدوم ودي العاهة التي
لا يؤمن معها ترك إسبغاء وظائف لصلاة، وكذلك المقعد للأصحاء. ولا المنيّم
للموضّنين، إلا أن يكون حليقة الإمام أو سلطاناً له

وقال ابن أبي عقيل:

ولا يؤثّم «معقول الفاضل ولا الأعرابي المهاجر ولا العاهل العالم، ولا صلاة
حلف المحدود

وقال المفيد^٥ في إمام الجمعة والشرائط التي يجب فيمن يجب معه الاجتماع،
أن يكون حراً بالغاً طاهراً في ولادته، محبباً من الأمراض الحذام والبرص خاصة^٥.
وقال ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه قال رسول الله ﷺ: «إمام القوم وافدهم،
فقدّموا أفضلكم»^٦.

وقال ﷺ: «إن سركم أن تركو صلاتكم فقدّموا خياركم»^٧

١ الخلاف، ج ١، ص ٥٦١، المسألة ٣١٢

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٥٥.

٣ النهاية، ص ١١٢.

٤ الأنفال (٨): ٧٢.

٥ المقفعة، ص ١٦٢.

٦ و٧ الفقيه، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١١٠١ و ١١٠٢

وقال عليه السلام: «مَنْ صَلَّى بِقَوْمٍ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ لَمْ يَرْلِ أَمْرُهُمْ فِي سَفَالٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^١.

وقال أبو ذرٍّ: إِنَّ إِمَامَكَ شَفِيعَكَ إِلَى اللَّهِ، فَلَا تَجْعَلْ شَفِيعَكَ سَفِيهًا وَلَا فَاسِقًا^٢.
وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسَةٌ لَا يُؤْمِنُونَ النَّاسَ، وَلَا يَصَلُّونَ بِهِمْ صَلَاةَ هَرِيضَةٍ فِي حِمَاةٍ: الْأَبْرَصُ، وَالْمَحْذُومُ، وَالْأَعْرَابِيُّ حَتَّى يَهَاجِرَ، وَوَلَدُ الزَّانِي، وَالْمَحْدُودُ»^٣.

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «لَا يَصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ خَلْفَ الْأَجْذَمِ [وَالْأَبْرَصِ] وَالْمَجْنُونِ وَالْمَحْدُودِ وَوَلَدِ الزَّانِي، وَالْأَعْرَابِيِّ لَا يَوْمَ لِمُهَاجِرٍ»^٤.

وقال الصادق عليه السلام: «لَا يَوْمَ صَاحِبِ الْقَيْدِ لِمُطْلَقِينَ، وَلَا يَوْمَ صَاحِبِ الْفَالِجِ الْأَصْحَاءِ»^٥.
وقال الباقر والصادق عليه السلام: «لَا بَأْسَ أَنْ يَوْمَ الْأَعْمَى إِذَا رَضُوا بِهِ وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قِرَاءَةً وَأَفْقَهُهُمْ»^٦.

وقال أبو جعفر عليه السلام: «إِنَّمَا الْعَمَى عَمَى الْقَلْبِ (قَدْ نَفَتْ) لَا تَغْنَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تَغْنَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ»^٧.
وقال أبو الصلاح:

لَا تَتَعَدَّ الْجَمَاعَةُ إِلَّا بِإِمَامٍ عَذْلٍ طَاهِرٍ الْوَلَادَةِ سَلِيمٍ مِنَ الْجَنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ، إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ تَتَكَامَلُ صِفَاتُ الْإِمَامَةِ لَجَمَاعَةٍ وَتَتَعَدُّ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، وَتَكْرَهُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ.

فَالْأَوَّلُ الْمَقِيدُ بِالْمُطْلَقِ، وَالزَّمَنُ بِالصَّحِيحِ، وَالْخَصِيُّ بِالسَّلِيمِ، وَالْأَعْلَفُ بِالْمُطَهَّرِ، وَالْمَحْدُودُ بِالْبَرِيِّ، وَالْمَرْأَةُ بِالرَّجَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَوْمَ كُلُّ مِنْهُمْ بِأَهْلِ طَبَقَتِهِ.

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٠٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٨، دليل الحديث ١١٠٣.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٠٥.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٠٦، وما بين المعقوفين أُنْتُشَاءُ مِنْهُ.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١٠٨، وما بين المعقوفين أُنْتُشَاءُ مِنْهُ.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١٠٩.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١١٠، والآية في سورة الحج (٢٢): ٤٦.

والثاني، الأعمى بالبصير، والمقصّر بالمتّم، والمتّم بالمقصر، والمتيمّم بالمتوصّي،
والعبد بالحرّ، ولا كراهة في إمامة كلّ منهم لأهل طبقته^١.

وقال ابن البرّاج في المذهب:

وأما مَنْ يؤمّ بمنزله ولا يؤمّ بعيره من لأصحاء السليمين، فهو الأبرص، والمجدوم،
والمفلوج، والرّيس، ولا يؤمّ الأعرابي المهاجرين، ولا يؤمّ المتيمّم المتوضّئين،
ولا يؤمّ المسافر الحاصرين، وقد ذكر أنّها مكروهة. ولا يؤمّ المحدود، والأعمى
إذا لم يسدّده مَنْ خلفه، فإن سدّده كبت إمامته جائزة^٢.

وقال ابن حمزة في الواسطة:

ويكره أن يؤمّ الناس خمسة عشر متيمّم، ولمسافر، والمقيّد، والقاعد، واللاحن
لأن يفقد على إصلاح لسانه، ومَنْ لا يؤدّي حرفاً، ومَنْ يبذل حرفاً مكان حرف،
ومَنْ يرتفع عليه في أوّل كلامه، ومَنْ لا يأتي بالحروف على الصّحة والبيان،
والمحدود، والمفلوج، والمجدوم، والأبرص، لمن لا يكون على مثل أحوالهم^٣
ويقرب منه الوسيلة له^٤.

وهال الجعفي:

يؤمّ الأعمى والعبد والمتيمّمون المتوصّئين. ولا يصلي حلف الأجدم والأبرص
والمعنون والمحدود وولد الرّيس ولا عرابي
وقال سألار تكره إمامة المتيمّم للمتطهر، والمسافر للحاصر^٥.
وهال ابن إدريس:

وتكره إمامة الأجدم والأبرص وصاحب الصّالح للأصحاء فيما عدا الجمعة
والعیدين؛ فإنّ ذلك لا يجوز، وقد ذهب بعض أصحابها إلى أنّ أصحاب هذه
الأمراض لا يجوز أن يؤمّوا الأصحاء على طريق الخطر. والأظهر ما قلناه.

١. الكافي في الفقه، ص ١٤٣-١٤٤.

٢. المذهب، ج ١، ص ٨٠.

٣. كتاب الواسطة فقد ولم يصل إليها، والمحدود في المتن ثلاثة عشر.

٤. الوسيلة، ص ١٠٥.

٥. المراسم، ص ٨٦.

ولا تجوز إمامة المحدود الذي لم يتب، ويكره أن يؤم الأعرابي المهاجرين،
والمتيمم بالمتوضئين، والمسافر بالعاصرين.
- قال: - ولا تجوز إمامة المقيد للمضيقين، ولا للجالس بالقيام، ولا بأس بإمامة
الأعمى^١.

وقال السيد عز الدين أبو المكارم حمزة بن زهرة رحمته:
ولا يصح الانتمام بالأبرص والمجذوم والمحدود والزمن والخصي والمرأة، إلا
لمن كان مثلهم؛ بدليل الإجماع، وطريقة الاحتياط، ويكره الانتمام بالأعمى
والعبد ومن يلزمه التقصير ومن يلزمه الإتمام والمتيمم، إلا لمن كان مثلهم^٢.
والشيخ نجم الدين بن سعيد:

كره انتمام العاصر بالمسافر وبالعكس في الرباعية، وإمامة المحدود بعد توبته،
وأما الأعرابي فإن كان متر لا يعرف محاسن الإسلام ولا وضعها لم يؤم، وكذا إذا
كان متر تجب عليه المهاجرة ولما بهاجر، وإلا جاز مع اتصافه بالشرائط
- قال: - ولا بأس بإمامة الأعمى إذا كان له من يسدده: لقوله رحمته «مؤمكم
أفروكم»^٣، ولأن العمى ليس تقصداً فقد عمي بعض الأنبياء.
- قال: - وروى مرزوم عن أبي عبد الله رحمته، قال: «لا بأس أن يصلي الأعمى بالقوم
وإن كانوا هم الذين يوجهونه»^٤.

- قال: - ويكره أن يؤم المتيمم متطهراً.
والأقرب جواز انتمام المرأة الطاهرة بالمستحاضة، والصحيح بالسلس.
والوجه كراهة إمامة الأحمذ والأبرص^٥.
قلت: روى الشيخ بإسناده إلى الشحي، قال، قال علي رحمته: «لا يؤم الأعمى في البرية»^٦.

١. السرار، ج ١، ص ٢٨٠-٢٨٢

٢. غنية النروع، ج ١، ص ٨٨

٣. تقدم تعريجه في ص ٢٦٣، الهامش ١

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠، ح ١٠٥، وفيه عن الحسين.

٥. المعتمد، ج ٢، ص ٤٤١-٤٤٢

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٧٣

ويمكن حمله على المقيّد بتوحيّهم يده إلى القبلة، أو على الكراهة، كما قاله أبو الصلاح وابن زهرة^١.

وقال ابن عمّه الشيخ نجيب الدين في الجامع وتكره إمامة الأحمدم والأبرص ومعلوج والمقيّد والأعرابي إلّا بأمثالهم، وتجهور إمامة المحدود بعد تويته، ويكره فتداء استظهر بالماء بالمتيمّم، ويؤمّ الأعمى بالبصير إذا سُدّ، وبمثله^٢.

والماصل^٣ قال بجوار إمامة الأحمدم ولأبرص، لعموم «يؤمّكم أقرؤكم»^٤، ولما رواه عبد الله بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله^٥ عن المحذوم والأبرص يؤمّان المسلمين؟ قال «نعم»، قلت: وهل يتلى لله بهما المؤمن؟ قال: «نعم، وهل كُتِبَ البلاء إلّا على المؤمن»^٦.

وتعوز إمامة المتيمّم بالمتطهر بالماء، لصحيحة حميل بن درّاج قال: قلت لأبي عبد الله^٧ إمام قوم أصابته جنابة في السفر وليس معه من الماء ما يكفي للفصل، أيتوضأ بعضهم ويصلّي بهم؟ قال: «لا، ولكن يتيمّم الجنب ويصلّي بهم، فإن الله عز وجل جعل التراب طهوراً»^٨.

ونحوه موثق عبد الله بن بكير عنه^٩، ولكنّه تكره إمامة هؤلاء، جمعاً بين دلت روايات المنع. كصحيحة أبي بصير عن الصادق^{١٠} قال: «خمسة لا يؤمّون الناس على كلّ حال: المجذوم، والأبرص، والمجنون، وولد الربي، والأعرابي»^{١١}.

١. الكافي في الفقه، ص ١٤٢-١٤٤، عبة الروع ج ١، ص ٨٨.

٢. الجامع للشرائع، ص ٩٧ و ٩٨.

٣. تقدّم تفريجه في ص ٢٦٣، الهامش ١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧، ح ١٩٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢-٤٢٣، ح ١٦٢٧.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٦٦، باب الرجل يكون معه الماء القليل، ح ١٣، الفقيه، ج ١، ص ١٠٩، ح ١٢٢٤، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٣٦٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٦٣٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٧، ح ٣٦٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٦٣٩.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٥، باب من تكره الصلاة خلفه، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٦-٣٧، ح ١٩٢.

٨. الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٦٢٦.

وكرواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه، عن علي عليه السلام: «لا يؤم المقيد المطلقين، ولا يؤم صاحب الفالج الأصحاء، ولا صاحب التيمم المتوضئين، ولا يؤم الأعمى في الصحراء إلا أن يوجه إلى القبلة»^١.

قال الفاضل:

وأما المقيد بالمطلقين، فإن تمكن من القيام صح أن يكون إماماً، وإلا فلا، وأما الأعرابي، فإن عرف شرائط الصلاة وكان أقرأ القوم عدلاً جاز أن يكون إماماً، وإلا فلا^٢.

واستدل المحقق في المعبر على كراهة إمامة كل من المسافر والعاصر بالآخر - كما قاله المفيد والمرتضى والشيخ في الخلاف وأبو الصلاح وابن إدريس^٣ - بموثقة [أبي] العباس بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام، قال: «لا يؤم الحضري المسافر، والمسافر الحضري»^٤.

وقال علي بن بابويه: لا تعوز إمامة المتمسك بالمقصر، ولا بالعكس^٥، وتبعه أنه في صلاة المسافر خلف المقسم^٦.

وقال سائر: يكره ائتمام العاصر بالمسافر^٧، ولم يذكر العكس، وكذا الشيخ في أكثر كتبه^٨.

وفي المختلف [ذهب] إلى عدم كراهة ائتمام المسافر بالعاصر؛ للأصل، ولأنه

١. الكافي، ج ٢، ص ٣٧٥، باب من تكره الصلاة خلفه.. ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧، ح ٩٤.

٢. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٤-٤٨٦، المسألة ٣٤٣.

٣. المقننة، ص ٢٦٢: جمل العلم والعمل، ص ٧٤، الخلاف، ج ١، ص ٥٦٠، المسألة ٣١١، الكافي في الفقه، ص ١٤٤ والمرائر، ج ١، ص ٢٨١.

٤. المعبر، ج ٢، ص ٤٤١، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٤، ح ١٣٥٥ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٣، وما بين المقوفين أثبتناه منهما.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٩، المسألة ٣٤٨.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٩، المسألة ٣٤٨، ولم يشر عليه في كتبه.

٧. المراسم، ص ٨٦.

٨. النهاية، ص ١١٢: المبسوط، ج ١، ص ١٥٤، الاقتصاد، ص ٢٦٩: الجمل والمقود، ضمن الرسائل المشر،

كالانتماء في الصلوات المختلفة العدد، ولا تمام بالمسبوق، وطعن في الرواية؛ فإن في طريقها داود بن الحصين، وهو واقفي وإن كان ثقة^١.

للمسألة الثالثة قول ابن أبي عقيل بمنع إمامة المفضول بالفاضل، ومنع إمامة الجاهل بالعالم، إن أراد به الكراهية فحسن، وإن أراد به التحريم أمكن استناده إلى أن ذلك يقبح^٢ عقلاً، وهو الذي اعتمد عليه محقق الأصوليين في الإمامة الكبرى، ولقول الله جلّ اسمه: «أَنْتُمْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَهَقُ أَنْ يُتَّبَعَ أَمِنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ»^٣، وللخيرين المتقدمين في كلام ابن بابويه^٤

وقال ابن الجنيد:

السلطان المَحَقُّ أَحَقُّ بالإمامة ممن حضر، ثم صاحب المرل بعده، ثم صاحب المسجد، فإن لم يحضر أحد من هؤلاء فأقرأ القوم، فإن تساؤوا في القرار فأكرهم سناً، فإن تساؤوا في ذلك فأعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين، فإن أذن أهل الوصف الأول لأهل الوصف الثاني في الإمامة جاز أن يؤتموا بهم، إلا أن يكون الإمام الأكبر، فإنه لا يجوز أن يتقدمه غيره، والحديث الذي روي فيه أن عبد الرحمن بن عوف قدّم أصحاب النبي ﷺ صلى بهم وصلى النبي ﷺ خلفه ركعة^٥، فقد قيل إنه غير صحيح، لأنه محال لقوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^٦، وقد روى أبو قتادة أن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت [الصلوة] فلا تقوموا^٧ حتى نرؤي»^٨

١ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٩ - ٤٩٠، المسألة ٣٤٨

٢ في «ث»: «قبح» بدل «يقبح».

٣ يونس (١): ٢٥

٤ في ص ٢٦٤

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٠، ح ١٨١/٢٧٤ من أبي داود، ج ١، ص ٣٧-٣٨، ح ١٤٩

٦ الحجرات (٤٩): ١

٧ بدل ما بين المقومين في النسخ الحطية والحجرية «الصرف فلا تقدموا». والمثبت كما في المصدر.

٨ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦١١ و٦١٢؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٥٦/٦-٤

فاعتبر ابن الجنيد في ذلك الإذن، ويمكن حمل كلام ابن أبي عقيل عليه.
والآية يراد فيها الإمامة الكبرى.

والخبران يُحملان على إشار المفضول على الفاضل من حيث هو مفضول، ولا
ريب في قبضه، ولا يلزم من عدم حواز إشاره عليه عدم جواز أصل إمامته،
وخصوصاً مع إذن الفاضل واختياره.

وأما صلاة النبي ﷺ خلف غيره فقد رواها العامة في الصحيح.
وقصة صلاة أبي بكر وأن النبي ﷺ عرله^١ يدل على ما قاله ابن الجنيد.
الرابعة تضمن كلام أبي الصلاح أنه لا يؤم الخصي بالسليم^٢.
ولا نعلم وجهه، سواء أراد به التحريم أو الكراهة؛ لأن الذكورية متحققة، وما
هوات أعضاء التناسل إلا بمثابة فوت بعض الأعضاء التي لا تحل بالإمامة.
فإن قال: ففواتها قرب من شبه النساء؛ فلدلك منع منه.
فلما: سمع القرب؛ ولهذا لم يؤثر ذلك في شيء من أحكام الرجولية الجارية عليه
قل الخساء.
سَلَمًا، لكن لا نسلَم أن القرب من الشبه له مدخل في الكراهية.

تنق في ترجيح الأنفة

وفيها مباحث:

أحدها: لا ريب أن الإمام الأعظم مع حضوره أولى بالإمامة، إلا أن يمنعه مانع
فيستتيب، ومستتابه أولى من الغير؛ لترجحه بتمعين الإمام؛ فإنه لا يستتيب إلا
الراجع أو المساوي، فإن استتاب الراجع ففيه مرجحان، وإن استتاب المساوي ففيه
مرجح واحد.

وثانيها: لو لم يكن الإمام الأعظم وتمددوا فإما أن يكره المؤمنون إمامة بعضهم
بأسرهم، وإما أن يختاروا إمامة واحد بأسرهم، وإما أن يختلفوا في الاختيار.

١. إعلام الوري: ج ١، ص ٢٦٥

٢. الكافي في الفقه، ص ١٤٤

فإن كرهه جميعهم لم يؤتم بهم؛ للخبر عن النبي ﷺ، وعن علي عليه السلام وأتاه قوم
 برحلي فقالوا: إن هذا يؤمننا ونحن له كارهون، فقال له علي عليه السلام: «إنك لخروط»^١، بفتح
 الخاء المعجمة والراء المهملة والوور والطاء المهملة.
 قال أبو عبيد:

الحروط الذي يتهوّر في الأمور ويركب رأسه في كل ما يريد بالجهل وقلة
 المعرفة بالأمور، ومنه يقال انحرفت علينا علان إذا اندرأ عليهم بالقول السيئ
 والفعل^٢

قال الفاضل:

الأقرب أنه إن كان ذا دين يكرهه يقوم لذلك لم تكره إمامته، والإثم على من
 كرهه، وإلا كرهت^٣.

وإن احتار الجمع واحداً فهو أولى؛ لما فيه من اجتماع القلوب والتعاضد.

وإن اختلفوا قال الفاضل: بقدّم اختيار الأكثر^٤.

وأطلق الأصحاب أنه مع الاختلاف يطيب الترجيح.

وفيه تصريح بأنه ليس للمؤمنين أن يتقسموا الأئمة فيصلي كل قوم حلف من
 يخارونه؛ لما فيه من الاختلاف المثير للأجن.

وثالثها أن الأمير في إمارته، ورب المنزل في منزله، والإمام الراتب في مسجده،

لا يعارضه غير الإمام الأعظم وإن كان غيره أفضل منه إذا كان بشرائط الإمام.

١ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٣٦٠، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٩٧١، سنن أبي داود، ج ١،

ص ١٦٢، ح ٥٩٣، معرفة السن والآثار، ج ٤، ص ٢٢٦، ح ٥٩٥٩، المصنف، ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٤٤٥، ح ٦

٨- وج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٦ و ١٧؛ المعجم الكبير، الطبراني، ج ٨، ص ٣٤٠-٣٤١، ح ٨٠٩٠، ص ٣٤٢،

ح ٨٠٩٨، وج ١١، ص ٤٤٩، ح ١٢٢٧٥، الفقيه، ج ١، ص ٥٩، ح ١٣١

٢ غريب الحديث، الهروي، ج ٣، ص ٤٥٥، المزيّن، ج ٢، ص ٥٤٤، «خروط» المصنف، ابن أبي شيبة، ج ١،

ص ٤٤٤، الباب ١٨٩، ح ٢

٣ غريب الحديث، الهروي، ج ٣، ص ٤٥٦، وعنه في الفريسي، ج ٢، ص ٥٤٤، «خروط».

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٠٥، ديل المسألة ٥٧٩

٥ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٠٦، المسألة ٥٨١: نهاية الأحكام، ج ٣، ص ١٥٢

هذا ظاهر الأصحاب، وصرح به جماعة^١ منهم الفاضل، قال:

ولا تعلم فيه خلافاً - يعني في تقدم رب المنزل - لقول النبي ﷺ: «لا يؤمن الرجل الرجل في بيته، ولا في سلطانه»^٢، وقال الصادق ﷺ: «لا يتقدم أحدكم الرجل في منزله، ولا في سلطانه»^٣، وقول سي ﷺ: «من رار قوماً فلا يؤتمهم»^٤، وهو عام في المسجد وغيره، ولأن تقدم غير الراتب عليه ربما أوردت وحشة وتافراً^٥. ولو أذن هؤلاء لغيرهم جاز، وانتفت الكراهية، ويكون المأذون له أولى من غيره، وهل الأفضل لهم الإذن للأكمل منهم، أو الأفضل لهم مباشرة الإمامة؟ لم أقف فيه على نص، وظاهر الأدلة يدل على أن الأفضل لهم المباشرة، فحينئذ لو أدنوا فالأفضل للمأذون له ردة الإذن، ليستقر الحق على أصله.

ولو تأخر الإمام الراتب استحب مراسلته ليحضر أو يستيب ولو بعد منزله وخافوا فوت وقت الفضية قدموا من يختارونه ولو حضر في أثناء صلاتهم دخل معهم، وفي جواز استخلافه هنا نظر. ولو حضر بعد صلاتهم استحب إعادتها معه^٦ لما فيه من اتفاق القلوب، مع تحصيل الاجتماع مرتين في الصلاة.

ورابعها: أن الشيخ قال في المبسوط إذا حضر رجل من بني هاشم فهو أولى بالتقدم إذا كان ممن يحسن القراءة^٧ والظاهر أنه أراد به على غير الأمير وصاحب المنزل والمسجد، مع أنه جعل الأشرف بعد الأفقه الذي هو بعد الأقر^٨، ولظاهر أنه الأشرف نسباً.

١. منهم السيد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ٧٥؛ والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٥٤؛ والمحقق في المقتر، ج ٢، ص ١٣٨.

٢. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٨٢ و ٥٨٣.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٢٧٦، باب من نكره الصلاة خلفه - ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١-٣٢، ح ١١٣.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٢-١٦٣، ح ٥٩٦؛ قلب مع الصحيح، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٢٥٦؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ١٧٩-١٨٠، ح ٥٣٢٤.

٥. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣١١ و ٣١٢، المسالك، ص ٥٨٦ و ٥٨٧.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٥٤.

٧. المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

وتبعه ابن البرّاج في تقديم الهاشمي وقال بعده: ولا يتقدّم أحد على أميره، ولا على مَنْ هو في مسجده أو منزله.^١

وجعل أبو الصلاح بعد الأفقه القرشي^٢

وابن زهرة جعل الهاشمي بعد الأفقه^٣.

وابن حمزة جعل الأشرف بعد الأفقه^٤

وهي النهاية لم يذكر الشرف، وكذا المرتضى وابن الحنيد وعليّ بن بابويه وابنه

وسلار وابن إدريس والشيخ نجيب الدين يحيى وابن عمّه في المعتبر^٥.

وذكر ذلك في الشرائع^٦ وأطلق، وكذا لفصل في المختلف، وقال: إنه المشهور^٧.

بمعنى تقديم الهاشمي.

وبحق لم مره مذكوراً في الأخبار إلا ما روي مرسلأ أو مسندأ بطريقي غير معلوم

من قول النبي ﷺ «قدّموا قرشاً ولا تقدّموا»^٨. وهو على تقدير تسليمه غير صريح في المدعى.

نعم، هو مشهور في التقديم في صلاة الجأزة - كما سبق^٩ - من غير رواية

تدلّ عليه.

نعم، فيه إكرام لرسول الله ﷺ، إذ تقديمه لأجله نوع إكرام، وإكرام رسول الله ﷺ

١. المهدب، ج ١، ص ٨٠.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٤٣.

٣. غيبة النروع، ج ١، ص ٨٨.

٤. الوسيلة، ص ١٠٥.

٥. راجع النهاية، ص ١١١ وجمل التعلّم والمعلّم، ص ٧٥ والمقنع، ص ١١٢؛ والضيق، ج ١، ص ٣٧٧، ديسل

الحديث ١١١٠ والمراسم، ص ٨٧ والسرائر، ج ١ ص ٢٨٢؛ والجامع للشرائع، ص ٩٨؛ والمعتبر، ج ٢، ص ٤٣٩ - ٤٤٠.

٦. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٥.

٧. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٩٥، ضمن المسألة ٣٥٥.

٨. البحر الزخار، المعروف بـ«مسند البراءة» ج ٢، ص ١١٢، ح ٤٦٥، معرفة السنن والآثار، ج ١، ص ١٥٤، ح ٢١٧؛ وج ٤، ص ٢١١، ح ٥٩٠٧ و٥٩١٢.

٩. في ج ١، ص ٣٥٣.

وتبجيله ممّا لا خفاء بأولويّته.

وخامسها: أنّ الأقرأ أولى من الأفقه - ونُقل عن بعض الأصحاب أنّ الأفقه أولى^١ - لقول النبي ﷺ: «يؤمّ القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًا»^٢.

وقال الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: يتقدّم القوم أقرؤهم للقرآن»^٣.

وتمسك من رجّح الأفقه بأهميّة الحاجة إليه في الصلاة؛ فإنّه ربما فاتته فيها ما يحتاج إلى كثرة الفقه في معرفته، وحمل لخبر على أنّ القراءة كانت في زمن الصحابة مستلزمة للفقه؛ لأنّهم كانوا إذ تعلّموا القرآن تعلّموا معه أحكامه. قال ابن مسعود: كنّا لا نحاوّر عشر آيات حتّى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها^٤، فكان أقرؤهم أفقهم.

وحوايه متعلّقات الصلاة محصورة، ولا ترقى كون القارئ عالماً بها.

وجعل الأعلم بالسنة مرتبة بعد الأقرأ صريح في إمكان انفكاك القراءة عن العلم بالسنة، ونعلّم أحكام القرآن غير كافٍ في الفقه؛ إذ معظمه ثبت بالسنة وسادسها: قد يرجّح القارئ على الآخر بعودة الأداء وإتقان القراءة وإن كان أقلّ حفظاً، فإن تساويا في الأداء فأكثرهم قرأاً.

وسابعها: لو اجتمع من يقرأ ما يكفي في الصلاة لكنّه أفقه، والآخر كامل القراءة غير كامل الفقه لكن معه من الفقه ما يعرف معه أحكام الصلاة، قال في المبسوط: جاز تقديم أيّهما كان^٥، وتبعه ابن حجر في الواسطة، مع قولهما بتقديم الأقرأ على الأفقه، ولكنهما أرادا ترجيح الأقرأ على الصقيه مع تساويهما في الفقه،

١ نقله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٦٠٢، المسألة ١٥٨٦ وبهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٥٣.

٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٦٥، ح ١٧٣/٢١٠، الجامع لصحيح ج ١، ص ٤٥٨-٤٥٩، ح ٢٣٥.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٦، باب من تكرر الصلاة خلفه، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١-٣٢، ح ١١٣.

٤ المنهاج والشرح الكبير، ج ٢، ص ١٨، المسألة ١١١٦.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

بذلك صرح في المبسوط، وقال:

لو كان أحدهما فقيهاً لا يقرأ، والآخر قارئ لا يفقه، فالقارئ أولى؛ لأنَّ القراءة شرط في صحة الصلاة، والفقه ليس بشرط^١.

والمراد بقوله: «لا يفقه» نفي الفقه في غير الصلاة؛ إذ معرفته بشروط الصلاة وأفعالها لا تصح الصلاة بدونه.

ومساق كلام الشيخ يدل على قول ثالث في اجتماع القراءة والفقه، وهو التخيير؛ إذ موضوع المسألة إذا اجتمع الأقر والأفقه هو ما ذكره الشيخ وحكم عليه بالتخيير. وقال في التذكرة:

إذا اجتمع فقيهان قارئان وأحدهما قرأ والآخر أفقه، قُدِّم الأقر على الأول - يعني به تقدُّم الأقر - والأفقه على الثاني^٢.

وهذا تصريح بمخالفة المبسوط

فرع. لو تساويا في القراءة والفقه في الصلاة وراد أحدهما بفقه في غير الصلاة، فالظاهر أنه لا يترجح به؛ لعدم تعلُّقه بالصلاة.

ولو كان أحدهما أعرف بأحكام الصلاة والآخر أعرف بما سواها فالأول أولى، لأنَّ له أثراً في تكميل الصلاة.

وثامنها: لو تساويا في القراءة والفقه، قُدِّم الأشرف عند الشيخ في المبسوط، ثمَّ الأقدم هجرةً، ثمَّ الأسن^٣

وقدِّم في النهاية - وهو المشهور - الأقدم هجرةً بعد الأفقه^٤.

وقدِّم المرتضى الأسن بعد الأفقه^٥، ولم يذكر الهجرة

وفي رواية أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: يتعذَّم القوم أقرأهم

١. المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٠٨، ذيل المسألة ٥٨٢.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

٤. النهاية، ص ١١١.

٥. جُمَلُ العلم والعمل، ص ٧٥.

للقرآن، فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سنًا، وإن كانوا في السن سواء فببؤمهم أعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين»^١. وهذه الرواية تشهد بتقديم الهجرة والسن على الفقه.

وصرح ابن الجبيل وابن إدريس بتقديم الأسن على الأفقه^٢، وجعل ابن إدريس الأقدم هجرةً بعد الأفقه^٣.

والأقرب: تقديم الأفقه على من عدا الأقران؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^٤، «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^٥ ولما تقدم في حديث السفال^٦، وقد رواه العزمي مرفوعاً إلى النبي ﷺ^٧.

وكذا قدم الهجرة مقدّم على السن؛ لما فيه من الشرف، وللرواية^٨. وبآخر العلم بالسنة في الرواية^٩ يحمل على القدر الرائد عما يحتاج إليه في الصلاة، فإنه نوع ترجيح؛ لاشتماله على الأفضلية، ليوافق الحديث السالف عن النبي ﷺ^{١٠}.

فرعان:



الأول المراد بـ«الهجرة» من دار الحرب إلى دار الإسلام، قال الفاضل:

أو يكون من أولاد من تغذت هجرته - كما قاله بعض العامة^{١١} - سواء كانت الهجرة قبل الفتح أو بعده^{١٢}.

١ تقدم تحريرها في ص ٢٧٥، الهامش ٣.

٢ السرائر، ج ١، ص ٢٨٢. وحكاها عنهما العلامة في محصف الشيعة، ج ٢، ص ٤٩٣، المسألة ٣٥٥.

٣ السرائر، ج ٢، ص ٢٨٢.

٤ فاطر (٣٥): ٢٨.

٥ الزمر (٣٩): ٩.

٦ في ص ٢٦٥، الهامش ١.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٦، ح ١٩٤.

٨ و٩ أي رواية أبي عبيدة، المتقدمة في الهامش ١.

١٠ في ص ٢٧٥، الهامش ٢.

١١ بحر المذهب، ج ٣، ص ٦، البيان، ج ٢، ص ٤٠٧، التمرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٦٧؛ المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٢٨٢.

١٢ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٠٨، المسألة ٥٨٣.

وربما جعلت الهجرة في زماننا سكنى لأمصار؛ لأنها تقابل البادية مسكن الأعراب؛ لأن أهل الأمصار أقرب إلى تحصيل شرائط الإمامة والكمال فيها. وقد روي عن النبي ﷺ: «أن الجفاء وانفسوة في الفدّادين»^١ فقيل: هم المكثرون من الإبل^٢. وقيل هم أهل القرى والوادي، وهم الذين تعلقوا أصواتهم في حروثهم وأموالهم ومواشيهم^٣.

هذا إذا قرئ بتشديد الدال الأول، ويُقرأ بتحفيفه، وهو جمع فدّان - بتشديد الدال - وهي بقر الحرث، أي في أصحاب فدّادين؛ يُعْدهم عن الأمصار وعن الشيخ نقيب الدين يحيى، هي في زماننا التقدّم في التعلّم قبل الآخر^٤ الثاني، المراد بـ «علوّ السنّ» في الإسلام، فلو كان أحدهما ابن خمسين كلّها في الإسلام، والآخر ابن سبعين لكن إسلامه أقلّ من خمسين، فالأول هو الأسنّ، قاله الشيخ في المبوط^٥.

وتأسمها: لو تساويا في جميع ما تقدّم من الصفات، قال ابن بابويه والشحّان وجماعة: يقدّم الأصبع وجهاً^٦. وقال المرتضى رحمه الله وابن إدريس وقد روي: إذا ساووا فأصبحهم وجهاً^٧.

١ المعجم الكبير، الطبراني، ج ١٧، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، ح ٥٦٤ غريب الحديث، الهروي، ج ١، ص ٢٠٢ - ٢٠٣، العريبي، ج ٥، ص ١٤٢١، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٤١٩، «فدّدين».

٢ غريب الحديث، الهروي، ج ١، ص ٢٠٤، العريبي، ج ٥، ص ١٤٢١، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٤١٩، «فدّدين».

٣ غريب الحديث، الهروي، ج ١، ص ٢٠٣، العريبي، ج ٥، ص ١٤٢١، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٤١٩، «فدّدين».

٤ لم تحقّقه في مظانّه.

٥ المبوط، ج ١، ص ١٥٧.

٦ المقح، ص ١١٢، النقيبه، ج ١، ص ٣٧٧، دليل الحديث ١١٠٠، النهاية، ص ١١١، المبوط، ج ١، ص ١٥٧؛ المراسم، ص ٨٧، الوسيلة، ص ١٠٥، وحكاية المحقّق عن الشيخ للمعبّد في المعبر، ج ٢، ص ٤٤٠.

٧ جعل العلم والعمل، ص ٧٥، السرائر، ج ١، ص ٢٨٢.

وقال في المعتبر: لا أرى لهذا أثراً في الأولوية، ولا وجهاً في شرف الرجال^١.

وقال في المختلف: يقدم الأصح؛ لما فيه من الدلالة على عناية الله به^٢.

وفي التذكرة حكى عن العامة فيه تفسيرين:

أحدهما: أنه الأحسن صورة؛ لأن ذلك فضيلة، كالنسب.

والثاني: أنه الأحسن ذكرأبين الناس^٣

قال: والأخير أحسن^٤.

قلت: ويمكن أن يحتج عليه بقول أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) في

عهد الأشرع: «وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن

عباده»^٥.

وحاشرها: أنهم إذا تساوا في جمع ما تقدم، يقدم الأتقى والأورع؛ لأنه أشرف

في الدين وأكرم على الله تعالى؛ لقوله تعالى: «إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَى»^٦. قاله

في التذكرة. قال:

والأقوى تقديمه على الأشراف؛ لأن شرف الدين خير من شرف الدنيا

- قال: - فإن استورا في ذلك كله فالأقرب الفرع

- قال - لأنهم أفرعوا في الأذان في عهد الصحابة^٧، والإمام أولى^٨.

قلت: ولو علل بالأخبار العامة في القرعة كان حسناً.

١. المعتبر، ج ٢، ص ٤٤٠.

٢. مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٤٩٥، ذيل المسألة ٢٥٥.

٣. المهذب، الشيرازي، ج ١، ص ١٠٦؛ بحر المذهب، ج ٢، ص ١٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٠٨؛ البهان، ج ٢،

ص ١٤٠٧؛ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١١٧٠؛ المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٢٨٣.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣١٠، المسألة ٥٨٥.

٥. نهج البلاغة، ص ٥٩٠، كتاب ٥٣.

٦. الحجرات (٤٩): ١٣.

٧. صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٢، ح ١٥٩٠؛ السنن الكبرى، للسيوطي، ج ١، ص ٦٣٠، ذيل الحديث ٢٠١٢.

و ج ٢٠١٣.

٨. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣١٠-٣١١، المسألة ٥٨٥.

ولا أثر عندنا للتقديم بمظافة اشوب و نبدن عن الأوساح، وطيب الصنعة، وحسن الصوت

وقدّم بها بعض العامة؛ لأنها تمضي إلى استعماله القلوب، فيكثر الجمع^١

فروع:

الأول: لو تساوى في القراءة واتفقه وزاد أحدهما في الورع - الذي هو العفة وحسن السيرة، وهو مرتبة وراء العدالة تبعث على ترك المكروهات والتجسّب عن الشبهات والرخص - ففي تقديمه عدي نظر؛ لعدم ذكر الأخبار والأصحاب له، ومن أنّ اعتبار العدالة في الإمام تستتبع روادفها؛ إذ الإمامة سفارة بين الله تعالى وبين الخلق، فأولاهم بها أكرمهم على الله تعالى، وكلّما كان الورع أتمّ كان تحقق العدالة أشدّ، فحينئذٍ يُقدّم هذا على المراتب الباقية.

الثاني إذا حكمنا بترجيح الهاشمي لنسبه ففي ترجيح المطلّى على غيره نظر؛ ممّا روي من قوله (عليه الصلاة والسلام) «حسنوا المطلّى لم يفرق في جاهليته ولا في إسلامه»^٢

نعم، الهاشمي أولى منه قطعاً، وحينئذٍ في ترجيح أفخاذ بني هاشم بسبب شرف الآباء - كالتالي، والعبّاسي، والهارثي، ونهبي، ثم العلوي، والحسني، والحسيني، ثم الصادقي، والموسوي، والرضوي، والهادوي - احتمال يبيّن، لأنّ الترجيح دائر مع شرف النسب، فيوجد حيث يوجد.

الثالث: هل يرجّح العربي على العجمي، ونقرشي على باقي العرب؟ احتمال أيضاً وكذا ينسحب الاحتمال في الترجيح بسبب الآباء الراجحين بعلم أو تقوى أو صلاح. ومن عبّر عن الأصحاب بالأشرف^٣ يدخل في كلامه جميع هذا، ولا بأس به، ومن ثمّ يُرجّح أولاد المهاجرين على غيرهم؛ لشرف آبائهم

١ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧٠: المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٢٨٢.

٢، سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٢٩٨٠.

٣ كالشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

الشرط الثاني - من شروط الاقتداء -: نيّة الاقتداء

لقوله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى»^١، وعلى ذلك انعقد الإجماع.

ولو نوى الجماعة مطلقاً لم يكف؛ لأنها مشتركة بين الإمام والمأموم، فلا تخصص بأحدهما إلا بنيّة، فلو ترك نيّة الاقتداء فهو منفرد، فإن ترك القراءة عمداً أو جهلاً بطلت، وكذا لو قرأ لا بنيّة الوجوب

وإن قرأ بنيّة الوجوب وتساوقت أفعاله وأفعال الإمام بحيث لا تؤدي إلى انتظار للإمام صحّت صلاته، ولم يغر شواب الجماعة وإن تابع الإمام في أذكاره وأفعاله. وإن تقدّم عليه الإمام فترك بعض الواجب من الأذكار متابعاً له بطلت صلاته؛ لعمدة الإحلال بأعضائها الواجبة.

وإن تقدّم هو على الإمام - كأن فرغ من القراءة قبله، والتسبيح في الركوع والسجود - وبقي منتظراً، فإن طال الانتظار بحيث يخرج به عن كونه مصلياً بالنسبة إلى صلاته قيل: تبطل^٢؛ لأن ذلك يعمد مهطلاً.

ويمكن أن يقال باستبعاد الفرض، فإن المصلي إمامه محكوم بصحة صلاته مع هذا التطويل، واشتماله بالأعمال لا يكون فارقاً بينهما بحيث تصح صلاة أحدهما وتبطل في الآخر.

هذا إن اشتغل المأموم بذكر أو تسبيح، وإن سكت أثجه البطلان.

وإن لم يطل الانتظار فالأقرب الصحة؛ إذ ليس فيه إلا أنه قرن فعله بفعل غيره، ولم يثبت كون ذلك قادحاً في الصلاة.

وبعض العامة حكّم ببطلان صلاته؛ لأنه وقف صلاته على صلاة غيره لا لاكتساب فضيلة الجماعة، وفيه ما يشغل لقلب ويسلب الخشوع، فيمنع منه^٣.

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣، ج ١، ص ١١، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٢٠١؛ السنن الكبرى، البهقي، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٤٢٢

٢ راجع تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٦٤

٣ العريز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٨٥

وجوابه بمع الشغل والسلب، ولو سُئِمَا فذائك بقص في ثواب الصلاة لا في حقيقتها، وإلا لبطلت صلاة مَنْ اشتمل قلبه وسلب خشوعه، ولم يقل به أحد.

فروع:

الأول. لو شك في نية الاقتداء قال في التذكرة: هو كالشك في أصل النية، فيبطل مع بقاء المحل، ولا يلتفت مع انتقاله^١.

ويمكن بناؤه على ما قام إليه، فإن لم يعلم شيئاً بنى على الانفراد؛ لأصالة عدم نية الائتتام.

الثاني لا فرق بين الجمعة وغيرها في اعتبار نية الائتتام، بل الجمعة أكد؛ لوجوب الائتتام فيها.

وتخيّل أنّ الجمعة لا تتعقد إلا جماعةً فستعني عن نيته فاسد؛ لقوله ﷺ: «الأعمال بالنيات»^٢

الثالث. يشترط قصد إلى إمام معين، فلو كان بين يديه اثنان ونوى الائتتام بأحدهما لا بعينه بطل، وكذا لو نوى الاقتداء بهما؛ لتعذر المتابعة أو تعسرهما. ولو عيّن فأخطأ تعيينه بطلت وإن كان الثاني أهلاً للإمامة.

ولو نوى الاقتداء بالحاضر على أنه يريد فبان عمراً ففي ترجيح الإشارة على الاسم فيصح أو بالعكس فيبطل نظر.

وطيره أن يقول المطلق لروية اسمها عمرة: «هذه ريسب طالق» أو يشير البائع إلى حمار فيقول: «بعتك هذا العرس».

الرابع. لا يشترط في صحة القدوة نية لإمام للإمامة وإن أم النساء؛ لما روى أنس أنه رأى النبي ﷺ يصلي فصلّى خلفه، ثم جاء آخر حتى صاروا رهطاً، فلما أحس بهم النبي ﷺ أوجز في صلاته، وقال: «إنما فعلت هذا لكم»^٣.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٦٤.

٢. تقدّم تخريجه في ص ٢٨١، الهامش ١.

٣. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٧٥، ح ٥٩/١١٠٤؛ المعز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٨٧.

نعم، يستحب له نية الإمامة، ليقطع بنيل ثواب، فلو لم يتوها احتُمل نيله؛ لنأدي شعار الجماعة بما وقع وإن لم يتو، والأقرب المنع؛ للخبر^١، وحسنه لو اقتدي به وهو لا يشعر حتى فرغ من الصلاة أمكن أن يبال الثواب؛ لأنه لم يقع منه إهمال النية، وإنما نالها الجماعة بسببه، فيبعد في كرم الله وفصله حرمانه.

أما الجمعة والجماعة الواجبة فالظاهر وجوب نية الإمامة فيها؛ لوجوب نية الواجب.

ولو نوى الإمامة بقوم ظهر غيرهم لم يضر، ونال ثواب الإمامة؛ لقصدها إجمالاً.

الخامس: لو نوى الاقتداء بالمأموم لم يصح إجماعاً؛ للتناهي بين الإمامة والالتزام.

ولو ظنه إماماً فبان مأموماً فكذلك. وكذا لو جهل الحكم لم يعذر أيضاً.

السادس: لو نوى كل من الاثنين إمامة صاحبه صحت صلاتهما وإن لم يتالا فضيلة الجماعة؛ لإتباتهما بما يجب عليهما، وهو كروي عن أمير المؤمنين عليه السلام^٢.

ولو نوى كل منهما الالتزام بصاحبه بطلت؛ للرواية عنه عليه السلام^٣، ولأنه لم يقرأ بيته الوحوب

ولو شكاً فيما أضمره بطلت صلاتهما، قله جماعة^٤.

وفصل الفاضل، فقطع بالبطلان إن كان في الأثناء؛ لأنه لا يمكنهما المضي في الصلاة على الانفراد ولا على الاجتماع، وتردد فيما إذا شكاً بعد الفراغ؛ لأنه شك بعد الانتقال، ومن عدم اليقين بالإتيان بأفعال الصلاة^٥.

قلت: يمكن أن يقال: إن كان الشك في الأثناء وهو في محل القراءة لم يمض ما فيه إخلال بالصحة، فينوي الانفراد وصحت الصلاة؛ لأنه إن كان قد نوى الإمامة

١. راجع الهامش ١ من ص ٢٨١.

٢ و٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٥، باب من تكرر الصلاة خمسة. ح ٣، الفقيه، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١١٢٣، تهذيب

الأحكام، ج ٣، ص ٥٤، ح ١٨٦

٤ منهم: الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٥٣، والمحقق في المستدرج، ج ٢، ص ٤٢٤.

٥. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٦٧، الفرع ٥٦٥ من المسألة ٥٥٥.

فهي نيّة الانفراد، وإن كان قد نوى الائتتمام فالعدول عنه جائز، وإن كان بعد مضي محل القراءة فإن علم أنّه قرأ بنيّة الوجوب، أو علم القراءة ولم يعلم نيّة التدبّ انفراد أيضاً؛ لحصول الواجب عليه، وإن علم ترك القراءة، أو القراءة بنيّة التدبّ أمكن البطلان؛ للإخلال بالواجب

وينسحب البحث في الشك بعد التسليم.

ويحتمل قوياً البناء على ما قام إليه، فإن لم يعلم ما قام إليه فهو منفرد، كما سبق^١ السابع: جوّز الشيخ^٢ عدول المنفرد إلى الائتتمام في أثناء الصلاة؛ محتجاً بالإجماع والأخبار، وأصالة صحّة الاقراء، وعدم المانع^٣.

ومنع منه بعض الأصحاب، لما روي عن النبي^٤ من قوله: «إذا كثّر الإمام فكبروا»^٥، ولأنّ هذا كان في ابتداء الإسلام، فكان المسبوق يصلي ما فاتته ثم يدخل مع الإمام فسح، ولورود النفل بأن المنفرد يقطع صلاته مع إمام الأصل أو مطلقاً، أو ينقل إلى النفل^٦، فلو ساء العدول لم يكن ذلك^٧ وجوابه: أن الخبر مخصوص بمن لم يكن قد سبق منه التكبير، ويعارض بقوله تعالى «وَأَزْكُوا مَعَ الرُّكُوعِ»^٨، وبالأخبار الباهية على الاقتداء^٩، والمنسوخ غير صورة النزاع، وقطع الصلاة لتحصيل كمال لفضيلة حينئذ.

ولا فرق بين أن يدخل معه في الركعة الأولى من صلاتهما أو في غيرها، ويراعي نظم صلاته، ويتابع الإمام في التشهد وقنوت على أنهما ذكر إذا لم يكونا فرصه، فإذا قام الإمام إلى تمام صلاته وقد انتهت صلاة المأموم تحيّر بين التسليم، وبين

١. في ص ٢٨٢

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٢، ذيل المسألة ٢٩٣

٣. صحيح مسلم، ج ١، ص ٨-١٠، ج ١١١/٧٧، سر منسوخ، ج ١، ص ٢٧٦، ج ٨٤٦

٤. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٩، باب الرجل يصلي وحده، ج ١، ص ٢٨٠، باب الرجل يصلي وحده، ج ٧

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥١، ج ١٧٧، ص ٢٧٤، ج ٧٩٢

٦. كالعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٦٨-٢٦٩، المسألة ٥٥٦

٧. البقرة (٢) ٤٣

٨. راجع الأخبار في ص ٢٣٧ وما بعدها

انتظاره ذاكراً لله تعالى ليسلم معه، وهو أفصل.

الثامن: يحوز أن يصير المأموم إماماً، وأر ينقل المؤتم من إمام إلى آخر، وكلاهما في الاستخلاف، سواء كان لعذر الإمام، أو لانتقطاع صلاته وبقاء صلاة المسبوقين، فيقتدي بعضهم ببعض.

التاسع: يحوز نقل النية من الائتصاص إلى الانفراد حيث لا تجب الجماعة؛ لما مر^١ في صلاة ذات الرقاع، ولأن معاذاً قرأ سورة البقرة فانفرد بعضهم، فقال له: نافقت، فأتى رسول الله ﷺ فقال له: «أفتان أنت يا معاذ؟» مرتين، قرأ سورة ذات البروج، والليل إذا يفسى، والسماء والطارق، وهل أتت حديث القاشية^٢.

وقد روي عن الصادق عليه السلام والرضا عليه السلام التسليم قبل الإمام لعذر^٣.

فعلى هذا لو نوى الانفراد قبل قراءة الإمام قرأ لنفسه.

وإن كان قد قرأ الإمام قيل^٤: يحترى بقراءته ثم يركع، ولو كان في الأثناء اجتزأ بما مضى.

والاستئناف في الموضوعين منحه [لأنه في محل القراءة وهذا نوى الانفراد.

العاشر: لو اقتدى بإمام فعصر آخر فهل له العدول إليه؟ حوزة الماضل^٥، بناءً على جواز نية الانفراد، وعلى تجدد الائتصاص للمنفرد.

ويمكن السمع؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا حُجِّلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ»^٦، ولأن نقل المنفرد لتحصيل فضيلة الجماعة، وهي حاصلة هنا، فلا معنى للنقل.

ويمكن أن يفرق بين العدول إلى الأفصل وغيره.

نعم، لو استخلف إمامه رجلاً نقل إليه، ووجهها تجديد نية النقل.

١ في ص ٢٢٢ وما بعدها

٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٣٩ - ٣٤٠، ج ١٧٨/٤٦٥، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢١، ج ٧٩٠

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٥، ج ١٨٩، المعنبر، ج ٢، ص ٤٤٨

٤ القائل هو العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٧١، الفرع ٤٨٥ من المسألة ٥٥٧.

٥ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٧١، الفرع «ب» من المسألة ٥٥٧.

٦ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥٣ - ٢٥٤، ج ١٦٨٩، سنن إمام أبي داود، ج ١، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، مسند أحمد، ج ٢،

ص ٦٠٤، ضمن الحديث ٨٠٥٣.

وربما احتُمل عدمه؛ لأنَّ الحليفة نائبه. فكأنَّه المصلِّي.
وعلى جواز النقل لا باستخلافٍ هل يجوز دور النقل وترايمه؟ فيه ما فيه، ويرد
هذا أيضاً في الاستحلاف

الشرط الثالث: العدد

وأقلُّه اثنان في غير الجمعة والعديد؛ لقوله ﷺ: «الاثنان فما فوقهما جماعة»^١.
وسأل الحسين الصيقل الصادق ﷺ عن أول ما تكون الجماعة، قال: «رجل
وامرأة»^٢.

وفي حديث الجهنبي عن النبي ﷺ: «لؤمن وحده جماعة»^٣ والمراد به إدراك
فضيلة الجماعة عند تعذر الجماعة.

وتعتقد الجماعة بالصيِّ المميِّز، لأنَّ بن عباس انتمَّ بالنبي ﷺ وكان إذ ذاك غير
بالج^٤، وكذا بامرأة وصيِّ إن جورنا الاقتداء به، وإلا امتنع، وكلَّما كثر الجمع كان
أفضل.

الشرط الرابع: اعتبار الموقف

وفيه مسائل:

الأولى: يجب أن لا يتقدَّم المأموم على الإمام في الابتداء والاستدامة عند
علمائنا أجمع، فلو تقدَّم بطلت؛ لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتمَّ به»^٥.
وللتأسي به ﷺ وبالأئمة بعده.
وتجوز مساواة المأموم للإمام في الموقف.

١ عيون أخبار الرضا ﷺ، ج ٢، ص ٦٦، الباب ٣١، ح ٢٤٨؛ مسنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣١٢، ح ١٧٢؛ سنن
الدارقطني، ج ١، ص ٦٠٢، ح ١/١٠٧٢ و ٢/١٠٧٣.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦، ح ٩١.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٣٧١، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٤٩.

٤ مسند أحمد، ج ١، ص ٥٦١، ح ٣٦٥٩ و ٣٦٦٠.

٥. تقدَّم تخرجه في ص ٢٠٤، الهامش ٩.

وأوجب ابن إدريس - في ظاهر كلامه - تقدّم الإمام بقليل^١؛ عملاً بظاهر الخبر^٢.
 ويدفعه ظاهر صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما^٣: «الرجلان يؤم أحدهما
 صاحبه يقوم عن يمينه»^٤. وكذا في حسن رراره عن الصادق^٥، ولو وجب التأخر
 لذكره، وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.
 قال الفاضل^٦:

ولأنه لو كان شرطاً لما أمكن تصوّر اختلاف اثنين في الإمامة؛ لأنّ التقدّم إن
 حصل فهو الإمام، وإلا بطلت الصلاة^٧.
 ويشكل بأنّه لا اقتداء هنا حتّى يتأخّر المأموم، ولأنّ تأخّر المأموم شرط في
 صحّة صلاته، لا في صحّة صلاة الإمام.
 والمعتبر بالأعقاب، فلو تساوى العقبان لم يضرّ تقدّم أصابع رجل المأموم أو
 رأسه، ولو تقدّم بعقبه على الإمام لم يضره تأخّره عنه بأصابعه أو رأسه.
 وللمأصل احتمال اشتراط التقدّم بالعقب والأصابع معاً، وهو أحوط
 الثانية. لا يجوز تباعد المأموم عن الإمام بما لم يجز به العادة.
 وقال الشيخ^٨ في المبسوط:

ومتى ما بعد ما بينهما لم تصحّ صلاته وإن علم بصلاة الإمام، وحدّ البُعد ما جرت
 العادة بتسميته بُعداً، وحدّ قوّم ذلك بثلاثمائة ذراع، وقالوا: على هذا إن وقف وبينه
 وبين الإمام ثلاثمائة ذراع ثمّ وقف آخر يسه وبين هذا المأموم ثلاثمائة ذراع، ثمّ
 على هذا الحساب والتقدير بالعمّ ما بدعوا، صحّت صلاتهم.
 قالوا، وكذلك إذا اتصلت الصفوف في المسجد ثمّ اتصلت بالأسواق والدروب

١. السرقة، ج ١، ص ٢٧٧

٢. راجع الهامش ٩ ص ٢٠٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦، ح ٨٩

٤. الكافي، ج ٣، ص ٣٧١، باب فصل الصلاة في الجماعة، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤، ح ٨٢

٥. مختلف الشيخ، ج ٢، ص ٤٧٨، المسألة ٣٣٩

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٤١، ديل الفرع ١ ج ٤.

والدور بعد أن يشاهد بعضهم بعضاً ويرى الأولون الإمام صحت صلاة الكل.
وهذا قريب على مذهبنا أيضاً^١.

ويمكن أن يشير إلى جميع ما تقدم، فيكون رضى بالثلاثمائة.
ويمكن أن يشير بالقرب إلى الفرض الأخير خاصة، فلا يكون راجعاً في التقدير
بثلاثمائة ذراع، وهو الأنسب بقوله: وحد يُغَد ما حرت العادة بتسميته بُغْداً.
وقال أبو الصلاح رحمه الله وابن زهرة (قدس الله روحه): لا يحوز أن يكون بين الصفين
من المسافة ما لا يتخطى^٢؛ لحسن زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «إن صلى قوم وبينهم
وبين الإمام ما لا تتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، وأي صف كان أهله يصلون
بصلاة الإمام وبينهم وبين الصف ندى تقدمهم قدر ما لا يتخطى ليس لهم تلك
بصلاة»^٣.

وحمل على الاستحباب، أو على أن المراد بـ «ما لا يتخطى» الحائل، ذكر ذلك
في المختلف^٤.

ومنه يُغَد، من أن الحائل لا يتعدى بذلك، إذ يمكن المشاهدة معه في حال القيام.
الثالثة لا تجوز الحيلولة بين الإمام والمأموم بما يسمع المشاهدة، وكذا بين
الصفوف، عند علمائنا؛ لحسن زرارة عن الباقر عليه السلام: «وإن كان بينهم ستر أو حدار
فليس تلك لهم بصلاة، وهذه المقاصير إنما أحدثها الجبارون، ليس لمن صلى خلفها
مقتدياً بصلاة»^٥.

فروع:

الأول: لا يكون الشارع حائلاً بين الصفوف، ولا النهر، ولا الحائط القصير المانع

١ المبسوط، ج ١، ص ١٥٦

٢ الكافي في الفقه، ص ١٤٤: غيبة التروع، ج ١، ص ٨٨

٣ الكافي، ج ٢، ص ٢٨٥، باب الرجل يحطو إلى الصف، ح ٤: الفقيه، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١١١٤٥ تهذيب
الأحكام، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٨٢

٤ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٩، المسألة ٣٦٦

٥ راجع الهامش ٢

حالة الجلوس خاصة، ولا الشبايك.

والمقصورة المانعة من الرؤية في جميع الأحوال مبطلّة للاهتمام.

ولو ولجها الإمام وشاهده الجناحان، أو انتهت مشاهدتهما إلى مَنْ يشاهده صحّ الاهتمام، وإلا فلا، أمّا الذين يقابلون الإمام فصلاتهم صحيحة؛ لانتهاء مشاهدتهم إليه.

ومَنع أبو الصلاح وابن زهرة من حيلولة لنهر^١؛ لرواية زرارة، السالفة^٢. وقد بيّنا حملها على الاستحباب.

ولو كانت المقصورة مخزّمة صحت، كالشباك

ويظهر من المبسوط وكلام أبي الصلاح عدم الجواز مع حيلولة الشباك^٣؛ لرواية زرارة^٤، مع اعتراف الشيخ بجواز احيولة بالمقصورة المخزّمة^٥، ولا فرق بينهما.

الثاني تجوز الجماعة في السفينة الواحدة والمُتَمِّن المتعدّدة، بشرط عدم التباعد المفرط وعدم الحائل، سواء كانت مشدودةً ببعضها ببعض أم لا، وكذا لو كان الإمام على الشطّ والمأمومون في السفينة أو بالعكس؛ للأصل، وما روي من حواز الصلاة في السفينة^٦، وقد سبق^٧.

الثالث: لو صلّى في داره خلف إمام المسجد وهو يشاهد الصفوف صحت قدوته. وأطلق الشيخ ذلك والأولى تقييده بعدم لبُعْد المفرط. قال:

وإن كان باب الدار يحذاء باب المسجد أو باب المسجد عن يمينه أو عن يساره واتصلت الصفوف من المسجد إلى داره صحت صلاتهم، فإن كان قُدّام هذا الصفّ

١. الكافي في الفقه، من ١٤٤-١٤٥، غنية النروع، ج ١، ص ٨٨-٨٩.

٢. آنفاً

٣. راجع المبسوط، ج ١، ص ١٥٦، والكافي في الفقه، ص ١٤٤.

٤. تقدّم ترجمتها في ص ٢٨٨، الهامش ٣.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٥٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ٩٠٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٦٩٦.

٧. في ج ٢، ص ١٢٧.

في داره صف لم تصح صلاة من كان قدامه، ومن صلى خلفهم صحت صلاتهم، سواء كان على الأرض أو في غرفة منها، لأنهم يشاهدون الصف المتصل بالإمام، والصف الذي قدامه لا يشاهدون الصف المتصل بالإمام^١ وقد روي أن أنساً كان يصلي في بيوت حميد بن عبد الرحمن بن عوف بصلاة الإمام، وبينه وبين المسجد طريق^٢.

وفيه أيضاً دلالة على أن الشارع ليس بحائل فيه
فإن قلت: قد روي عن النبي ﷺ: «من كان بينه وبين الإمام حائل فليس مع الإمام»^٣.

قلت: يُحمل على البُعد المفرط، أو على الكراهة.
الرابع: الحائل إنما يسمع إذا كان المأموم رجلاً، أو خنثى على الأقرب؛ لجواز الذكورية، أو أشى بأشى، أما لو افتدت امرأة بالرجل وببعض حائل فإنه جائز؛ لرواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، حيث قال له: «إن كان بينه وبينهن حائط أو طريق؟ قال «لا بأس»^٤.

وقال ابن إدريس وقد وردت رخصة للنساء أن يصلين وسيهن وبين الإمام حائط، والأول أظهر والأصح^٥، وعنى به مساواتهن للرجال
الخامس: تحوز الصلاة بين الأساطين مع المشاهدة واتصال الصفوف؛ لقوله ﷺ: «لا أرى بالصفوف بين الأساطين بأساً»^٦

[المسألة الرابعة: يشترط أن يكون موقف الإمام مساوياً لموقف المأموم أو

١ المبسوط، ج ١، ص ١٥٦-١٥٧.

٢ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ١٥٨، ح ٥٢٤٧.

٣ لم حشر عليه في المصادر الروائية، وفي المجموع شرح المذهب، النووي، ج ٤، ص ٣٠٩، ٥: لحديث روه مرفوعاً، وأورد الرواية كما في المتن، إلا أن فيه بدل «حائل» «طريق» ثم قال: وهذا حديث باطل لا أصل له.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٨٢.

٥ السرائر، ج ١، ص ٢٨٩.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٣٨٦، باب الرجل يحطو إلى الصف ح ١٦، الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١١٤٢.

أخفض منه، فلا يجوز العلو بما يعتد به؛ لما روي: أن عماراً عليه السلام تقدم للصلاة على دكانٍ والناس أسفل منه، فتقدم حذيفة عليه السلام فأخذ بيده حتى أنزله، فلما فرغ من صلاته قال له حذيفة: ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا أمَّ الرجل القوم فلا يقوم في مكانٍ أرفع من مقامهم»؟ قال عمار: فذلك أتبعك حين أخذت على يدي^١.

وروي أيضاً: أن حذيفة أمَّ على دكانٍ بالمدائن، فأخذ عبد الله بن مسعود^٢ بقميصه فجذبه، فلما فرغ من صلاته قال: «لم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال: بلى، ذكرت حين جذبتني^٣.

وروي عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام: في الرجل يصلي بقوم وهم في موضع أسفل من موضعه الذي يصلي فيه، فقال: «إن كان الإمام على شبه الدكان، أو على موضع أرفع من موضعهم، لم تجز صلاتهم»^٤. وقال الشيخ في الخلاف: يكره أن يكون الإمام على مثل سطح، ودكان، وما أشبه ذلك^٥.

وقال ابن الجنيّد:

لا يكون الإمام أعلى بحيث لا يرى المأموم فعله، إلا أن يكون المأمومون أضواء، فإن فرض البصراء الاقتداء بالظر، وفرض الأضواء الاقتداء بالسماع إذا صح لهم التوجه^٦.

١ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٩٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٥٢٣٥.

٢ في المصادر: «أبو مسعود» بدل «عبد الله بن مسعود».

٣ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٩٧؛ المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ٤٦٤، ح ٧٨٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٢٣٢.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٢٨٦، باب الرجل يحطو إلى الصف، ح ١٩؛ الصقيه، ج ١، ص ٢٨٧-٢٨٨، ح ١١٤٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٨٥.

٥ الخلاف، ج ١، ص ٥٥٦، المسألة ٣٠١.

٦ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١٥، المسألة ٣٧٧.

وقال المحقق في المعتبر:

للشيخ قولان أحدهما التحريم، ذكره في النهاية والمبسوط^١، والثاني الكراهية، ذكره في الخلاف^٢؛ لروية سهل، قال: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر فكبر وكبر الناس وراءه، ثم ركع وهو على المنبر، ثم رجع فزّل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ، ثم قبل على الناس فقال: «أيها الناس فعلتُ كذا لتأتئوا [بي] ولتعلموا صلاتي»^٣

وأجاب في المعتبر:

بمع الرواية أولاً، وبالحمل على عز لا يعتد به - كالمراقبة السفلى - ثانياً، وبجواز كونه من خواصه ﷺ ثالثاً^٤

قال العاقل:

ولأنه لم يُسم الصلاة على المنبر، من سجوده وحلوسه إنما كان على الأرض، بخلاف ما وقع فيه الخلاف، أو لأنه ﷺ علمهم الصلاة ولم يقدوا به^٥ وفي المختلف حمل كلام الشيخ ﷺ في الخلاف على أنه أراد بالكراهة التحريم^٦ وهو خلاف ما عقله عنه المحقق ﷺ، حتى أنه تردّد فيه في غير المعتبر^٧؛ لا يمكن حمل روايات المع على الكراهية.

فروع:

الأول لو كان الإمام أسفل من المأموم بالمعد كان الاعتداء جائزاً، سواء كان المأموم على سطح أم لا.

١ النهاية، ص ١١٧؛ المبسوط، ج ١، ص ١٥٥-١٥٦

٢، راجع الهامش ٥ من ص ٢٩١

٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٨٦-٢٨٧، ح ٤٤/٥٤٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ١٥٣، ح ٥٢٣٠، وما بين المحققين أنشأ منهما.

٤ المعتبر، ج ٢، ص ٤١٩ و ٤٢٠

٥ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٦٢.

٦ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١٥، المسألة ٣٧٧

٧ شرايع الإسلام، ج ١، ص ١١٣

وقد روى عتار. وإن كان الإمام أسفل من موضع المأموم فلا بأس، وقال: «لو كان رجل فوق بيت أو غير ذلك والإمام على الأرض جاز أن يصلي خلفه ويقتدي به»^١.

لثاني لا تقدير للعلو إلا بالعرف. وفي رواية عتار: ولو كان أرفع منهم بقدر أصبح إلى شبر، فإن كان أرضاً مبسوطة وكن في موضع فيه ارتفاع فقام الإمام في المرتفع وقام من خلفه أسفل منه إلا أنهم في موضع منحدر فلا بأس^٢. وهي تدل بمفهومها على أن الزند على شبر ممنوع، وأما الشبر فييني على دخول العايه في المغنأ وعدمه.

وقد رده الفاضل بما لا يتخطى^٣. ولعله أحد من رواية زرارة السالفه^٤. ولأنه قضية العرف.

لثالث لو وقف الإمام على الأعلى سقطت صلاة المأموم الذي أسفل منه، ولا تطل صلاة الإمام، والنهي عن قيامه في مكان أعلى لأجل صحة صلاة المأموم، لا لأجل صحة صلاة الإمام.

[المسألة] الخامسة في سنة الموقف.

وهي في صور.

إحداها: أن يقتدي الرجل بالرجل، فيستحب قيامه عن يمينه، ويقدم الإمام يسير؛ لأن النبي ﷺ جذب ابن عباس من ورائه فأداره إلى يمينه وكان قد وقف على يساره^٥. ولروايته محمد بن مسلم وزرارة، السابقتين^٦. وثانيتهما: أن تقتدي المرأة بالمرأة، فتقف أيضاً موقف الرجل بالرجل.

١ و٢. تقدم تخريجه في ص ٢٩٠، الهامش ٤

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٦٣، الفرع ٥٥. نهاية الإحكام، ج ٢، ص ١٢٤

٤. في ص ٢٨٨.

٥. صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٦٩٣؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٢٥-٥٢٦، ح ١٨١/٧٦٣، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣١٢، ح ٩٧٣، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٢٥٧، مسند أحمد، ج ١، ص ٥٧١، ح ٣٢٣٣.

٦. في ص ٢٨٧.

وثالثتها: أن تقتدي المرأة بالرجل، فتقف خلفه، فلو وقفت عن جانبيه بني على المحاذاة، وقد سبقت^١.

ورابعتها: أن يقتدي الخنثى بالرجل، ولأولى وقوفه خلفه؛ لجواز الأنوثة. وخامستها: أن يقتدي الرجال بالرجل، والأفضل صلاتهم خلفه بأجمعهم، وهو منصوص عنهم^٢.

وكونه في وسط الصف، فلو صلى لا في وسطه جاز، وقد روي من فعل بعضهم^٣، ولعله للضرورة؛ لأن الإمام لا يترك الأفضل. هذا في غير القراءة، وأما القراءة فلا يبرز عنهم إلا بركبته. ويستحب اختصاص أهل الفصل بالصف الأول، ثم الثاني بمن دونهم، وهكذا؛ لقول النبي ﷺ: «يليني أولو الأحلام، ثم مذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^٤. ثم الصبيان، ثم النساء.

وعن الباقر^٥: «لكن الذين يلون الإمام أولي الأحلام منكم والتهى، فإن نسي الإمام أو تعابا فوموه، وأفضل الصفوف أولها، وأفضل أولها ما دنا من الإمام»^٦. وقد روى الكليني في حبر مرعرج أن الصادق^٧ صلى إلى راوية والقوم كلهم عن أحد جانبيه^٨.

وليكن يمين الصف لأفضل الصف الأول؛ لما روي: أن الرحمة تنزل من الإمام إليهم، ثم إلى يسار الصف، ثم إلى الباقي^٩، والأفضل للأفضل. وسادستها: أن تقتدي النساء بالمرأة، فيقفن صفًا، ولو احتيج إلى صفوف فعل.

١. في ج ٣، ص ٢٧.

٢. تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٦، ح ٨٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦، باب الرجل يخطو إلى الصف، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٢، ح ١٨٤.

٤. صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٢٣، ح ١٢٢/١٢٢ الجامع تصحيح، ج ١، ص ٤٤٠-٤٤١، ح ٢٢٨، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨٠، ح ٦٧٤.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٢-٣٧٣، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٥١.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦، باب الرجل يخطو إلى الصف، ح ٨.

٧. لم يتر عليه في مظان من المصادر الروائية.

وتقف التي تؤمّ بهنّ وسط الصفّ الأول غير بارزة.

وروى عبد الله بن بكير مرسلاً عن الصادق عليه السلام: في الرجل يؤمّ بالمرأة، قال: «نعم، تكون خلفه»، وفي المرأة تؤمّ النساء، قال: «نعم، تقوم وسطاً بينهنّ ولا تتقدّمهن»^١.

وسابقتها: أن يقتدي الصبيان بالصبي، وحكمهم حكم الرجال في جميع ما ذكر. وثامتها: أن يقتدي أصناف بالرجل - كالأحرار، والعبيد، والرجال، والنساء، والخثاني، والصبيان - فيقف الأحرار من كلّ صنف أمام العبيد من ذلك الصنف، والرجال أمام الصبيان، والصبيان أمام الخثاني، والخثاني أمام النساء. وقال ابن الجنيد عليه السلام:

يقوم الرجال أولاً، ثمّ الخصيان، ثمّ خثاني، ثمّ الصبيان، ثمّ النساء، ثمّ الصبيّات، ويتقدّم الأحرار على العبيد والإماء، والأشراف على غيرهم، والعلماء من الأشراف على من لا علم له، والأحقّ بحب الإمام من يصلح للسابقة عند احتياج الإمام إليها فالحلاف بيده وبين الشيخ في تقديم الصبيان على الخثاني^٢. فالشيخ نظر إلى تحقق الذكورية في الصبيان، ونظر ابن العبيد إلى تحقق الوجوب في الخثاني دون الصبيان، وهو حسن، واختاره ابن دريس ولفاصل^٣.

والأفضل: وقوف الإمام في وسط الصفّ.

ويكره تمكين الصبيان من الصفّ الأول، ووقوف المأموم وحده اختياراً؛ لرواية السكوني عن الصادق عليه السلام، عن أبياته عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تكوننّ في العثكل، قلت: وما العثكل؟ قال: أن تصلي خلف الصفوف وحدك، فإن لم يمكن الدخول في الصفّ وقام حذاء الإمام أجزأه، فإن هو عاند الصفّ فسد عليه صلاته»^٤.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١، ح ١١٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٥٥.

٣. السرائر، ج ١، ص ٢٨٢؛ مختلف الشيعه، ج ٢، ص ٥٠٧، المسألة ٣٦٤.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٢-٢٨٣، ح ٨٣٨.

وقال ابن الحنيد.

إن أمكنه الدخول في الصف من غير أدية غيره لم يجر قيامه وحده
- وقال. - إن دخل رجل إلى المسجد فلم ير في الصفوف موضعاً يقف فيه أجزأه
أن يقوم وحده محادياً مقامه ولو كان نائباً للإمام، وإن خالف ذلك الموضع لم تجز
صلاته إذا ترك ما على المنفرد أن يأمر به
ويدفع قوله صحيح أبي الصباح عن الصادق عليه السلام. في الرجل يقوم في الصف
وحده، فقال «لا بأس، إنما يبدو واحد بعد واحد».^١
فإن احتج بما روى أن النبي صلى الله عليه وآله أبصر رجلاً حلف الصفوف وحده فأمره أن يعيد
الصلاة^٢، ورواية السكوني المذكورة^٣.

قلنا الحبر من طرق العامة، ولو سلم حمل على الاستحباب.
ويعارضهما ما روي أن أبا بكره جاء والنبي صلى الله عليه وآله راكم، فركع دون الصف ثم مشى
إلى الصف، فلما قصى رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أنكم ركع دون الصف ثم مشى إلى
الصف؟» فقال أبو بكره أنا، فقال: «زادك الله حرصاً ولا تغد»^٤، أي لا تغد إلى
التأخر، أو نهى كراهية عن فعل مثل هذا لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة.

فروع:

الأول لا كراهة في وقوف المرأة وحدها إذا لم تكن نساء، وكذا مع تعدد المكان
على الرجل الواحد
الثاني لو وجد فرجة في صف فله السمي إليها وإن كانت في غير الصف الأخير،
ولا كراهة هنا في اختراق الصفوف، لأنهم فصرّوا حيث تركوا تلك الفرجة.
نعم، لو أمكن الوصول بغير احتراقهم كان أولى

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٠-٢٨١، ج ٢٨٨

٢ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨٢، ج ٦٨٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ١٤٨، ج ١٥٢٠٧، مسند أحمد، ج ٥،
ص ٢٦٩، ج ١٧٥٤٤

٣ أنفاً.

٤ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨٢-١٨٣، ج ٦٨٤، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ١٥٠، ج ٥٢٦٥.

الثالث. لو لم يجد فرجةً فوقه وحده لم يستحب له جذب رجلٍ ليصلي معه؛ لما فيه من حرمانه العزيمة بالتقدم. وإحداث التحلل في الصف، ولو جذبه لم يستحب إحابته.

الرابع. لو تقدم المأموم في أثناء الصلاة متعمداً على الإمام فالظاهر أنه يصير منفرداً؛ لإخلاله بالشرط.

ويحتمل أن يراعى باستمراره أو عودته إلى موقفه، فإن عاد أعاد تية الاقتداء ولو تقدم غلطاً أو سهواً ثم عاد إلى موقفه، فالظاهر بقاء القدوة؛ للخرج، ولو جدد تية الاقتداء هنا كان حسناً.

وكذا الحكم لو تقدمت سفينة المأموم على سفينة الإمام، فلو استصحب تية الائتمام بعد التقدم بطلت صلاته.

وقال الشيخ في الخلاف: لا تبطل لعدم الدليل^١.

الخامس. كل ما ذكرناه في سُنَم الموقوف فإنم لا يبطل الائتمام بتركه وإن نقص

الفصل

السادس. لو قام الواحد عن يمين الإمام فدخل آخر، فإن لم يكن الأول قد أحرم تأخر ووقفاً معاً خلف الإمام، وكذا لو كان قد أحرم إذا لم يكن مؤدياً إلى فعل كثير. ولو قدم الإمام ثم تحاذيا جاز وإن كن تأخر الأول وتحاذيهما أفضل، إلا أن يكون لا موقف من ورائهما، فيتقدم الإمام إذا كان أمامه موقف.

وروى عمار عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يدرك الإمام وهو قاعد يتشهد، وليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه، قال: «لا يتقدم الإمام ولا يتأخر الرجل، ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الإمام، فإذا سلم الإمام قام الرجل قائماً للصلاة»^٢. ويحوز الوقوف بعزاء الإمام إذا لم يجد موضعاً، رواه سعيد الأعرح عن الصادق عليه السلام^٣.

١. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٩، المسألة ٣٠٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦، باب الرجل يخطو إلى الصف، ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٢ - ٢٧٣، ج ٧٨٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٥، باب الرجل يعطو إلى الصف، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٢، ج ٧٨٦.

للسابع يستحب إقامة الصفوف استحباباً مؤكداً.
 قال ابن بابويه، قال رسول الله ﷺ: «أقيموا صفوفكم، فإني أراكم من خلفي كما أراكم من بين يدي، ولا تخالفوا فيحالف به بين قلوبكم»^١.
 وروى الشيخ بإسناده إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «سوّوا بين صفوفكم، وحاذوا بين منابكم، لا يستحوذ عليكم الشيطان»^٢.
 وروى في صحاح العامة: كان رسول الله ﷺ بسوي صفوفنا كأنما بسوي القداح^٣.

وقال: «أقيموا صفوفكم فإني أراكم من وراء ظهري»^٤.
 وقال: «سوّوا صفوفكم، فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة»^٥.
 وكان يمسح منابهم في الصلاة ويقول «استووا»، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم»^٦.
 الثامن: مسح لمن وحد خلافاً في صف أن يسمى.
 روى العامة - في الحسان - عنه عليه السلام: «أَنَّ اللَّهَ يُمْلَأُ نَفْسَهُ بِصَلَاتِ مَنْ يَصَلِّي عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الصُّفُوفِ الْأُولَى، وَمِنْ خُطْوَةِ أَحَبِّ إِلَيْهِ إِلَهٍ مِنْ خُطْوَةِ مَنْ يَمْشِي بِهَا صَفّاً»^٧.
 ونحوه ما يأتي عن أبي عبد الله عليه السلام^٨.
 التاسع: يستحب للإمام أمرهم بتسوية صفوفهم؛ لأن النبي ﷺ روي أنه كان يقول عن يمينه «اعتدلوا سؤوا صفوفكم»، وعن يساره: «اعتدلوا سؤوا صفوفكم»^٩.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ١١٤٠

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٣، ح ٨٣٩

٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٤، ح ١٢٨/٤٣٦

٤ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٦٩٢

٥ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٦٩٠، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٤، ح ١٢٤/٤٣٣، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٩، ح ٦٦٨

٦ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٢٢/٤٣٢

٧ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥٤٣

٨ في ص ٢٩٩

٩ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٩ - ١٨٠، ح ٦٧٠

أما استحباب التفات الإمام عن اليمين و ليسار لا بهذا الاعتبار فليس بمستحب عندنا.

العاشر: يستحب تقارب الصفوف، فلا يزيد ما بينها على مسقط الجسد إذا سجد، رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام.^١

وقدّر أيضاً بمرض عنز، ذكره في المبسوط.^٢

الحادي عشر يجوز التأخر إلى صف فيه فرجة إذا وجد ضيقاً في صفه؛ لقول أبي عبدالله عليه السلام: «أتموا الصفوف إذا رأيتم خللاً، ولا يضرك أن تتأخر وراءك إذا وجدت ضيقاً في الصف الأول إلى الصف الذي خلفك وتمشي منحرفاً».^٣

وروى التقدم والتأخر أيضاً علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام.^٤

وفي رواية زرارة عن الباقر عليه السلام: «يسفي للصفوف أن تكون تامة متواصلة بعضها إلى بعض».^٥

وفي رواية محمد بن مسلم، قال: قلت لعماد الرجل بتأخر وهو في الصلاة، قال: «لا»، قلت، فيتقدم، قال: «نعم، ما شياً إلى القبلة»^٦ ويحمل على عدم الحاجة إلى ذلك فيكره.

الشرط الخامس: توافق نظم الصلاتين في الأفعال - لا في عدد الركعات -

فلا يقتدى في اليومية بالكسوف ولا بالحنارة والعيد، ولا بالعكس؛ لقوله عليه السلام:

«إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به»^٧، وهو غير حاصل مع الاختلاف.

ولا يشترط توافق الصلاتين نوعاً ولا صفاً، فيجوز اقتداء المفترض بالمتنفل

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١١٤٤.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٥٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١١٤٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٧٩٩.

٥. تقدم ترجمته في الهامش ١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٧.

٧. تقدم ترجمته في ص ٢٠٤، الهامش ٩.

وبالعكس، وبالظهر في العصر والمغرب ولصبح وبالعكس، وقد سبق^١
وروى حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في رجل أمّ فوماً فصلّى العصر وهي لهم
ظهر، فقال: «أجزأت عنه وعنهم»^٢.

فلو اقتدى مصلي الظهر بمصلي المغرب فانتهى الإمام إلى التسليم أتم المأموم،
وله الانفراد عقيب السجدة الأخيرة، والأول أفضل.

ولو اقتدى مصلي الصبح بمصلي الظهر فحكمه ما مرّ في اقتداء المسافر
بالعاصر^٣، فيتحير عند انتهاء صلاته بين تسليم والانتظار ليسلم الإمام، وهو
الأفضل.

ولو اقتدى في المغرب بالظهر فإذا دم الإمام إلى الرابعة لم يتابعه، بل يجلس
للتشهد والتسليم، والأقرب استحباب انتظاره، كما قلناه في الصبح وصلاة المسافر.
لا يقال: إنه أحدث تشهداً مائلاً من الاقتداء، بخلاف مصلي الصبح مع الظهر، فإنه
تشهد مع الإمام

لأننا نقول: لا نسلم أن ذلك مباح من الاقتداء، وما هو إلا كتأخر المأموم عن
الإمام في تشهده إذا كان مسبوقاً.

وبجوز الاقتداء في القضاء بالأداء وبالعكس، كما يجوز في الأداء بالأداء وفي
القضاء بالقضاء

الشرط السادس المتابعة للإمام

وفيه مسائل:

الأولى يجب كون أفعال المأموم غير متقدمة على أفعال الإمام إجماعاً.
فلو تحرّم قبله بطلت القدوة، ولو تحرّم معه ففيه قولان، أحدهما: المنع.
ولو ركع قبله، فإن كان لم يرفع الإمام من القراءة، وتعتمد المأموم الركوع ولما

١- في ص ٢٤٧.

٢- تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٩، ح ١١٧٢، الاستبصار ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٦٩١.

٣- في ص ٢٤٨.

يقرأ، أو قرأ وقلنا بعدم اجتزائه بها؛ إذ الندب لا يجزئ عن الفرض بطلت الصلاة.
 وإن كان بعد قراءة الإمام أثم، وهي بطلان الصلاة قولان:
 ففي المبسوط: مَنْ فارق الإمام لغير عذر بطلت صلاته^١، ولعلّه للنهي عن
 المفارقة^٢، الدالّ على الفساد.

ولكن يمكن أن يقال: صار منفرداً، لأنّ لفارقة المنهيّ عنها ما دام مؤتمراً.
 وقال التأخرون: لا تبطل الصلاة ولا لاقتداء وإن أثم؛ لقضية الأصل، وحيث إنّ
 يستمرّ حتّى يلحقه الإمام، فلو عاد إلى الركوع بطلت، وكذا في السجود لو سجد
 قبله، وكذا في الرفع منهما.

أمّا لو فعل ذلك سهواً لم يأنم، ويعود مع الإمام، لرواية محمد بن سهل الأشعري
 عن أبيه، عن أبي الحسن الرضا^{عليه السلام}: فيمن رفع رأسه قبل الإمام، قال: «يعيد
 ركوعه»^٣.

وعن الفضيل بن يسار عن الصادق^{عليه السلام}: في الرجل يرفع رأسه من السجود قل أن
 يرفع الإمام رأسه من السجود، قال: «فلسجد»^٤.
 وهاتان الروايتان وإن كانتا مطلقين فإنهما تُحملان على الناسي؛ إذ الزيادة عمداً
 مبطلّة فلا يؤمر بالعود، وللجمع بين ذينك وبين رواية غياث عن الصادق^{عليه السلام}: في
 الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل لإمام، أيرجع إذا أبطأ الإمام؟ قال: «لا»^٥.

فرع: لو ترك الناسي الرجوع ففي بطلان صلاته وجهان:
 أحدهما: نعم؛ لأنّ المعتدّ به إنّما هو لثاني ولم يأت به متعمداً، فيبقى في العهدة.

١ المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

٢ راجع الهامش ٦ من ص ٢٨٥

٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١١٧٤، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٧، ح ١٦٦٣، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٨،
 ح ١٦٨٨

٤ لفقيه، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١١٧٥، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٨، ح ١٦٥.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٨٤، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته...، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٧،
 ح ١٦٦٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٦٨٩

والثاني. لا؛ لأن الرجوع لقضاء حق متابعة. لا لكونه جزءاً من الصلاة، ولأنه بترك رجوعه يصير في حكم المتعمد الذي عليه الإثم لا غير.
وفي التذكرة لم يوجب العود على الدسي وإن كان جائزاً^١.
وروى الحسن بن علي بن فضال، قال كتب إلى أبي الحسن الرضا^{عليه السلام}: فيمن ركع لظنه ركوع الإمام، فلما رآه لم يركع رفع رأسه، ثم أعاد الركوع مع الإمام، فكتب: «يتم صلاته، ولا تفسد بما صنع صلاته»^٢.
ويمكن أن يستدل^٣ بمفهوم هذا الخبر

الثانية. لو اضطر إلى الصلاة مع غير لمقتدى به تابعه ظاهراً، ولا ينوي الاقتداء، ولا عبرة هنا بالتقدم والتأخر، وقع عمداً وسهواً
ويقرأ لنفسه ولو سراً في الجهرية؛ لقول الصادق^{عليه السلام}: «يجزئك إذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس»^٤.
ونحرته الفاتحة وحدها مع تنوير السورة، ولو ركع الإمام قبل قراءته فقرأ في ركوعه، ولو بقي عليه شيء فلا بأس.
وروى أبو بصير عن الباقر^{عليه السلام}: «إن فرغ فبلك فاقطع القراءة واركع معه»، وسأله عن الإتمام بمن لا يقتدى به^٥.
ولو اضطر إلى القيام قبل تشهده قام وتشهد قائماً.

وجوز في التهذيب ترك القراءة للضرورة هنا^٦؛ لروايه إسحاق بن عمار عن الصادق^{عليه السلام}، أنه قال له: «ادخل معهم في الركعة واعبد بها، فإنها من أفضل ركعاتك»، قال: فسمعت أذان المغرب فقمْتُ مبادراً، فوجدتُ الناس قد ركعوا فركعتُ مع أول

١ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣١٥، المسألة ٦٠٣

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٨١١

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣١٥، باب قراءة القرآن، ح ١١٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٧-٩٨، ح ١٣٦٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٩٧

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ٨٠٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧، دليل الحديث ١٣٢

صف أدركت واعددت بها، ثم صليت بعد الانصراف أربع ركعات ثم انصرفت، وإذا خمسة أو ستة من حيراني من المعزومين والأمويين قد قاسموا إلي، وقالوا: يا أباهاشم، جزاك الله عن نفسك خيراً، فقد والله رأينا خلاف ما ظننا بك وما قيل فيك، تبعناك حين قمنا إلى الصلاة ونحس برى أنك لا تقندي بالصلاة معنا، فقد وحدناك قد اعتددت بالصلاة معنا، فرضي الله عك وجزاك خيراً، فقلت لهم: سبحان الله ألمثلي يقال هذا!!^١

الثالثة: للمأموم أحوال:

إحداها: أن يدرك الإمام قبل ركوعه، فيحتسب بتلك الركعة إجماعاً، سواء أدرك تكبيرة الركوع أو لا.

الحالة الثانية: أن يدركه حال ركوعه فيركع قبل رفع الإمام.

والأصح: إدراك الركعة، كما قاله المرتضى وابن العنجد وابن إدريس^٢ والمتأخرون^٣؛ لصحيح سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: في الرجل إذا أدرك الإمام وهو راكع فيكبر الرجل وهو مقبض عليه، ثم يركع قبل أن يرفع الإمام رأسه، فقد أدرك الركعة^٤، وبحوه حسن الحلبي عنه عليه السلام^٥.

وقال الشيخ وتلميذه ابن البراج: إذا لم يلحق تكبيرة الركوع فقد فاتته الركعة^٦؛ لصحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، قال: قال لي «إذا لم يدرك القوم قبل أن يكبر الإمام الركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة»^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨، ح ١٢٢

٢ جمل العلم والعمل، ص ١٧٦، السرائر، ج ١، ص ٢٨٥ وحكاية عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٤ - ٥٠٥، المسألة ٣٦١

٣ منهم: المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٢ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٥، المسألة ٣٦١.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٣٨٢، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته و... ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٥٢، وص ٢٧١، ح ٧٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٦٧٩

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٨٢، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته و... ح ٥؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١١٥١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٣-٤٤، ح ١٥٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٦٨٠

٦ النهاية، ص ١١٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٣، دبر الحديث ١٤٨؛ المتهب، ج ١، ص ٨٢

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٣، ح ١١٤٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٦٧٦

وفي عبارة أخرى له عنه: «لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الإمام»^١.
وأجيب بأن التكبير يعتبر به عن نفس الركوع^٢، فتتفق الأخبار
الحالة الثالثة: أن يدركه بعد ركوعه قبل السجدة، فستحب التكبير والدخول
معه في السجدين

وهل يحتاج إلى استئناف النية بعد ذلك؟

قال الشيخ: لا^٣؛ لأن زيادة الركن مغتفرة في متابعة الإمام.
وقال الفاضلان: نعم؛ لأنها زيادة عمد^٤

ولا فرق هنا بين أن يكون ذلك في السجدة من الركعة الأخيرة أو باقي
الركعات.

والذي في رواية المعلّى بن خنيس عن الصادق عليه السلام: «إذا سبقك الإمام بركعة
فأدركته وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتد بها»^٥. فهذا يحتمل عدم الاعتداد بهما
من الصلاة وإن كانت النية صحيحة. ويحتمل عدم الاعتداد بهما ولا بالصلاة.
وعبارة الميسوط^٦ كالرواية.

الحالة الرابعة: أن يدركه وقد سجد واحدة، تتكرر ويسجد معه الأخرى، وفي
الاعتداد بها الوجهان.

وروى محمد بن مسلم: متى يكون مدرك الصلاة مع الإمام؟ قال: «إذا أدرك
الإمام وهو في السجدة الأخيرة من صلاته، فهو مدرك لفضل الصلاة مع الإمام»^٧.
وهنا أولى بالاعتداد؛ لأن المزيد ليس ركناً.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٥٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٥، ح ١٦٧٧

٢ راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٦، المسألة ٣٦٦

٣ الميسوط، ج ١، ص ١٥٩

٤ المختار، ج ٢، ص ٤٤٧، تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٢٦، «ج» من المسألة ٥٩٥: نهاية الإحكام، ج ٢، ص ١٣٢

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٨، ح ١٦٦

٦ الميسوط، ج ١، ص ١٥٩

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٩٧

والوجه: الاستئناف كالأول؛ لأن الزيادة عمداً مبطلّة وإن لم تكن ركناً.
الحالة الخامسة: أن يدركه بعد السجود، فيكبر ويجلس معه: إمّا جلسة الاستراحة، أو جلسة التشهد الأول، أو التشهد الأخير.
وتجزئ هذه التكبيرة قطعاً، فإن كان قد بقي شيء من صلاة الإمام بنى عليه، وإلا نهض بعد تسليم الإمام وأتمّ صلاته.

ومتن روى الاجتزاء بذلك عتاراً، ولكن روى أيضاً عن الصادق عليه السلام في رجل أدرك الإمام جالساً بعد الركعتين، قال: «يفتح الصلاة، ولا يقعد مع الإمام حتى يقوم»^١.

والجمع بينهما بحواز الأمرين، وإن كان لأفضل الجلوس مع الإمام حتى يسلم.
وروى ابن بابويه: أن منصور بن حازم كان يقول إذا أتيت الإمام وهو جالس قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس، وإذا قمت فكبر^٢.

وهي هذا إسماء إلى عدم الاجترار بالتكبير، إلا أن يجعله تكبير القيام، وهو نادر، والظاهر أنه يدرك فضل الجماعة إذا كان التأخير لا عمداً؛ لأنه مأمور به مندوب إليه، وليس إلا لإدراك الفصيحة، وأما كونها كفضيلة من أدرك قبله فغير معلوم.
وقال ابن بابويه فيمن أدركه في السجدة الأخيرة أو في التشهد: إنه أدرك فضل الجماعة^٣.

وقال ابن إدريس: يدرك فضيلة الجماعة بإدراك بعض التشهد^٤، وظاهره أنه يدرك ذلك وإن لم يتحرّم بالصلاة.
المسألة الرابعة: كل ما يدركه المأموم فهو أول صلاته، سواء كان أول صلاة الإمام

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦، باب الرجل يخطو إلى الصف... ج ٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٢ - ٢٧٣، ح ٧٨٨

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٧٩٣

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٨ - ٣٩٩، ح ١١٨٦

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٨، دليل الحديث ١٢١٧

٥. السرائر، ج ١، ص ٢٨٥ - ٢٨٦

أم لا. قال المحقق: وهو مذهب علمائنا كافة^١، لقول النبي ﷺ: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا»^٢.

ولرواية زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «إدرك الرجل بعض الصلاة جعل ما أدرك أول صلاته. إن أدرك من الطهر أو العصر ركعتين قرأ فيما أدرك مع الإمام مع نفسه أم الكتاب وسورة. فإذا سلم الإمام قام فصلى ركعتين لا يقرأ فيهما؛ لأن الصلاة إنما يقرأ فيها في الأولين»^٣.

وروى عبد الرحمن بن الحجاج، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الإمام، كيف يصع إذا جلس الإمام؟ قال: «يستجافي ولا يتمكن من القعود، فإذا كانت الثالثة لإمام - وهي له ثانية - فليلبث قدر ما يتشهد، ثم يلحق بالإمام». وسأله عن الرجل يدرك مع الإمام الركعتين الأخيرتين، قال: «اقرأ فيهما فاتهما لك أولان، ولا تجعل أول صلاتك آخرها»^٤.

فإن قلت فقد روى ما يعارض ذلك كرواية معاوية بن وهب عنه عليه السلام أنه يقصي القراءة في آخر صلاته^٥.

قلت. حملها الشيخ على قراءة الحمد في الأخيرتين^٦، ولا يلزم منه قراءة السورة الخامسة. لو سبق المأموم بعد انعقاد صلاته أتى بما وجب عليه والتحق بالإمام، سواء فعل ذلك عمداً أو سهواً أو لعذر، وقد مر مثله في الجمعة^٧.

١. المختار، ج ٢ ص ٤٤٦.

٢. صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٨، ج ١٦٠٩، صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٢٠ - ٤٢١، ج ١٥٢/٦٠٢، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٥٥، ج ٧٧٥، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ١٤٩، ج ٢٢٧، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٦، ج ٥٧٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٥، ج ١٦٥٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٦، ج ١٦٨٣.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٨١، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٦، ج ١٦٥٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٧، ج ١٦٨٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٧، ج ١٦٢، وص ٢٧٤ - ٢٧٥، ج ٧٩٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ج ١٦٨٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٧، دليل الحديث ١٦٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، دليل الحديث ١٦٨٧.

٧. في ص ٤٣ وما بعدها.

ولا تتحقق فوات القدوة بفوات ركنٍ ولا أكثر عندنا.
وفي التذكرة توقف في بطلان القدوة بالتأخر بركن^١
والمروي بقاء القدوة، رواه عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام فيمن لم يركع ساهياً
حتى انحط الإمام للسجود: «يركع ويلحق به»^٢.
السادسة. لو أحس الإمام وهو راكع بداخلٍ استحب له تطويل ركوعه بمقدار
ركوعين، ونقل الشيخ فيه الإجماع^٣، ورواه جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام: «انتظر
مثلي ركوعك، فإن انقطعوا وإلا فارم رأسك»^٤
وقال في المبسوط:

فإن أحس بداخلٍ لم يلزمه التطويل ليلحق الداخل لركوع. وقد روي. أنه يطول
ركوعه مقدار الركوع مرتين^٥.
فكان عنده توقفاً في الرواية، والوجه بالقطع باستحباب ذلك
وقال ابن الحنيد:

فإن تنحس بالإمام مرید الدخول في صلاته، انتظره بمقدار لبته في ركوعه مرة
ثانية. فإن لحقه وإلا رفع رأسه^٦.

فروع

الأول. لو أحس في أثناء القراءة بداخلٍ لم يستحب له تطويل القراءة؛ لحصول
الغرض بإدراكه في الركوع.
ولو قلنا باشتراط إدراك تكبير الركوع فلا بأس بتطويل القراءة، بل يستحب.

١. في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٤٧، المسألة ٦٠٦، التوقف في بطلان القدوة بالتأخر بركنين.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٥، ح ١٨٨.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٥٤٧، المسألة ٢٨٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٨، ح ١٦٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٥٣.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٤٩٦، المسألة ٣٥٦.

وهل يكره تطويلها على القول بإدراكه راعياً؟ قال الفاضل:

لا يكره لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إني أحياناً أكون في الصلاة فأفتح السورة أريد أن أتمها فأسمع بكاء صبي، فأتحوِّز في صلاتي مخافة أن تفتن أمته»^١ فإذا جار الاختصار رعاية بحق الطفل جازت الزيادة رعاية لحق اللاحق^٢. ويتأكد زوال الكراهية بعلمه أنه لا يدعى بتطويل الركوع، بل يستحب هنا تطويل القراءة

الثاني: لا يستحب تطويل القراءة رجاءً لمن عساه يدخل؛ لما فيه من الإضرار بالنافس، بل يكره

نعم، لو علم منهم الرضى بذلك لم يكره.

ويكره أن يعزق بين من له قدر وسن غيره في الانتظار؛ لاستواء الحسم في المعونة على الفضلة.

الثالث: لو أحس به بعد رفع رأسه من الركوع فلا انتظار هنا بجماعاً، لأن الغرض من الفصيلة يحصل له بما أدرك من الأفعال؛ إذ لا اقتداء حقيقي هنا.

نعم، لو كان في الشَّهْد الأخير استحباب تطويله إذا توقف إدراكه على التطويل؛ ليجعل له ثواب الجماعة.

الرابع: لو انتظر مثلي ركوعه لداخل ثم دخل آخر لم ينتظره؛ خوفاً من التطويل على المأمومين

[المسألة] السابعة: قد سبق جواز المشي راعياً لمن حاف فوت الاقتداء، ورواه

الأصحاب أيضاً عن محمد بن مسلم عن أحدهما^٣.

وفي رواية: «يجزّ رجله ولا يرفعهما»^٤.

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٦٧٥، السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٥٥٠، ح ٤٠٤٢، بصاوت.

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٢٨، المسألة ٥٩٦.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١١٦٨، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٥٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٦٨١.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١١٥٠.

قال في المبسوط: والأفضل السجود مكباً، ثم الالتحاق إذا قام^١.
وشرط ذلك أن لا يكثر المشي بحيث يعرج عن اسم المصلّي، وأن يكون الموضع الذي يركع فيه ممّا يصحّ الاقتداء فيه، فلو تباعد أو سفل بالمعتد بطل الاقتداء.
ولو سجد الإمام قبل انتهائه إلى الصفّ وحاف فوت السجود بوصوله إلى الصفّ
سجد مكانه قطعاً ثمّ قام والتحق بالصفّ، ولو رفع رأسه من الركوع ومشى قائماً جاز.

ولو أنّه سجد في غير الصفّ ثمّ قام ليلتحق فركع الإمام ثانياً ركع مكانه ومشى في ركوعه أيضاً.

الثامنة: لا يتحتّل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاة سوى القراءة.
وفي قراءة المأموم للأصحاب أحوال نحكيها بالعاطف.

قال أبو جعفر بن بابويه في المنقح:

واعلم أن^٢ على القوم في الركعتين الأوليين أن يستمعوا إلى قراءة الإمام، وإذا كان في صلاة لا يجر فيها بالمرأى ويستجيبون^٣ ولغيرهم في الركعتين الأخريين أن يستجيبوا^٤.

وروى في من لا يحضره الفقيه عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر^٥، قال: «كان أمير المؤمنين^٦ يقول: مَنْ قرأ خلف إمامٍ بأنّهم به فحات بُعث على غير الفطرة»^٧.

وروى عن الحلبي، عن الصادق^٨: «إذا صليت خلف إمامٍ تأتّم به فلا تقرأ خلفه، سمعت قراءة أو لم تسمع، إلّا أن تكون صلاة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع فاقراً»^٩.
قال: وفي رواية عبيد بن زرارة عنه: «أنّه مَنْ سمع المهمة فلا يقرأ»^{١٠}.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٥٥

٢. في المصدر «وروي أن» بدل «واعلم أن». وما في المتن كما في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٢، المسألة ٣٦٠

٣. المنقح، ص ١٢٠

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٠-٣٩١، ح ١١٥٧

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٩١، ح ١١٥٨

٦. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١١٥٩

وهي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً في الأولين وأنصت لقراءته، ولا تقرأ شيئاً في الأخيرتين»^١.

وروى بكر بن محمد عن الصادق عليه السلام «إني لأكره للمرء أن يصلي خلف الإمام صلاة لا يحجر فيها فيعوم كأنه حمار»، قلت فيصنع ما ذا؟ قال: «يستبح»^٢ وقال المرتضى:

لا يقرأ المأموم خلف الموثوق به في الأولين في جميع الصلوات من دوات الجهر والإخفات، إلا أن يكون صلاة جهر لم يسمع فيها المأموم قراءة الإمام، فيقرأ كل واحد لنفسه، وهذه أشهر الروايات، وروى أنه لا يقرأ فما حهر فيه الإمام، وتلزمه القراءة فيما يخافت فيه الإمام، وروى أنه بالخيار فيما خافت فيه، فأما الأخيرتان فالأولى أن يقرأ المأموم أو يستبح فيهما (وروي: أنه ليس عليه ذلك)^٣.

وقال الشيخ في النهاية:

إذا عُدَّ مَنْ هو بشرائط الإمامة فلا تقرأ خلفه، جهرة أو إخفاته، بل تستبح مع نفسك وبحمد الله، وإن كانت جهرة لأنصت للقراءة، فإن حمي عليك قراءة الإمام فرأت لنفسك، وإن سمعت مثل التهمة من قراءة الإمام جاز لك أن لا تقرأ وأن تستبح في القراءة، ويستحب أن تقرأ الحمد وحدها فيما لا يحجر الإمام بالقراءة فيها، وإن لم تقرأها فليس عليك شيء^٤.

وكذا في المبسوط معبراً بعبارة، وقال في آخرها: لأن قراءة الإمام مجزئة عنه^٥. وقال ابن البراء:

ومَنْ أَمَّ مَنْ يَصْخَرُ تَقْدَمُهُ بَعِيرُهُ فِي صَلَاةٍ جَهْرٍ وَقَرَأَ فَلَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ، بَلْ يَسْمَعُ

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١١٦٢.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٢-٣٩٣، ح ١١٦٣.

٣. ما بين القوسين لم يرد في «ش، ق».

٤. جمل العلم والعمل، ص ٧٥-٧٦.

٥. النهاية، ص ١١٣.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٥٨.

قراءته، وإن كان لا يسمع قراءته كان معتمراً بين القراءة وتركها، وإن كانت صلاة
بخفاتٍ استحبَّ للمأموم أن يقرأ فاتحة الكتاب وحدها، ويجوز أن يستحبَّ الله
ويحمده^١.

وقال أبو الصلاح:

ولا يقرأ خلفه في الأولين من كل صلاة ولا في الغداة، إلا أن يكون بحيث
لا يسمع قراءته ولا صوته فيما يجهر فيه فيقرأ، وهو في الأخيرتين من الرباعيات
وثلاثة المغرب بالخيار بين قراءة الحمد والتسبيح، والقراءة أفضل^٢

وقال ابن حمزة في الواسطة:

فالواجب أربعة أشياء: متابعة الإمام في أفعال الصلاة، والإتيان لقراءته، ونية
الاعتداء، والوقوف خلفه أو عن أحد جانبيه، وإذا أقصدى بالإمام لم يقرأ في
الأولين، فإن جهر الإمام رسمع أصب، وإن خفي عليه قرأ، وإن سمع مثل
الهمهمة فهو مخير [و] إن خافت الإمام سبَّح في نفسه، وفي الأخيرتين إن قرأ
كان أفضل، وإن لم يقرأ جازم وإن سبَّح كان أفضل من السكوت

وقال سائر في قسم المندوبين:

ولا يقرأ المأموم خلف الإمام، وروي أن ترك القراءة في صلاة الجهر خلف الإمام
واجب، والأنثى الأول^٣.

وقال ابن زهرة:

ويلزم المؤتم أن يقتدي بالإمام عزماً وفعلاً، فلا يقرأ في الأولين من كل صلاة ولا
في الغداة، إلا أن تكون صلاة جهر وهو لا يسمع قراءة الإمام، فأما الأخيرتان
وثلاثة المغرب فحكمه فيها حكم المفرد^٤.

وهذه العبارة وعبارة أبي الصلاح تعطي وجوب القراءة أو التسبيح على المؤتم

١. المهذب، ج ١، ص ٨١.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٤٤.

٣. المراسم، ص ٨٧.

٤. غية النزوع، ج ١، ص ٨٨.

في الأخيرتين، وكأنهما أخداه عن كلام امرئسي^١.
وقال ابن إدريس:

احتلعت الرواية في القراءة خلف لإمام المونوق به، فروي أنه لا قراءة على
المأموم في جميع الركعات والصلوات، سواء كانت جهريّة أو إجماعية في أظهر
الروايات، والذي يقتضيه أصول المذهب أن الإمام صامس للقراءة بلا خلاف^٢،
وروي أنه لا قراءة على المأموم في الأوليين في جميع الصلوات الجهرية
والإجماعية، إلا أن [يكون]^٣ صلاة جهر لم يسمع فيها المأموم قراءة الإمام فيقرأ
لنفسه، وروي أنه يصح فيما جهر فيه الإمام بالقراءة ولا يقرأ هو شيئاً، وتلزمه
القراءة فيما خافت، وروي أنه بالحيار فيما خافت فيه الإمام. فأما الركعتان
الأخيرتان فقد روي أنه لا قراءة فيهما ولا سببح، وروي أنه يقرأ فيهما أو يسبح،
والأول أظهر، لما قدّمناه^٤.

وقال الشيخ نعم الدين بن سعيد:

وبكره القراءة خلف الإمام في الإجماعية على الأشهر. وفي الجهرية لو سمع ولو
همهمة، ولو لم يسمع قرأ^٥.

- وقال - تسقط القراءة عن المأموم، وعليه اتفاق العلماء.

وقال الشيخان، لا يجوز أن يقرأ المأموم في الجهرية إذا سمع قراءة الإمام
ولو همهمة. ولعله استناداً إلى رواية يونس عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَنْ
رصيت قراءته^٦ فلا تقرأ خلفه^٧، وفي رواية الحلبي عنه عليه السلام: «إذا صَلَّيْتَ
خلف إمام نأتم به فلا تقرأ خلفه، تسمع قراءته أو لم تسمع، إلا أن تكون صلاة

١ تقدّم كلامه في ص ٢١٠.

٢ كذا قوله «في أظهر الروايات» بلا خلاف، في النسخ مخطوطة والمعبرية، وفي المصدر «وهي أظهر الروايات
والتي يقتضيه أصول المذهب» لأن الإمام صامس للقراءة بلا خلاف.

٣ ما بين المقوفين أثبتناه من المصدر.

٤ السرّار، ج ١، ص ٢٨٤.

٥ في تهذيب الأحكام بدل «قراءته» «به»، والكلمتان لم تردا في الاستبصار.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١١٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥٣.

يجهر فيها ولم تسمع قراءته^١.

والأولى أن يكون النهي على الكراهة: لرواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنما أمرنا بالجهر لينصت من خلفه، فإن سمعت فأصت، وإن لم تسمع فاقراء»^٢، والتعليل بالإحصات يؤذن بالاستحباب - ثم قال - إذا لم تسمع في الجهرية ولا هممة فالقراءة أفضل، وبه روايات، منها: رواية عبد الله بن المغيرة عن فتية، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا كنت خلف من ترتضي به في صلاة يجهر فيها فم تسمع قراءته فاقراء، وإن كنت تسمع الهممة فلا تقرأ»^٣.

ويذكر على أن ذلك على الأفضل لا على الوجوب رواية علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يصلي حلف من يقتدى به يجهر بالقراءة فلا يسمع القراءة، قال: «لا بأس إن صمت وإن قرأ»^٤.

- ثم قال - أطلق الشيخ رحمته استحباب قراءة الحمد في الإحفاتية للمأموم.

والأولى ترك القراءة في الأولى، وفي الأخيرين روايات إحداهما: رواية ابن عباس عن أبي عبد الله عليه السلام، «إذا كان مأموماً على القراءة فلا تقرأ حلفه في الأخيرين»^٥.

والأخرى رواية أبي خديعة عنه عليه السلام، قال «إذا كنت في الأخيرتين فقل للدين خلفك يقرؤون فاتحة الكتاب»^٦.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدى به ... ج ١٢، القصيد، ج ١، ص ٣٩١، ح ١١٥٨، تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ٣٢، ح ١١١٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥٠.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدى به ... ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٤.

الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٧-٤٢٨، ح ١٦٤٩.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدى به ... ج ١٤، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٧.

الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٤، ح ١١٢٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٦٥٧.

٥. في تهذيب الأحكام «في الأولى».

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٥، ح ١٢٤.

٧. النسخ، ج ٢، ص ٤٢٠-٤٢١، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٨٠٠، متفاوت.

وقال ابن عمه نحيب الدين رحمه الله:

ولا يقرأ المأموم في صلاة جهر، بل بصفي لها، فإن لم يسمع وسمع كالهمهمة أجزاءً وجاز أن يقرأ، وإن كان في صلاة إحداهما سبَّح مع نفسه وحمد الله، وتُذَبَّ إلى قراءة الحمد فيما لا يجر فيه^١

وقال الفاضل الجليل الشيخ جمال الدين بن المطهر (رضي الله عنه وعنهم أجمعين) في المختلف:

ولنورد هنا أحود ما بلغنا من الأحاديث، وأوضحها طريقاً

روى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح، وذكر الرواية السالفة^٢.

- ثم قال - وفي الحسن عن الحلبي وذكر الرواية السابعة^٣

- ثم قال - وفي الحسن عن زرارة عن أحدهما رحمهما الله، قال: «إذا كب خلف إمام تأتم به فأصت وسبَّح في نفسك»^٤

وفي الحسن عن قنبة عن الصادق رحمهما الله، وذكر ما سبق^٥.

وفي الصحيح عن سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله رحمهما الله أقرأ الرجل في الأولى والعصر حلف الإمام وهو لا يعلم أنه يقرأ؟ فقال: «لا ينبغي له أن يقرأ، بكنه إلى الإمام»^٦.

وفي الصحيح عن علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن الأول رحمهما الله عن الرجل يصلي حلف إمام يقتدي به في صلاة يجهر فيها بالقراءة ولا يسمع القراءة، قال: «لا بأس إن صمت وإن قرأ»^٧.

وفي الصحيح عن ابن سنان، عن أبي عبد الله رحمهما الله «إن كنت حلف الإمام في صلاة

١ الجامع للشرائع، ص ٩٩ - ١٠٠

٢ في ص ٣١٣

٣ في ص ٣١٢

٤ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدي به و... ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢ - ٣٣، ح ١١١٦ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥١

٥ في ص ٣١٣

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣، ح ١١١٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥٤

٧ تقدم تحريره في ص ٣١٣، الهامش ٤

لا يجهر فيها بالقراءة وكان الرجل مأموراً على القراءة فلا تقرأ خلفه في الأولين». وقال: «يجزئك التسبيح في الأخيرتين»، قلت: أي شيء تقول أنت؟ قال: «اقرأ فاتحة الكتاب»^١

وفي الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من قرأ حلف إمام يأتيه به سمات يبعث على غير الفطرة»^٢، وقد تقدم^٣

- قال: - والأقرب في الجمع بين الأحبار استحباب القراءة في الجهرية إذا لم يسمع [قراءة] ولا همهمة، لا انوحوب، وتحريم القراءة فيها مع السماع لقراءة الإمام، والتحريم بين القراءة والتسبيح في الأخيرتين والإحفاتية^٤.

وقال في التذكرة:

لا نحب على المأموم القراءة، سواء كانت الصلاة جهرية أو إحفاتيّة، وسواء سمع قراءة الإمام أو لا، ولا نستحب في الجهرية مع السماع عند علمائنا أجمع، ثم نل عن الشيخين أنه لا يحوز القراءة في الجهرية مع السماع ولو همهمة، ثم قال

ويحتمل الكراهة.

- قال: - لو لم يسمع القراءة في الجهرية ولا همهمة، فالأفضل القراءة

- ثم قال: - لو كانت الصلاة سرّاً، قل الشيخ يستحب قراءة الحمد خاصة^٥

وأحسن الأقوال ما ذكره في المعبر^٦.

وقد روى هشام بن سالم عن أبي خديجة، عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا كنت إمام

١ تقدم تخريجه في ص ٣١٢، الهامش ٦

٢ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧-٣٧٨، باب الصلاة حلف من يفتدى به وس...، ح ١٦، النقيض، ج ١، ص ٣٩٠-٣٩١.

ح ١١٥٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٧٠

٣ في ص ٣٠٩

٤ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٣-٥٠٤، المسألة ٣٦٠

٥ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٣٩ و٣٤١ و٣٤٢، المسألة ٦٠٢، والفروع، ج ١، ص ٥٥، منها.

٦، تقدم في ص ٣١٢

قوم، فعليك أن تقرأ في الركعتين الأوليين، وعلى الذين خلفك أن يقولوا: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وهم قيام، فإذا كان في الركعتين الأخيرتين فعلى الذين خلفك أن يقرؤوا فاتحة الكتاب، وعلى الإمام التسبيح بمثل ما سبّح القوم في الركعتين الأخيرتين^١

وروى الحسن^٢ بن بشير عن الصادق عليه السلام وسأله عن القراءة خلف الإمام، فقال: «لا، إن الإمام ضامن للقراءة»^٣.

فروع:

الأول: إذا لم يقرأ المأموم لم يسحّت له الاستعاذة؛ لأنها من مقدمات القراءة. وهل يستحب له دعاء الاستفتاح، أعني دعاء التوجه؟ الوجه ذلك؛ للعموم نعم، لو كان يشغله الاستفتاح عن السماع أمكن استحباب تركه وقطع العاقل بأنه لا يستفتح إذا امتثل به^٤.

الثاني: لا تسحّت القراءة في سكتي الإمام علينا، لعدم ذكرها في الروايات وماوى أصحاب، مع إطلاق الأمر بالقراءة أو النهي عنها.

الثالث: لو قرأ ففرغ قبله استحب أن يُبقي آيةً ليقرأها عند فراغ الإمام، ليركع عن قراءة، لرواية زرارة عن الصادق عليه السلام قلت: «كون مع الإمام فأفرغ [من] القراءة قبله، قال: «أمسك آية، ومجدد الله تعالى وأثن، فإذا فرغ فاقرأ الآية»^٥.

وفيه دليل على استحباب التسبيح والتحميد في الأثناء، ودليل على جواز القراءة خلف الإمام.

وكذا يستحب إبقاء آية لو قرأ خلف من لا يقتدى به.

١. تقدّم تخرجه في ص ٣١٢، الهامش ٧

٢. في المصدر «الحسين»

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٨٢٠

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٤٢، الفرع «د» من المسألة ٦٠٢

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٣، باب الصلاة خلف من يقتدى به - ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٨ - ١٣٩.

ح ١٣٥، وما بين المعقوفين أثبتاهما

الرابع: يستحب للإمام إسماع من خلفه القراءة في الجهرية، وجميع الأذكار في الإخفائية والجهرية، كما يستحب للمأموم الإخفات مطلقاً؛ لقول الصادق عليه السلام: «ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول، ولا ينبغي لمن خلفه أن يسمعه شيئاً مما يقول»^١.

المطلب الثالث في الواحق

وفيه مسائل:

الأولى: يجوز الاستخلاف - عند علمائنا أجمعين - للإمام إذا أحدث أو عرض له مانع؛ للأصل، ولما روى عن علي عليه السلام: «وَمَنْ وَجَدَ أَذًى فَلْيَأْخُذْ بِهِ رَجُلٌ فَلْيَقْدَمْ»^٢.

وفيه دليل على أن حق الاستخلاف هنا للإمام، فلو لم يفعل استتاب المأمومون؛ لرواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: []^٣.
الثانية: يكره أن يستخلف المسبوق؛ لاحتياجه إلى أن يستخلف من يسلم بهم. ويستحب أن يكون ممن شهد الإقامة؛ لرواية معاوية بن شريح عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا أحدث الإمام وهو في الصلاة فلا ينبغي له أن يقدم إلا ممن شهد الإقامة»^٤.

ويجوز تقديم من لم يعلم ما مضى من صلاتهم، فيستحون به عند خطئه، رواه زرارة عن أحدهما عليه السلام^٥.

الثالثة: لو جُنَّ الإمام أو أغمي عليه أو مات فحق الاستخلاف للمأمومين؛

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٧٠

٢ الكافي، ج ٣، ص ٣٦٦، باب ما يقطع الصلاة من الصلوات - ح ١١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ١٣٣٦

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١١١٨، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٢ - ٢٨٤، ح ٨٤٣

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٢، ح ١١٤٦ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٦٧٤

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٨٤، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته... ح ١١٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٢

لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل أقم بركة ثم مات، قال: «يفدّون رجلاً آخر ويعتدّون بالركعة»^١.

الرابعة: لو حضر الإمام الصالح للإمامة ومكث في صلاة، فإن كانت نفلاً استحبّ قطعها ليعزز بأفضل منها، وإن كنت فريضة نقلها إلى النفل ثم ائتم به إن لم يكن إمام الأصل؛ ليدرك الفضيلة.

ولرواية سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل دخل المسجد فاحتج الصلاة فبيسما هو قائم يصلي إذ أذن لمؤذن، قال: «فليصل ركعتين، ويستأنف الصلاة مع الإمام، وتكن الركعتان تطوعاً»^٢.

وروى سماعة، قال: سألت عن صلى ركعة من فرضه فخرج الإمام، فقال «إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى ويعملها تطوعاً ويدخل مع الإمام»^٣.

ولو كان إمام الأصل استحت قطع الفريضة واستأنف الصلاة وتوقف فيه الفاضلان^٤؛ من حيث كمال المرتبة، ثم من عموم النهي عن قطع الصلاة^٥ وفي المختلف جزم بعدم قطع الصلاة^٦.

ويظهر من ابن إدريس عدم جواز النقل إلى النفل^٧؛ لأنه في معنى الإبطال وفي المبسوط:

إن كانت فريضة كمل ركعتين وحملهم نافلة وسلم ودخل مع الإمام، فإن لم يمكنه قطعها^٨.

١. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٢، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته...، ح ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٤٨.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٧٩، باب الرجل يصلي وحده...، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٧٩٢.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٠، باب الرجل يصلي وحده...، ح ١٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥١، ح ١٧٧.

٤. المعتمد، ج ٢، ص ١٤٤٥؛ وراجع منتهى المطلب، ج ٦، ص ٢٩٢.

٥. سورة محمد (٤٧): ٣٣.

٦. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١١، المسألة ٣٦٩.

٧. السرائر، ج ١، ص ٢٨٩.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

وهو يشعر بجواز قطع الفريضة مع غير إمام الأصل إذا خاف الفوات، وهو عندي قوي؛ استدراكاً لفضل الجماعة الذي هو أعظم من فضل الأذان، ولأنَّ العدول إلى النفل قطع لها أيضاً أو مستلزم لجوازها.

الخامسة: يجوز في الجماعة المستحبة التسليم قبل الإمام بيّنة الانفراد إن كان له عذر؛ لما رواه أبو المعز عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي خلف إمام فيسلم قبل الإمام، قال: «ليس بذلك بأس»^١.

وروى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: في الرجل يكون خلف الإمام فيطيل التشهد، فيأخذه البول أو يحاف على شيء أن يفوت أو يعرض له وجع، قال: يسلم وينصرف^٢.

ولأنَّ الاقتداء غير واجب ابتداءً فلا يجب استدامة.
ولو تعتد السلام قبله لا لعذر ولم يشو الانفراد فالتظاهر أنه يأثم ويجزئه.
ولو كان له عذر ولم يشو الانفراد فكذلك؛ لأنه انفراد بالفعل
السادسة: قال الشيخ في المبسوط:

لو صلى أُمِّي بقارئ، بطلت صلاة القارئ وحده، وصحّت صلاة الأُمِّي، ولو صلى بقارئ وأُمِّي، بطلت صلاة القارئ وحده^٣.

واستدرك الفاضل بأنه ينبغي التقييد بكور القاري غير صالح للإمامة؛ إذ لو كان صالحاً لوجب على الأُمِّي الاقتداء به، فإدّ أحلّ بطلت صلاته وصلاة مَنْ خلفه^٤.
وهذا بناءً على وجوب الاقتداء؛ لأنه يُسقط وجوب القراءة؛ لقيام قراءة الإمام مقامها.

وينبغي تقييده بأمرين:

أحدهما: سعة الوقت، فلو كان ضيقاً لم يمكن فيه التعلم، فصلاته بالنسبة إليه

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٥، ح ١٨٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ١٤٤٦.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٥٤.

٤. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٩١، المسألة ٣٥٣.

صحيحة، فهي كسائر الصلوات التي لا يجب فيها لاقتداء مع إمكان الوجوب، كما قاله عليه السلام للمعدول إلى البديل عند تعذر البديل.

الثاني: علم الأئمة بالحكم، فلو جهله فانطاهر أنه معدوم؛ لأن ذلك من دقائق الفقه الذي لا يكاد يدركه إلا من مارسه.

ثم مع سعة الوقت وإمكان التعلم ينبغي بطلان صلاة الأئمة على كل حال؛ لإخلاله بالواجب من التعلم واشتغاله به فيه.

ويتفرع على ذلك لو كان يعجز عن حرف، أو عن إعراب، فهل يجب عليه الاشتغال؟ فيه الكلام بعنه؛ إذ حكم الأبدان حكم الجملة.

السابعة: من مشاهير الفتاوى أنه لا يجوز الاقتداء في النافلة، وقد سبق ذلك وما استثنى منه^١، إلا أن في الروايات ما يتصنح حواره

مثل: ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام، قال «صل بأهلك في رمضان القريضة و النافلة، فأبى أفعله»^٢

وروى الحلبي عنه عليه السلام «تؤم المرأة النبي صلى الله عليه وآله في النافلة»^٣

وكذا في رواية سلمان بن محمد عنه عليه السلام؛

الثامنة: وردت رحمة بأنه إذا اضطر إلى الصلاة خلف المحالف يظهر المتابعة ولا يسجد السجود الحقيقي، ورواها عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، حيث قال عليه السلام «وأما أنا أصلي معهم وأرغم أنني أسجد وما أسجد»^٤

وروى ناصح المؤذن عنه عليه السلام أنه قال له عليه السلام إني أصلي في البيت وأخرج إليهم، قال: «اجعلها نافلة، ولا تكبر معهم فتدخل معهم في الصلاة، فإن مفتاح الصلاة التكبير»^٥.

١ في ص ٢٤٢

٢ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٦٧-٢٦٨، ح ٧٦٢.

٣ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٦٨، ح ٧٦٥ الاستبصار ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٦٤٧

٤ الكافي ج ٣، ص ٢٧٦، باب الرجل يؤم النساء و... ج ٢ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٦٩، ح ١٧٦٨

الاستبصار ج ١، ص ٤٢٦-٤٢٧، ح ١٦٤٦

٥ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٦٩-٢٧٠، ح ٧٧٤

٦ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٧، ح ٧٧٥

وتأويل هذا الحديث مشكل، لأن ظاهره أن النافلة تتعقد بغير تكبير، وهو غير معهود، وأن الصلاة تتعقد بالتكبير بحيث يتعين إتمامها، ولم يقل به الأصحاب.

التاسعة: يجوز التشهد للمسبوق مع لإمام، رواه إسحاق بن يزيد عنه رحمته، حيث قال: أفأتشهد كلما قعدت؟ فقال: «نعم، إنما التشهد بركة»^١.

ونحوه رواه داود بن الحصين^٢.

وقال في المبسوط: إذا جلس للتشهد لأخير جلس معه يحمد الله ويستبجده^٣.

وقال أبو الصلاح: يجلس مستوفراً ولا يتشهد^٤، وتبعه ابن زهرة وابن حمزة^٥.

والأفضل للإمام أن يلازم مقامه حتى يتم من اقتدى به الصلاة، رواه إسماعيل بن عبد الخالق، قال: سمعته يقول: «لا ينبغي للإمام أن يقوم إذا صلى حتى يقضي كل من خلفه ما قد فاته من الصلاة»^٦، ونقطة «لا ينبغي» ظاهرة في الكراهية، ولرواية عمار عن الصادق عليه السلام: جواز قيام الإمام من موضعه قبل فراغ من دخل في صلاته^٧.

فإن قلت في قوله: «يقضي كل من خلفه ما فات» دليل على أن ما يُدركه آخر صلاته لا أولها، كما يقوله بعض العامة^٨، وسأحتج بقول النبي صلى الله عليه وآله: «وما فاتكم فاقضوا»^٩.

١ الكافي، ج ٣، ص ٣٨١، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته، و ١٠، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١، ج ٢٧٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٦ - ٥٧، ج ١٩٦.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٥٩.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٤٥.

٥ غنية النروع، ج ١، ص ٨٩، ولم يحتر عليه في الوسيلة.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٩، ج ١١٦٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٩، ج ١٦٩٢.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٣، ج ٧٩٠.

٨ المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٢٢٠، المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٦، المسألة ١٤٤٨.

الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ١١.

٩ سنن السائي، ج ٢، ص ١٢٤، ج ٨٥٧، نسس الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٢٢، ج ٣٦٢٦، مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٧٣، ج ٧٢٠٩.

قلت: لما دلت الأخبار الكثيرة على أن ما يُدركه هو أوّل الصلاة وجب تأويل هذا بأن المراد بالقضاء الإتيان، والمراد بـ«ما فات» المعائل لما فات في العدد، لا في نفس الفاتت، أعني القراءة بالفاحشة ولسورة.

العاشرة: يستحب للإمام تخفيف الصلاة، والاقتصار على السُور القصار، والتسبيح في الركوع والسجود ثلاثاً لا أزيد.

روى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام، قال: «ينبغي للإمام أن تكون صلاته على أضعف من خلفه»^١.

ولو أحس بشغل لبعض المأمومين، استحب التحفيف أزيد من ذلك. روى ابن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: «صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر، فخفف الصلاة في الركعتين، فلما انصرف قالوا: حققت في الركعتين الأخيرتين، فقال لهم: أما سمعتم صراخ الصبي؟»^٢.

ويستحب له القعود بعد التسليم هيئته، روى سيف بن عميرة عن أبي بكر عن الصادق عليه السلام^٣.

ويستحب أن يعتم الإمام دعاءه، ولرواية سماعة عن الصادق عليه السلام، عن آبائه، عن رسول الله ﷺ، قال: «من صلى يقوم فاخص نفسه بالدعاء فقد خانهم»^٤.

الحادية عشرة: روى إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «لا يصلي بالناس من في وجهه آثار»^٥، وبه أفتى ابن بابويه في المنع^٦.

ويمكن حملها على البرص أو الجذام، لا على مطلق الآثار. وروى [مسعدة]^٧ بن صدقة أنه قل لصادق عليه السلام في الصلاة مع الناصبة بغير

١ الفقيه، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١١٥٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٧٩٥

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٧٩٦

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٥-٢٧٦، ح ٨٠٢

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨١، ح ٨٣١

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨١، ح ٨٣٣

٦ راجع المنع، ص ١١٥

٧ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية والبحرية «شعبة» والمثبت كما في المصدر

وضوء تقيّة لعدم إقبالهم للوضوء، فقال ﷺ «أما يخاف من يصلي على غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً»^١.

وقال ابن بابويه في المقتنع:

ما من عبد يصلي في الوقت ويصرغ ثم يأتيهم ويصلي معهم وهو على وضوء إلا كتب الله له خمساً وعشرين درجة^٢

والظاهر أنه رواه.

ويجمع بينهما بالاضطرار والاختيار.

الثانية عشرة: وقت القيام إلى لصلاة عند قول المؤذن «قد قامت الصلاة» في المشهور؛ لأن حفص بن سالم سأل الصادق عليه السلام: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أيعوم الناس على أرجلهم أو يجلسون حتى يعي الإمام؟ قال «لا، بل يقومون، فإن جاء إمامهم، وإلا فليؤخذ بيد رجل من القوم فقدم»^٣ وقال بعض الأصحاب وقت القيام عند قوله «حي على الصلاة»؛ لأنه دعاء إليها^٤.

فلنا دعاء إلى الإقبال، و«قد قامت» دعاء إلى القيام.

وفي المبسوط:

وقت القيام إلى الصلاة عند فراغ المؤذن من كمال الأدان، وكذلك وقت الإحرام بها وقت الفراغ منه على التمام^٥.

وعنى به الإقامة. ومثله قال في الخلاف^٦.

الثالثة عشرة: يكره أن يصلي نافلة بعد الإقامة؛ لما فيه من الشاغل بالمرجوح

عن الراجح.

١. التقيّة، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١١٢٨

٢. لم يجد في المقتنع، ورواه في التقيّة، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢١٢

٣. التقيّة، ج ١، ص ٢٨٥، ح ١١٢٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٥-٢٨٦، ح ١١٤٣

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١٥ مسألة ٣٧٨ من بعض علمائنا.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٥٦٤، المسائل ٣١٥ و٣١٦.

ومعه ابن حمزة^١، وفي النهاية: لا يجوز^٢.

وقد يحمل على ما لو كانت الجماعة واحدة وكان ذلك يؤدي إلى فواتها
الرابعة عشرة: نقل ابن إدريس أن من لأصحاب من يقول: إن الإمام يضمن
القراءة والركوع والسجود^٣.

ومضمونه في رواية محمد بن سهل عن الرضا عليه السلام، قال: «الإمام يحمل أوهام من
خلفه إلا تكبيرة الافتتاح»^٤.

وعن النبي صلى الله عليه وآله «الأئمة ضمانة»^٥

ويعارضها غيرها من أن الإمام ليس بضامن، رواها معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام^٦.
الخامسة عشرة: يعتصم المأموم على لإمام إذا ارتفع عليه، وينتبه على العاطل
واللحن، فلو تركه لم يبطل الصلاة إذا لم يعلم أنه تعمده.

والمسوق إذا جلس في تشهد الإمام جلس متحافياً مستوفزاً غير متمكن، وذلك
على سبيل التدب.



وقال ابن بابويه: يجب^٧

ويستحب له تحفيف تشهد في موضعه ثم يلقح بالإمام

السادسة عشرة: قال أبو الصلاح:

ويلزم إمام الصلاة تقديم دخول المسجد ليمتدي به المؤتمنون، ويتمم فيتحرك

ويريدي، ويجهر بالقراءة بحيث يجب العهر، ويخافت بحيث يجب الإحفات،

ويجهر بالتكبير والقنوت ولتشهد على كل حال، ويحفف من غير إحلال^٨

١. الوسيلة، ص ١٠٦.

٢. النهاية، ص ١١٩.

٣. السرائر، ج ١، ص ٢٨٤.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٠٧.

٥. السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٦٣٢، ح ٢٠٢٠، المصنف، عبدالرزاق، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٣٩.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٧-٢٧٨، ح ٨١٣.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٦، ذيل الحديث ١٢٠٠.

٨. الكافي في الفقه، ص ١٤٤.

والظاهر أنه أراد باللزم تأكيد الاستعجاب، ويكون المراد بالجهر في القراءة زيادته بحيث يسمع المأمومون.

قال: ويلى أولي الأحلام العوام والأعرب، ويلونهم العبيد، ويلونهم الصبيان ثم النساء^١.

السابعة عشرة: روى عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام: جواز الائتمام بمن يُسمع أبويه الكلام المنضبط لهما ما لم يكن عاقاً قطعاً^٢.

ويحمل ذلك على أنه غير مُصرٍّ: إذ الإصرار على الصفائر يلحقها بالكبائر إن جعلنا هذا صغيرةً، وتحريم أن يقول لهما: «أف»^٣ يؤذن بعظم حقهما، وبأن المتخطي نهى الله تعالى فيهما على خطر عظيم.

الثامنة عشرة: قال ابن بابويه:

من المأمومين من لا صلاة له، وهو الذي يسبق الإمام في ركوعه وسجوده ورمعه ومنهم من له صلاة واحدة، وهو المقلد له في ذلك.

ومنهم من له أربع وعشرون ركعة، وهو الذي يتبع الإمام في كل شيء، فيركع بعده، ويسجد بعده، ويركع تنهياً بعده.

ومنهم من له ثمان وأربعون ركعة، وهو الذي يجرد في الصف الأول ضيقاً فيتأخر إلى الصف الثاني.

قال: - وروي أيضاً: «إن من صلى في مسجد القبيلة كان له ثمان وأربعون ركعة».

قال: - ومسجد القبيلة هو مسجد بناء من لقي الإمام.

قال: - وسألت شيخنا محمداً بن الحسن عن موقف من يدخل بعد من دخل ووقف على يمين الإمام لتصليق الصفوف، فقال: لا أدري، وذكر أنه لا يعرف في ذلك أثراً في الحديث^٤.

١ الكافي في الفقه، ص ١٤٤.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٧٩ - ٢٨٠، ح ١١١٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠، ح ١٠٦.

٣ إشارة إلى الآية ٣٢ من سورة الإسراء (١٧).

٤ لم يثر عليه في كتب الصدوق، المتوفرة لدي.

التاسعة عشرة: أوجب ابن حمزة أن يكون أقرأ القوم؛ لظاهر الخبر^١.
والمشهور أنه على الاستحباب، إلا أن يكون من دونه لا يؤدي الواجب من
القراءة.

وأوجب الإنصات لقراءة الإمام على ظاهر الآية^٢.
وحمله الأكثر على الندب.

وعُدَّ من المحذور صلاة العصر خلف من يصلّيها ولم يصل المقتدي الظهر.
وهذا لا خصوصية فيه للإمامة؛ لتحريم تقديم العصر على الظهر متعمداً، سواء
كان إماماً أو مؤتمراً أو منفرداً.

وعُدَّ من المكروه الوقوف عن يسار الإمام، وقال: لا يمكن العبد ولا الصبي ولا
السفيه ولا المخنث ولا الخنثى من الصف الأول^٣.

العشرون: قال الشيخ في الخلاف: لا تبطل الصلاة بتقدّم سفينة المأموم على
سفينة الإمام؛ لعدم الدليل^٤.

والظاهر أنه يريد به إذا انفرد، أو استدرك التأخر.

وقال: لو قلنا: إن الماء ليس بعيال، فلا حد فيه إلا ما يمنع من مشاهدة الإمام
والاقتداء بأفعاله.

ثم نقل عن الشافعي التحديد بثلاثمائة ذراع، فإن زاد لم يجز^٥.

ثم قال: التحديد يحتاج إلى شرع، وليس فيه ما يدل عليه^٦.

وهذا يشعر بجواز الزيادة على ثلاثمائة، ولا يراد به مع اتصال الصفوف؛ إذ لا
صفوف في الماء، إلا في مثل السفن.

١. الكافي، ج ٢، ص ٣٧٦، باب من تكره الصلاة خلفه و...، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١-٣٢، ح ١١٣.

٢. الأعراف (٧): ٢٠٤.

٣. يوجد بعض الأحكام المزبورة في الوسيلة، ص ١٠٥ و١٠٦ و١٠٨.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٩، المسألة ٣٠٧.

٥. المهذب، الشيرازي، ج ١، ص ١٠٧، حلية العلماء، ج ٢، ص ٢١٤-٢١٥؛ العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢١٤.

٦. ٢١٥: المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٣٠٣.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٩، المسألة ٣٠٨.

ويمكن أن يريد بالتحديد المنفِي نفس الثلاثمائة، فيكون انتفاء الزائد بطريق الأولى.

وليكن هذا آخر المجلّد الأول^١ من كتاب ذكرى الشيعة ويتلوه (إن شاء الله تعالى) في المجلّد الثاني كتاب الزكاة.

وفرح منه يوم الثلاثاء لتسع بقين من صفر، خُتم بالخير والظفر، سنة أربع وثمانين وسبعمائة.

والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والتسليم على أفضل المرسلين محمّد وآله الطيّبين الطاهرين صلاةً تامةً باقيةً إلى يوم الدين.



مركز تحقيقات کتب پیر حق و سدی



مرکز تحقیقات و توسعه در مطالعات اسلامی



Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية
مماونة الأبحاث لمكتب الأعلام الإسلامي
في الحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir